



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

الدراسات العليا

اثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في دول مختارة

اطروحة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراة في فلسفة العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبة

صفا ربيع عبدالحسن الخفاجي

الأستاذ المساعد الدكتور

بإشراف الأستاذ الدكتور

هاشم جبار حسين

عباس كاظم جاسم الدعيمي

الحسيني

2025 م

1447 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ
(47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ
(48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِصُونَ (49)

حَسْبُكَ اللَّهُ الْعَالَمُ الْعَظِيمُ

﴿سورة يوسف .. الايه 47-49﴾

إقرار المشرف

أشهد ان اعداد الاطروحة الموسومة (اثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام والاستقرار النقدي في دول مختارة) والمقدمة من الطالبة "صفا ربيع عبد الحسن شمخي"، قد جرى تحت اشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية.

المشرف

أ. د عباس كاظم جاسم
/ 2025

المشرف

أ.م.د هاشم جبار حسين
/ 2025

توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
(بناء على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذه الاطروحة للمناقشة)

أ. م. د كمال كاظم جواد الشمري
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
/ 2025

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الاطروحة الموسومة بـ (اثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام والاستقرار النقدي في دول مختارة) للطالبة صفا ربيع عبد الحسن شمخي قسم العلوم المالية والمصرفية قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى غدت خالية من الأخطاء اللغوية والأسلوبية ولأجله وقعت .

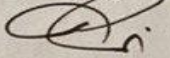


الخبير اللغوي

م.د. محمد سلام مظهر العامري

٢٠٢٥ / ٦ / ٢٥

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة الموقعون ادناء اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة (اثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام والاستقرار النقدي في دول مختارة) وقد ناقشنا الطالبة (صفا ربيع عبد الحسن شمخي) في محتوياتها وفيما له علاقة بهلم وجدنا بأنه جديرة لنيل درجة (الدكتوراة) في قسم العلوم المالية والمصرفية بتقدير (جيد جداً) ()

أ.د. نزار كاظم صبح الخيكاني

جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

رئيساً

2025/ /

أ.د. غالب شاكر بحيث الركابي

جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد

عضواً

2025/ /

أ.م.د. حضير عباس الوائلي

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

عضواً

2025/ /

أ.م.د. هاشم جبار حسين الحسيني

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

عضواً ومشرفاً

2025/ /

أ.د. كمال كاظم جواد الشمري

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

عضواً

2025 / /

أ.د. سلام كاظم شاني الفتلاوي

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

عضواً

2025 / /

أ.د. عباس كاظم جاسم الدعيمي

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

عضواً ومشرفاً

2025 / /

إقرار رئيس لجنة الدراسات

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على الأطروحة الموسومة (اثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في دول مختارة) والمقدمة من الطالب "صفا ربيع عبد الحسن شمخي"، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.



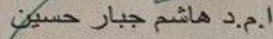
ام د حيدر عباس عبدالله

رئيس لجنة الدراسات العليا

/ / 2025

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة



ا.م.د هاشم جبار حسين
عميد كلية الإدارة والاقتصاد

/ / 2025

الإهداء

- إلى مَنْ بَلَغَ الرسالة وأدَّى الأمانة ونصح الأمة ... إلى نبي الرحمة ونور العالمين محمد طه الأمين ((صلى الله عليه وعلى آله بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين وسلّم تسليماً كثيراً)) ...
- إلى من لاتفى كلمات الحب والحنان حقهما الذين أعطاني أكثر مما بوسعهما والدي ووالدتي...
- إلى المصابيح التي تكتمل بهم سعادتي وبهم أشدد أوزني إخوتي
- إلى كلّ مَنْ مَدَّ يدَ العون والمساعدة ...
- أهدي لهم ثمرة جهدي المتواضع

صفا

شكر و تقدير

الحمد لله والشكر لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله ومن والاه ، الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذه الاطروحة بعطفه ورحمته وهدايته فهو المتفضل علي دائماً والمعين لي (سبحانه وتعالى) على كل خير والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وأطهرهم وأكملهم سيد الأولين والآخرين وخاتم النبيين محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

أما بعد....

كم هي صعبة كلمات الشكر عند إنقائها والأصعب إختزالها في سطور ، لأنها تشعرنا بمدى قصورها وعدم إيفائها حق صانعيها . فبعد أن من الله علي في اتمام هذا العمل المتواضع وإنطلاقاً من العرفان بالجميل وتعبيراً عن المشاعر والحب والوفاء لا يسعدني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان واعتزافاً بالفضل إلى المشرفين الأستاذ الدكتور عباس كاظم الدعي و الأستاذ المساعد الدكتور هاشم جبار الحسيني على توجيهاتهم القيمة وآرائهما السديدة التي نورت الدرب والفكر واغنت الاطروحة سائلاً المولى القدير أن يمنحهما الصحة والعافية ومتمنياً لهما التوفيق في خدمة المسيرة العلمية .

كما اتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لما يبدوه من ملاحظات قيمة التي ترتقي بالبحث سائلاً الله تعالى ان يعلمنا ما ينفعنا وان ينفعنا بما علمنا ، كما اتقدم بالشكر الجزيل لرئيس قسم العلوم المالية والمصرفية و أساتذتي في مرحلة الدكتوراة الذين بذلوا الجهود لإيصال المعلومات والمعرفة العلمية وتوجيهي لما له فائدة .

كما اتقدم بالشكر الجزيل لموظفي الوزارة المالية/ قسم دائرة الدين العام وأخصهم بالذكر الست علوية فاضل ياسين و المشاور القانوني الدكتور مجيد حميد جودة لتعاونهم في تهيئة البيانات والتي كان لها الدور في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وأخيرا يقف الباحث عاجز اللسان في التعبير عن مشاعر الشكر والامتنان إلى من كانوا خير جليس وتحملوني طيلة مدة البحث صبراً جميلاً عائلتي ولا يسعدني أمامهم إلا أن أقدم لهم ما وفقني الله إليه وحفظهم الله وأدامهم عزاً وسنداً.

الباحثة

المستخلص:

تعدّ الموازنة العامة أداةً محورية في رسم السياسات الاقتصادية للدول إذ تؤثر مصادر تمويلها بشكل مباشر في حجم الدين العام ومدى الاستقرار النقدي ومع تزايد الضغوط المالية وتكرار العجزات في الموازنات بات من الضروري دراسة أثر هذه المصادر (كالضرائب، الإيرادات النفطية، الإيرادات الأخرى، المساهمات الاجتماعية، والمنح) في تراكم الدين العام وفي استقرار النقدي.

يهدف هذا البحث إلى تحليل الوضع المالي لبلدان عينة الدراسة خلال الفترة (1990-2023) من خلال دراسة واقع تمويل الموازنة العامة وطرق إدارة الدين العام ومؤشرات تراكمه مثل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة إلى الناتج المحلي. كما يتناول البحث تحليل مؤشرات الاستقرار النقدي بما في ذلك الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سعر الصرف، سعر الفائدة، ومعامل الاستقرار النقدي، مع اختبار وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين تمويل الموازنة وتراكم الدين العام، وكذلك بين تمويل الموازنة والاستقرار النقدي، وتتضمن مشكلة البحث من التساؤل حول مدى تأثير مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام وفي الاستقرار النقدي، وهل تختلف درجة هذا التأثير بين الدول فرضيتين رئيسيتين: الأولى تفترض وجود أثر لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام، والثانية تفترض وجود تأثير على الاستقرار النقدي، مع تبين درجة الأثر بين الدول. وقد تم اختبار الفرضيات من خلال صياغة فرضيات عدم وبديلة لكل علاقة باستخدام أدوات قياسية مناسبة، اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي القياسي التحليلي، وقد تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لما يتميز به من قدرة على تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية على المدى القصير والطويل، كما تم استخدام اختبارات وجود علاقات توازنية طويلة الأجل، مما يعزز من دقة النتائج ويوفر أساساً علمياً لتفسير أثر مصادر تمويل على الدين العام والاستقرار النقدي.

يتضح من الاستنتاجات أن الاعتماد المفرط على الاقتراض لتمويل العجز دون توجيه نحو مشاريع إنتاجية يُفاقم الدين العام ويُضعف النمو الاقتصادي. كما أن التمويل بالدين الخارجي أو طباعة النقود يُعرض الاقتصاد لمخاطر التضخم وتدهور سعر الصرف، مما يهدد الاستقرار النقدي. استمرار هذا النهج دون إصلاحات هيكلية يُدخل الدولة في حلقة مفرغة من الدين، ويُضعف ثقة المستثمرين. وتصبح استدامة الدين مرهونة بقدرة الاقتصاد على تحقيق نمو يفوق تكلفة خدمة الدين.

الكلمات المفتاحية :- الضرائب، الإيرادات النفطية، المساهمات الاجتماعية، المنح، الإيرادات الأخرى، تراكم الدين العام، الاستقرار النقدي

قائمة المحتويات

الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاية
ب	الإهداء
ت	شكر و تقدير
ث	المستخلص
ج-خ	قائمة المحتويات
د-ر	قائمة الجداول
ز	قائمة الأشكال
س	قائمة المخططات
8-1	المقدمة

66-10

الفصل الأول :-الجدل المعرفي للنظريات الاقتصادية وطبيعة العلاقة ما بين التأثير التمويلي للموازنة العامة على تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي

10

تمهيد

31-11 المبحث الاول:-الإطار النظري و المعرفي (الموازنة العامة ، تراكم الدين العام ، الاستقرار النقدي)

19-11 المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة

27-20 المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للدين العام

31-27 المطلب الثالث : الإطار المفاهيمي للاستقرار النقدي

55-32 المبحث الثاني :-فهم الافكار الاقتصادية (الموازنة العامة ، الدين العام ، الاستقرار النقدي)

39-32 المطلب الأول:الطرح المعرفي للنظريات الاقتصادية للموازنة العامة

46-39 المطلب الثاني : الطرح المعرفي للنظريات الاقتصادية للدين العام

55-47 المطلب الثالث :الطرح المعرفي للنظريات الاقتصادية للاستقرار النقدي

66-56 المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين الأثر التمويلي للموازنة العامة في تراكم الدين العام و
الاستقرار النقدي

57-56 المطلب الأول :العلاقة بين الأثر التمويلي للموازنة العامة و تراكم الدين العام

66-58 المطلب الثاني :العلاقة بين الأثر التمويلي للموازنة العامة و الاستقرار النقدي

133-68 الفصل الثاني :-التحليل التطبيقي لتمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي للمدة (1990-2023)

68

تمهيد

89-69 المبحث الأول : تحليل تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في العراق

73-69 المطلب الأول:- تطور واقع الاقتصاد و الموازنة العامة في العراق

79-74 المطلب الثاني:- تحليل الدين العام و تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)

82-80 المطلب الثالث :- تحليل تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)

89-82 المطلب الرابع:-تحليل تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1990-2023)

103-90 المبحث الثاني : تحليل تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في
سنغافورة

93-90 المطلب الأول:- تطور واقع الاقتصاد و الموازنة العامة في سنغافورة

95-94 المطلب الثاني:- تحليل الدين العام وتراكم الدين العام في سنغافورة للمدة (1990-2023)

97-96 المطلب الثالث:- تحليل تمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام في سنغافورة للمدة (1990-2023)

103-98 المطلب الرابع:- تحليل تمويل الموازنة العامة والاستقرار النقدي في سنغافورة للمدة (1990-2023)

118-104 المبحث الثالث : تحليل تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في
الولايات المتحدة

108-104 المطلب الأول:- تطور واقع الاقتصاد و الموازنة العامة في الولايات المتحدة

110-109 المطلب الثاني:- تحليل الدين العام و تراكم الدين العام في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

113-111 المطلب الثالث :- تحليل تمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام في الولايات المتحدة للمدة (1990-
2023)

المطلب الرابع :- تحليل تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)
118-113

المبحث الرابع : تحليل تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في
أستراليا
133-119

المطلب الأول:- تطور واقع الاقتصاد و الموازنة العامة في أستراليا
123-119

المطلب الثاني:- تحليل الدين العام على تراكم الدين العام في أستراليا للمدة (1990-2023)
125-124

المطلب الثالث:- تحليل تمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام في أستراليا للمدة (1990-2023)
127-125

المطلب الرابع :- تحليل تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في أستراليا للمدة (1990-2023)
133-128

**الفصل الثالث :- التحليل القياسي (اثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم
الدين العام و الاستقرار النقدي) لدول مختارة**
199-135

-135

تمهيد

المبحث الأول:- التحليل القياسي (اثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و
الاستقرار النقدي) في العراق
152-136

مطلب الاول:- أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام وفق انموذج (ARDL)
139-136

المطلب الثاني :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL
142-139

المطلب الثالث :- أثر مصادر تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي وفق انموذج (ARDL)
146-143

المطلب الرابع :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL
152-147

المبحث الثاني:- التحليل القياسي (اثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و
الاستقرار النقدي) في سنغافورة
168-153

مطلب الاول:- أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام وفق انموذج (ARDL)
155-153

المطلب الثاني :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL
158-156

المطلب الثالث :- أثر مصادر تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي وفق انموذج (ARDL)
162-158

المطلب الرابع :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL
168-162

184-169 المبحث الثالث:- التحليل القياسي (اثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي) في الولايات المتحدة

171-169 مطلب الاول:- أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام وفق انموذج (ARDL)

175-172 المطلب الثاني :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL

179-175 المطلب الثالث :- أثر مصادر تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي وفق انموذج (ARDL)

184-179 المطلب الرابع :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL

199-185 المبحث الرابع:- التحليل القياسي (اثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي) في أستراليا

187-185 مطلب الاول:- أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام وفق انموذج (ARDL)

190-187 المطلب الثاني :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL

194-190 المطلب الثالث :- أثر مصادر تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي وفق انموذج (ARDL)

199-195 المطلب الرابع :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL

205-201 الاستنتاجات و التوصيات

224-207 المصادر

Abstract

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور نسب مصادر تمويل الموازنة العامة من اجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (1990-2023)	72-73
2	تطور نسب مصادر الدين العام من اجمالي الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)	76-77
3	تطور الدين العام و تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)	79
4	تطور تمويل الموازنة العامة في مؤشرات تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023) (مليون دينار)	82
5	تمويل الموازنة العامة و مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1990-2023) (مليون دينار)	87-88
6	تطور نسب مصادر تمويل الموازنة العامة من اجمالي الإيرادات العامة في سنغافورة للمدة (1990-2023)	93
7	تطور الدين العام و تراكم الدين العام في سنغافورة للمدة (1990-2023)	95
8	تطور تمويل الموازنة العامة على مؤشرات تراكم الدين العام في سنغافورة للمدة (1990- 2023)	97
9	تمويل الموازنة العامة و مؤشرات الاستقرار النقدي في سنغافورة للمدة (1990-2023)	101-102
10	تطور نسب مصادر تمويل الموازنة العامة من اجمالي الإيرادات العامة في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)	107-108
11	تطور الدين العام و تراكم الدين العام في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)	110
12	تطور تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام في الولايات المتحدة للمدة (1990- 2023)	112-113
13	تمويل الموازنة العامة و مؤشرات الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة للمدة (1990- 2023)	117-118
14	تطور نسب مصادر تمويل الموازنة العامة من اجمالي الإيرادات العامة في أستراليا للمدة (1990-2023)	122-123
15	تطور الدين العام و تراكم الدين العام في أستراليا للمدة (1990-2023)	124-125
16	تطور تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام في أستراليا للمدة (1990-2023)	127
17	تمويل الموازنة العامة و مؤشرات الاستقرار النقدي في أستراليا للمدة (1990-2023)	132-133

135	وصف المتغيرات المستقلة والتابعة لعينة البحث	18
136	اختبار الاستقرارية ديكي فولر الموسع (ADF)	19
138-137	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و الدين العام/GDP	20
138	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العامة /GDP	21
139	العلاقة التوازنية طويلة الاجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام في العراق	22
140-139	اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام في العراق	23
141	تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في العراق	24
142	تحليل العلاقة قصيرة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في العراق	25
144	الاختبار الأولي لنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي الاسعار المستهلك	26
145-144	الاختبار الأولي لنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي	27
145	الاختبار الأولي لنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف	28
146-145	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الفائدة	29
146	العلاقة التوازنية طويلة الاجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في العراق	30
148-147	اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في العراق	31
149	تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في العراق	32
151	تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في العراق	33
153	اختبار الاستقرارية ديكي فولر الموسع (ADF)	34
154	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و الدين العام /GDP	35
155	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العامة /GDP	36
155	العلاقة توازنية طويلة الاجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في سنغافورة	37
156	اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في سنغافورة	38
157	تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في سنغافورة	39
158	تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في سنغافورة	40

159	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة والرقم القياسي الاسعار المستهلك	41
160	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي	42
161-160	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف	43
161	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الفائدة	44
162	العلاقة التوازنية طويلة الأجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في سنغافورة	45
163	اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في سنغافورة	46
165-164	تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في سنغافورة	47
167-166	تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في سنغافورة	48
169	اختبار الاستقرارية ديكي فولر الموسع (ADF)	49
170	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و الدين العام /GDP	50
171-170	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العامة /GDP	51
171	العلاقة توازنية طويلة الأجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في الولايات المتحدة	52
172	اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في الولايات المتحدة	53
173	تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في الولايات المتحدة	54
174	تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في الولايات المتحدة	55
176	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة والرقم القياسي الاسعار المستهلك	56
177	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي	57
177	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف	58
178	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الفائدة	59
179-178	علاقة التوازنية طويلة الأجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة	60

180-179	اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة والاستقرار النقدي في الولايات المتحدة	61
181	تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة	62
183-182	تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة	63
185	اختبار الاستقرارية ديكي فولر الموسع (ADF)	64
186	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و الدين العام /GDP	65
187	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العامة /GDP	66
187	العلاقة التوازنية طويلة الأجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في أستراليا	67
188	اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في أستراليا	68
189	تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في أستراليا	69
190	تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في أستراليا	70
192	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة والرقم القياسي الاسعار المستهلك	71
192	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي	72
193	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف	73
193	الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الفائدة	74
194	العلاقة توازنه طويلة الأجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في أستراليا	75
196-195	اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في أستراليا	76
197-196	تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في أستراليا	77
198	تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في أستراليا	78

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	منحنى لأفر	39
2	دوافع الطلب على النقود	50
3	دافع الطلب على النقود الاغراض المضاربة	51
4	منحنى فيليبس	54
5	أثر تمويل الموازنة من الضرائب في التضخم	59
6	تمويل الموازنة العامة من الدين وأثرها في سعر الفائدة	63
7	تأثير الدين العام في سعر الصرف	69
8	الأهمية النسبية لمصادر تمويل الموازنة العامة من الإيرادات العامة في العراق للمدة (1990-2023)	71
9	الأهمية النسبية لمصادر الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)	75
10	نمو مصادر تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)	81
11	نمو مصادر تمويل الموازنة العامة في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1990-2023)	89
12	الاهمية النسبية لمصادر تمويل الموازنة العامة من الإيرادات العامة في سنغافورة للمدة (1990-2023)	92
13	نمو مصادر تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام في سنغافورة للمدة (1990-2023)	97
14	نمو مصادر تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في سنغافورة للمدة (1990-2023)	103
15	الأهمية النسبية لمصادر تمويل الموازنة العامة من الإيرادات العامة في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)	106
16	نمو مصادر تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)	112
17	نمو مصادر تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)	116
18	الأهمية النسبية لمصادر تمويل الموازنة العامة من الإيرادات العامة في أستراليا	121

للمدة (1990-2023)

126	نمو مصادر تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام في أستراليا للمدة (1990-2023)	19
133	تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في أستراليا للمدة (1990-2023)	20

قائمة المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	رقم
12	الجانب التمويلي للموازنة العامة	1
22	مكونات الدين العام	2
33	اللية عمل قانون ساي	3
57	مصادر تمويل الموازنة العامة في الدين العام	4
60	أثر تمويل الموازنة العامة من الدين العام والاصدار النقدي في التضخم	5
62	أثر تمويل الموازنة العامة من الضرائب في سعر الفائدة	6
65	أثر تمويل الموازنة العامة من الضرائب و الاصدار النقدي في سعر الصرف	7

المقدمة

تعد الموازنة العامة للدولة أداة محورية في إدارة الاقتصاد الكلي إذ تعكس توجهات الحكومة في توزيع الموارد وتحديد أولويات الإنفاق كما تمثل مرآة للسياسات المالية المتبعة وفي ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجه العديد من الدول، لا سيما تلك التي تعتمد على مصادر تمويل محدودة أو متقلبة بات من الضروري دراسة أثر هذه المصادر في الدين العام واستقرار المؤشرات النقدية، إن اختيار آلية التمويل لا يقتصر على تغطية العجز المالي فحسب بل يمتد تأثيره إلى بنية الاقتصاد ومستوى الثقة في العملة الوطنية ومدى قدرة الدولة على تحقيق النمو المستدام.

تتنوع مصادر تمويل الموازنة العامة بين الضرائب، والإيرادات النفطية، والإيرادات الأخرى، والمساهمات الاجتماعية، والمنح، ولكل منها خصائصه الاقتصادية وانعكاساته المالية فالاعتماد على الضرائب يعكس قدرة الدولة على تعبئة الموارد داخلياً بينما الإيرادات النفطية ترتبط بتقلبات الأسواق العالمية، أما المنح فتخضع للاعتبارات السياسية والدبلوماسية هذه التباينات تفرض ضرورة تحليل أثر كل مصدر على مؤشرات الدين العام، مثل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة إلى الناتج المحلي لما لها من دلالة على مدى تراكم الالتزامات المالية للدولة.

في المقابل فإن الاستقرار النقدي يُعدّ أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي ويتجلى من خلال مؤشرات مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وسعر الصرف، وسعر السياسة النقدية، ومعامل الاستقرار النقدي وتؤثر سياسات التمويل بشكل مباشر وغير مباشر على هذه المؤشرات سواء عبر زيادة الكتلة النقدية أو الضغط على الاحتياطات الأجنبية أو خلق فجوات بين السياسات المالية والنقدية، من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في الربط بين مصادر تمويل الموازنة العامة وتراكم الدين العام من جهة وبين تلك المصادر والاستقرار النقدي من جهة أخرى، بهدف تقديم رؤية تحليلية معمقة تساعد في ترشيد السياسات المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي المنشود في كل من الاقتصادات النامية و الانتقالية و المتقدمة كما في دول العينة البحث (العراق و سنغافورة و الولايات المتحدة و استراليا) وتستخدم حكومات تمويل موازنتها وسياساتها النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المختلفة .

المطلب الأول : منهجية البحث

أولاً:- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فيما يلي :-

- 1- هل تتأثر كلا من تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي بمصادر تمويل الموازنة العامة (الضرائب و الإيرادات النفطية و الإيرادات الأخرى و المساهمات الاجتماعية و المنح).
- 2- معرفة أي من مصادر التمويل الموازنة العامة يكون له تأثير أكبر وبيان ذلك التأثير في بلدان عينة البحث لاختلاف طبيعتها الاقتصادية في توجيه تمويل الموازنة العامة ، و اختلاف أسبابها للجوء للدين العام وتوجهات سياستها النقدية .

ثانياً: فرضية البحث

يستند البحث على جملة من الفرضيات وكما يلي:

أولاً: الفرضية الرئيسية الأولى : يوجد أثر لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام لكن درجة الأثر تتباين فيما بين دول عينة البحث وتتنبق منها فرضيات فرعية وهي :

- 1- الفرضية العدم (H_0) لا توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام (الدين العام /gdp، عجز الموازنة العامة /gdp).
- 2- الفرضية البديلة (H_1) توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام (الدين العام /gdp، عجز الموازنة العامة /gdp).

ثانياً: الفرضية الرئيسية الثانية : يوجد تأثير لتمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي لكن درجة الأثر متباينة في دول عينة البحث و تتنبق منها فرضيات فرعية وهي :

- 1- الفرضية العدم (H_0) لا توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي (الرقم القياسي لأسعار المستهلك، معامل الاستقرار النقدي، سعر الصرف، سعر السياسة)
- 2- الفرضية البديلة (H_1) توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي (الرقم القياسي لأسعار المستهلك، معامل الاستقرار النقدي، سعر الصرف، سعر السياسة)

ثالثاً: أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من تركيزه على محورين رئيسيين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بأداء الاقتصاد الكلي يتمثل المحور الأول في تحليل أثر مصادر تمويل الموازنة العامة على الدين العام وتراكمه وهو موضوع يحظى باهتمام متزايد في الدول النامية والانتقالية والمتقدمة على حد سواء، نظراً لانعكاساته المباشرة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي فضلاً عن دوره في رسم ملامح المستقبل المالي للدولة إذ أن اختلال العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات، نتيجة غياب سياسات فعالة لترشيد الإنفاق يؤدي إلى تفاقم العجز المالي ما يدفع الحكومات إلى اللجوء لتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام سواء الداخلي أو الخارجي .

أما المحور الثاني فيتناول العلاقة بين تمويل الموازنة العامة والاستقرار النقدي من خلال مجموعة من المؤشرات الكلية مثل معدل التضخم، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، ومعامل الاستقرار النقدي. وتُظهر هذه المؤشرات مدى حساسية الاقتصاد تجاه السياسات المالية مما يستدعي تنسيقاً دقيقاً بين السياسة المالية والنقدية لضمان تحقيق التوازن والاستقرار وفي هذا السياق يعتمد البحث على نماذج قياسية متقدمة لتحديد حجم واتجاه تأثير مصادر التمويل المختلفة على كل من تراكم الدين العام والاستقرار النقدي بما يسهم في تقديم توصيات عملية لصناع القرار المالي والنقدي.

رابعاً: اهداف البحث

أفرزت البحث عدة اهداف ومنها :

- 1- التعرف على الوضع المالي لبلدان عينة البحث باللجوء إلى تحليل واقع تمويل الموازنة العامة (الضرائب و الإيرادات النفطية و الإيرادات الأخرى و المساهمات الاجتماعية و المنح) خلال مدة البحث (1990-2023)
- 2- التعرف على طرق ادارة الدين العام لبلدان عينة البحث عن طريق تحليل الدين العام و مؤشرات تراكم الدين العام (نسبة الدين العام /gdp ، عجز الموازنة العامة /gdp) خلال مدة البحث (1990-2023) .
- 3- تحليل مؤشرات الاستقرار النقدي (الرقم القياسي للأسعار المستهلك و سعر الصرف و سعر الفائدة و معامل الاستقرار النقدي) .
- 4- التعرف على وجود او عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وعلاقة طويلة الأجل بين تمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام .

5- التعرف على وجود او عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وعلاقة طويلة الأجل بين تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي .

خامساً: منهجية البحث

اتبع البحث المنهج الاستقرائي من خلال تحليل أثر تمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي ، والمنهج الاستنباطي اعتمد الأسلوب الكمي ولتوضيح الأثر التمويلي للموازنة العامة على تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي بلاعتماد على الانموذج القياسي المتقدم ARDL وفق برنامج Eviews12 .

سادساً: الحدود الزمانية و المكانية

1_ يمتد البعد الزمني للدراسة (1990-2023)

2_ الحدود المكانية ركز البحث على مجموعة من البلدان المختارة (العراق ، سنغافورة ، الولايات المتحدة ، أستراليا) نظراً للاختلاف أنظمتها المالية والاقتصادية والتقدم التكنولوجي لمعرفة كيفية توجيه تمويل الموازنة العامة وكيفية تأثيرها على تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي .

سابعاً: وسائل جمع البيانات

تنقسم مصادر البيانات إلى فئتين هما :

- 1- الجانب النظري ركز على المصادر العربية و الاجنبية من الكتب و المجلات و البحوث و التقارير و المقالات المنشورة على المواقع الالكترونية.
- 2- الجانب العملي للبيانات اعتمد على التقارير الصادرة من البنك المركزي العراقي و النشرات السنوية و وزارة المالية (ميداني) وصندوق النقد الدولي و البنك الدولي وبعض المواقع الالكترونية .

المطلب الثاني : الاستعراض المرجعي لدراسات السابقة

الغاية من الدراسات السابقة تعطي فهماً أوسع حول الموضوع وتجميع المعلومات الموجودة سابقاً ونذكر منها مايلي:

اولاً: الدراسات العربية

العنوان	1- تطور إيرادات النفط وانعكاسها على مؤشر الدين العام الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)
الباحث	المحمدي و المحمدي
سنة	2024
منهج البحث	الاستقراي و الاستنباطي
مشكلة البحث	يعد الدين العام احدى المشكلات الاقتصادية والمالية التي تواجه السياسية الاقتصادية و المالية للدولة في العراق ولاسيما ما يتعلق بالحجم الامثل للقرض العام، وتحديد مجال استعمال الدين العام وكيفية أنفاقه بالشكل الذي يحقق الاستدامة المالية كل ذلك اسهم في تراكم الديون وزيادة الاعباء لدفع تكاليف خدمة واطفاء الديون مما ترتب عليه اثار سلبية في النشاط الاقتصادي
اهداف البحث	يهدف البحث إلى دراسة الإيرادات النفطية وعلاقتها بالدين العام الاجمالي في العراق
فرضية البحث	يقوم البحث على فرضية مفادها ان هناك اثر سلبي وعلاقة سلبية بين الايرادات النفطية والدين العام الاجمالي في العراق للمدة (2004-2021)
اهم الاستنتاجات	توصل البحث هي وجود علاقة عكسية في المدى القصير والطويل بين المتغير المستقل الإيرادات النفطية و المتغير التابع (الدين العام)
اهم التوصيات	وقد أوصت الدراسة الابتعاد عن الاقتصاد الريعي التي تعتمد في الغالب على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة السنوية وضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية، واعتماد منافذ دخل بديلة ولا سيما تحقيق نمو في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها

العنوان	2-تحليل الموازنة العامة و الدين العام في اليونان للمدة (2004-2022)
الباحث	العطافي و الوائلي
سنة	2025
منهج البحث	الاستقراي و الاستنباطي
مشكلة البحث	تنطلق مشكلة البحث من انضمام اليونان إلى منطقة اليورو، لينتج عنها مشكلة عجز الموازنة العامة مع زيادة اعبائها المالية المؤثرة على الاقتصاد بشكل عام، و لجوء إلى سياسة الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويله ضمن الموازنة العامة اليونانية.
اهداف البحث	ينطلق هدف البحث من العلاقة بين الدين العام وصافي الموازنة العامة ومؤشراته، فيتطلب تسليط الضوء على مشاكل العلاقة وتأثيرها على الاقتصاد العام للمدة (2004-2022).
فرضية البحث	البحث قائم على فرضية صحيحة أن هناك علاقة بين الدين العام وصافي الموازنة، والتي تؤدي إلى خلل في الموازنة نتيجة زيادة المديونية خلال مدة الدراسة والمتسببة بالعلاقة الطردية القائمة بين الدين العام وصافي الموازنة

اهم الاستنتاجات	الموازنة العامة اليونانية اعتمدت على القطاعات العامة التي نالت في ميزانياتها القدر الكبير من الإيرادات كقطاع الخدمات ، لكن على الرغم من هذا التطور في القطاعات الا ان اليونان تضررت وبشكل كبير من اثار الانفاق المفرط ، الذي نتج عنه خلق ازمة الديون الحكومية التي اثقلت كاهل اقتصادها مع تسارع في تقلبات السوق المالي مسببة بعدم سداد الديون العامة ، وتخفيض التصنيف الائتماني الذي دق ناقوس الخطر في الاسواق المالية المحلية
اهم التوصيات	بما ان الإيرادات الضريبية هي المحرك لرفد موازنة اليونان، لذا يجب العمل على ضمان رفع قيمة الضرائب وادواتها مع محاسبة المتهربين من السداد الضريبي، مع العمل على تحريك القطاعات الاقتصادية نحو زيادة وارداتها العامة ولزيادة التنوع في الإيراد العام

ثانياً: الدراسات الأجنبية

العنوان	3-determinants of public debt and fiscal sustainability محددات الدين العام والاستدامة المالية
الباحث	zdravković
سنة	2019
منهج البحث	الاستنباطي
مشكلة البحث	عدم وضوح مدى قدرة الدول الأوروبية الناشئة، مثل صربيا، على الحفاظ على استدامة مالية طويلة الأمد في ظل دين عام متزايد وسلوك مالي مسابر للدورة الاقتصادية بعد الأزمة العالمية.
اهداف البحث	والهدف الرئيسي هو القياس الكمي التجريبي للعلاقات بين ديناميكيات الدين العام ومحدداته والتقييم اللاحق لظروف الاستدامة المالية
فرضية البحث	يوجد اثر معنوي للدين العام في الاستدامة المالية
اهم الاستنتاجات	تؤكد النتائج المستخلصة من نموذج الانحدار للمديونية العامة ديناميكيات متغيرات الدين مع المتغيرات المالية وغير المالية لتحليل الديون والنمذجة الاقتصادية القياسية للمديونية أن تسويات عجز الديون والرصيد الأولي المعدل دورياً باعتبارها المتغيرات المالية هي أهم المساهمين في ديناميكيات الدين العام تكشف النتائج المقدرة من النمذجة التجريبية لوظيفة رد الفعل المالي أنه في فترة ما بعد الأزمة استجاب الموقف المالي للدول الأوروبية الناشئة بشكل إيجابي للديون المتراكمة
اهم التوصيات	أن الدين العام سوف يتسارع بشكل كبير إذا لم تتوقف بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية عن ممارسة سلوك السياسة المالية المسابرة للدورة الاقتصادية بعد اندلاع الأزمة العالمية .

العنوان	4-Плюсы и минусы государственных заимствований и государственного долга для бюджетной системы России إيجابيات وسلبيات الاقتراض العام والديون العامة لنظام الموازنة في روسيا
الباحث	Парасоцкая, Яковлев
سنة	2019
منهج البحث	الاستقرائي
مشكلة البحث	عدم وجود إطار مالي متوازن يضمن استخدام أدوات الدين العام بشكل فعال لتمويل احتياجات الحكومة دون الإضرار بالاستقرار المالي أو تعطيل مهام التنمية الاقتصادية.
اهداف البحث	هدف البحث يوضح مزايا وعيوب أدوات الدين لتمويل احتياجات الحكومة بالتزامن مع مهام التنمية و يتطلب مستوى كافياً من استدامة المالية العامة لإثبات إمكانية استخدام الدين العام
فرضية البحث	الدين العام يحدد مكانه في آلية الموازنة ويحدد إيجابيات وسلبيات هذه الأداة مما يجعل من الممكن تقييم مدى ضرورة تطبيق هذه الآلية
اهم الاستنتاجات	استخدام الدين العام مناسب لأنه يتيح فرصة للمناورة بالموازنة ويساعد على تخفيف آثار الصدمات الاقتصادية السلبية
اهم التوصيات	أن يؤخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي الحالي إلى جانب مخاطر الاستقرار المالي وبالتالي اتباع سياسة ديون متوازنة

العنوان	5-The Shock of Public Revenues and Their Impact on Some of the Macroeconomic Variables in Iraq صدمة الإيرادات العامة وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق
الباحث	Azeez_1 sale_2 Kolaib_3
سنة	2020
منهج البحث	الاستقرائي و الاستنباطي
مشكلة البحث	تتمثل مشكلة البحث في كيفية قياس أثر الصدمات التي تعرضت لها السياسة الإيرادات للعراق خلال فترة البحث وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية، مع إدراك ضرورة التعامل مع البيانات المحلية لتحقيق هدف البحث والمصادقية في النتائج.
اهداف البحث	يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر صدمات السياسة المالية المتمثلة في صدمة الإيرادات العامة في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك الكلي، ومعدل التضخم، وعرض النقود، باستخدام منهج التكامل المشترك
فرضية البحث	تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الصدمات التي تعرضت لها السياسة المالية نتيجة اختلالات وصدمات أسواق النفط العالمية أثرت على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والتضخم والمعرض النقدي.
اهم الاستنتاجات	إن اعتماد الإيرادات في العراق على إيرادات النفط كمصدر وحيد لتمويل النشاط الاقتصادي أدى إلى إضعاف دور وأهمية مصادر التمويل الأخرى وخاصة الضرائب مما جعل النظام المالي عرضة لتقلبات المتغيرات الخارجية وخاصة أسعار النفط.

اهم التوصيات	تنوع قاعدة الاقتصاد العراقي وخلق اقتصاد يتميز بزيادة عامة في مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.
--------------	---

العنوان	6-Components of the Public Budget and their Effects on Public Debt in Jordan مكونات الموازنة العامة وأثرها على الدين العام في الأردن
الباحث	Qwader, Aloshaibat
سنة	2020
منهج البحث	الاستقرائي و الاستنباطي
مشكلة البحث	عدم القدرة في السيطرة على الدين العام والتحديات الكبيرة في خدمة الدين العام والتبعية الاقتصادية والسياسية.
اهداف البحث	1. توضيح المكونات الرئيسية للموازنة العامة وتطوراتها في الأردن. 2. تحليل تطورات الدين العام في الأردن خلال فترة الدراسة. 3. بناء نموذج قياسي لبيان دور المكونات الرئيسية للموازنة العامة في التأثير على الدين العام الأردني خلال الفترة 1990-2018.
فرضية البحث	1: لا تؤثر النفقات الجارية ذات الدلالة الإحصائية إيجاباً على الدين العام للأردن. 2: لا تؤثر النفقات الرأسمالية إيجاباً وسلباً على الدين العام للأردن. 3: لا يؤثر مقدار كبير من الضرائب سلباً على الدين العام للأردن. 4: لا تؤثر المنح والمساعدات الخارجية سلباً على الدين العام للأردن.
اهم الاستنتاجات	أثبت تقدير النموذج القياسي أن النفقات الرأسمالية تؤثر إيجاباً ومعنوياً على الدين العام في المدى القصير في المقابل، تؤثر النفقات الجارية سلباً وبدرجة ضئيلة على الدين العام في المدى الطويل كما أظهرت النتائج أن الضرائب والمنح الخارجية تؤثر سلباً وبدرجة ضئيلة على الدين العام.
اهم التوصيات	ينبغي تفعيل آليات الحد من الهدر في الإنفاق العام وخاصة في النفقات الجارية، من خلال معالجة التراخي الإداري في القطاع العام وبالتالي يرتبط التوظيف بمستوى الإنتاجية المستقبلية وبمكافحة الفساد والمحسوبية وبفرض الشفافية في دوائر الدولة و ينبغي اعتماد دراسات جدوى اقتصادية لتقدير حجم النفقات الرأسمالية بالإضافة إلى ذلك ينبغي مراقبة تنفيذ بنود النفقات الرأسمالية ومتابعتها بشكل مستمر.

ثالثاً:- أهم الاضافات التي جاءت بها الاطروحة

تميز البحث عن البحوث السابقة من ناحية عينة البحث فقد تضمنت عدة دول من مختلف الاصعدة الاقتصادية وهي (العراق و سنغافورة و الولايات المتحدة و استراليا) ومدة البحث خلال (1990-2023) ووضحت كيفية توجيه تمويل الموازنة العامة في الحفاظ على مستويات الدين العام و الحفاظ على الاستقرار النقدي حسب توجهات واستراتيجيات كل دولة.

الفصل الأول :- لاطار النظري و النظريات الاقتصادية و العلاقة ما بين التأثير التمويلي للموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي

المبحث الأول: لاطار النظري و المعرفي (التمويل ، الموازنة العامة ، الدين العام ، الاستقرار النقدي)

المبحث الثاني : فهم الافكار الاقتصادية (الموازنة العامة ، الدين العام ، الاستقرار النقدي)

المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين الأثر التمويلي للموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي

تمهيد :

يتناول الفصل المفاهيم النظرية لتمويل الموازنة العامة ويشرح كيف تلجأ الدول إلى مصادر غير تقليدية مثل الديون العامة عند مواجهة العجز مما يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الدين بسبب الفوائد المرتفعة ومع تطور أدوات إصدار الدين كالسندات أصبح من السهل على الدول الحصول على التمويل، مما ساهم في زيادة النفقات وتوفير فائض في الإيرادات كما يوضح الفصل العلاقة بين تمويل الموازنة وتراكم الدين العام وتأثير ذلك على الاستقرار النقدي من خلال دور السلطات النقدية في تمويل العجز وما يترتب عليه من تأثير على السيولة المحلية وأسعار الفائدة ويبرز أهمية السياسة الاقتصادية في معالجة التضخم أو الكساد إذ يُستخدم مزيج من أدوات السياسة النقدية والمالية لضبط العرض والطلب الكلي مثل تقليص الإنفاق، رفع الضرائب أو التحكم في حجم المعروض النقدي.

المبحث الأول

الإطار النظري والمعرفي (الموازنة العامة ، تراكم الدين العام ، الاستقرار النقدي)

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة

أولاً : مفهوم الموازنة العامة

سابقاً استخدم البابليون والمصريون أنظمة معقدة للسيطرة على إمدادات المال والحبوب و اعتمد الرومان على تقديرات الدخل والنفقات وفرض ضريبة ، كانت البدايات لا يُعرفون سوى القليل عن موازنات الرومان الأوائل والبابليين والمصريين وبالتالي يُنسب الإنجليز الفضل في أول موازنة حقيقية كما تُعرف اليوم إلى الملك هنري الأول الذي حكم من عام 1100 إلى 1135م أول استخدام للموازنة ، اختلفت الموازنة الملك هنري عن أنظمة الحكم السابقة في أن عامة الناس كان لهم صوت في الأمور المالية و قدم الملك هنري أفكار الموازنة ، يكشف التاريخ أنه في أي وقت يُحرم فيه هذا الحق في المشاركة في الشؤون المالية للحكومة يؤدي ذلك إلى مشاكل فكانت الثورة الإنجليزية عام 1688 مثلاً على ذلك وكذلك الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية ان الهدف من الموازنة العامة هو الحد من إسراف الملوك في وقت مبكر من عام 1760 حيث يقدم وزير الخزانة الإنجليزي الموازنة إلى البرلمان في بداية كل سنة مالية وكانت الموازنة عبارة عن تقرير المستشار عن المالية البلد إذ عملت الموازنة على حماية الناس من الضرائب المفرطة حيث كان يتضمن تقدير النفقات في الموازنة و توصية بشأن طرق فرض الضرائب التي ستكون ضرورية. (Flesher 12 and Flesher ,1979:p)

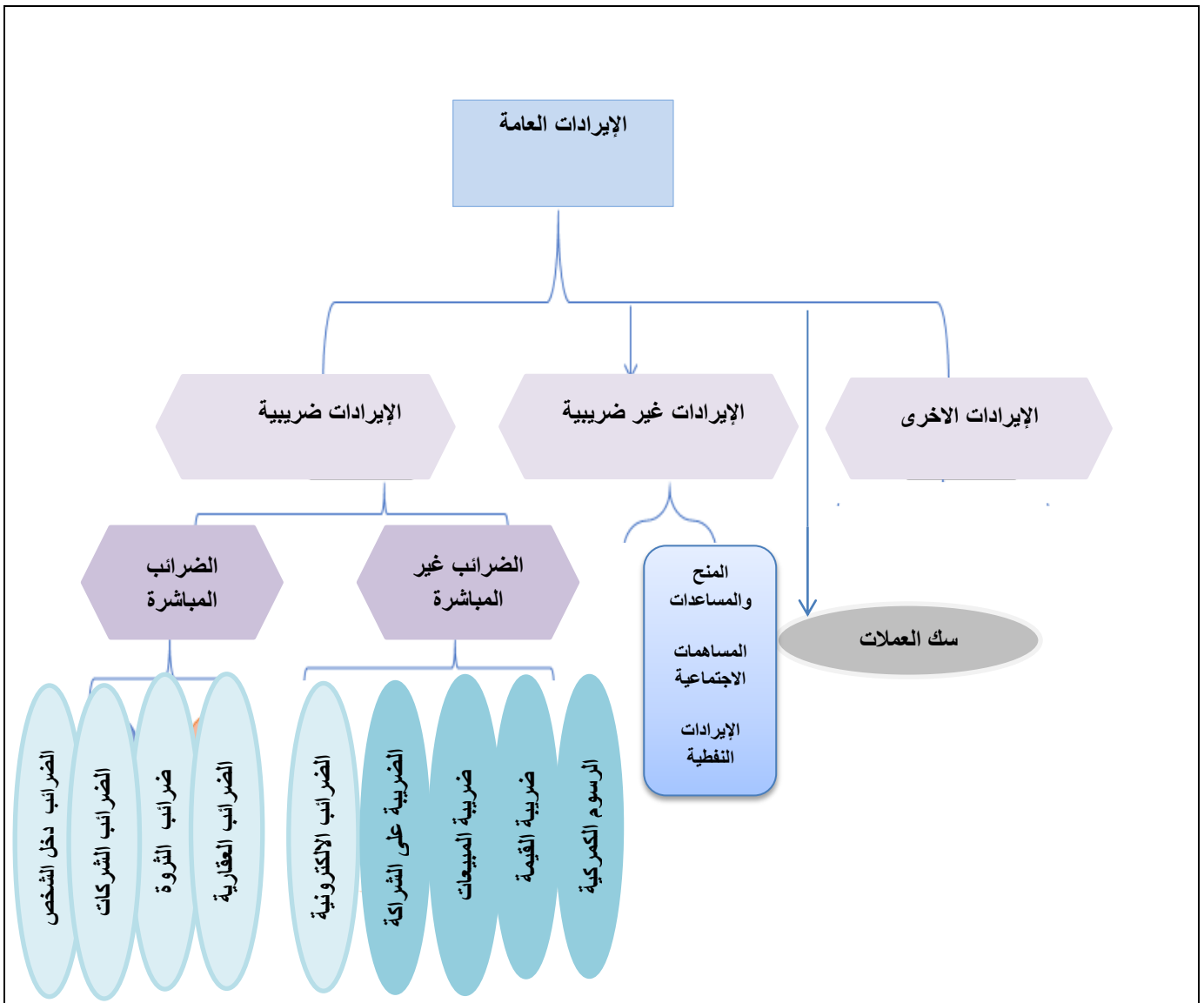
إن الموازنة العامة نص فني وكمي يشير إلى قرارات النفقات وتحصيل الإيرادات المتخذة في إطار زمني معين على المستوى المركزي أو المحلي للحكومة ومع ذلك فإن الموازنة ليست نصاً تقنياً فحسب بل هي أيضاً نص سياسي بعد كل شيء تعكس الموازنة التقضيلات والأولويات العامة لأفراد المجتمع الذين سيتم خدمتهم وإدراجهم في تمويل الأنشطة ، وبناءً على ذلك فإن الموازنات التي يتم إعدادها وفقاً لمسار إداري مماثل دون تغيير في أي بلد تقريباً ، تكون غير متحيزة وتمثل عادة المناخ والشؤون السياسية السائدة لقد مرت عملية إعداد الموازنة العامة بتحويلات جذرية تبعاً لدرجة التطور التي يحققها الفرد والمجتمع والسياسة والاقتصاد. (İpek,2018:P1)

وعلية يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها وثيقة قانونية تحدد كيفية وعلى أي مستوى سيتم التدخل في اقتصاد الدولة خلال السنة التقويمية. (Demir& Geyik,2018:p10)

ثانياً: الجانب التمويلي للموازنة العامة

تشمل الإيرادات إجمالي التدفقات الداخلة من المنافع الاقتصادية أو الخدمات المحتملة المستلمة والمستحقة من قبل الكيان القائم بإعداد التقارير وهو ما يمثل زيادة في صافي الأصول/حقوق الملكية بخلاف الزيادات المتعلقة بمساهمات المالكين. (IPSAS 23,2006:p725) يوضح مخطط (1) تمويل الموازنة العامة إلى :

مخطط (1) الجانب التمويلي للموازنة العامة



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البحث

١- الإيرادات الضريبية

الضرائب هي واحدة من الإيرادات الرئيسية للبلد إذ يتم جمع الضرائب من المواطنين والشركات والمستثمرين وما إلى ذلك لتوليد الاقتصاد وهناك العديد من التأثيرات للضرائب بسبب النمو الاقتصادي سواء كانت تأثيرات إيجابية أو سلبية ، إن الضرائب هي الإيرادات التي تجمعها الحكومة لتقديم الخدمات وتمويل نفسها وفقًا لنظرية المنافسة الضريبية وذكرت نظرية المنافسة الضريبية التي تزعم أنه عندما يتم خفض معدل ضريبة رأس المال فسيؤدي ذلك إلى تدفق رأس المال إلى البلد.(Hakim& Bujang,2012:P1)

أ- **الضريبة المباشرة:** هي الضريبة التي يتم دفعها مباشرة إلى الحكومة من قبل الشخص أو الشركة التي تفرض عليها ومن الأمثلة على الضرائب المباشرة:

✓ ضريبة الدخل الشخصي

يتم فرضها على الدخل الشخصي بما في ذلك الأجور والرواتب ورسوم المديرين والأرباح والإيجار يتم دفع ضريبة الدخل الشخصي من قبل الأفراد المقيمين وغير المقيمين بمجرد انخراطهم في أنشطة خاضعة للضريبة أو مدرة للدخل في البلد المعني قد تكون معدلات ضريبة الدخل الثابت أو متدرجة. Actionaid International Briefing, (2019:p1)

✓ ضريبة الشركات

هي ضريبة على أرباح الشركات المسجلة و أيضًا الضريبة على أرباح الشركات الأجنبية التي تمارس أي عمل تجاري و يتم دفع ضريبة تكنولوجيا المعلومات من قبل شركات ذات مسؤولية محدودة بما في ذلك الشركات العامة ذات المسؤولية المحدودة .

✓ ضرائب الثروة

يمكن فرض ضرائب الثروة على حياة الثروة أو نقل الثروة أو تقدير الثروة، المعروفة باسم ضرائب الثروة الشاملة نادرة إلى حد ما في جميع أنحاء العالم و إنهم يفرضون ضريبة على "صافي قيمة" الشخص (الأصول مطروحًا منها الالتزامات)، يمكن أن تشمل هذه الأصول النقد والودائع المصرفية والأسهم والسيارات الشخصية والقيمة المقدرة للعقارات. (ActionAid International Briefing, 2018:p1)

✓ الضرائب العقارية

تعمل هذه ضريبة بشكل أساسي كرسوم استخدام على السكان المحليين مقابل الفوائد التي يتلقونها من السياسات المحلية الممولة من ضرائب الأملاك وتفيد هذه السياسات السكان المحليين بشكل مباشر في شكل مدارس أفضل ووسائل حماية من الحرائق وبشكل غير مباشر في شكل زيادة في قيمة المساكن تساعد ضريبة الأملاك أيضًا على التمييز بين

العائلات التي تمتلك كميات كبيرة من الثروة بشكل أكبر من تلك التي لا تملك مثل هذه
الاحتياجات. (ITEP,2011:P1)

ب- **الضرائب غير المباشرة:** يتم دفع الضريبة من قبل المستهلك عند شراء السلع أو
الخدمات وعادة ما يتم تمريرها إلى الحكومة من قبل المنتج أو بائع التجزئة إذ تشمل أمثلة
الضرائب غير المباشرة :

✓ **ضرائب على الشراكة**

يكون الشريك مسؤولاً عن دفع الضريبة في الدولة التي كان الشريك يقيم فيها خلال
سنة التقييم يخضع الشركاء للضريبة على أساس السنة السابقة ، يجب على الشريك تقديم
الإقرارات الضريبية وبموجب قوانين الضرائب يُنظر إلى الشراكات على أنها مزيج من اثنين
أو أكثر من التجار الفرديين ويتم توزيع دخل الشراكة و يتم تحديد الشركاء باستخدام المبادئ
المطبقة على التجار الفرديين يتم تقييم الشركاء بأسمائهم الفردية على أساس حصة أرباح
الشراكة المخصصة لهم. (Amadi ,2023:P177)

✓ **ضريبة القيمة المضافة**

هي ضريبة غير مباشرة يتم فرضها على السلع أو الخدمات تم تقديم ضريبة القيمة
المضافة كاستراتيجية لتعبئة الإيرادات و هي ضريبة استهلاك يتم فرضها في كل مرحلة من
مراحل سلسلة الاستهلاك التي يتحملها المستهلك النهائي للمنتج أو الخدمة وهذا يعني أنه في
كل مرحلة يتعين على كل شخص دفع ضريبة القيمة المضافة وتحصيلها بمعدل ثابت
(Peter,2021:p42).

✓ **ضريبة المبيعات**

تتطبق ضرائب المبيعات على العناصر التي نشتريها كل يوم بما في ذلك السلع
والخدمات ، ولحساب ضريبة المبيعات على عنصر خاضع للضريبة يتم ضرب تكلفة
العنصر في معدل الضريبة تعد ضريبة المبيعات مثلاً على قيمة الضريبة أي ضريبة
تعتمد على سعر السلعة المباعة في معظم الولايات تفرض ضريبة على جزء صغير فقط من
استهلاك الأسرة. (ITEP,2011:P1)

✓ **الرسوم الجمركية**

هي الضريبة المفروضة في معظم الأحيان على قيمة البضائع أو على الوزن أو
الأبعاد أو بعض المعايير الأخرى التي ستحددها الحكومة على الواردات من قبل دائرة
الجمارك لزيادة إيرادات البلاد وأيضاً لإنقاذ الصناعات المحلية والوليدة من المنافسة الشديدة.

(Peter,2021:p42-43)

✓ **الضرائب الإلكترونية**

الضرائب الإلكترونية هي استراتيجية متطورة لإدارة الضرائب ، شهدت البيئة الضريبية تغيرات كبيرة في النصف الثاني من القرن العشرين مع ظهور الثورة الرقمية أصبحت تقنيات الضرائب الجديدة ضرورية مع تزايد شعبية الإنترنت حظرت الولايات المتحدة فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية ،إذ تم إقرار قانون الحرية الضريبية على الإنترنت في عام 1998 ومع ذلك فتح هذا القانون الباب لفرض ضرائب على المشتريات عبر الإنترنت وبدأ عصر جديد من الضرائب الإلكترونية.(Ifeyinwa,2023:p4) ومن الامثلة على الضرائب الالكترونية مثل الضرائب المفروضة على تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويشمل ذلك أجهزة الكمبيوتر والخوادم والمساحات الضوئية البيومترية وغيرها من الأجهزة ذات الصلة ويمكن للحكومات تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر في المنطقة من خلال خفض الحواجز أمام الدخول وتعزيز استخدام الأدوات الرقمية. ((Claude,2024:P85-84-86

2- الإيرادات غير ضريبية

أ- **المنح** : يتم اصدار هذا النوع من الإيرادات غير ضريبية من الحكومات الاجنبية و المؤسسات الدولية لتمويل الخدمات فضلا عن تكافؤ الموارد بين الحكومات المحلية.(Devas,2013:p24) فبدلاً من محاولة فرض زيادات ضريبية فمن المرجح أن يلجأ الزعماء إلى السلطات ذات مستويات العليا الى زيادة تدفق المنح وسوف يعتمد نجاح هذه الجهود أو فشلها على القرارات السياسية التي تتخذها الحكومة المانحة.(Schroeder,1988:p4

ب- **المساعدات** : يتسم هذا النوع من الإيرادات بالتقلبات وعدم القدرة على التنبؤ بها مقارنة بمصادر التمويل الاخرى ، يعد التقلب مشكلة في البلدان التي تعتمد على المساعدات كما تبين أولاً أن مساعدات المنح أكثر تقلباً من المساعدات المقدمة من خلال القروض وثانياً من الممكن أن تعتمد البلدان على المساعدات في إنفاقها للحد من الفقر وهو الإنفاق الذي ينخفض إذا انخفضت المساعدات وثالثاً قد يكون لدى الحكومات التي اعتمدت على المساعدات حافزاً أقل لتبني سياسات جيدة والحفاظ على كفاءة المؤسسات. (Clements,2004:P2

ج- **إيرادات النفط** : يتم الحصول على هذه الإيرادات من الدول المصدرة للنفط و أن هذه الإيرادات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط العالمية وكمية الإنتاج وتزداد قيمة هذه الإيرادات مع زيادة السعر والعكس صحيح ، ويصدر النفط الخام من جهات مختلفة بعضها وطنية والآخر أجنبي لأن الدول تسعى إلى زيادة دخولها لأن إيرادات النفط تعتمد عليها الدولة

لتمويل الموازنة العامة . (ibady& hammad, 2023:p174) تلعب صناعة النفط دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية للعديد من البلدان إذ ساهمت هذه صناعة في زيادة عائدات النفط للدول المنتجة من خلال زيادة فرص التجارة والاستثمار، فأن ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب عليه تؤدي إلى زيادة الإيرادات للدول المصدرة للنفط لتغذية النمو الاقتصادي والتنمية ، فإن تقلب أسعار النفط يمكن أن يعطل الاستقرار الاقتصادي. (Li & Alharthi ,2024:p8)

د- المساهمات الاجتماعية: تعد كوظيفة التأمين هي كأرباح العمل وتكون بمعدلات ثابتة ويتم التعامل بها مع أصحاب العمل والموظفين.(Goudswaard &Caminada,2015:P2) (

3- الإيرادات الأخرى

هي كل الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أنشطة أو مصادر لا ترتبط بالإيرادات الأساسية مثل الضرائب والموارد الطبيعية مثل الإيجارات و الغرامات و التعويضات و الدومين هي لأموال التي تمتلكها الدولة أو هيئاتها العامة والتي تخضع للقانون العام وتكون مخصصة للنفع العام ومنها، الأنهار والطرق والحدائق العامة، ولا تتقاضى الدولة ثمناً من الأفراد لقاء استخدامهم لها، لكنها تفرض الرسوم للانتفاع منها كالرسوم التي تفرض مقابل زيارة الحدائق والمتاحف أو عبور الطرق.(هواش ، 2021: 379)

4- رسوم سك العملات: هي عملية اصدار النقود لتمويل عجز الموازنة فهو يعيد توزيع جزء من القوة الشرائية لأصحاب الدخل سواء الأفراد أو الكيانات القانونية تحت تصرف الحكومة مما يستفيدون من المال لشراء السلع والخدمات للاستهلاك العام. (boariu & bilan, 2007:p77-78) رسوم سك العملات تعد ضريبة التضخم او بأنها تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأموال. (Cukrowski,2001:p9)

ثالثاً: التحديات الرئيسية وترشيد الموازنة العامة

تواجه العديد من الموازنات العامة مجموعه من الصعوبات التي تحد الموازنات من تقديم التمويل الكافي ويمكن ايجازها بما يلي :

1 - التهرب الضريبي وتجنبه:

هو أنشطة غير قانونية تميل إلى عدم الإبلاغ عن الدخل إلى مصلحة الضرائب يؤدي التهرب الضريبي بدوره إلى تسريع معدل الاقتصاد الأسود في البلاد وفي ظل التهرب الضريبي المتأخر من جانب الشركات المتعددة الجنسيات باستخدام وسائل مثل التسعير

التحويلي أصبح التسوق بموجب المعاهدات مشكلة عالمية تستغل الشركات المتعددة الجنسيات الثغرات والعيوب الموجودة في القواعد الضريبية الدولية على حساب الإيرادات الضريبية. (Alstadsæter et al,2022 :p1-2)

2- النفقات الضريبية

هي انحرافات عن المعايير ويمكن أن تتخذ عددًا من الأشكال بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والعلاوات والائتمانات والتأجيل والإغاثة" . (Sams , 2019:P44) فإن الإنفاق الضريبي تدعم أهداف السياسة الاجتماعية مثل تعزيز الادخار التقاعدي وتغطية التأمين الصحي والتعليم وايضاً تدعم الاقتصاد فهي تهدف إلى تعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي، بما في ذلك الاستهلاك المتسارع للاستثمار الرأسمالي، أن الغرض أو الأساس للنفقات الضريبية هو خطوة ضرورية لتحديد كيفية تقييم أداء النفقات الضريبية. (Barrios et al,2016:P4)

3- نمو الإنفاق الحكومي

زيادة الإنفاق الحكومي يمكن أن يسبب أيضا مشاكل في الموازنة ومع نمو السكان والسوق يتعين على الحكومة أن تتفق المزيد وتجمع ما يكفي من الإيرادات للإنفاق من الطبيعي أن يؤدي بعض الإنفاق الحكومي إلى عجز في الموازنة بسبب حقيقة أن هذا النوع من الإنفاق الحكومي يحتوي على مضاعف النمو ويعتبر السبب الرئيسي لعجز الموازنة. (Sams , 2019:P45) تسعى الدولة من خلال الانفاق إلى زيادة الإنتاج وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار من خلال التوازن بين العرض والطلب ومن المعروف أن عملية التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغييرات هيكلية تؤدي إلى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التنمية. (Hamad et al,2022:P483)

4- اسباب سياسة

هو التأثيرات الانتخابية للقرارات المالية تتلخص أن الناخبين يركزون على التعديلات المالية لأن الناخبين يستمدون المنفعة من المستويات المرتفعة المتوقعة من الإنفاق الحكومي ومع ذلك أن التعديلات المالية ليست بالضرورة انكماشية وأن شاغلي المناصب الذين تبنا

سياسات مالية توسعية لا يحصلون على دعم أكبر من الناخبين مقارنة بشاغلي المناصب المحافظين مالياً. (Eslava,2011:p650)

5_ الإجهاد المالي

هي الفجوة المتزايدة الاتساع بين الموارد المتاحة والاحتياجات وهذا ليس بالأمر الجديد ففي تاريخ الإدارة الاقتصادية للبلدان خلال الحروب الطويلة أو القصيرة والجفاف والمجاعات وغيرها من الكوارث الطبيعية تميل النفقات إلى الارتفاع بشكل حاد ، وعندما لا تقابل هذه الزيادة زيادة مقابلة في الموارد تضطر الحكومات إلى تعبئة إيرادات إضافية أو خفض النفقات من الموارد وقد تكون مثل هذه التدابير ضرورية في بعض الأحيان للتخفيف من حدة مشكلة قصيرة الأجل وفي أحيان أخرى لمعالجة مشكلة هيكلية وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام جديد في البلدان الصناعية وحتى ذلك الحين كانت الموازنات تُستخدم أساساً كوسيلة لتنفيذ البرامج الحكومية والمساءلة . (A Premchand , 2000:p53-54)

6_ الفساد في عملية الموازنة

يعد الفساد في عمليات الموازنة العامة نوعاً مهماً ومن المعروف أن الإنفاق العام وخاصة الاستثمار العام من أفضل الفرص للفساد وترتبط العواقب الأكثر تحديداً لفساد الموازنة ارتباطاً وثيقاً بكفاءة الحكومة وفعاليتها ، الفساد في الموازنة هو سوء تخصيص الموارد النادرة و التخطيط الحكومي غير الفعال.(saksen,2005 :p4) أن الفساد يشوه هيكل الإنفاق العام من خلال تقليل حصة الإنفاق الاجتماعي أي حصة الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية من إجمالي الإنفاق الحكومي و يخفض النمو الاقتصادي و يثبط الفساد الاستثمار سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الأشكال المختلفة من الرشاوى و رفع تكاليف المعاملات ويزيد من عدم اليقين بشأن عوائد رأس المال ويرفع تكلفة الإنتاج.(Hashem,2014:P122)

وعليه يمكن توضيح كيفية ترشيد الموازنة العامة:-

1- إجراءات مختلفة في مجالات مختلفة بالاعتماد على تحليل مخاطر الفساد ونقاط ضعف النظام يحدد الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها للحد من خطر الفساد من قبل الحكومات ومختلف الوكلاء المحليين والدوليين تتمحور النصيحة حول التشريعات والسلطة القضائية والتشريعية و الأنظمة والمؤسسات والإدارة المواقف والثقافة من قبل المواطنين

وتحسين حوكمة القطاع العام وإدارته من خلال استراتيجية مكافحة الفساد التي ينتهجها البنك الدولي والتي تعتمد على عناصر رئيسية: (saksen:2005 :p13)

- أ- زيادة المساءلة السياسية
 - ب- تعزيز مشاركة المجتمع المدني
 - ت- خلق قطاع خاص تنافسي
 - ث- قيود مؤسسية على تحسين سلطة إدارة القطاع العام
- 2_ الرقابة:** تتضمن الرقابة وضع الموازنات تربط ما يجب القيام به ثم مقارنتها بالنتائج الفعلية بالخطوة. إنها أداة إدارية مفيدة للغاية وينبغي أداء وظيفة بشكل أكثر فعالية دون الانقاص من المهارات الفردية أو المرونة يجب أن تكون السيطرة عملية نشطة. -P25:
- (Donnelly & Foley,2003 26)

3_ تخفيض نفقات الموازنة: وهذا ليس ممكناً دائماً إذ أن انخفاض المشتريات العامة يحرم الموردين من الإيرادات إذ لا تتاح لهم الفرصة لتنمية أعمالهم الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم ركود الاقتصاد وفي الوقت نفسه فإن تقليص البرامج الاجتماعية في الأوقات التي يحتاج فيها السكان إلى الدعم يمكن أن يسبب توترات اجتماعية.

4_ زيادة إيرادات الموازنة: وهو أسلوب يمكن تحقيقه من خلال زيادة معدلات الضرائب وإدخال ضرائب ورسوم جديدة وإلغاء التسهيلات المالية وفي الوقت نفسه تجدر الإشارة إلى أن زيادة الضرائب يمكن أن تولد تأثيراً مزدوجاً من ناحية فهي تسمح بزيادة نفقات الموازنة من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي ومن ناحية أخرى هناك انخفاض في الدخل مع التأثير السلبي على إمكانيات التنمية الاقتصادية لا يعكس عجز الموازنة دائماً وضعاً اقتصادياً صعباً كما أن عدم وجود عجز لا يعني أن اقتصاد البلاد لا يواجه مشاكل ويتطور بشكل ديناميكي. (BALAN,2020:P9-14)

5_ العقلانية : بدأت الدولة في الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوسع مستوى الإنفاق أن الأمر يتطلب اتباع نهج صارم من الناحية الفنية في اتخاذ القرار ،إذا كان لنا أن نطبق هذه الموارد بكفاءة وفعالية تم العثور على الدقة الفنية في تطبيق النهج العقلاني وقد استلزم ذلك إجراء تغييرات جوهرية في هيكل الموازنة وصياغة السياسات وعمليات تخصيص الموارد ، يسعى النهج العقلاني إلى ربط السياسة بأهداف محددة بوضوح للتدخل العام وعلى النقيض من النهج الإداري ، إذ تكون السياسة مجالاً حصرياً للسياسيين يشارك الفنيون في تحديد أهداف السياسة من خلال عملية تحليل

المشكلات ومن الامثلة على تطبيق النهج العقلاني في إعداد الموازنة يتطلب وجود رابط واضح بين وسائل وغايات السياسة العامة. (Fozzard,2001:P25-26)

6- موازنة البرامج و الاداء:-

موازنة البرامج تهدف الى التخطيط أولاً لأهداف معينة ثم تحدد البرمجة كيفية دمج تحقيق الأهداف في التسلسل الهرمي للموافقات السياسية والمالية التي تحول البرنامج متعدد السنوات في المصاريف السنوية. (dawood&abdulahad,2023:p509) في حين ان موازنة الأداء تحدد مقياس للأداء بجانب كل بند بحيث يمكن إجراء الحسابات الأولية لتكلفة الوحدة والكفاءة وتشمل خصائص تساعد في تحديد مهمة وأهداف وغايات المنظمة و ربط معلومات التخطيط الاستراتيجي بالموازنة و تطوير ودمج مقاييس الأداء في الموازنة. (2023:p28 ORDU &Thomas,

7- ميزانيات صفرية :- تقتض عدم وجود أي نفقات أو خدمات في بداية الأمر للحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات ويجب مراعاة الحد الأدنى من التكلفة والتقييم ووضع مخطط جديدة دون أن يكون لأي برنامج أفضلية على غيره من البرامج ، تلخص هذه الطريقة من قبل كل وحدة تنظيمية في إعادة تقديم جميع مشاريعها وما يتضمنه من برامج وأنشطة بناء على مقارنة الفوائد المكتسبة مع التكلفة المتحققة وتساعد المديرين والمسؤولين على حل المشكلات التي تواجههم مع تقديم معلومات تاريخية ومقاييس الأداء ومقارنة الأنشطة المماثلة و مميزات هذا النوع من الموازنات أنها تركز على اللامركزية وتسمح بمشاركة أوسع لمتخذي القرار وتزيد من فعالية قنوات الاتصال بين الأطراف المعنية. (Al-Hakeem& Abdal,2019:p4

المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للدين العام

أولاً: الدين العام

تعود أصول الديون العامة إلى جنوة و البندقية في العصور الوسطى فقد استولى على أوروبا ككل خلال فترة المانيفاكتورة* ،حيث طبع العصر الرأسمالي بطابعة إن الجزء الوحيد مما يسمى بالثروة الوطنية الذي يدخل فعلياً في الملكية الجماعية للأمة الحديثة هو الدين. (Theocarakis,2014:P2)

عندما نتحدث عن الديون نعني النظر في الالتزامات الطارئة أو الالتزامات المالية التي تنشأ فقط في حالة وقوع حدث معين في المستقبل يمكن أن تكون الالتزامات الطارئة صريحة على سبيل المثال وقوع حدث معين في المستقبل وعندما تصدر الحكومة ضماناً (ملزماً قانوناً) لقرض تحصل عليه شركة مملوكة للدولة كما يمكن أن تكون ضمنية على سبيل المثال عندما يكون هناك توقع عام بأن الحكومة الوطنية سوف تقوم بإنقاذ الحكومات المحلية أو المؤسسات المالية إذا وجدت نفسها في ضائقة مالية وبسبب المخاطر التي تشكلها هذه الالتزامات الطارئة (USAID,2022:P4) لا ينبغي أخذ الدين إلا إذا تم استثماره في الأنشطة الإنتاجية أو أخذه من المدخرات المتاحة في الاقتصاد حتى لا تتخفض مستويات الاستثمار وبالتالي فإن القروض ليست

سيئة تماماً إلا عندما تكون أسعار فائدة مرتفعة. (Obiero & Topuz,2023:p3) وعلى المدى القصير يعد الدين العام وسيلة جيدة للدول للحصول على أموال إضافية للاستثمار في نموها الاقتصادي يعد الدين العام وسيلة آمنة للأجانب للاستثمار في نمو بلد ما عن طريق شراء السندات الحكومية تميل الحكومات إلى تحمل قدر كبير من الديون لأن الفوائد تجعلها تحظى بشعبية كبيرة ولذلك يقوم المستثمرون عادة بقياس مستوى المخاطر من خلال نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إشارة إلى مدى احتمالية سداد الدولة لديونها. (Scott,2019:P31)

ثانياً: التنظيمات الرئيسية للدين العام

الدين العام يتكون من الالتزامات التي تقرضها الحكومة لتلبية الاحتياجات والتطورات العامة المختلفة ولذلك يتم تقسيمها حسب استخدامها وطبيعتها إلى أنواع مختلفة و على أساس معايير مختلفة مثل المدة، ونوع الدفع، والوعود، والأموال وما إلى ذلك وفيما يلي توضيحها بشكل مفصل كما في مخطط (2):

* الوقت المستغرق في العمل على عنصر ما من مرحلة المواد الخام إلى مرحلة المنتج النهائي.

1- الدين الداخلي

يقصد به جميع الالتزامات الداخلية التي تستحق خلال سنة واحدة أو أكثر وتصبح قائمة في وقت معين وتستحق الدفع بالعملة المحلية. (Ahmed,2022:p1) يعد الاقتراض الحكومي من داخل اقتصادها المحلي النوع من الديون التي لا يزيد من إجمالي الموارد المتاحة لذلك البلد ،

ببساطة نقل للموارد من طرف إلى آخر لغرض الخدمات العامة كما أن دفع الفائدة يؤدي فقط إلى تحويل الموارد من دافعي الضرائب إلى حملة السندات لا يؤثر الدين الداخلي إلا على نقل القوة الشرائية بين مواطني الدولة وبالتالي لا يوجد تنازل عن الناتج الحقيقي لدولة أخرى .(Akhanolu,2018:P438)

تدعي النظرية الاقتصادية أن الدين الداخلي يزاحم الاستثمار الخاص الذي يعيق النمو الاقتصادي إذتقترض الحكومات داخليًا وتستخدم المدخرات الخاصة التي يمكن استخدامها لإقراض القطاع الخاص لذلك بسبب قلة المعروض من الأموال القابلة للإقراض يرتفع سعر الفائدة في السوق مما يقلل الاستثمار الخاص وتكوين رأس المال هناك أيضًا حجج مفادها أن الدين الداخلي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي لأنه يعتمد على الطريقة التي يتم بها إنفاق الدين الداخلي إذا أنفقت الحكومات الأموال المقترضة لتحسين نوعية حياة الناس من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية فسيكون الاقتصاد في وضع أفضل بالقيمة الحقيقية و العكس هو الصحيح.(Sheikh,2011:p96) ويتكون الدين الداخلي من مصدرين:

أ- **اقتراض السوق :-** هو الدين الذي يتم الحصول عليه عن طريق بيع الأوراق المالية الحكومية القابلة للتحويل في السوق على سبيل المثال الديون الناتجة عن تعويم أذون الخزانة والسندات الحكومية هي أشكال الاقتراض من السوق وبموجب الاقتراض من السوق تقوم الحكومة بجمع الديون من الدائنين الطوعيين عن طريق دفع أسعار فائدة تنافسية إذ يقوم الأفراد والمؤسسات في بلد ما بإقراض الحكومة عن طريق شراء هذه الأوراق المالية.(Okeke et al,2022:p119) , ويمكن توضيحها بمزيد من التفصيل:

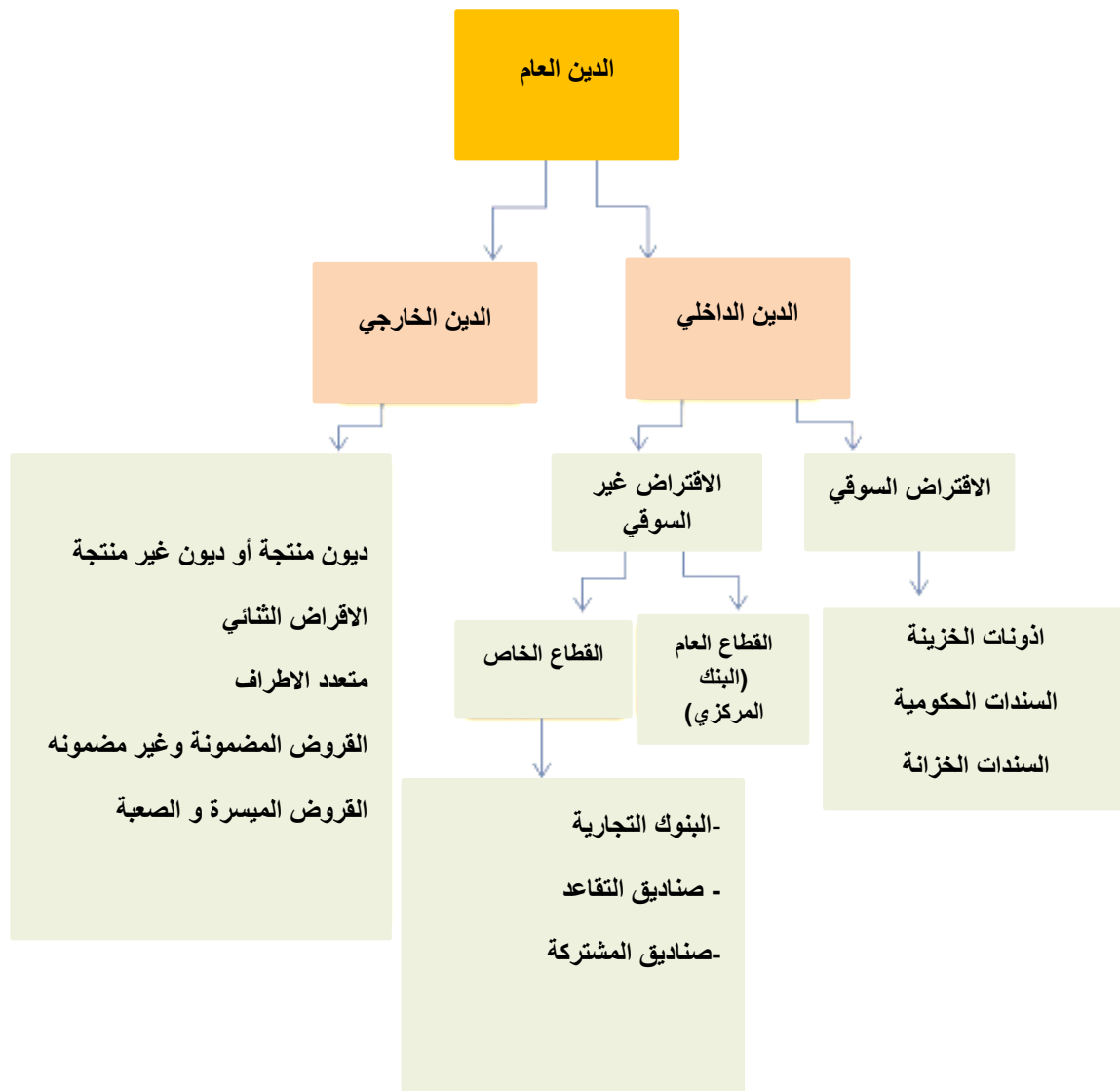
✓ **اذون الخزينة :** هي ورقة مالية تتميز بأن المخاطر تكاد تكون منعدمة بالإضافة إلى السيولة العالية ويعتبر سوقها من أكبر الأسواق وأكثرها تطوراً تتضمن انخفاض بخسائر أسعار الفائدة بسبب تقلبات أسعار الفائدة . (Lafta & Jawad 2022:P121) إذا واجهت الحكومة صعوبات مالية من أجل تحمل النفقات فإنها قد تلجأ إلى البنك المركزي وتطلب منه إقراضها بعض الأموال لتغطية عجز الموازنة العامة مؤقتاً مقابل إصدار بعض أذون الخزانة.(2007:P80) BOARIU&BILAN, وتكون مدتها ثلاثة سنوات .

✓ **سندات الخزانة:-** هي نوع من الأوراق المالية القابلة للتداول ولا ترتبط بأصول ملموسة ولكنها ورقة قسيمة صفرية مدعومة بالأصول يتم إصدار هذه الأوراق المالية من قبل خزانة الحكومة ولها اختلاف كبير مع أذون الخزانة التقليدية يتمثل الاختلاف الرئيسي في أن سعر الفائدة في الأخيرة ليس محدداً مسبقاً ويتم تبادل الأموال فقط في شكل مقايضة زمنية ك "قرض يساوي دين

مستقبلي" أو "دين يساوي قرض مستقبلي" مع "حق السحب الزمني" يمكن التعامل بها من قبل البنوك المركزية والتجارية والمؤسسات المالية. (Bidabad,2019:p14-15)

✓ **السندات الحكومية :** هي الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة المركزية لتمويل الإنفاق العام والتي عادة ما يكون أجل استحقاقها طويل (السندات طويلة الأجل) قد تسترد بعد الاستحقاق ولكن هذه السندات أقل سيولة من السندات قصيرة الأجل بسبب طول فترة استحقاقها ولكنها أكثر ربحية ويمكن تبادلها أو تحويلها ببيع هذه السندات في سوق الأوراق المالية. (Lafta & P121: 2022)

مخطط (2) مكونات الدين العام



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البحث

ب- **الاقتراض غير السوقي:** - عندما تقترض الحكومة عن طريق أدوات غير قابلة للتحويل يطلق عليه الاقتراض غير السوقي يتكون من المصدرين التاليين:

✓ **القطاع العام (البنك المركزي):** - تحصل الحكومة على قروض من المؤسسات المالية العامة مثل البنك المركزي وتأخذ الحكومة أموالها غير المستغلة كديون لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل. (Okeke et al, 2022:P119) ويتم التمويل عن طريق إيرادات رسوم سك العملة مصدراً هاماً للتمويل الحكومي يشير هذا إلى أن الإيرادات الناتجة عن سك العملات تلعب أدواراً مختلفة في الموازنة العامة عبر البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. (Cukrowski, 2001:P6-7) أن تمويل عجز الموازنة من سك العملات يعد مصدراً رئيسياً لتمويل العجز في الموازنة وخاصة في البلدان النامية. (Hamed, 2017:P7) ويمكن للحكومات الحصول على أموال من البنك المركزي من خلال السحب على المكشوف على حساب الحكومة لدى البنك المركزي ويهدف إلى تعويض النقص في الإيرادات الحكومية. (Jácome, 2012:P6-7)

✓ **القطاع الخاص:** - تقوم الحكومة بجمع القروض من المؤسسات الخاصة مثل البنوك التجارية وشركات التمويل وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق التقاعد. (Okeke et al, 2022:P 119)

أ- **البنوك التجارية:** - أن الاقتراض الحكومي ذو أهمية متزايدة في صنع السياسات الاقتصادية وخاصة في البلدان النامية وخلص بعض الاقتصاديين إلى أن زيادة الاقتراض الحكومي كان لها تأثير إيجابي على الائتمان القطاع الخاص إذ يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة الاستثمار الخاص لتلبية الطلب الناتج على السلع والخدمات وبعض الزيادة في الاستثمار الخاص تأتي من الائتمان المصرفي ومع ذلك يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتراض الحكومي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص ووصول القطاع الخاص إلى الائتمان المصرفي ، إن زيادة الاقتراض الحكومي تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة في السوق مما يقلل من ائتمان القطاع الخاص و يشار إليها بآلية لاقتراض من المصارف باسم المزاحمة. (Hamed, 2017:P7-8)

ب- **الصناديق المشتركة:** - هو شركة تجمع الأموال من المستثمرين وتستثمر الأموال في الأسهم أو السندات أو أدوات سوق المال قصيرة الأجل أو الأوراق المالية أو الأصول الأخرى أو مزيج من هذه الاستثمارات. (A Guide for Investors,P4)

ت- **شركات التأمين:** - هم وسطاء ماليين مهمين تلعب دوراً هاماً في النظام المالي باعتبارها أدوات للادخار وتجميع المخاطر (شركات التأمين تجميع مخاطر حاملي وثائق

التأمين المختلفين بحيث يتم تعويض أولئك الذين ينشؤون عن المخاطر المؤمن عليهم جزئياً من الأقساط التي يدفعها أولئك الذين لا يقدمون مطالبات). (Oliver:P16)

ث- **صندوق التقاعد:** يتم إنشاء صناديق التقاعد من قبل أصحاب العمل لموظفيهم وأحياناً من قبل النقابات العمالية أو الجمعيات المهنية لأعضائها. الهدف هو توفير الدخل عند التقاعد بالإضافة إلى نظام التقاعد الحكومي الأساسي والشامل و تكون مساهمات الموظفين في صندوق التقاعد معفاة من الضرائب (وكذلك مساهمات صاحب العمل) ولكن المعاش التقاعدي يخضع للضريبة والمعروف باسم "تأجيل الدخل". (Walton,2003:P1-)

(2)

2- الدين الخارجي

هو قيام دولة باقتراض أموال من دول أجنبية لتمويل المشاريع الرأسمالية ونظراً لندرة الموارد المحلية التي تعتمد البلدان عليها لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية. (Akhanolu,2018:P437) يعد الدين الخارجي مكماً للمدخرات والاستثمارات المحلية لقد تم طرح العديد من الفرضيات حول التأثيرات السلبية للديون الخارجية على نمو البلدان النامية وهي فرضية أعباء الديون وتأثير المزامنة. Senadza (et al,2018:P61) و يتكون الدين الخارجي من :

أ- **الإقراض الثنائي :** تستخدم الحكومات الدائنة هذه القروض لأجل النفوذ على الحكومات المتلقية ويهتم الدائنون على وجه التحديد باكتساب النفوذ للبلدان ذات الأهمية الاستراتيجية ويتمثل أحد الأساليب للنظر في الخصائص التي يمكن ملاحظتها للمتلقي مثل القرب الجغرافي من الطرق الحيوية أو ثروات الموارد مثل المعادن الأرضية النادرة أو الروابط التاريخية أو السياسية الفريدة مثل التاريخ الاستعماري والتحالفات العسكرية. (Bunte &Kinne, 2021:P7)

ب- **المتعددة الأطراف :** هي مساعدات مالية غير مُيسرة لشركات القطاع الخاص في البلدان النامية إما من موارد رأس المال العادية أو من نافذة إقراض منفصلة توفر مرافق الإقراض الميسر المساعدة المالية في شكل منح أو قروض منخفضة التكلفة لحكومات البلدان المنخفضة الدخل. (Congressional Research Service,2023:P6)

ت- **القروض المضمونة و غير مضمونه :** القروض المضمونة من المقترض تقديم ضمانات (شيء ذي قيمة) يمكن للبنك أو مؤسسة الإقراض الحصول عليها لاستعادة أمواله إذا لم يتمكن المقترض من سداد القرض قد يقدم المقرضون للأشخاص ذوي الدرجات الائتمانية الأعلى. **قروضاً غير مضمونة** لا تتطلب هذه القروض أي ضمانات وبالتالي فإن

البنك أو مؤسسة الإقراض على ثقة من أن هؤلاء المقترضين سوف يسددون هذه القروض وتستند هذه الثقة إلى تاريخهم الائتماني أي ما فعله المقترضون في الماضي والذي منحهم تصنيفاً ائتمانياً جيداً نظراً لأن القروض غير المضمونة تعرض المقترضين لمخاطر أعلى فقد يكون لديهم معدل فائدة أعلى من القروض المضمونة. (building blocks teacher guide,2022:p3)

ث- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** أحد أهم القوى الدافعة للنمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية وعلى وجه الخصوص لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً حاسماً في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية حيث أدى دخول الاستثمار الأجنبي إلى تخفيف تراكم رأس المال غير الكافي في المراحل الأولى من الإصلاح الاقتصادي وقد أدى تدفق رأس المال الأجنبي إلى تعزيز فرص العمل والمهارات الإدارية والابتكارات التكنولوجية والمنافسة الصحية في اقتصاد السوق. (Liu & Lee, 2020: P1)

ج- **القروض الميسرة و الصعبة:** القروض الميسرة هي لتمويل الأعمال أو المشاريع على مدى فترة من الزمن وبعائد متفق عليه عادة على أساس جودة التدفق النقدي وقوة الأصول الأساسية بشروط مدعومة". (Dvouletý, 2017: P1) اما القروض الصعبة فأنها باهظ الثمن على العقارات تركز القروض الصعبة في المقام الأول على معيارين هما عمق وخبرة المقترض. (scottsdale private lending llc real estate investment funding:p4)

ح- **ديون منتجة أو غير منتجة:** الدين الإنتاجي مثمر بمعنى أنه يساعد في زيادة إنتاجية البلد وبالتالي يجب أن تزيد الاستثمار بحيث يمكنها توليد هذا القدر من رأس المال الذي يمكن استخدامه لسداد الديون ورسوم خدماتها أما الديون غير إنتاجية ليس لها أي تأثير على نمو الإنتاجية وتخلق التزامات وتضر بالنمو الاقتصادي. (Hameed 2020:P2)

ثالثاً: استراتيجية ادارة الدين العام ومبادئها التوجيهية

حتى تستطيع الدول من تحقيق التوازن في توفير الاحتياجات المالية و تحقيق التنمية الاقتصادية في الامد الطويل لابد من تحقيق التوازن بين الإيرادات والإنفاق ، فضلاً عن استخدام الأموال العامة بحكمة وتفعيل الانتاجية و تأثيرها على الدخل ومستويات الأسعار أما العجز في موازنة العامة في أي دولة لا يعد خطأ الان هناك ظروفاً تملي على الدولة التوسع في الانفاق في فترات معينة لكن الخطأ هو إن يستمر العجز الموازنة لهذا لابد ان يكون هناك استراتيجية لحل هذا الخطأ ، لذا ينبغي النظر في استراتيجية إدارة الدين العام و

التي يحددها هيكل الدين العام لتحقيق إدارة فعالة للدين العام لذلك هناك حاجة أساسية للمراقبة المستمرة والتقييم الدوري للمخاطر لما لها تأثير كبير على هيكل محفظة الديون ومن هذه المخاطر هي مخاطر السوق ومخاطر إعادة التمويل ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التسوية والمخاطر التشغيلية .

تسعى الدول إلى تقليل التكلفة المتوقعة لخدمة الديون وتكاليف الاحتفاظ بالأصول السائلة وإخضاعها لمستوى مقبول من المخاطر وإن تقليل التكاليف مع تجاهل المخاطر في نفس الوقت لا ينبغي أن يكون هدف الاساسي، فالمعاملات التي يبدو أنها تقلل من تكلفة خدمة الدين غالبا ما تتطوي على مخاطر كبيرة وقد تحد من قدرتها على السداد للدائنين غالبًا ما تركز الدول المتقدمة التي تمتلك سوقًا عميقة وسائلة لأوراقها المالية ومن خلال استخدام نماذج المحفظة المتطورة يمكنها قياس هذا النوع من المخاطر وفي المقابل ينبغي للبلدان النامية التي لديها قدرة محدودة للوصول إلى أسواق رأس المال الأجنبية وأسواق الديون المحلية تكون متخلفة نسبيًا و تولي اهتماما وثيقا لمخاطر إعادة التمويل وهذا الهدف مهم بالنسبة للبلدان التي قد تكون فيها الديون قصيرة الأجل و ذات أسعار الفائدة متغيرة والديون بالعملة الأجنبية على الأقل في المدى القصير . (gaber,2013:p13-15 & gruevski)

اما المبادئ التوجيهية الاستراتيجية ادره الدين العام :

يمكن توضيح بالتفصيل مبادئ استراتيجية الدين العام : Debt policy coordination (Office:P1-2)

- 1- إطالة فترة الاستحقاق: ستظل إطالة فترة استحقاق الدين المحلي من تعبئة التمويل من الأدوات المتوسطة والطويلة الأجل ذات أولوية على المدى المتوسط.
- 2- الشفافية في عمليات الاقتراض: سيتم تعزيز الشفافية في عملية إصدار الأوراق المالية المحلية من خلال توفير معلومات واضحة عن برنامج الاقتراض للمستثمرين والتفاعل المستمر مع المستثمرين والتشاور المناسب.
- 3- تنويع الأدوات وقاعدة المستثمرين: أولوية الحكومة هي الاقتراض من خلال أدوات متعددة لخفض تكاليف الاقتراض وإدارة المخاطر المالية الناشئة عن عمليات الاقتراض ومن ناحية أخرى سيكون لدى المقرضين/المستثمرين المزيد من الخيارات لاختيار الاستثمارات الأقرب إلى آفاقهم الاستثمارية وتفضيلات الدخل ورغبتهم في المخاطرة كما سيساعد في توسيع وتنويع قاعدة المستثمرين في الأوراق المالية الحكومية وتعميق أسواق رأس المال .

- 4- المزيد من إصدار الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية: من أجل دعم الموازنة وتعزيز الصناعة المصرفية الإسلامية في البلاد ، تعتزم الحكومة إصدار الصكوك في سوق رأس المال المحلي على أساس منتظم على المدى المتوسط ومن المتوقع أن يتم إصدار الصكوك بأسعار تنافسية بسبب هيكلها المدعوم بالأصول مع جذب قاعدة متنوعة من المستثمرين .
- 5- التواجد في أسواق رأس المال الدولية: ستقوم الحكومة بتنويع مصادر الاقتراض الخارجي من خلال الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية عن طريق إصدار سندات اليورو والصكوك .
- 6- تسهيل الاستثمار لغير المقيمين في الأوراق المالية الحكومية: تتمثل استراتيجية الحكومة في تشجيع استثمارات المحافظ الأجنبية سيؤدي ذلك إلى تعزيز السيولة والمنافسة في أسواق رأس المال المحلية.

خامساً: مؤشرات تراكم الديون العامة

أ- عجز الموازنة /gdp

من المهم ليس مستوى العجز الموازنة العامة بل نسبته من GDP ومن المهم ان تراكم الدين العام قد لا يمثل مشكلة اذا كان بنسب محددة و ثابتة من GDP ولكن المشكلة تبرز اذا كانت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي مرتفعة ومتغيرة باستمرار .

ب -الدين العام /gdp

تسمى العلاقة ما بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي بالعلاقة العضوية إذ يتم تمويل الناتج من مصادر ذاتية و خارجية ، والقطاعات الاقتصادية منها القطاع الحكومي يساهم في تكوين هذا الناتج وما يدفع عن فوائد واعباء سداداً للديون تمثل تكاليف الانتاج عن الديون السابقة. ويعد من أهم المؤشرات الرئيسة لكونه يحدد مع مجموعة مؤشرات اقتصادية التصنيف الائتماني للدولة للحصول على التمويل الذي تريده عبر الأسواق الخارجية و المحلية .(الدعمي و السعيد ،ص233-234)

المطلب الثالث : الإطار المفاهيمي للاستقرار النقدي

اولاً: الاستقرار النقدي

الاستقرار النقدي هو مرادف لاستقرار الأسعار ويشير استقرار الأسعار إلى مستوى سعر ثابت أو مستوى منخفض من التضخم. (Ozili,2024:P2) ليس هناك شك في أن تغير الأسعار النسبية يلعب دورا حاسما ومفيدا في التكيف الاقتصادي واتخاذ القرار من قبل الجهات الفاعلة الفردية سواء كانت الشركات أو الأسر يمكن أن يرتبط بجزء من تكاليف التضخم بحقيقة أن إشارات الأسعار النسبية هذه سوف تصبح غير واضحة أكثر فأكثر كلما ارتفعت معدلات التضخم الأكثر صلة لمؤشر الأسعار والقياس الأمثل وفيما يتعلق بالأفق الذي يمكن من خلاله تحديد استقرار الأسعار ، إذ تؤثر أدوات البنك المركزي في المقام الأول على عرض النقود مما يجعل استقرار الأسعار هدفا طبيعيا علاوة على ذلك أن البنك المركزي لن يحاول استهداف أسعار الأصول في حد ذاتها ولكنه سيراقبها بوضوح فيما يتعلق بعواقبها التضخمية المباشرة. (BIS,2003:P16-17)

أحد أسباب القلق المتزايد من تحقيق استقرار الأسعار قد تكون مرتبطة بزيادة خطر عدم الاستقرار المالي والواقع إن الاختلالات المالية قد تتراكم حتى في بيئة تتسم باستقرار الأسعار وقد تؤدي معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة إلى تعزيز فقاعات أسعار الأصول على سبيل المثال و بسبب التوقعات المفرطة في التفاؤل بشأن الآفاق الاقتصادية المستقبلية في الوقت نفسه أن محاولة تحقيق استقرار أسعار الأصول في حد ذاتها يمثل مشكلة لعدد من الأسباب لأنه يكاد يكون من المستحيل معرفة إذا كان تغير في قيم الأصول ناتجا عن تغيرات في الأصول الأساسية و العوامل الأساسية أو العوامل غير الأساسية أو كليهما. (Agénor & Richard,2011:P2) فإن عدم الاستقرار في الأسعار نتيجة لزيادة المعروض النقدي الناتج عن السياسات النقدية التوسعية يجعل من الصعب تقدير العائدات الحقيقية للاستثمارات المالية يؤدي هذا الظرف إلى المبالغة في تقدير أسعار الأصول أو التقليل منها وبالتالي يتسبب في عدم الاستقرار المالي يُفترض أن ممارسات السياسة النقدية التي يمكن أن توفر استقرار الأسعار يمكن أن تمنع مثل هذه المشاكل في المعلومات والتقدير والتقييم وتوفر الاستقرار وبالمثل أن عدم الاستقرار المالي يمكن أن يكون ناجما عن تغيرات غير متوقعة في المعروض النقدي إذا كان هناك ارتباط قوي بين السعر والاستقرار المالي. فإن الزيادات في أسعار السلع بسبب التغيرات في المعروض النقدي تسبب فقاعات في أسعار الأصول وعدم الاستقرار المالي إن ممارسات السياسة النقدية التي تركز على التحكم في التغيرات في المعروض النقدي تعد أنها توفر الاستقرار السعري والمالي في وقت واحد. (Yalçinkaya et al,2021:p253)

تتحكم البنوك المركزية بالاستقرار المالي من إدارة السياسة النقدية وتشكيل المشهد الاقتصادي العام لأي بلد وتكمن أهمية دورها في قدرتها على التأثير على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل أسعار الفائدة، ومعرض النقود، ومعدلات التضخم، والتي لها عواقب بعيدة المدى على الشركات والمستهلكين والأسواق المالية، إن فهم دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية أمر حيوي لصناع السياسات والاقتصاديين والشركات والأفراد على حد سواء لأنه يسمح باتخاذ قرارات مستنيرة وفهم أفضل للبيئة الاقتصادية الأوسع وبمرور الوقت تطورت البنوك المركزية لتصبح المؤسسات الأساسية المسؤولة عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار المالي إذ تختلف تفويضاتها وأطر سياساتها عبر البلدان لكن أهدافها الأساسية تدور حول حماية قيمة العملة الوطنية وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تعديل أسعار الفائدة للتأثير على تكاليف الاقتراض وإنفاق المستهلك، والاستثمار، بهدف الحفاظ على التضخم المنخفض والمستقر كما تعمل البنوك المركزية كمقرض الملاذ الأخير أثناء الأزمات المالية حيث توفر السيولة للبنوك التجارية وتشرف على النظام المصرفي لمنع وتخفيف المخاطر النظامية ، واستجابة للأزمة المالية العالمية في عام 2008 استخدمت البنوك المركزية سياسات غير تقليدية مثل التيسير الكمي لتحفيز التعافي الاقتصادي وزيادة الإقراض ومعالجة الضغوط الانكماشية بالإضافة إلى ذلك تتعاون البنوك المركزية دوليًا لمعالجة التحديات المشتركة وتعزيز الاستقرار المالي. (Singh,2023:P1)(Sinclair,2005:P387-388)

ثانياً- مؤشرات الاستقرار النقدي

1_ التضخم

يعد مؤشر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية فإن ما نعينه في الواقع هو الزيادة في مستويات أسعار السلع (مثل المواد الغذائية) والخدمات (مثل إمدادات الكهرباء أو الغاز). عادة ما يؤثر ارتفاع التضخم القلق في الفترات التي ترتفع فيها الأسعار على نطاق واسع وتتراجع القوة الشرائية ،من المحتمل أن تؤدي خطط تحديد الأجور إلى حدوث دوامة من الأجور والأسعار يمكن أن تحدث تأثيرات إذا حاولت الأسر أو الشركات التعويض عن خسارة الدخل الحقيقي في ظل ارتفاع التضخم ،عند تحديد الأجور أو الأسعار إلى استنفاد

القوة الشرائية بشكل كبير من خلال ارتفاع التضخم ويكون من الصعب على الأشخاص والشركات التخطيط للادخار أو الاستثمار وقد تؤدي في النهاية إلى إضعاف الثقة في العملة. (Höflmayr,2022:P2) يتم قياس التضخم من مؤشر أسعار المستهلك (CPI) وهو مقياس التضخم الأكثر استخداماً على نطاق واسع كما تتم مراقبة التضخم الأساسي عن كثب من قبل صناع السياسات ويتطلب حساب معدل التضخم الإجمالي لبلد ما. (Oner:P30)

2_ سعر الفائدة

لم يكن فرض الفائدة على إقراض الأموال ممارسة مقبولة دائماً. "الربا" مدان بشكل خاص في كل من الكتاب المقدس والشريعة الإسلامية والبنوك الإسلامية الحديثة تعمل فقط على أساس الربح. ولكن في الأسواق المالية الحديثة فإن الفروق بين الفائدة والإيجار والأرباح وزيادة رأس المال ليست واضحة المعالم. في النظرية الاقتصادية الفائدة هي الثمن المدفوع في مقابل حث من يملكون المال على ادخاره بدلاً من إنفاقه والاستثمار في أصول طويلة الأجل بدلاً من الاحتفاظ بالنقود. تعكس المعدلات التفاعل بين عرض المدخرات والطلب على رأس المال أو بين الطلب على النقود وعرضها. (Patterson& Lygnerud,1999:P5)

3_ سعر الصرف

سعر الصرف هو سعر عملة واحدة معبراً عنه بعملة أخرى أو مجموعة عملات بالنسبة للاقتصادات الصغيرة المفتوحة التي تشارك بنشاط في التجارة الدولية يعد سعر الصرف متغيراً اقتصادياً مهماً تؤثر تحركات سعر الصرف على قرارات الأفراد والشركات والحكومة ويؤثر ذلك بشكل جماعي على النشاط الاقتصادي والتضخم وميزان المدفوعات. (Nicita,2013:P1-2) يشير سعر الصرف الثنائي إلى قيمة عملة واحدة بالنسبة إلى عملة أخرى هذا هو النوع الأكثر شيوعاً من سعر الصرف. يتم تحديد معظم أسعار الصرف الثنائية مقابل الدولار الأمريكي (USD) حيث إنها العملة الأكثر تداولاً على مستوى العالم. (Hamilton ,2018:P2)

4_ معامل الاستقرار النقدي

ويتم تحديد معامل الاستقرار النقدي على أساس العلاقة بين عرض النقود ومستوى الإنتاج أي أن هناك نظير لعرض النقود على مستوى الناتج الإجمالي وقد أشار إلى ذلك

الخبير الاقتصادي ميلتون فريدمان بالاستقرار النقدي ويعرف بأنه التغير في عرض النقود نسبة إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي وتمثله المعادلة التالية

$$B = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta Y}{Y}} \quad (1)$$

حيث: B يمثل معامل الاستقرار النقدي.

$\Delta M/M$: يمثل التغير في عرض النقود.

$\Delta Y/Y$: يمثل التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

واقترح فريدمان استخدام معامل الاستقرار النقدي لتقييم مدى الاستقرار النقدي في حالة الاقتصاد وإذا كان المعامل يساوي واحدًا فإن الاقتصاد يعتبر يتمتع باستقرار نقدي كامل يشير المعامل الأكبر من الواحد إلى أن الاقتصاد يعاني من مستوى معين من التضخم. (Bensaad & Azzazi, 2023: p32) وعلى يمكن توضيح مكونات معامل الاستقرار النقدي :

أ_ الناتج المحلي الاجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل منطقة جغرافية مختارة (عادة بلد) في فترة زمنية محددة (غالبًا سنة). (Leamer, 2018: P1) تحسب الدول الناتج المحلي الإجمالي بعملائها الخاصة من أجل المقارنة بين البلدان يجب تحويل هذه التقديرات إلى عملة مشتركة في كثير من الأحيان يتم التحويل باستخدام أسعار الصرف الحالية ولكن هذه يمكن أن تعطي مقارنة مضللة للحجم الحقيقي للسلع والخدمات النهائية في الناتج المحلي الإجمالي ويتمثل النهج الأفضل في استخدام تعادلات القوة الشرائية إن تعادلات القوة الشرائية هي محولات للعملة تتحكم في الاختلافات في مستويات أسعار المنتجات بين البلدان. (OECD, 2009: P16)

ب_ عرض النقد

تعد القاعدة النقدية هي المكون الاساسي لعرض النقد و عليه فإن القاعدة النقدية هو تفسير المورد أي المادة الخام التي يتم إنتاج المال منها ، إذ يكون مستوى القاعدة النقدية

الذي تحدده السلطة النقدية هو القيد الأساسي في خلق النقود وبالتالي يشير هذا الإطار إلى أنه من السهل التحكم في عرض النقود من خلال التحكم في القاعدة. (Carlson,1981:P2) تتكون القاعدة النقدية من :

• القاعدة النقدية M0 أي مجموع كمية العملة التي يحتفظ بها الوكلاء الاقتصاديون (C) ومبلغ الاحتياطيات المودعة في حسابات البنوك التجارية لدى البنك المركزي (R).

$$M0=C+R \quad (2)$$

وعليه يمكن توضيح مكونات القاعدة النقدية :

1_ تعكس نسبة الودائع النقدية (CR) تفضيل الوكلاء الاقتصاديين فيما يتعلق بحجم الأموال التي ينبغي عليهم الاحتفاظ بها نقداً (C) وفي الودائع تحت الطلب (D) و M1 يشير عرض النقد الضيق. (MNB,2007:P32)

$$M1= C+D \quad (3)$$

2_ يمكن حساب M2 من خلال M1 بالإضافة إلى الودائع لأجل والادخار قصيرة الأجل والودائع القابلة للتحويل بالعملة الأجنبية وشهادات الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء. (Masuch et al,P132)

3_ $M3 = M2 +$ الودائع لدى البنوك المرخصة والشركات التي تقبل الودائع + شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك المرخصة والشركات التي تقبل الودائع والتي يحتفظ بها الجمهور. (hong kong monetary authority,2002:p16)

4_ عرض النقود M4 أنه مقياس للأوراق النقدية والعملات المعدنية المتداولة (M0) + الحسابات المصرفية وهو تعريف أوسع لأنه يشمل الحسابات المصرفية وليس فقط الأوراق النقدية والعملات المعدنية المتداولة. (Pettinger,2017:P1) وتتكون من :

$M4 = M3 +$ جميع الودائع لدى بنوك الادخار في مكاتب البريد باستثناء شهادات الادخار الوطنية. (Rituparna,2010:P4)

5_ $M4=M5+$ العملة المشفرة. (Agarwal Et al,2018:P5)

المبحث الثاني

فهم الافكار الاقتصادية (الموازنة العامة ، الدين العام ، الاستقرار النقدي)

المطلب الأول: الطرح المعرفي للنظريات الاقتصادية للموازنة العامة

أولاً: (المدرسة الكلاسيكية) التقليدية

النظرية الكلاسيكية وهي أول مدرسة فكرية أصبحت مهيمنة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. (Sobti,2022:P9) يعد الأكاديمي الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث هو احد رواد هذه النظرية في كتابه "ثروة الأمم" الصادر عام 1776 إذ وضع الأسس النظرية الكلاسيكية. (vodă ,2021:p126) ومن روادها الاقتصاديون الكلاسيكيون (ادم سميث وريكاردو و ميل). (Lefteris,2013:P1)

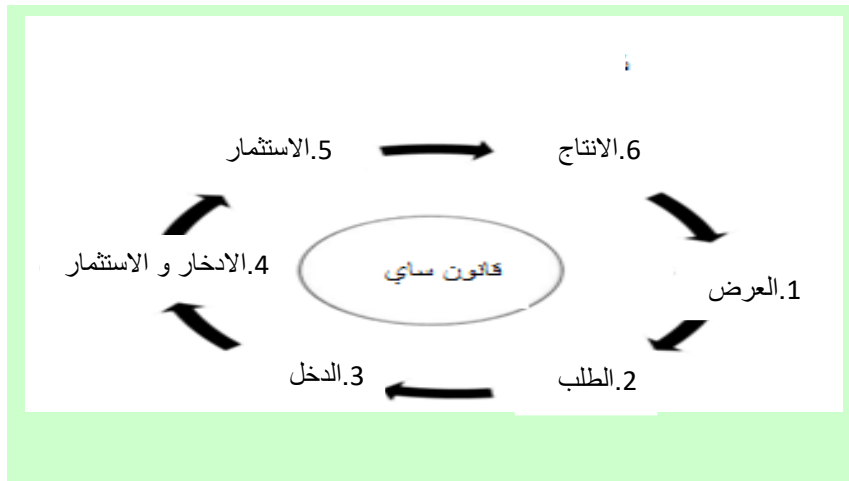
توجد العديد من الافتراضات للنظرية كلاسيكية منها افترضوا أن الدولة استهلاكية وفقاً لهذا الافتراض يرى الكلاسيكيون لا يجوز للدولة سوى تقديم الخدمات مثل العدالة والدبلوماسية والأشغال العامة والأمن الداخلي والخارجي ولا يجوز التدخل أبداً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي السوق لأن الدولة مستهلكة وتضيع كل عمل تتدخل فيه ، فالهدف الأساسي عند الكلاسيك رصد الموازنة هو التساوي الإيرادات والمصروفات في الموازنة العامة و ينبغي تمويل النفقات العامة بالضرائب غير المباشرة أي أن الكلاسيك ضد قيام الدولة بتحصيل الضريبة من الدخل والثروة وغيرها وأكدوا أن جميع الخدمات يجب أن تليها الضرائب غير المباشرة. (Öner,2015:P12-13)

ويمكن تأكيد الافتراضات الكلاسيكية من خلال دراسة (Dangal,2021) أن الضريبة غير المباشرة ساهمت بشكل كبير في الإيرادات وتم جمع المبلغ الأكبر من الضرائب غير مباشرة من خلال ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج إذ تلعب الضرائب غير المباشرة دوراً حيوياً للوصول إلى مرحلة معينة من التنمية الاقتصادية وتوفر الضرائب غير المباشرة العديد من المزايا المهمة منها تعظيم الإيرادات الحكومية لتمويل البنية التحتية واستثمار رأس المال بشكل أكثر فعالية مما يسمح بمعدل أعلى من الادخار والاستثمار وأقل ضرراً على الحوافز من الضرائب المباشرة، في النظرية الكلاسيكية سيكون الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظيف الكامل مع أسعار وأجور مرنة. (Çınar et al ,2014:P192) ويفترض الاقتصاد الكلاسيكي أن العمالة الكاملة ستتحقق في الاقتصاد في غياب تدخل الدولة لذلك وفقاً للاقتصاديين الكلاسيكيين يجب أن تتمتع

الدولة بموازنة متوازنة لأن العجز في الموازنة يعطل الانضباط المالي والانضباط النقدي ويسبب مشاكل مثل التضخم والبطالة ويعارض الاقتصاديون الكلاسيكيون أيضًا فائض الموازنة لأن فائض الموازنة يعني بقاء الموارد عاطلة .(Mucuk, 2019:P1-2) يعتمد الكلاسيك على فكرة أن "العرض يخلق الطلب الخاص به" المعروف باسم قانون ساي. (AKTAN,1989:p195) كما في مخطط (3) .

اما مجموعة الاقتصاديين النيوكلاسيك اكدوا على أنه لم يتم تكليف الحكومة بدور في الاقتصاد يتجاوز توفير بعض الخدمات الأساسية والسلع العامة ، سميث الذي تم الترحيب به باعتباره أب "الاقتصاد السياسي الكلاسيكي" يُنصح بأن تقتصر النفقات على الدخل والاقتراض فقط في حالات الطوارئ كان لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين تشكل أفكارهم ومعتقداتهم أسس النهج الكلاسيكي الجديد للسياسة العامة إيمانًا لا يتزعزع بقدرة السوق .(Khan & Aziz, 2011:P2)

مخطط (3) الية عمل قانون ساي



Source:- _ Gul, Ejaz and Chaudhry, Imran Sharif and Faridi, Muhammad Zahir, The Classical-Keynesian Paradigm: Policy Debate in Contemporary Era, Bahauddin Zakariya University, Multan, Pakistan, MPRA Paper No. 53920, posted 26 Feb 2014

ثانياً: المدرسة الكينزية

لم تكن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية قادرة على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي العالمي الحاد أو توفير حل مناسب للسياسة العامة لتحفيز الإنتاج وتشغيل العمالة كان الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز ثورة في الفكر الاقتصادي. (Heise, 2022:P6-7) حصل الاقتصاد الكينزي على اسمه ونظرياته ومبادئه من الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز (1883-1946) الذي يعتبر مؤسس الاقتصاد

الكلي الحديث وقد نُشر كتابه الأكثر شهرة "النظرية العامة في تشغيل العمالة والفائدة والنقود" في عام 1936 ولكن كتابه السابق الذي صدر في عام 1930 "دراسة عن المال" كثيرا ما يُنظر إليه على أنه أكثر أهمية للفكر الاقتصادي.(Jahan et al :P2)

ومن ايجابيات النظرية الكينزية أن الطلب الإجمالي الذي يقاس كمجموع إنفاق الأسر والشركات والحكومة هو القوة الدافعة في الاقتصاد وأكد كينز أن الأسواق الحرة ليس لديها آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى العمالة الكاملة لذا يبرر الاقتصاديون الكينزيون التدخل الحكومي من خلال السياسات المالية التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، الفكرة الثورية التي زعمها كينز هي أن عدم كفاية الطلب الإجمالي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة و يؤيد الاقتصاديون الكينزيون الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية لتحفيز تشغيل العمالة وتثبيت الأجور أثناء فترات الركود الاقتصادي. (Heise,2022:P6-7) إن توسيع الإنفاق الحكومي لا يؤدي إلى تعزيز الاستهلاك الخاص فحسب بل يعزز الدخل القومي كما أن هناك رد فعل إيجابي من تراكم رأس المال والمدخرات لهذا أن التحسن في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تفاعل الطلب الكلي بسرعة حادة مع التخفيض المؤقت في الضرائب.(Hok,2019:P2) ومن سلبيات النظرية الكينزية أن زيادة الانفاق على المدى الطويل أو خفض عائدات الضرائب يزيد عجز الموازنة عند توجيه نحو الاقتصاد والعكس صحيح .(Sani,2018:P553-554) وايضا ساد لدى الكينزيين مفهوم السياسة المالية التعويضية تعد كأداة لمكافحة تباطؤ النمو على المدى الطويل فسوف تنشأ حتما مشاكل تتعلق بالعجز الكبير في الموازنة الحكومية وارتفاع أسعار الفائدة، ومزاحمة الاستثمار الخاص.(Chiang& Fei,1983 :p1)

مناقشة الجدلية الاتية :- (هل السياسات المالية لها أثر في عجز الموازنة العامة ومن ثم الاقتصاد؟)

النظرية الكينزية تركز على تحفيز الطلب يؤدي إلى عجز الموازنة فهذا يعني أن هناك ظروف قد يكون فيها هذا التحفيز ضارا إذا تم توجيهه نحو الاستهلاك فيؤدي إلى عجز حقيقي عند التوظيف الكامل يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص وخاصة إذا تم تمويل هذا العجز من الديون ورفع معدل التضخم وتؤثر السياسات الحكومية في الاقتصاد حسب مبادئ نظرية كينز وكما يأتي :- (Heise,2022:p7)

1- يتأثر الطلب الإجمالي بالعديد من القرارات الاقتصادية ، إذ يمكن أن تؤدي قرارات القطاع الخاص في بعض الأحيان إلى نتائج سلبية مثل انخفاض الإنفاق الاستهلاكي خلال فترة الركود.

2- تستجيب الأسعار وخاصة الأجور ببطء للتغيرات في العرض والطلب .

3- إن التغيرات في إجمالي الطلب سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة تخلف أعظم تأثير في الأمد القريب على الناتج الحقيقي و العمالة وليس على الأسعار .

ثالثاً: المدرسة النقدية

جاء مذهب فريدمان النقدي كرد فعل مباشر على المذهب الكينزي لتقليله من اثر السياسة النقدية بعرض النقد والعوامل النقدية (التضخم) من قبل أتباع كينز (Gonda,2002:P28).

مناقشة الجدلية الاتية:- (فعالية نظرية فريدمان امكانية تطبيقها في السياسات الاقتصادية ؟)

زعم النقديون أنهم وجدوا الحل لمعضلة الركود التضخمي من خلال فكرتهم حول منحى فيليبس المعزز بالتوقعات ومعدل البطالة الطبيعي المرتبط به، إن حل مشكلة البطالة المرتفعة يتلخص ببساطة في عدم التدخل الحكومي وحرية الأسواق ومع ذلك فإن النجاح والشعبية النقدية لم يستمر لفترة طويلة حيث أن استمرار الركود التضخمي ألقى بظلال من الشك على قدرة النقديين على تسليط الضوء على أسباب المشاكل . (Tsoulfidis, 2009:P112) إذ جادل كينز بأن السياسة النقدية ستكون غير فعالة نسبياً مقارنة بالسياسة المالية لأن الادخار والاستثمارات أقل حساسية لأسعار الفائدة . (Benjamin:P27) فريدمان رفض السياسة المالية التي يروج لها أتباع الكينزية والتي يعتبرها غير فعالة لأنها تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار ويدعو إلى تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد. (friedman ,2002:P31)

مناقشة الجدلية الاتية:- (على الرغم من رفض فريدمان للسياسة المالية الانية تم التركيز على اهمية السياسة المالية لدى النقوديون بالرغم من تركيزهم الاساسي على جانب السياسة النقدية؟)

ان الاقتصاديون في شيكاغو قاموا بربط بين المتغيرات النقدية والحقيقية وتم تطبيق وجهة نظرهم على مجموعة واسعة من السيناريوهات و إن عدم ثقتهم في النظام المصرفي وتصورهم للبنية المالية دفعهم إلى الدعوة إلى السياسة المالية كوسيلة للتغلب على الكساد الاقتصادي لان السياسة المالية المضادة للتقلبات الدورية كوسيلة لتخفيف التقلبات الاقتصادية.(caldentey,2003:P16-19) ثم ظهرت النظرية النقدية الحديثة (MMT) التي طورها بشكل رئيسي الاقتصادي P. Lerner (nodari,2019:P9). النظرية النقدية الحديثة MMT ظهرت على الساحة بطريقة غير عادية إذ تم تطويرها في زاوية صغيرة من الأوساط الأكاديمية.(Mankiw,2020:P1) و تنص هذه النظرية على أنه لا توجد قيود مالية على الإنفاق الحكومي طالما أن الدولة هي مصدر سيادي للعملة ولا تربط قيمة عملتها بعملة أخرى يمنح الحكومة القدرة على اقتراض الأموال من البنك المركزي للبلاد ، و يمكن للبنك المركزي أن يقيد بشكل فعال الحساب المصرفي للحكومة لدية مقابل مبلغ غير محدود من المال دون تحصيل فائدة حكومية ويمكن القول إن النظرية النقدية الحديثة هي وسيلة سريعة لتمويل الإنفاق الحكومي.(Globerman,2021:P6)

مناقشة الجدلية الاتية :- (انه ليس فقط من خلال ضبط الانفاق و التحكم بالطلب للحفاظ على الموازنة انما يمكن تحقيقه من خلال التوازن بين السياسة المالية و النقدية يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الحفاظ على موازنة العامة) يمكن توضيح ذلك من خلال:-

قيام السلطة المالية بتمويل عجز الموازنة الذي لا تغطيه الموارد من اصدار النقد في أسواق السندات المحلية والأجنبية ، لذا إن تنسيق السياسات المالية والنقدية من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة أفضل حيث أن تطوير الإجراءات النقدية وإدارة الديون التي تعمل جنبا إلى جنب مع بعضها البعض سيكون ذاتي التعزيز ويفتح نمو الأسواق المالية فرصاً إضافية لتحسين تنفيذ السياسة النقدية وسياسة الدين العام في حين أن تنسيق أهداف السياسة النقدية والمالية لا يسمح بتحقيقها في وقت واحد وبتكلفة أقل على الاقتصاد فحسب بل يشجع أيضا على توسيع السوق المالية المحلية .(1998:P10-11, Piedra &Laurens)

رابعاً: التوقعات العقلانية

إن التوقعات العقلانية التي قدمها جوهان موث في عام 1961 دخلت في نماذج الاقتصاد الكلي ويطلقون على انفسهم اسم "الكلاسيكية الجديدة" للتعبير عن معارضته

لكينز. (Saraceno,2017:P15) ومن روادها توماس سارجنت الحائز على جائزة نوبل عام 2011 و روبرت لوكاس وبارو. (Sargent:P1) (tardi,2023)(P346: 2016 Arjomanda et al, إن استخدام التوقعات في النظرية الاقتصادية ليس بالأمر الجديد لقد أسند العديد من الاقتصاديين السابقين بما في ذلك بيجو وجون ماينارد كينز وجون هيكس، دوراً مركزياً في تحديد دورة الأعمال لتوقعات الناس بشأن المستقبل وقد أشار كينز إلى ذلك على أنه "موجات من التفاؤل والتشاؤم" التي ساعدت في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي لكن أنصار نظرية التوقعات العقلانية أكثر شمولاً في تحليلهم للتوقعات والنتائج في تشكيل توقعاتهم ، يحاول الناس التنبؤ بما سيحدث بالفعل ولديهم حوافز قوية لاستخدام قواعد التنبؤ التي تعمل بشكل جيد لأن "الأرباح" الأعلى تعود على الشخص الذي يتصرف على أساس توقعات أفضل. (Sargent:P1)

مناقشة الجدلية الاتية:- (هل يعتبر تطبيق التوقعات العقلانية في النماذج الاقتصادية الكلاسيكية استناداً إلى المعلومات المتاحة للأفراد ومعرفتهم ؟ ام ان هذا الافتراض يجعل النظرية غير واقعية بسبب غياب بعض المعلومات او قلتها ؟)

ان اعتماد هذه النظرية على توقعات الافراد بناء على المعلومات المتوفرة لديهم للحكم بالاقتصاد امر غير واقعي الان هناك الكثير من معلومات تكون غير متاحة او ان هذه المعلومات تكون مكلفة إلى حد ما وايضا ليس لدى الجميع نفس معلومات لان ليس جميع الافراد مطلعين على المعلومات، وترى الباحثة ان نظرية توقعات لايمكن الاخذ بها لان فرضياتها غير عقلانية ولو كانت عقلانية فلما لم يتم التنبؤ بالازمة المالية التي حدثت في الاعوام (2007-2008) .

مناقشة الجدلية الاتية :- (هل يمكن توجيه الاتفاق الحكومي نحو الاستثمار وخلق فرص عمل يمكن ان يحد من التأثيرات السلبية المحتملة لعجز الموازنة العامة ؟)

توضح نظرية التوقعات إن الزيادة في انفاق الموازنة تسبب الزيادة في أسعار الفائدة وبالتالي "يؤدي إلى مزاحمة" الإنفاق الخاص لأن القطاع الخاص سوف يقتصر أقل بأسعار فائدة أعلى مع الأخذ في الاعتبار بعض الروابط الأساسية بين عوامل الاقتصاد الكلي يمكن أن يؤدي عجز الموازنة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي لأنه يتسبب في نمو مخزون رأس المال بمعدل أقل مما كان لينمو لو كان الاستثمار الخاص أعلى ويعني انخفاض مخزون رأس المال. (Hongyang,2023:P4)

مناقشة الجدلية الاتية :- (هل ان واقعية الافراد فيما يتعلق بالسياسات الحكومية مثل زيادة الضرائب او تخفيضها تؤثر على سلوكهم وقراراتهم بشكل فعال ؟)

ووفقا لبارو (1974) تتوقع الأسر أن تقوم الحكومة بزيادة الضرائب في المستقبل بسبب العجز في الموازنة ولذلك تقوم الحكومة بإصدار السندات في الوقت الحاضر ولا تعد السندات بمثابة ثروة انما من أجل الحصول على المزيد من الاستهلاك من المحتمل ، اذ يقوم دافعوا الضرائب بتوفير عائدات من التخفيضات الضريبية في الوقت الحاضر وفي هذا الصدد يقوم الأفراد بالافتراض من الحكومة وفقاً للتنبؤ بعجز الموازنة الحكومية حسب العجز المالي للدولة وادخار القرض ودفع فوائد القرض كضريبة.(2016:P346) Arjomanda et al, هناك افتراضات قوية تجعل النظرية عقلانية إلى حد ما و البعض يراه غير عقلانية وهذا يتعلق بكمية المعلومات المتاحة للوكلاء الأفراد وقدرتهم على استغلال هذه المعلومات فيما يتعلق بافتراض أن:- (Svendsen,1993:P8-9)

(1) الوكلاء يشكلون توقعاتهم حول نفس المتغير على سبيل المثال المستوى العام للأسعار وأن لديهم إمكانية الوصول إلى نفس مجموعة المعلومات .

(2) يشكل الوكلاء توقعاتهم حول نفس المتغير ولكن لديهم إمكانية الوصول إلى مجموعات مختلفة من المعلومات .

(3) يشكل الوكلاء توقعاتهم حول متغيرات مختلفة ولديهم إمكانية الوصول إلى مجموعات مختلفة من المعلومات .

خامساً: مدرسة اقتصاديو جانب العرض

انتقد اقتصاديو جانب العرض مدرسة كينزية فيما يخص "الطلب الكلي الفعال يخلق العرض الخاص به" وفي المقابل دافعت عن فكرة أن "العرض يخلق الطلب الخاص به" المعروف باسم قانون ساي ركزت هذه النظرية الاقتصادية على تأثيرات السياسة المالية على الحوافز والأسعار النسبية من أجل توفير الناتج القومي الإجمالي والإيرادات الحكومية المرتفعة . (aktan1998:p190-195) قام آرثر لافر * بإنشاء اقتصاديو جانب العرض و أصبح شائعاً في الثمانينيات كعنصر أساسي حيث ظهرت هذه النظرية ابان حكم الرئيس رونالد ريغان جعل اقتصاديو جانب العرض موضع التنفيذ في الثمانينيات و يُطلق على اقتصاديو جانب العرض أيضاً اسم "اقتصاد ريغان".(Amadeo,2022:P1-3)

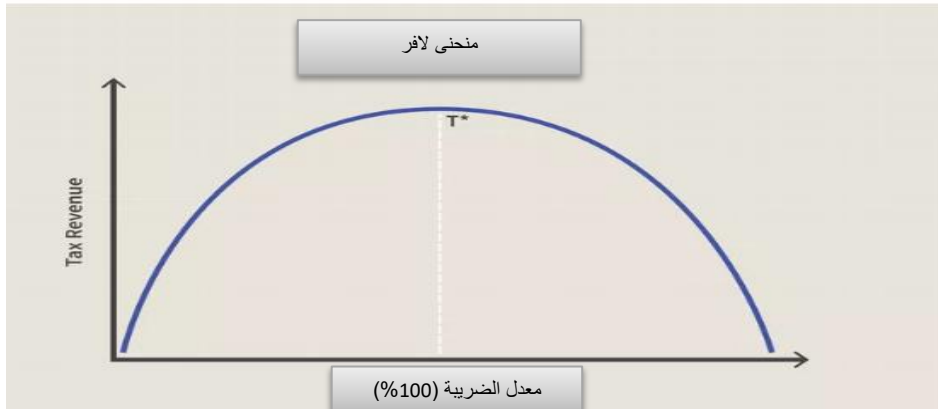
مناقشة الجدلية الآتية :- (هل ان مدرسة اقتصادي جانب العرض نجح في تحقيق اهدافها بشكل افضل من اقتصادي جانب الطلب ؟)

ان نظرية اقتصاديو جانب العرض تؤكد أن الزيادات في المعروض من السلع تؤدي إلى النمو الاقتصادي يرى اقتصاديو جانب العرض يجب على الحكومة تخفيض الضريبة لتحفيز الاقتصاد من خلال استهداف العوامل التي تزيد الإنتاج وتوفير المزيد من السلع والخدمات. (chen,2023) ان تحليل "جانب العرض" ينسب تأثير السعر النسبي إلى الإجراءات المالية ويرفض وجهة النظر القائلة بأن الإجراءات المالية يمكن أن يكون لها تأثير على إجمالي الدخل ويفترض أن التغيرات في الدخل نتيجة لاستجابات الأسر والشركات للتغيرات في الأسعار النسبية الناتجة عن الإجراءات المالية بينما يحدد إجمالي الطلب تأثيرات الدخل للإجراءات المالية والتي تعد الطريقة التي تؤثر بها هذه الإجراءات على النشاط الاقتصادي ، ان التحليل تركيزه على التأثيرات السعرية النسبية للإجراءات المالية ان تأثيرات الإجراءات المالية على صافي موقف موازنة الحكومة و ستؤدي إلى توسيع الإنتاج وبالتالي القواعد الضريبية بحيث توفر إيرادات أكثر مما يمكن توليده بطريقة أخرى أن السمة المميزة لهذا التحليل هي أنه يحدد الإجراءات المالية من حيث التأثيرات الأولية على الأسعار النسبية.(President & Ture,1980:P4-9) ان الأساس النظري لاقتصاديو جانب العرض هو منحنى لافر. (Amadeo,2022:P1-3) من شكل (1) يبين المنحنى أن زيادة معدلات الضرائب بعد نقطة معينة (T^*) من شأنها أن تجعل الناس لا يعملون بجد

*ولد آرثر لافر في 14 أغسطس 1940 وهو خبير اقتصادي أمريكي اكتسب شهرة لأول مرة خلال إدارة ريغان كعضو في المجلس الاستشاري للسياسة الاقتصادية لريغان (1981-1989) وهو مؤلف وشارك في تأليف العديد من الكتب والمقالات الصحفية بما في ذلك اقتصاديو جانب العرض: اتخاذ القرارات المالية في الثمانينيات.

أو لا يعملون على الإطلاق وبالتالي تقليل الإيرادات الضريبية وفي نهاية المطاف إذا وصلت معدلات الضرائب إلى 100% (أقصى يمين المنحنى) فإن جميع الناس سيختارون عدم العمل لأن كل ما يكسبونه سيذهب إلى الحكومة وفي حالة ثبات باقي العوامل فإن معدل الضريبة والقاعدة الضريبية سوف يتحركان في الاتجاه المعاكس. (hayes,2023)

شكل (1) منحني لافر



source:hayes,adam ,laffer curve: history and critique,2023

مناقشة الجدلية الآتية:- (هل كان استخدام السياسات المالية على سبيل المثال تخفيض الضرائب كان فعال في تحفيز النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل).

أن تخفيض الضرائب سيساهم في زيادة الإنتاجية والدخل القومي في مثل هذه الحالة فأن انخفاض معدلات الضرائب يمكن أن توفر زيادة الإيرادات العامة وسيسهم في خفض التضخم والتغلب على الأزمة الاقتصادية وضمان نمو اقتصادي متوازن مع التوظيف الكامل كما أن تخفيض معدلات الضرائب يمكن أن يؤدي إلى زيادة الادخار بالتالي إلى زيادة الاستثمار . (Nikoloski& Paceskoski,2012:P3-5)

المطلب الثاني : الطرح المعرفي للنظريات الاقتصادية للدين العام

أولاً: الإنتاج المعرفي للدين العام في المدرسة الكلاسيكية

أن الاقتصاديون الكلاسيكيون (ادم سميث وريكاردو و ميل) يرون ان ارتفاع الدين العام هو بسبب نمو النفقات الحكومية غير المنتجة ومزاحمة المدخرات الخاصة التي تقلل من الاستثمار. (Lefteris,2013:P1) (Holtfrerich,2013:P3)

مناقشة الجدلية الآتية :- (فيما يتعلق بتأثير الدين العام على الاقتصاد و الاستثمار يشير إلى عدة وجهات نظر متعددة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك و النيوكلاسيك إذا ان الجدلية حول ما كان ينبغي للحكومات الاقتراض او الاعتماد على الضرائب لتمويل النفقات الحكومية ؟وماهي الآثار المتوقعة لكل منها على الاستثمار و تجميع الثروة ؟)

يحلل آدم سميث الآثار الاقتصادية للدين العام ، إذ يرى أنه لا ينبغي للحكومات أن تعاني من عجز في الموازنة لأن ذلك يؤدي إلى تراكم الدين العام ذات آثار سلبية على الأمة ومن ثم يعترض سميث بدفع الفائدة على الدين العام بمثابة إعادة توزيع غير ضار للدخل داخل البلد وهو نوع من الحجة "اليد اليمنى تدفع اليسرى". (Lefteris,2013:P2) ان الدين وفقاً لسميث يضعف من التقدم الطبيعي للأمة نحو الثروة والرخاء نظراً لأن الموارد التي يمكن استخدامها بشكل منتج من القطاع الخاص في الاقتصاد لكن تحولها الدولة من أجل تحقيق أهدافها لتمويل أنشطتها غير الإنتاجية. (Otieno,2023:P826) ، يشارك ريكاردو آراء سميث حول فكرة أن التمويل عن طريق الاقتراض العام يقلل من الاستثمار ومن ثم يصبح ضاراً بقدرة المجتمع على تجميع الثروة و يدعي ريكاردو أن طرق تمويل النفقات الحكومية ليست متكافئة لأن القروض تخلق خداعاً للأفراد بأن دخلهم لا يزال سليماً و أنه في حالة استثنائية عندما يتم تمويل العجز العام من خلال الضرائب فقد يؤدي ذلك في المدى القصير إلى نفس النتائج التي قد تنتج عن الاقتراض العام ولكن على المدى الطويل. (Tsoulfidis,2007:P3-8)

إن رأي جون ستيوارت ميل على الدين العام لا يختلف كثيراً عن حكم آدم سميث اتفق معه على أنه "إذا تم سحب القروض الحكومية من الأموال المشاركة في الإنتاج أو المخصصة للاستخدام فيه" فإن تمويل الدين العام سيؤدي إلى "عواقب وخيمة" وأكد ميل أن تحويل رأس المال من هذا الغرض سيكون "معادلاً لأخذ المبلغ من أجور الطبقات العاملة" لكنه له ميزة أخرى بعد سميث أن الزيادة في الضرائب ستنتهي بالحرب وفي حالة التمويل الائتماني لمثل هذه النفقات الاستثنائية ستظل الدولة محملة بالدين وبفوائدها إلى الأبد اختلف ميل عن سميث بل حتى عن ريكاردو في نفوره الصارم من تمويل النفقات بالدين العام. (Holtfrerich,2013:P2-9)

ويرى الكلاسيك الجدد نموذج الديون الذي طوره بيتر دايموند في عام 1965 أن تمويل الديون له تأثير محتمل على تكوين رأس المال عندما تبدأ الحكومة مشروعاً سواء تم تمويله عن طريق الضرائب أو الاقتراض يتم منافسة القطاع الخاص على اقتراض أن الضرائب تستخدم على حساب الاستهلاك ولكن عندما تمول الحكومة المشروع من خلال الاقتراض فإنها تتنافس على الأموال مع الأفراد والشركات الذين يريدون الأموال اللازمة لمشاريعهم الاستثمارية الخاصة. (Ebi& Imoke,2017:P43) وتفترض النظرية النيوكلاسيك في الغالب أن الدين العام غير مرغوب فيه بالنسبة للاقتصاد وهذا يسلط

الضوء على إمكانية حدوث تأثير سلبي للدين العام على الاستثمار عبر قناة خدمة الدين .
(Abubakar & Mamman,2021:P59)

مناقشة الجدلية الآتية :- (ما إذا كان ينبغي للحكومة التدخل بشكل اكبر في الاقتصاد لتوجيه الاستثمار و تحقيق الاستقرار ومتى يمكن تحقيق التوازن المناسب بين الضرائب و الاقتراض؟)

ان الكلاسيك لا يرغبون بتدخل الدولة وعلى الرغم من ذلك لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الدولة جيدة التنظيم ستقوم بتوفير جميع هذه النفقات من الضرائب وليس عن طريق الاقتراض ومع ذلك فإن الاقتراض ليس سلبي بالضرورة وحتى الكلاسيكيون على معرفة تامة بضرورة السماح بالاقتراض في ظروف معينة وفائدته في ظروف أخرى لذلك كان على الاقتصاديين مهمة شاقة في محاولة تحديد الظروف التي يُسمح فيها بالاستثناءات في سبيل تحقيق التوازن الصحيح بين خطر ضياع الفرص نتيجة للقيود وعدم الاستقرار، إذا يجب على الدولة اللجوء إلى الدين العام في حالة إذا كان البلد يعاني من الكساد وعدم توفر الإيرادات الكافية من الضرائب إذ ان الدين العام يجب توجيهه وفق خطط معينة و مدروسة من قبل الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ثم النمو لا لأغراض استهلاكية .

ثانيًا: الإنتاج المعرفي للدين العام في مدرسة النظرية الكينزية

تشير وجهة نظر المنظرين الاقتصاديين الكينزيين أن الدين العام يسحب الأموال النقدية من مستثمري القطاع الخاص لكنه لا يؤثر على الاستهلاك لأن أموال الاقتراض يتم ضخها مرة أخرى في الاقتصاد.(Njoroge, 2020:P28-29) لزيادة الطلب الإجمالي من خلال الأجور والرواتب والنفقات الرأسمالية الأخرى وهكذا تجاهل المنظرون الاقتصاديون الكينزيون التحدي المتمثل في تمويل عجز الموازنة باستخدام التخفيضات الضريبية وشددوا على التدخل العام المتكرر لتعزيز الطلب الكلي والوظائف والإنتاج الذي يغذية الاقتراض الحكومي أن تمويل النفقات العامة عن طريق الديون أو زيادة الضرائب تفترض النظرية أن الضريبة المحتملة ستسمح بسداد الديون أي أنه من خلال شراء السندات الصادرة عن الحكومة سيعزز الأفراد أرباحهم و عندما يتم تخفيض الضرائب وتقرر تمويل العجز في موازنتها من خلال السندات فإن الأسر تكون حساسة بشكل عام لزيادة الاستهلاك لأنها تعتقد أن الحكومة ستزيد الضرائب في المستقبل وبالتالي ليس للديون ولا للتنمية المالية تأثير على النمو الاقتصادي.(Hilton,2021:P177)

مناقشة السؤال :- (هل ينبغي للدولة النظر في تأثير الدين العام على الاجيال القادمة ؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي الحالي و تقليل العبء على الاجيال السابقة ؟)

إن الدين العام الذي يتراكم عندما تجبر الظروف الحكومية على انفاق ضخم بالاستدانة فالتكلفة التي يتحملها عامة الناس لدفع الضرائب الإضافية اللازمة لسد الفوائد على الدين ويقابلها عجز في الموازنة و دخل الفائدة الإضافي الذي يتلقاه الجمهور من حيازاته من الدين العام "نحن مدينون لأنفسنا" ويتحدث الكينزيون المسلحين بهذه الحجة ضد أي تشريع يهدف إلى خفض الدين أو مجرد وقف ارتفاعه وقد يحتضن بعضهم ديناً كبيراً ما داموا يرون نقصاً في "الطلب الإجمالي" وهذا الموقف ليس مرضياً تماماً فعندما تزيد الحكومة معدلات الضرائب لزيادة الإيرادات التي يمكن بها خدمة مستوى الدين المتزايد. (Phelps,2022:P1-3) يمكن للدولة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي و تقليل العبء الدين من خلال توجيه الديون لاستثمارات البنى التحتية و الصناعات و التعليم و التجارة وغيرها من القطاعات في مثل هذه الحالة سوف يستفيد الاجيال القادمة من توفر كافة هذه الاستثمارات في المستقبل وتوفر فرص العمل دون تعرضهم لتحمل اعباء الدين .

يقترح كينز أن الدين ليس سيئاً تماماً كما هو مفترض في المدرسة الفكرية الكلاسيكية لأنه قد يشجع النمو من خلال الديون ومن خلال تطبيقها على البلدان ذات المديونية العالية وعندما لا تتمكن دولة ما من تمويل التزامات ديونها فمن المرجح أن تتم إعادة هيكلة الدين أو التخلف عن السداد ومن المرجح انخفاض النمو الاقتصادي الناجم عن انخفاض الاستثمار بسبب تأثير المزامنة* وارتفاع خدمة الديون. (Obiero & Topuz,2023:P3)

مناقشة الجدلية الآتية :- (هل ينبغي للحكومة التدخل بشكل اكبر في الاقتصاد لتحفيز الطلب الاجمالي ومكافحة البطالة ؟)

زعم كينز أن التدخل الحكومي النشاط ضروري من أجل مكافحة البطالة وسوف يخدم الإنفاق الحكومي التوسعي كآلية لتعويض الركود في الطلب الكلي الفعال في القطاع الخاص ومن خلال الحكومي التوسعي كآلية لتعويض الركود في الطلب الكلي الفعال في القطاع الخاص ومن خلال تقديم أول مبرر نظري منهجي للتدخل الحكومي سيحتاج كينز وأتباعه إلى تقديم بديل مقنع للإيمان بمبدأ التمويل السليم الذي يدعو إلى موازنتها

المتوازنة والحد الأدنى من الاقتراض الحكومي بعبارة أخرى يتعين على أتباع جون ماينارد كينز أن يعملوا على الكيفية التي قد تتمكن بها الحكومة من تمويل نفقاتها وكان معيار نجاح الحكومة سياساتها في خلق العمالة الكاملة غير التضخمية. (Brian,2013:P25-32)

*المزاحمة :- هو للإنفاق الحكومي الذي يؤثر سلبيًا على الاستثمار الخاص.

مناقشة الجدلية الآتية :- (هل يمكن ان تكون السياسات الضريبية و النفقات العامة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي و مكافحة البطالة دون الحاجة إلى الدين العام ام الدين يعد حاجة ضرورية في بعض الحالات؟ وهل ينبغي لهذه النظرية السماح للسوق بالتنظيم الذاتي؟)

ان اللجوء للدين العام أداة لتحفيز الاقتصاد في بعض الحالات لزيادة جانب الطلب عن طريق زيادة النفقات و وجود العرض من اجل منع ظهور بوادر ظاهر التضخم ولهذا يجب ان تفعل نظرية كينز الية التنظيم الذاتي للسوق لان السوق الحرة تعتمد على جانبي العرض و الطلب .

ثالثاً: الإنتاج المعرفي للدين العام في مدرسة النقودية

مناقشة الجدلية الآتية:- (هل يمكن اعتبار سياسات عدم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من اساسيات النجاح الاقتصادي إم انها تزيد من تباين الاقتصادي وزيادة الفجوة التضخمية؟)

وجهة نظر فريدمان أفضل مساهمة يمكن أن تقدمها الدولة في المجال الاقتصادي هي تقليل التدخل في الحياة الاقتصادية للبلاد حاول ميلتون فريدمان أن يوضح منذ أوائل الأربعينيات الأهمية الاقتصادية للمال من ناحية وعدم فعالية سياسات التدخل الدورية من ناحية أخرى. (Juravle,2011:P4)

مناقشة الجدلية الآتية:- (هل يعد الدين العام مصدر رئيسي للآزمات الاقتصادية و المالية؟)

كانت خطة شيكاغو تتوجه نحو اهتمام و تحسين القدرة على استخدام السياسة النقدية الإنعاش البيئة وفي رأيهم أصبح الإفراط في الدين مصدرا رئيسيا للآزمات إذا عمل فريدمان بشكل خاص في(1967) يوضح أن دعمه لخطة شيكاغو يعتمد جزئيا على حجج مختلفة ومنها عدم استقرار الائتمان المصرفي حيث يحدد الائتمان المعروف من النقود ولذلك دعوا إلى مزيد من السيطرة الحكومية على عملية اصدار النقد ، وكان اهتمام فريدمان على إلزام الحكومة بقواعد ثابتة من أجل منعها من التدخل في علاقات الاقتراض والإقراض و لأنه بموجب خطة شيكاغو فإن قاعدة نمو النقود الثابتة من شأنها أن تمنح صانعي السياسات قدرا أكبر من السيطرة على المجاميع النقدية الفعلية. (-P17:2012 Benes & Kumhof,19)

إن النقطة الرئيسية هنا تتلخص في أن التوازن المالي يقع في قلب عملية صنع السياسات وأن الوسيلة السليمة الوحيدة لتمويل الإنفاق الحكومي هي الضرائب لأن إصدار سندات الخزنة يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص كما يؤدي خلق النقد إلى التضخم وهم يرفضون النهج المالي السليم في صنع السياسات عندما يتم تطبيقه على الحكومات ذات السيادة النقدية فإن الدين العام يرتفع عادة و بمرور الوقت طالما أن التكلفة الاسمية تظل منخفضة مقارنة بالنمو الاسمي للاقتصاد ، عادة ما يكون سعر الفائدة على الدين العام أقل من معدل نمو الاقتصاد فإن النظرية النقدية الحديثة تذهب أبعد من ذلك من خلال شرح هذه الحقيقة النمطية تتمتع الحكومة ذات السيادة النقدية بالسيطرة على التكلفة الاسمية للدين العام لأن سعر الفائدة على الدين العام هو متغير السياسة. (Tymoigne,2021:3-19-20)

مناقشة الجدلية الآتية:- (هل يعد توجيه السياسة النقدية نحو الاستثمار بديلا مؤقتا في حال عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟)

إن الاعتماد على السياسة النقدية في تمويل الدين العام قد لا يؤدي إلى نتائج مرضية فمثلا إذا كانت دولة ما تعاني من عدم استقرار اقتصادي نتيجة الحروب أو الآزمات الاقتصادية فعندما تتبع السياسة النقدية التوسيعية قد لا يؤدي إلى توجيهها نحو الاستثمار نتيجة لعدم استقرار البلد وربما يتم توجيهه نحو اغراض استهلاكية أو لاغراض أخرى وهذا ما اكدته دراسة (Chohan,2020:P7) وقد تجلى ذلك بوضوح في فترة ما بين الآزمات

(2009-2019) حيث كان جزء كبير من قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بجعل أسعار الفائدة القريبة من الصفر لذا تم استخدامها من قبل الشركات لإعادة شراء الأسهم هي نتيجة منطقية لوجود الكثير من رأس المال المتاح للشركات فيما يتعلق بإمكانيات نموها المستقبلية ، إذا لم يروا سبلاً للاستثمار في النمو سيتم استخدام رأس المال لإعادة شراء أسهمهم لصالح الشركات .

رابعاً: الإنتاج المعرفي للدين العام في مدرسة التوقعات العقلانية

مناقشة الجدلية الآتية :- (هل يمكن الاعتماد على نظرية التوقعات العقلانية في توقع الافراد بشكل دقيق داخل الاقتصاد؟ وهل تقلل النظرية من العقبات الاجتماعية و النفسية التي تؤثر في قراراتهم الاقتصادية ؟)

نظرية التوقعات العقلانية هي تقنية نمذجة تستخدم على نطاق واسع في الاقتصاد الكلي وتفترض النظرية أن الأفراد يبنون قراراتهم على ثلاثة عوامل أساسية عقلانيتهم الإنسانية والمعلومات المتاحة لهم وتجاربهم السابقة وتشير النظرية إلى أن توقعات الناس الحالية للاقتصاد هي نفسها قادرة على التأثير على الحالة المستقبلية للاقتصاد. (tardi,2023:p1)

مناقشة الجدلية الآتية :- (هل يمكن اعتبار تحويل عبء الضريبة للأجيال القادمة لتحويل الدين العام استراتيجية مستدامة ام انها تشكل عبئاً غير عادل للأجيال القادمة)

ترتكز التوقعات العقلانية على افتراض أن الناس لديهم عمر محدود وأن الأجيال تتداخل وأنه في جميع الفترات يوجد توازن في السوق تعمل الدول على زيادة الإنفاق العام من خلال تحويل الضرائب على الجيل التالي وإذا تم استغلال الموارد الاقتصادية بالكامل فإن زيادة الاستهلاك تعني بالضرورة انخفاض المدخرات وإن الوضع في سوق رأس المال يتغير ويجب أن يرتفع سعر الفائدة مع عودة السوق إلى التوازن يؤدي العجز الدائم بهذه الطريقة إلى "مزاحمة" رأس المال الخاص مما له عواقب مدمرة على النمو الاقتصادي. (Tešić,2014:P179) و أشاروا أن الدين الحكومي المفرط يضر بمستويات الاستثمار و النمو يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة و يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص والسبب الآخر هو تحويل الأموال التي كان من الممكن أن يستخدمها القطاع الخاص وتماشيا مع فرضية نظرية المزاحمة. (Abubakar& Mamman,2021:P60-62)

ان زيادة العبء الضريبي وفقا للعقلانيون سوف يؤدي إلى انخفاض أكبر في الطلب إذا اعتقد المستهلكون أن التخفيض دائم في هذه الحالة تقوم الحكومة بتحقيق التوازن مع زيادة المدخرات يمكن أن تقلل الطلب بحيث يؤدي ذلك إلى الركود وتأثير دائم على الاقتصاد. (Tešić, 2014:P179-180)

مناقشة الجدلية الآتية :- (هل يعرقل الدين العام الاستثمار الخاص ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي أم يكون له تأثير ايجابي من خلال زيادة الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري)

مع افتراض نظرية التوقعات العقلانية بشأن توقعات الافراد بشأن المستقبل لانها غير واقعية لأن ليس كل الافراد على اطلاع بالمعلومات وتتفق مع المبدأ أن سياسة الحكومة تؤثر على القرارات المالية والاقتصادية ، وايضا تتناقض الباحثة بشأن الدين العام لديه تأثير سلبي على الاستثمار الخاص انما يمكن للدين العام أن يكون له تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص إذ ان الدين العام يساهم برفع الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات يؤدي بدوره إلى (زيادة التوظيف) ومن ثم الاستثمار الخاص وذلك عن طريق عدم الافراط بالدين وضمن ضوابط وادارة الدين العام كما هو الحال في دراسة (Machagua&Naikum,2022) وفي كينيا تعد البنية التحتية الحديثة الفعالة أحد أهم العوامل الحاسمة في التحول يتم تمويل مشاريع وخدمات البنية التحتية العامة الرئيسية باستخدام رأس المال من الديون الخارجية لأنها تتطلب رأس مال كبير يتجاوز الإيرادات المحلية في كينيا ومن خلال الاقتراض الأجنبي يستخدم الدين في الإنفاق على البنية التحتية الإنتاجية وبالتالي تعزيز الاستثمار الخاص .

خامساً: الإنتاج المعرفي للدين العام في مدرسة اقتصاديو جانب العرض

اصبحت النظرية الكينزية منذ أزمة الكساد الأعظم وما بعدها تتلاشى في سبعينيات القرن العشرين حيث كانت تكافح من أجل وقف تراجع النمو وارتفاع التضخم المعروف باسم الركود التضخمي لذا استشرع الليبراليون الجدد الفرصة ودفعوا بمبادئ جانب العرض باعتبارها الترياق. (Pearse,2022)

مناقشة الجدلية الآتية :- (هل يمكن خفض الضرائب على اصحاب الدخول المرتفعة أو اصحاب الاموال المعدة للاستثمار الذي يعزز النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار ام ان هذا النهج يعزز الدين العام وعجز الموازنة ؟)

وبدأت نظرية اقتصاديو جانب العرض والتي مفادها أن السياسة الضريبية من الممكن أن تؤثر على قرارات القطاع الخاص من خلال تغيير حوافز العمل والاستثمار لكن أنصار جانب العرض يزعمون أن خفض الضرائب على الناس وخاصة أولئك الذين لديهم الكثير من الأموال للاستثمار سيؤدي إلى نتائج اقتصادية أفضل وايضا هو التدخل الأكثر أهمية الذي يمكن للحكومة القيام به لتحفيز النمو. (Ettlenger & Linden 2012:P1) وأكدت النظرية على افتراض أن الإنتاج وليس الطلب هو العامل الأساسي في خلق النمو الاقتصادي واستدامته ولتحقيق هذه الغاية يدعو أنصارها إلى خفض الضرائب وإزالة القيود التنظيمية. (Pearse,2022)

مناقشة الجدلية الآتية :- (هل هناك عوامل غير منحني لافر كأداة فعالة لإدارة الدين العام لتحقيق الاستقرار المالي)

ويزعم بعض أنصار جانب العرض أن مبادئه يمكن أن يستخدمها صناع السياسات لتمكين الاقتصادات من تحقيق معدلات نمو إجمالية أسرع دون التعرض لضغوط تضخمية مفرطة و أنه يمكن أن يساعد في خفض مستويات الدين الحكومي بمرور الوقت. (CHEN,2023)

أن نظرية منحني لافر للدين العام تعتمد على ديناميكيات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ انه عندما تقترض دولة ما بشكل مفرط فإن قدرتها على التمويل تنخفض وترتفع مخاطر التخلف عن السداد أن نظرية منحني لافر هي رابط تشعبي بين قدرة المدين على دفع الفائدة عند استحقاقها ووضعها الحالي من التزام الدين. (Gobna,2022:P34) تم استخدام منحني لافر كأداة لتحسين الإيرادات الضريبية من أجل القضاء على العجز المالي أو تقليله ونظرا للزيادة السريعة في الدين العام.

المطلب الثالث: الطرح المعرفي للنظريات الاقتصادية للاستقرار النقدي

أولاً: الاستقرار النقدي لدى مدرسة الكلاسيكية

اعتقد الكلاسيك أن «ثروة الأمم» تعتمد على عوامل حقيقية بالنسبة لهم النقود هو مجرد وسيلة للتبادل ويسهل المعاملات بين الوكلاء الاقتصاديين وبالتالي الزيادة في المعروض النقدي لا تؤثر على مستوى الإنتاج حيث فصل الكلاسيك المتغيرات النقدية مثل العرض النقدي والأسعار والمتغيرات الحقيقية مثل الإنتاج والعمالة. (Humphrey,1991:P3) (Twinoburyo&Odhiambo,2018:P124)

وكان من مخرجات الكلاسيكية هو نظرية كمية النقود التي تنص عندما يزيد عرض النقود في الاقتصاد تنخفض قوتها الشرائية وبالتالي يرتفع سعر السلعة والعكس صحيح. (abdullah,2020:P10) وقدمت المعادلة الكمية للنقود أو معادلة فيشر للتبادل مكتوبة على النحو التالي :-

$$MV = PQ \dots\dots\dots (4)$$

إن ارتفاع المخزون من النقود (M) من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى السعر (P) والسرعة تداول النقود (V). (Taylor,1999:P322) و Q كمية السلع المتبادلة مقابل النقود حيث تم استبدال Q ب Y هو إجمالي المعاملات الحقيقية فإن استبدال Q ب Y يؤدي إلى فقدان المعلومات وعلية تصبح معادلة التبادل على النحو التالي:- (Xueping:p1)(Bochum,2011:p492)

$$MV = PY\dots\dots\dots (5)$$

إذن:

$$V = \frac{P \times Y}{M} \dots\dots\dots (6)$$

$$MV = PY, \text{ where } V \dots\dots\dots (7)$$

مناقشة السؤال الاتي :- (هل يمكن اعتبار سرعه دوران النقود واقعية في الظروف الاقتصادية الحالية ؟ وهل تؤثر الابتكارات المالية و التكنولوجيا الحديثة عليها بحيث تجعلها على المدى الطويل ثابتة؟)

قدم فيشر الافتراض الأكثر أهمية والذي يجعل معادلته كنظرية للطلب على النقود هي أن سرعة التداول (V) تظل ثابتة وذلك لأنه يعتقد أن سرعة تداول النقود يتم تحديدها من خلال العوامل المؤسسية والتكنولوجية المشاركة في عملية المعاملة إذا أردنا أن نكون في حالة توازن يجب أن تكون الكمية الاسمية لعرض النقود مساوية للكمية الاسمية للطلب على النقود لهذا السبب:-

$$M_s = M_d = M \dots\dots\dots (8)$$

ولذلك حسب فيشر يعتمد الطلب على النقود على العوامل الثلاثة منها عدد المعاملات و تحويلات و سرعه دوران النقود . (AERC,2020:P39-41)

وعلية قامت مجموعة من الاقتصاديين النيوكلاسيك في كامبريدج بإنجلترا ومن بينهم Alfred Marshall and A. C. Pigou في تحليلهم إلى معادلة مماثلة لمعادلة فيشر للطلب على النقود عندما يكون سوق المال في حالة توازن باستخدام k لتمثيل الكمية $V/1$ (Xueping:p1) يمكننا إعادة كتابة المعادلة على النحو التالي:- (kumar 2020:p1)

$$M = k.PY\dots\dots\dots(9)$$

بناء على ماسبق نستنتج ان :- (Benjamin:p108)

$$k = 1/V\dots\dots\dots(10)$$

$$V=1/K\dots\dots\dots(11)$$

مناقشة السؤال الاتي :- (هل يمكن ان يكون لأسعار الفائدة عاملا يؤثر في الطلب على النقود على الرغم من الافتراضات الكلاسيكية الجديدة تقلل من دورها ؟)

نظرًا لأن k ثابت فإن مستوى المعاملة الناتج عن مستوى ثابت من الدخل PY يحدد كمية الأموال التي يطلبها الناس ولذلك تشير نظرية فيشر الكمية للنقود إلى أن الطلب على النقود هو دالة بحتة للدخل وأن أسعار الفائدة ليس لها أي تأثير على الطلب على

النقود يعتقد فيشر أن الناس يحتفظون بالمال فقط لإجراء المعاملات وليس لديهم حرية التصرف فيما يتعلق بالمبلغ الذي يريدون الاحتفاظ به. وكما أوضح منظرو الكلاسيكية الجديدة ثبات سرعة النقود والإنتاج الحقيقي ويرى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد ان قرارات الأفراد المتعلقة بالاحتفاظ بالنقود بالتزامن مع العوامل التكنولوجية والمؤسسية المرتبطة بآلية المدفوعات الإجمالية وبشكل أكثر تحديدا قيل إن الأفراد سيحاولون الاحتفاظ بأرصدة المعاملات التي لا تدر فوائد عند الحد الأدنى اللازم لتمويل المشتريات اليومية وتوفير احتياطي للطوارئ. (Humphrey, 1974:P13) وكد الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد ان أحد أوجه القصور هو لم يكن دور واضح لأسعار الفائدة في تحديد الطلب على النقود وأرجعوا عوامل أخرى مختلفة منها عدم اليقين بشأن المستقبل كان عاملاً يؤثر على الطلب على النقود. (Sriram, 1999:P7)

ثانياً: الاستقرار النقدي لدى مدرسة الكينزية

خلال فترة الكساد العظيم في ثلاثينيات من القرن العشرين لم تكن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية قادرة على تفسير أسباب الانهيار الاقتصادي العالمي الحاد أو توفير حل مناسب للسياسة العامة لتحفيز الإنتاج وتشغيل العمالة قاد الاقتصادى البريطانى جون ماينارد كينز ثورة في الفكر الاقتصادي إذ لم يتقبل فكرة بأن الأسواق الحرة ستوفر التشغيل الكامل للعمالة تلقائياً يتمثل العنصر الرئيسي في نظرية كينز التأكيد على أن الطلب الإجمالي هو القوة الدافعة الأكثر أهمية في الاقتصاد. (Jahan, 2014:P1) حيث يفشل قانون ساي في الاقتصاد النقدي لأنه يمكن أن يكون هناك حد للإنتاج. (Rogers, 2015:P6)

....(12)

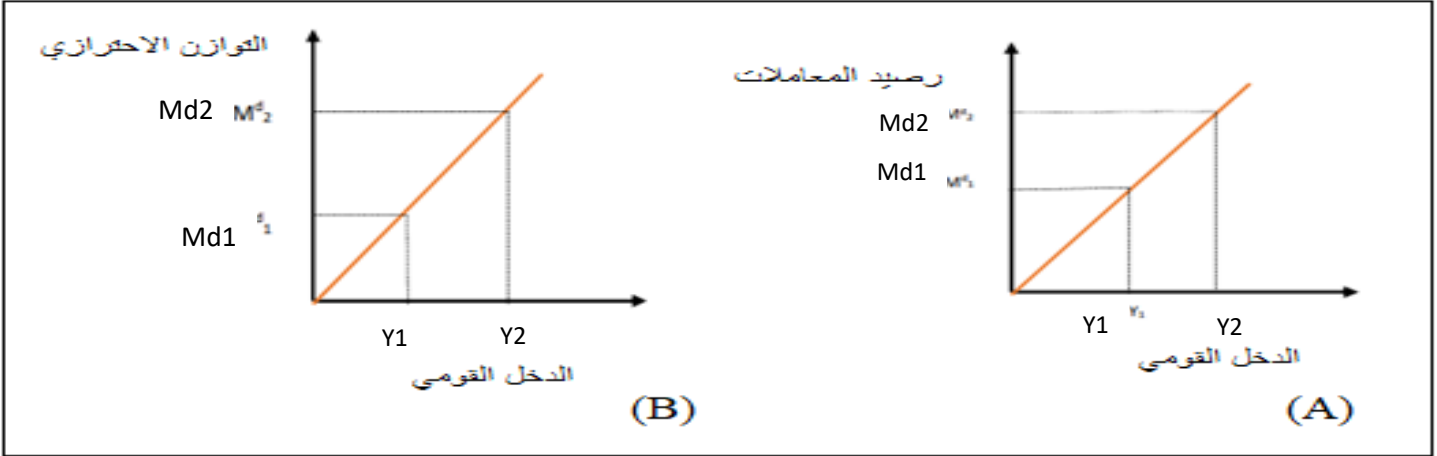
$$M^d_t = f(Y)$$

$$M^d_t = \text{الطلب على المعاملات}$$

$$Y = \text{الدخل}$$

نظرية الطلب على النقود قسم كينز إلى ثلاثة دوافع للطلب على النقود وهي دافع المعاملة ودافع الاحتياط ودافع المضاربة ان الطلب على النقود لدافع المعاملات حسب كينز يتأثر بمستوى الدخل وتأثيره إيجابي أي أنه عندما يزيد الدخل يزداد أيضا الطلب على النقود لدافع المعاملات. (Berlian et al, 2017:P270) كما في شكل (2)(A)

شكل (2) إفع الطلب على النقود



Source :kumar ,anuj ,unit – 6 money in a modern economy quantity theory of money,university of delhi, for 28th :P3, march 2020 ,

مناقشة السؤال :- (هل ان تغيرات في سرعة تداول النقود تؤثر على الاقتصاد بشكل غير متوقع)

بناء على الجدلية اعلاه هناك تغيرات في سرعة تداول النقود وعلية فأن الطلب الاحترازي (الاحتياط) كما في شكل (2) (B) وفقاً لكيّنز من الحاجة لتوفير نفقات مفاجئة الأحداث غير المتوقعة مثل اعتلال الصحة والحوادث والسرقة إذ كلما ارتفع مستوى دخل الوحدة الاقتصادية كلما ارتفع الطلب الاحترازي على النقد من قبل الفرد ومن ثم فإن :- (Bitrus,2011:p772-773

.....(13).

$$M^d_p = f(Y)$$

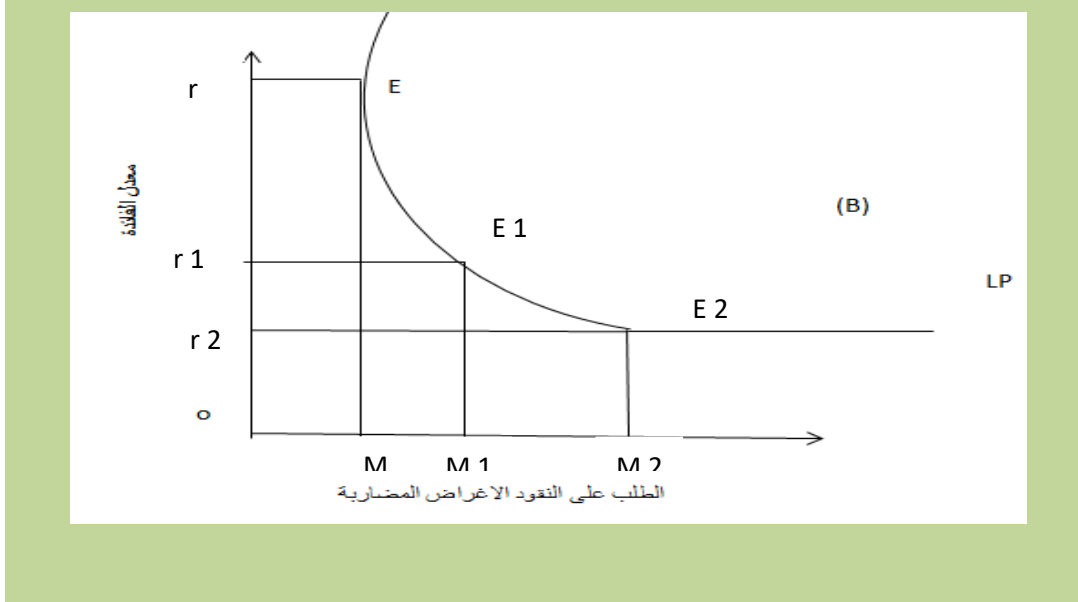
$$\text{الطلب الاحترازي} = M^d_p$$

= Y الدخل

ان دافع المضاربة أكد على دور النقود كمخزن للقيمة فالأموال التي يتم الاحتفاظ بها في وضع الخمول (المكتنزة) لدوافع مضاربة يُنظر إليها في الأساس على أنها وسيلة دفاع ضد حالة عدم اليقين تعد الثروة أحد المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بشكل حاسم بعدم اليقين بشأن المستقبل يمكن أن يدفع الوكلاء إلى الاحتفاظ بكل أو جزء كبير من ثرواتهم في صورة سائلة إن أصحاب الثروات الذين يقررون عدم الاحتفاظ بثرواتهم أمامهم خياران للاختيار بينهما إقراض أموالهم أو شراء بعض الأصول الرأسمالية. (Sardoni

3-2P:2015), وضح الشكل (3) إذ يعد كدالة عكسية لسعر الفائدة منحني تفضيل السيولة أو منحني LP ينحدر نحو الأسفل مما يعني أن الطلب المضارب على النقد منخفض عند معدلات الفائدة المرتفعة أما إذا كان معدل الفائدة منخفضاً جداً (عند r) يكون الناس على استعداد للاحتفاظ بأي مبلغ من المال وتسمى هذه المنطقة بمنطقة فخ السيولة والتي يمكن إظهارها باسم "E" LP في الشكل (5) يكون منحني LP مرناً تماماً عند r_2 مما يشير إلى تفضيل السيولة المطلقة وفي الجزء الأفقي من منحني LP في منطقة فخ السيولة تكون السياسة النقدية غير فعالة تماماً أي ان زيادة في المعروض النقدي لا تؤدي إلى تغيير في أسعار الفائدة أو الاستثمار. (Aggarwal, :P71)) (Sriram,1999:p7-8

شكل (3) دافع الطلب على النقود الاغراض المضاربة



Source: aggarwal,priti ,demand for money, college of vocational studies, university of delhi :P118

مناقشة الجدلية الاتية :- (هل يمكن ان يؤثر التحيز في العرض النقدي إلى التضخم غير مرغوب فيه ام انكماش اقتصادي في نفس الوقت ؟)

يعتقد الاقتصاديون الكينزيون أن أفضل طريقة للتحكم في الاقتصاد هي التلاعب بالطلب على السلع والخدمات. (lioudis,2022:P1) إذ يتكون الطلب الفعال من الاستهلاك والاستثمار إذا كان الاستهلاك مستقرًا فإن زيادة الطلب على الاستثمار ستؤدي إلى زيادة فرص العمل والدخل الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الاستهلاك . (McDonald ,2008:P9-10) .

اما وجه نظر توبن الحائز على جائزة نوبل التذكارية "لتحليله للأسواق المالية وعلاقاتها بقرارات الإنفاق والتوظيف والإنتاج والأسعار" ركز على نظرية المحفظة. (Buiter,2003:P3)

كان توبن منزعًا من تحليل كينز للطلب على النقود كأصل والذي بموجبه كان هناك توزيع بين الأفراد لتوقعات المستوى المستقبلي لسعر الفائدة ، إذ يعتقد كل فرد على وجه اليقين لما ستصبح عليه الفائدة فالذين توقعوا أن ينخفض سعر الفائدة عن مستواه الحالي وبالتالي ارتفاع سعر السوق للأوراق المالية سوف يحتفظون بكل ثرواتهم كأوراق مالية وليس كنقد والعكس صحيح ، كانت فكرة أن الأفراد الذين لديهم نفس المعلومات يحملون توقعات مختلفة و النتيجة أن الناس يحتفظون إما بالسندات أو النقد افترض توبن (1958) إن نظريتي حول تفضيل السيولة كسلوك تجاه المخاطرة مبنية على نموذج توقعات عقلاني فإن تحليله تناول المخاطر وليس مع حجة كينز القائلة بأن الناس يحتفظون بالنقد كاستجابة لعدم اليقين باعتبار الأموال أصولًا خالية من المخاطر . (Dimand,2014:P11-12)

ثالثاً: الاستقرار النقدي لدى مدرسة النقوديون

جاء مذهب فريدمان النقدي كرد فعل مباشر على المذهب الكينزي على الاستهانة الطويلة الأمد بالنقد والعوامل النقدية (التضخم) من قبل أتباع كينز والمبالغة في تقدير الدور الذي يلعبه تدخل الدولة في الاقتصاد. (Gonda,2002:P28-29) طور ميلتون فريدمان نظرية الطلب على النقود في مقالاته الشهيرة "نظرية كمية النقود: إعادة صياغة" في عام 1956 إن تحليل فريدمان للطلب على النقود قريب من تحليل كينز اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود يجب أن يتأثر بنفس العوامل التي تؤثر على الطلب الاصول . (Xueping:P4-5) لذلك يمكن التعبير عن معادلة فريدمان كدالة الطلب على النقود على النحو التالي: (Friedman,1987:P12)

حيث ان :-

$$MD = P . f(y, w, Rm *, RB *, RE :(14)$$

M=المخزون النقدي

P=مستوى السعر

y =الدخل

W = هو جزء الثروة في شكل غير بشري (أو بدلاً من ذلك جزء من الدخل المستمد من الملكية)

(*) تشير العلامة النجمية إلى قيمة متوقعة)

RM^* = هو معدل العائد الاسمي المتوقع على النقد

RB^* = هو معدل العائد الاسمي المتوقع على الأوراق النقدية ذات القيمة الثابتة بما في ذلك التغيرات المتوقعة في أسعارها

RE^* = العائد المتوقع على الاسهم

U = هو رمز الذي يشير إلى المتغيرات الأخرى التي تؤثر على المنفعة المرتبطة بخدمات النقد.

(Benjamin:P116-117)_(Taylor,1985:P22) (Friedman,1987:P12)

على الرغم من أن معدل التضخم المتوقع ليس واضحاً في المعادلة ، إلا أنه ضمني لأنه يؤثر على العوائد الاسمية المتوقعة على مختلف فئات الأصول.
(Hall,2012:P163)

مناقشة الجدلية الآتية :- (لماذا تكون نظرية كمية الحديثة متفوقة على نظرية تفضيل السيولة ؟)

تعد نظرية الكمية الحديثة التي صاغها ميلتون فريدمان متفوقة على نظرية تفضيل السيولة التي وضعها كينز بسبب إدراجها لأنواع الأصول الأخرى مثل السندات والأسهم بدلاً من أصل واحد فقط لم يفترض فريدمان أن العائد على النقد يساوي صفراً أو حتى ثابتاً في نظرية فريدمان لم تعد السرعة ثابتة بدلاً من ذلك يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير على عكس نظرية تفضيل السيولة التي ادعت أن لها تأثيراً كبيراً للطلب على النقود بسبب التغيرات في أسعار الفائدة تنتبأ نظرية الكمية الحديثة لفريدمان بأن تغيرات أسعار الفائدة لها تأثير ضئيل على الطلب على النقود لان فريدمان يعتقد أن العائد على السندات والأسهم والسلع والأموال عادة ما يكون مرتبطاً بشكل إيجابي. (2016:P77-78, Durani &Qureshi)

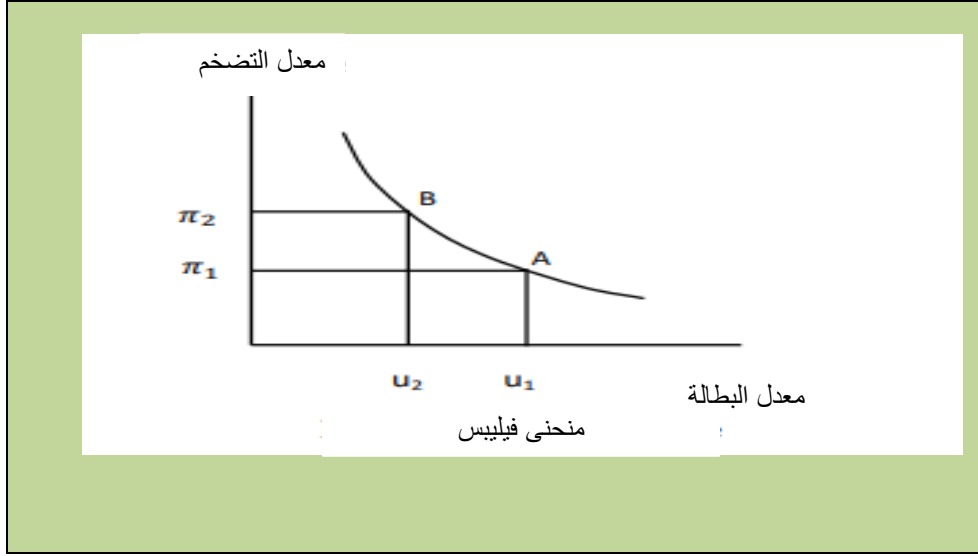
مناقشة الجدلية الاتية :- (هل تستطيع السياسات النقدية ان تحفز الطلب الكلي و توفير التوظيف وتقليل البطالة ؟)

تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة الطلب العالمي وعلى المدى القصير فإنه يقلل من معدل البطالة ويزيد من معدل التضخم ومع ذلك فإن الزيادة في الأسعار تقلل من الأجور الفعلية التي تعد أكثر أهمية بالنسبة للموظف في سلوك تحديد الأجور من الأجر الاسمي أما المفاوضات بشأن الأجور سيطلب الموظفون بزيادة في الرواتب الاسمية أعلى من التضخم الحالي سيؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج والزيادة المتسارعة في الأسعار يؤدي التضخم الأعلى من معدل زيادة المعروض النقدي إلى انخفاض الكمية الحقيقية للنقود المتداولة وبالتالي يرتفع الإنتاج والبطالة وهذا يسبب ضغطاً على زيادة الرواتب ، اما الزيادة على المدى الطويل تدفع الأسعار بالارتفاع حيث أن سرعة دوران النقود ثابتة وهناك معدل بطالة طبيعي ولذلك يوصي فريدمان باستخدام السياسة النقدية فقط للحفاظ على مستوى التضخم وعلى عكس الكينزيين فإنه لا يستخدم لعرض النقود كهدف للبنك المركزي لتحفيز الوضع الاقتصادي أو للحد من البطالة ويعتقد أن السياسة النقدية لا ينبغي أن يكون لها طابع معاكس للدورة الاقتصادية بل الرغبة في تحفيز التوظيف باستمرار . (Jędruchiewicz,2014:P117-119)

رابعاً:- الاستقرار النقدي لدى مدرسة التوقعات العقلانية

يُشار أحياناً إلى نظرية التوقعات العقلانية باسم الاقتصاد "الكلاسيكي الجديد" لقد غيرت نماذج التوقعات العقلانية الطريقة التي ينظر بها الاقتصاديون إلى الدور الذي تلعبه السياسة الاقتصادية بما في ذلك السياسة النقدية لا تؤثر على الناتج الحقيقي افترض عدم الفعالية ويتناقض هذا الاقتراح مع التحليل الكينزي لتأثيرات السياسة النقدية والذي يعني أن زيادة نمو النقود تؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي وارتفاع التضخم ويعني ضمناً المقايضة بين التضخم والبطالة وهذا يتناقض مع النقوديون حيث النقود محايدا على المدى الطويل ولكن له آثار توسعية على المدى القصير . (Holland,1985:p5) يبرر منحني فيليبس سياسة الاستقرار التي تتبعها الحكومة في الشكل (4) منحني فيليبس النموذجي لنفترض أن الاقتصاد يعمل عند النقطة A بمعدل تضخم قدره π_1 ومعدل بطالة u_1 إذا أرادت حكومة خفض معدل البطالة إلى u_2 فيجب على الاقتصاد أن يتحمل معدل تضخم أعلى . (π_2)

شكل (4) منحنى فيليبس



source: barik, kaustuva ,phillips curve ,indira gandhi national open university, new delhi, 2020.:P96

منحنى فيليبس يعتبر أداة مهمة لتحليل السياسات خلال فترات البطالة المرتفعة كان بوسع الحكومة أن تتبع سياسة نقدية توسعية مثل هذه السياسة قد تؤدي إلى تسريع معدل التضخم مع خفض البطالة و العكس صحيح أن تتبع سياسة اقتصادية انكماشية لتقليل معدل التضخم ومن المفترض أن تكون تكلفة هذه السياسة ارتفاع معدل البطالة وهكذا يعتقد الاقتصاديون أن هناك مقايضة بين التضخم والبطالة. (Barik,2020:P95-96)

خامساً: الاستقرار النقدي لدى مدرسة اقتصاديو جانب العرض

لقد أفسح النجاح الاقتصادي في الستينيات الطريق أمام التوقعات التي لم تتحقق في السبعينيات لقد فشل الاقتصاد الأمريكي في تحقيق استقرار الأسعار والنمو المرتفع عمومًا في الدخل الحقيقي الذي أصبح متوقعًا باعتباره فشلًا للسياسات الاقتصادية الكينزية فقد دعا بعض الاقتصاديين إلى تخفيض الضرائب وتخفيض اللوائح الحكومية كحل للضائقة الاقتصادية التي تهدد بالسيطرة ، وقد أدت مدرسة بجانب العرض إلى إعادة ظهور التفكير الاقتصادي. (Protopapadakis,1981:P11)

مناقشة الجدلية الاتية :- (هل تستطيع الحكومات من استخدام السياسات لزيادة الانتاج بدلا من العمالة ورأس المال ؟)

ولا يمكن للحكومة أن ترفع مستوى الإنتاج إلا من خلال تنفيذ سياسات تزيد من الحوافز المالية للإنتاج لكن الاقتصاديين لم يتمكنوا من التوفيق بين البطالة المرتفعة والمستمرة التي صاحبت أزمة الكساد الأعظم وتعاليم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وتوصلوا في النهاية إلى استنتاج مفاده أن تباطؤ نمو الناتج كان دليلاً على أن العمالة ورأس المال لم يتم استغلالهما بالكامل لأنهما كانا خاملين بشكل لا إرادي وبالتالي فإن زيادة الحوافز المالية على الإنتاج لن تؤدي إلى زيادة الإنتاج أو تقليل البطالة . فإن أنصار سياسات جانب العرض يزعمون أن العلاج الواضح لركود النمو يتلخص في تركيز السياسات الاقتصادية على استعادة الحوافز للعمل والادخار لأنها تشكل الوسيلة الوحيدة الجديرة بالثقة لزيادة الناتج الإجمالي والإنتاجية. (Protopapadakis,1981:P13-14) تقوم نظرية جانب العرض على الفكرة هي أن الإنتاج (أي "المعروض" من السلع والخدمات) أكثر أهمية من المتغيرات الأخرى في تحديد النمو الاقتصادي عادة ما تتناقض نظرية جانب العرض بشكل صارخ مع النظرية الكينزية والتي تتضمن فكرة أن الطلب يمكن أن يتعثر إذا أدى تأخر الطلب الاستهلاكي إلى جر الاقتصاد إلى الركود فيتعين على الحكومة أن تتدخل من خلال المحفزات المالية والنقدية وهذا هو الفارق الكبير ، لا يعتقد مؤيدو جانب العرض أن السياسة النقدية يمكن أن تخلق قيمة اقتصادية ان السياسة النقدية فهي مثيرة للجدل بشكل خاص هي قدرة الاحتياطي الفيدرالي على زيادة أو تقليل كمية الدولارات المتداولة وتعديل أسعار الفائدة ويستخدم كلاهما في محاولات السيطرة على النمو والتضخم.

المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين الأثر التمويلي للموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي

المطلب الأول :العلاقة بين الأثر التمويلي للموازنة العامة و تراكم الدين العام

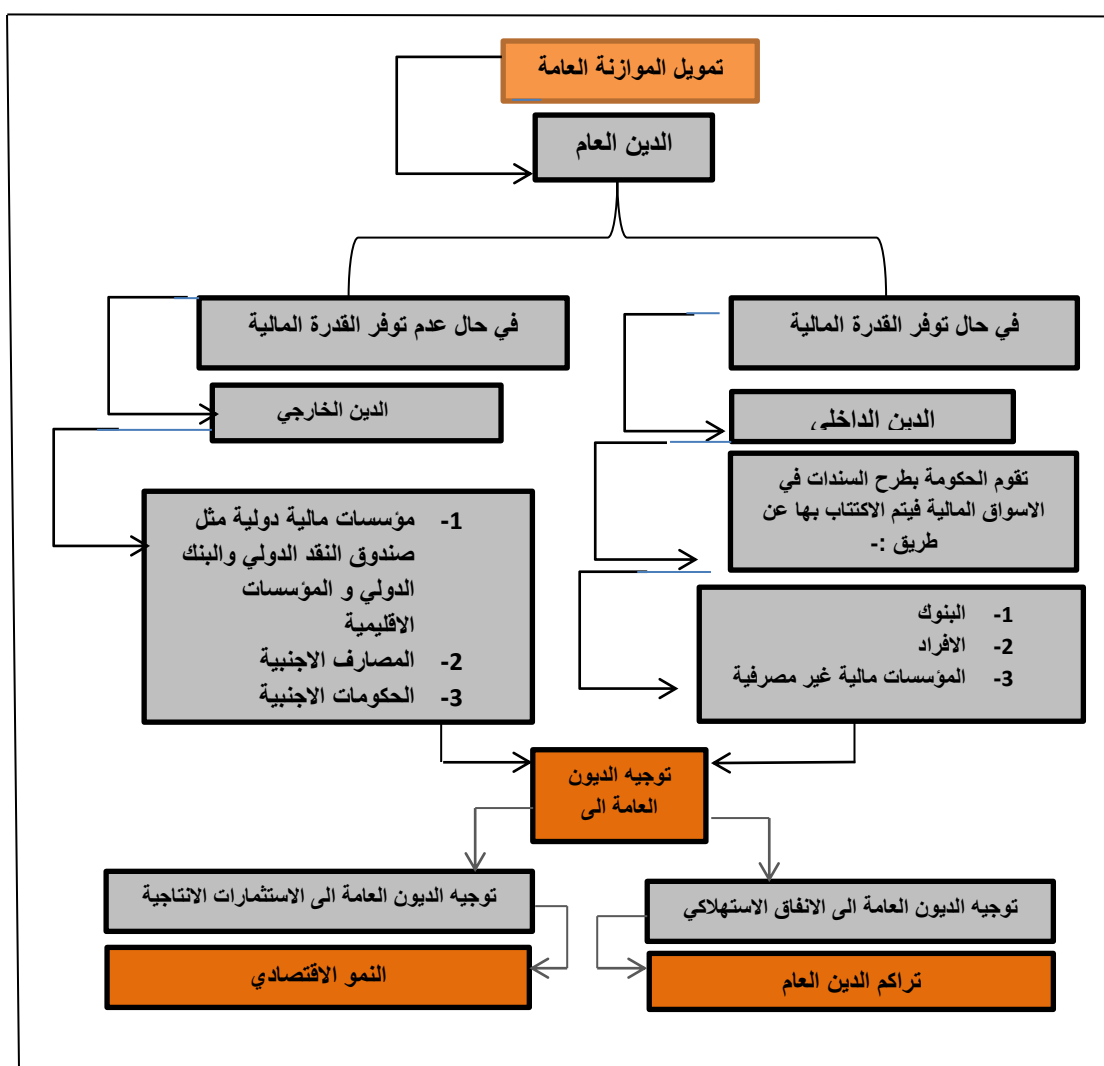
إن تمويل الموازنة العامة عادة ما يتم من خلال فرض الضرائب لذا فهي إعادة توزيع الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام لمساعدة الحكومة في تحقيق بعض أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.(oyewobi & falolu,2023:p32)، وعليه فأن عدم وجود توليد كافٍ للإيرادات الضريبية و غير الضريبية لتمويل الإنفاق الحكومي وبالتالي عجز الموازنة يتعين على الحكومة سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات، وعليه تضطر الحكومة للجوء إلى القروض العامة كوسيلة لتمويل العجز، وهذا هو السبب وراء استمرار حكومات بعض الدول النامية والمتقدمة في زيادة الدين العام لتمويل عجز الموازنة، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى تراكم الديون وهو ما لا يستطيع الاقتصاد تحمله وقد تؤدي هذه المشكلة إلى تفاقمها وزيادتها في الاقتصاد لا سيما في حالة ارتفاع أسعار الفائدة ومستوى الفقر وسعر الصرف والتضخم والكساد الاقتصادي والأزمة المالية، وعليه فإن الاستثمار في القطاعات الحيوية للاقتصاد يحتاج إلى تمويل ضخم، فالبلدان التي اعتمدت على الإيرادات غير الضريبية و تلقت القليل من التجارة الدولية والمحلية دون إيلاء اهتمام كبير للعائدات الضريبية قد تضطر إلى اللجوء إلى الدين لدعم وتحريك عجلة تنميتها الاقتصادية، ومن خلال ذلك يتبين أن هناك علاقة سلبية بين الإيرادات الضريبية وغير الضريبية مع الدين العام، وهذا يدل على أن أي زيادة في الإيرادات الضريبية وغير الضريبية ستؤدي إلى انخفاض الدين العام.(Kaka,2021:P264-265).

فأن الزيادة في الدين العام يؤدي إلى تراكم الدين ومن ثم خلق أعباء مالية مثل العبء الضريبي في المستقبل وقد تضطر الحكومة إلى زيادة معدل الضريبة يؤدي إلى تقليل الاستهلاك وانخفاض الإنفاق الحكومي ويقلل من شراء السلع والخدمات وينخفض الطلب و حجم الإنتاج ويتقلص الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ولكن في اوقات اخرى يساهم الدين العام في انخفاض الضرائب فعلى سبيل المثال في فترات الانكماش الاقتصادي ينخفض العبء الضريبي وعندما تزيد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تميل الحكومات إلى الاقتراض بدلاً من زيادة الضرائب للتخفيف من العواقب المترتبة على الركود الاقتصادي.(hlongwane,2023:p2) (monamodi &choga ,2021:p1)

ومن مخطط (4) نرى ان تمويل عجز الموازنة من خلال الدين الخارجي أي من المؤسسات المالية الدولية والحكومات الاجنبية وذلك بسبب عدم توفر المقدرة المالية للدولة ويؤثر على عرض النقد عند تسديد هذا الدين و الفوائد المترتبة عليه في الأجل القصير وعندما يتم توجيه الدين الأغراض استهلاكية وزيادة الطلب وارتفاع الأسعار ، اما في الأجل الطويل تمويل العجز من الدين الخارجي يترتب عليه زيادة الضرائب ويتم اللجوء للدين الداخلي في حال توفر المقدرة المالية وذلك يكون

من خلال قيام الحكومة بطرح سندات الدين العام فيتم شرائها من قبل والافراد و المؤسسات المالية غير مصرفية لايؤثر على عرض النقد في الأجلين ، اما الاقتراض من المصارف التجارية التي لاتمتلك احتياطات التجارية فسوف يؤثر على الاموال المعدة للاقتراض من اجل الاستثمار من خلال رفع سعر الفائدة في الأجل الطويل ، اما في حالة توفر الاحتياطات لدى المصارف التجارية لا يوجد أي أثر سلبي في الاقتصاد و في معظم الحالات أن الديون ذات فترات الاستحقاق الأطول هي الأكثر أماناً من حيث تمويل المخاطر ومن الأهمية بإمكان الدولة أن تسدد التزاماتها في الوقت المحدد حتى لا تتقل كاهل الموازنات التالية وتعطل التناغم بين الإيرادات والنفقات. (Džakula,&Karalić,2013:P70)

مخطط (4) مصادر تمويل الموازنة العامة في الدين العام



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البحث.

المطلب الثاني: العلاقة بين الأثر التمويلي للموازنة العامة و الاستقرار النقدي

أولاً : العلاقة بين الأثر التمويلي للموازنة العامة والتضخم:

إن تمويل الموازنة العامة من خلال الضرائب يتطلب اتباع سياسة مالية انكماشية عن طريق زيادة معدلات الضرائب خلال مدة التضخم أو تقليل الإنفاق من القطاع الخاص أو المزيج من الاثنين معاً وبالتالي تقليل الضغط على طلب السوق والحد من التضخم ففي إطار الاقتصاد الكينزي تعتبر الضرائب من العوامل المحددة للطلب الكلي وعلى ضوء ذلك فإن الزيادات في حجم الضرائب تؤدي إلى انخفاض الطلب وبالتالي فإن تأثيرها يميل إلى الانكماش، ويمكن القول بأن التخفيضات الضريبية تؤدي إلى زيادة إنفاق المستهلكين وأن تأثيرها يميل إلى أن يكون تضخمياً. (Adegbite,2019:p9-10) (Anichebe,2015:P104-105) وكما في شكل (5) جزء (A) يتضح أن انخفاض الضرائب تؤثر على الطلب الكلي حيث ينتقل منحنى الطلب الكلي (AD_0 إلى AD_1) و بالتالي ارتفاع الأسعار (P_0 إلى P_1) وبالتالي هذا يؤدي إلى ارتفاع التضخم و العكس صحيح كما في شكل (B). (Cox,2016:P58-59) ويمكن تمويل الموازنة من الإيرادات غير الضريبية فإذا استخدمت للاستثمار فإنها تقلل التضخم .

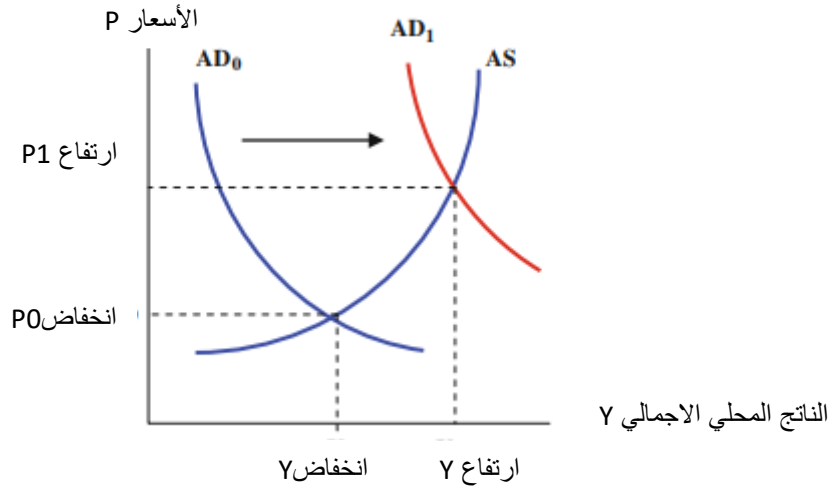
ومن مخطط (5) ويمكن تمويل الموازنة العامة من جانبين يتمثل الجانب الأول عن طريق الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي وهذا النوع سيكون تمويلاً تضخمياً و الجانب الآخر لتمويل الموازنة العامة من خلال الدين العام من أجل جمع موارد مالية إضافية لتلبية احتياجات التمويل الحكومي الذي لا يمكن تحقيقه بالوسائل الأخرى، وعليه فإن الدين العام يكون ضمن الجوانب الإيجابية كونه وجه نحو الاستثمارات وليس الاستهلاك، إن العلاقة بين الدين العام والتضخم تحدث باتجاهين إما مباشر أو غير مباشر ويكون الأثر مباشراً عندما يشتري البنك المركزي السندات العامة، ومن ناحية أخرى يكون الأثر غير مباشر عندما يكون الطلب على السندات العامة من قبل القطاع الخاص وقد يكون أيضاً من خلال طلب القطاع المصرفي على السندات العامة فإن القناتين الرئيسيتين اللتين يؤثر من خلالهما الدين العام على التضخم هما التسهيل* وتأثير الثروة* وهما قناتين إضافيتين للتأثير المالي على التضخم . Aimola & (Odhiambo,2020:p10-13) و الزيادة في الديون الحكومية تؤدي إلى زيادة ثروات الأفراد وبالتالي الطلب على السلع والخدمات و إلى ضغوط على الأسعار وبالتالي ارتفاع التضخم و يعد من الجوانب السلبية. (Aimola & Odhiambo,2022:p42) خاصة إذ أبقى البنك المركزي أسعار الفائدة منخفضة.

* قناة التسهيل : يقصد بها توفير الائتمان للاقتصاد عند اتباع سياسة نقدية توسعية

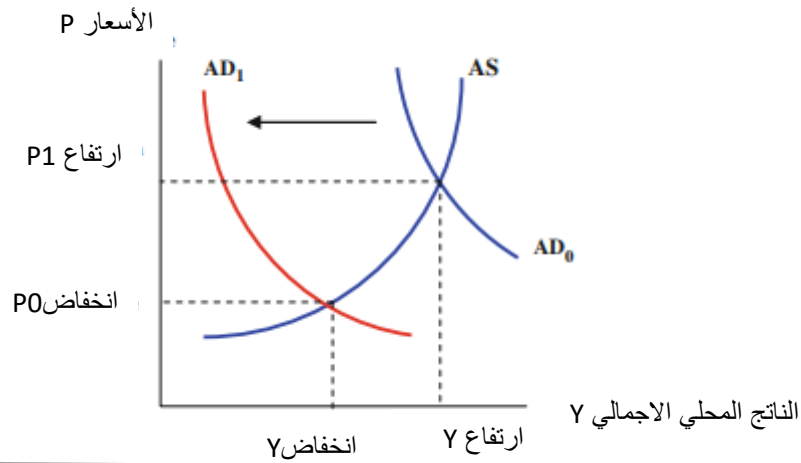
* قناة الثروة: إحدى قنوات أسعار الأصول التي تؤثر على قرارات المستهلكين للإنفاق العام

شكل (5) أثر تمويل الموازنة من الضرائب في التضخم

A انخفاض الضرائب وزيادة الانفاق العام (سياسة توسعية)

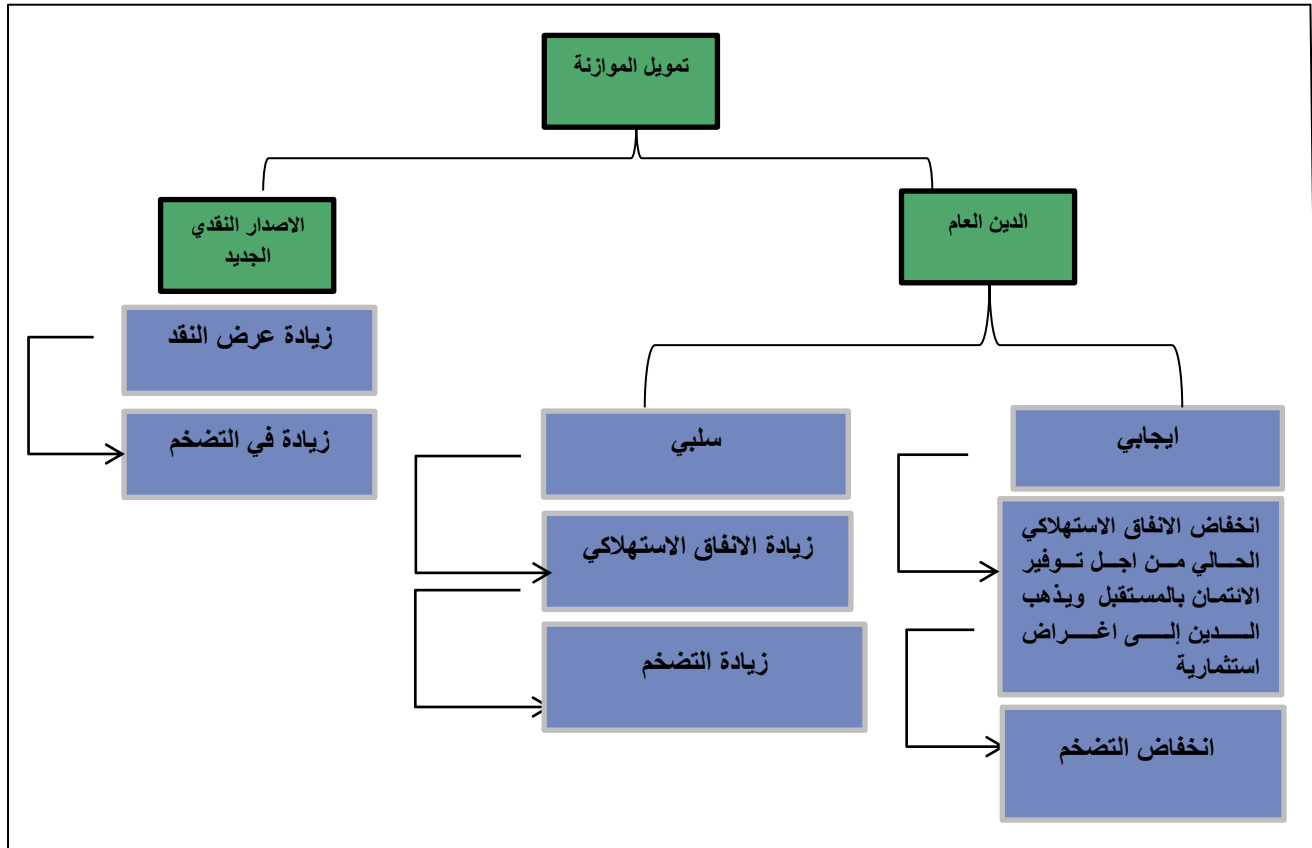


B زيادة الضرائب و انخفاض الانفاق (سياسة انكماشية)



Source : Cox,W. Michael ,Macroeconomic Policy Demystifying Monetary and Fiscal Polic,Third Edition,Springer:, 2016, p58-59

مخطط (5) أثر تمويل الموازنة العامة من الدين العام والاصدار النقدي في التضخم



المصدر: --من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البحث

ثانياً: العلاقة بين الأثر التمويلي للموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي

ينص منطق النظرية الاقتصادية في مثل هذه العلاقة بين الإيرادات الضريبية وعرض النقد بأنها عكسية إذ أن زيادة الإيرادات الضريبية يؤدي إلى نقصان في حجم النقود . (AlJarjary&Aljwejatee,2023:P59-60) أما بالنسبة للإيرادات غير ضريبية فأنها تقلل الضغط على النقد المحلي و المحافظة على استقراره إذا كانت توجيهات هذه الإيرادات صحيحة . اما التمويل من الديون العامة لاحظ الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أن الزيادة في الضرائب لتمويل مدفوعات الفائدة على الديون الحكومية المحلية والأجنبية المتزايدة للبلد تؤثر سلباً على إجمالي تكوين رأس المال وفي الوقت نفسه يرى الاقتصاديون الكينزيون أن ارتفاع الدين العام يحفز الإنفاق العام الإنتاجي وله تأثير مضاعف إيجابي على الاقتصاد وتشمل القنوات المختلفة التي تؤثر في مستويات الدين العام المرتفعة والمتنامية سلباً على النمو الاقتصادي.)

Salmon,2021:P489-490) ، ترتبط زيادة الدين العام بشكل كبير وقوي مع نمو النقود بارتفاع التضخم وخاصة في الدول النامية المثقلة بالديون. Kwon et al (2006:p22) عدا الاقتراض من الأفراد أو المؤسسات المالية غير المصرفية لان الحكومة تباع السندات للأفراد سواء على المدى الطويل أو المتوسط وهذا النوع من الاقتراض لا يسبب زيادة في عرض النقود لأن الوحدات الافراد و المؤسسات المالية غير مصرفية. (Al-KhAYkanee& Jabbar,2022:P4).

نستنتج من اعلاه طبيعة العلاقة ما بين السياسة المالية والنقدية ، لذا السياسة المالية تؤثر في السياسة النقدية إذ تشكل عاملاً مهماً يؤثر على الموقف المالي في حين تتجه السياسة المالية التوسعية بدون تخطيط مسبق بدورة يؤدي الى ارتفاع التضخم في حين ان استقلالية البنوك المركزية تمنع الحكومة من تحويل ديونها إلى نقود و انخفاض التضخم وفي ظل ارتفاع مستوى الدين العام بسبب السياسة النقدية المتشددة بارتفاع أسعار الفائدة في ظل هذه الظروف كتهديد وإجبار للسلطات المالية على تبني الانضباط المالي وهذا يعد تأثير إيجابي وهو ما قد يساهم في الضغط على التضخم ، وايضاً ان السياسة النقدية تؤثر على السياسة المالية في حال فقدان السلطة النقدية قدرتها على السيطرة على التضخم عندما تجاوز معدل الفائدة الحقيقي معدل نمو الاقتصاد والواقع أنه في مثل هذا الموقف من انخفاض نمو النقود المصمم لخفض التضخم من شأنه أن يزيد من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث يحل تمويل السندات محل التمويل النقدي.

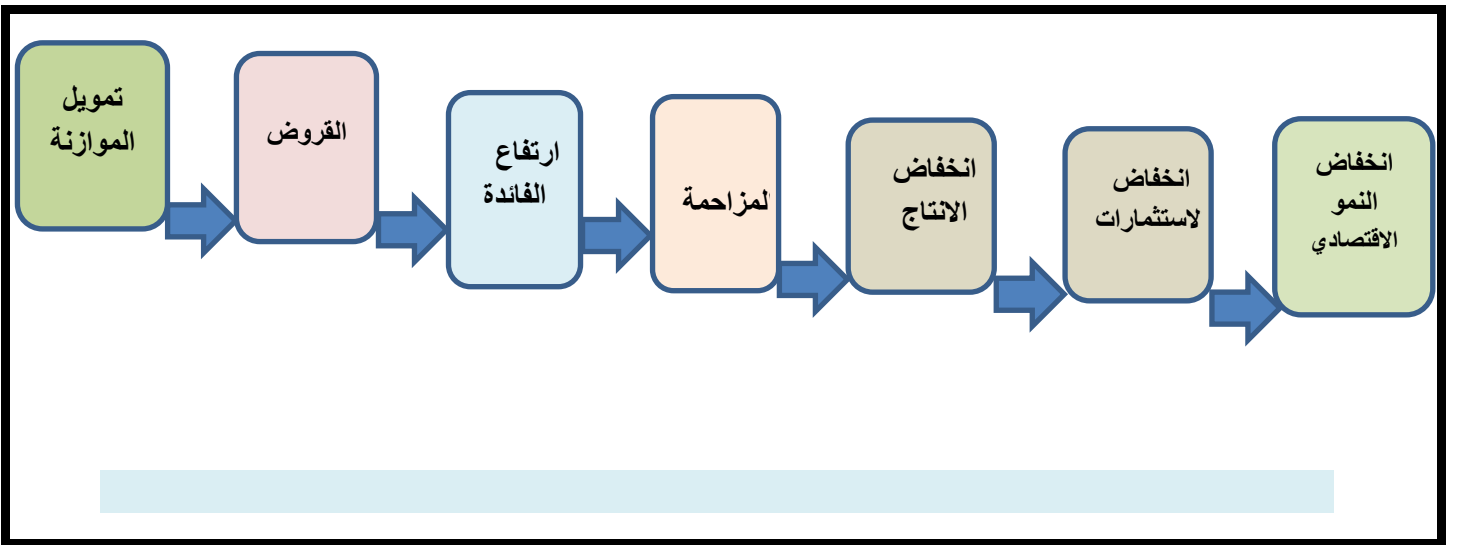
لذا من الضروري التنسيق بين السياستين من خلال صناع القرار في مجالات السياسة النقدية والمالية وسوف يعتمد التأثير النهائي للتدابير المتخذة على كيفية تأثير السياسات في كل مجال على السياسات في المجال الآخر وبدون التنسيق الفعال للسياسات فقد ينشأ عدم الاستقرار المالي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وضغوط أسعار الصرف والتضخم السريع والتأثير السلبي على النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، لان التنسيق الفعال بالأهداف المتفق عليها بشكل متبادل يساعد في القضاء على مشكلة عدم الاتساق الزمني للسياستين وفي هذا الإطار العام يمكن للتنسيق أن يتخذ شكل اتصالات مستمرة بين السلطات المالية والنقدية لاتخاذ قرار مشترك بشأن الجوانب المتعلقة بتصميم السياسات وتنفيذها و تكمن مشكلة تنسيق السياسات في كيفية تصميم مزيج متوازن من السياسات النقدية والمالية يساعد في الحد من العجز المالي إلى مستوى يمكن تمويله من خلال تشغيل أسواق رأس المال ودون اللجوء إلى التمويل

النقدي المباشر من البنك المركزي ودون الاعتماد على مستوى مفرط من الاقتراض الخارجي لأن إنشاء وتطوير أسواق رأس المال المحلية يتطلب قدراً أعظم من التنسيق بين السياسات النقدية والمالية فالسوق المالية المحلية توفر أقل مصادر التمويل تشوهاً للعجز المالي وتسمح هذه الأسواق للبنك المركزي بإدارة السياسة النقدية بكفاءة أكبر من خلال استخدام أدوات السياسة غير المباشرة القائمة على السوق وأخيراً تفرض الأسواق المالية المحلية الانضباط على السلطات النقدية والمالية نظراً لمسؤولياتها. (p5-7) (Laurens & de la Piedra,1998)

ثالثاً: العلاقة بين الأثر التمويلي للموازنة العامة وسعر الفائدة

عندما تقتصر الحكومات لتمويل عجزها وخاصة من الضرائب المحلية فهو يؤدي إلى مزاحمة مستثمري القطاع الخاص وتتيح لهم القليل من الائتمان اذ وجهت الضرائب نحو الإنفاق هذا بدوره يجعل أسعار الفائدة في حالة تصاعد مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي أي تقليل الأنشطة في الاقتصاد وبالتالي ينبغي أن يتم استخدام السياسات المالية بحكمة لما لها من آثار على الإيرادات الضريبية. (nyambu,2023:P2-3) ، فأن الضرائب تؤثر على الاستثمار بشكل مباشر من خلال تأثيرها على تكلفة رأس المال يُنظر إلى هذه الأخيرة باعتبارها العامل الرئيسي الذي يحدد مستوى الاستثمار. (Leibfritz et al,1997:P8) (Ozigbo &Ighoroje ,2023:P374) ونرى أن زيادة أسعار الفائدة تهدف إلى ضبط الإنفاق وهذا يؤدي إلى تقليل الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تقليل سعرها وانخفاض التضخم .

مخطط (6) أثر تمويل الموازنة العامة من القروض في سعر الفائدة

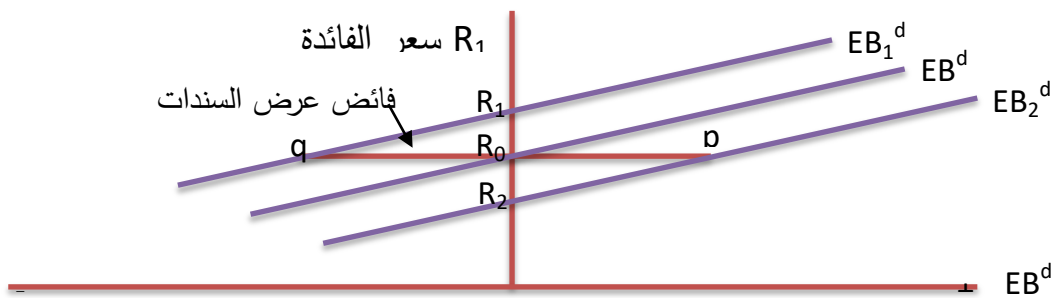


المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البحث

عندما تمول الموازنة العامة من الإيرادات غير ضريبية يمكن للحكومة أن تقلل من اعتمادها على الدين العام مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأموال وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة .

تقوم الحكومة بتمويل الموازنة العامة من الدين كما في شكل (6) فإن منحني فائض الطلب على السندات الذي يرمز له (EB^d) يقطع عمود سعر الفائدة عند (R_0) فإذا قامت الحكومة بتمويل الموازنة العامة من خلال طرح سندات إلى القطاعات غير المصرفية فلا بد أن تقوم بإصدار المزيد من السندات في سوق الأوراق المالية لبيعها فهذه تؤدي إلى فائض العرض للسندات عند (qR_0) حينئذ اتخذت الحكومة سياسة مالية توسعية، وعليه فإن الاقتراض من الأفراد دفع منحني فائض الطلب على السندات إلى الأعلى (EB_1^d) وبالتالي فإن جميع التغيرات لا تساهم بخفض فائض عرض السندات إلا في حالة واحدة هي ارتفاع أسعار الفائدة عند (R_1) والذي يحقق التوازن بين الطلب والعرض للسندات، أما إذا قام البنك المركزي بتمويل الموازنة سيساهم في خفض سعر الفائدة من خلال طريقتين الأولى يقوم التمويل بطريقة غير مباشرة من خلال عمليات السوق المفتوحة ففي هذه الحالة يدخل مشترياً للسندات الحكومية في السوق وعليه تجد السندات طلباً عليها في السوق، في حين تتمثل الطريقة الثانية من خلال الإصدار النقدي الجديد الذي يقوم به البنك المركزي لتمويل الموازنة وفي الوقت نفسه فإن أصحاب الأصول المالية و اللذين قاموا ببيع ما بحوزتهم من سندات حكومية للبنك المركزي يرفع من ودائعهم لدى المصارف وبالتالي زيادة الاحتياطيات لديها ومن ثم توسعت القاعدة النقدية لدى المصارف والقطاعات غير المصرفية ونتيجة لذلك فإن فائض الطلب على السندات (R_{op}) في هذا الموقف لا يمكنه خفض الفائض في العرض إلا إذا انخفضت أسعار الفائدة عند (R_2). (سجل، 1987: 425-426)

شكل (6) تمويل الموازنة العامة من الدين وأثرها في سعر الفائدة



المصدر: باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقوديين) ترجمة د. عبد الله منصور ود. عبد الفتاح عبد الرحمن، جامعة الملك سعود، الرياض، 1987، ص 425

أما في حالة ارتفاع الدين الحكومي يقوم البنك المركزي برفع أسعار الفائدة تدريجياً لإبقاء الإنتاج قريباً من المستويات المحتملة وللحفاظ على استقرار التضخم

تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى تحويل رأس المال من المشاريع الإنتاجية إلى الديون الحكومية غير المنتجة وبالتالي تباطؤ معدل النمو المحتمل للاقتصاد ولدفع الفائدة على الدين يرتفع العبء الضريبي باستمرار، (Wilde, 2009) وعندما تقترض الحكومة من القطاع المصرفي لتمويل عجزها فإن الدين الحكومي يقلل من أموال البنك القابلة للإقراض مما قد يضع ضغطاً تصاعدياً أكبر على سعر الفائدة وبالتالي يزاحم الاستثمار الخاص. (Kundu&Munim, 2016 :P49)

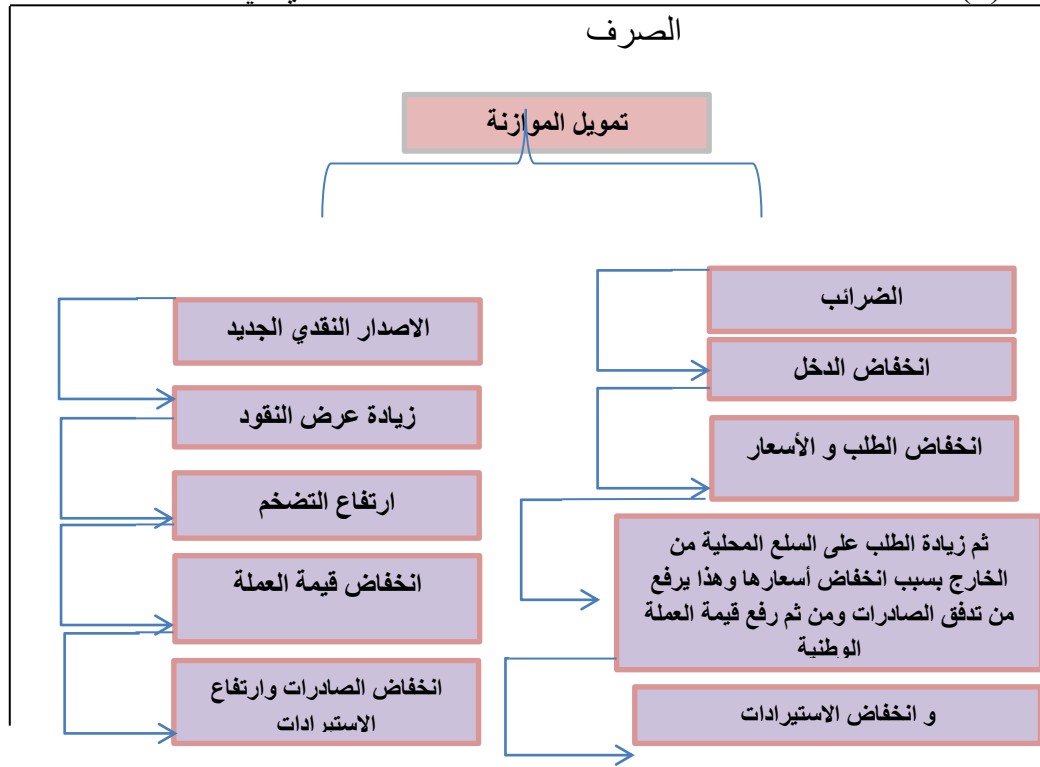
وعلى تلعب العلاقة بين الديون وأسعار الفائدة دوراً رئيسياً إذ تكون أسعار الفائدة أكثر حساسية في تغييرات مستوى الدين، ووفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية فإن التأثيرات الاقتصادية الكلية الناجمة عن ارتفاع الدين الحكومي تعتمد في المقام الأول على كيفية استجابة النشاط الاستثماري الخاص لزيادة الاقتراض، فإذا أدى زيادة الاقتراض إلى خفض الاستثمار الخاص أو مزاحمته إلى انخفاض مخزون رأس المال الخاص على المدى الطويل فإن هذا يدفع إلى زيادة العائد على رأس المال وسعر الفائدة (Gamber&Seliski, 2019:P1). وهذا يحدث في البلدان النامية التي تستخدم الإنفاق العام لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، لذلك يلجؤون للدين العام للتنافس مع القطاع الخاص على الديون المتاحة، وغالباً ما ترفع حكومات هذه الاقتصادات أسعار الفائدة على السندات الحكومية مما يزيد من أسعار الفائدة في الاقتصاد وتؤدي عواقب ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض استثمار القطاع الخاص وعلى العكس من ذلك تساهم أنشطة الأعمال في القطاع الخاص بشكل رئيسي في التنمية الاقتصادية والنمو في الاقتصادات النامية. (Nguyen, 2022:P405)

ثالثاً: العلاقة بين الأثر التمويلي للموازنة العامة و سعر الصرف

يمكن توضيح العلاقة بين الأثر التمويلي للموازنة العامة وسعر الصرف من مخطط (7) ان تمويل الموازنة العامة من الإيرادات الضريبية له اثار مهمه لان فرض الضرائب يقلل من الدخل و بالتالي يخفض الطلب وتنخفض الأسعار ومن ثم انخفاض التضخم ويزداد الطلب على السلع المحلية من الخارج أي زيادة الصادرات وهذا يرفع من قيمة العملة الوطنية، ومن المرجح أن يحدث هذا في البلدان التي تتكون سلة وارداتها إلى حد كبير من الضروريات مقارنة بالبلدان التي تتكون في المقام الأول من السلع الاستهلاكية التي تميل إلى تحقيق مكاسب أقل في الإيرادات. (Seade, 1990:P63-64) (Rutto, 2020:P67) وإن التأثير الإيجابي للإيرادات الضريبية يساهم في تطوير البنية التحتية وتحسين سعر الصرف ينفي وجهة النظر

الاقتصادية القائلة بأن النظام الاقتصادي ينبغي أن يكون مدفوعاً فقط بقوى السوق دون تدخل من النظام الضريبي. (Ebiowei&Umobong,2023:P100-101) و يمكن أن تتأثر الضرائب غير المباشرة وخاصة ضريبة القيمة المضافة من تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية من خلال الرسوم الجمركية على الواردات. (koçak,2021:P 666-667)، اما التمويل من البنك المركزي إصدار المزيد من النقود و هذه الممارسة زادت من التضخم في الأمد البعيد لأن المعروض من النقود زاد دون زيادة مقابلة في المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة وبالتالي قد يؤدي هذا إلى إثارة القلق الحكومة من ارتفاع التضخم. (Hu et al,2023:P82-83) .

مخطط (7) أثر تمويل الموازنة العامة من الضرائب و الاصدار النقدي في سعر

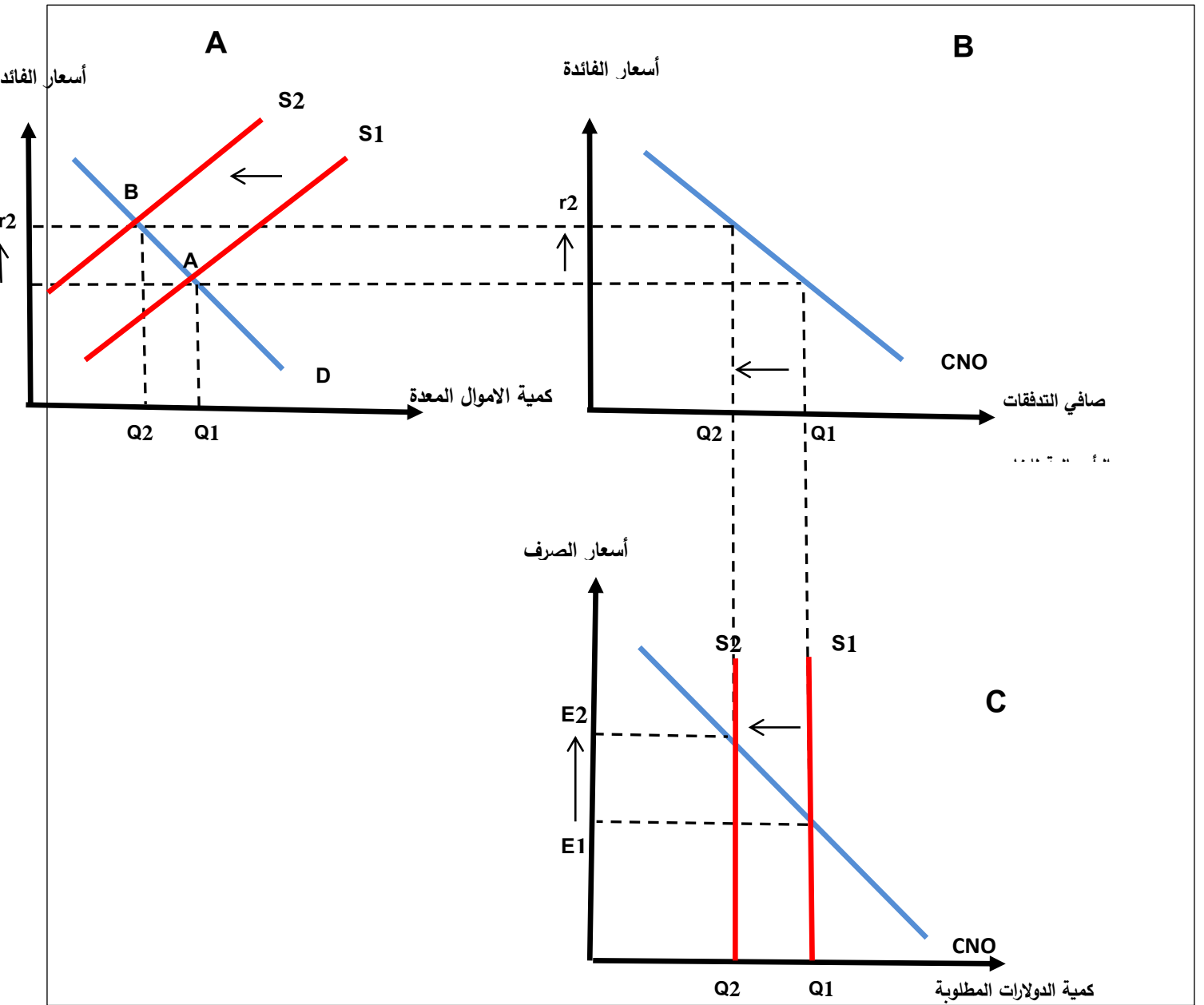


المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البحث

ويمكن توضيح تأثير تمويل الموازنة من الدين العام على الاقتصاد عبر أسعار الصرف من شكل (7) إذ يؤدي الدين العام إلى تخفيض الأموال المعدة للإقراض (Q_1 إلى Q_2) وكما هو في الجزء (A) من الشكل (7) هذا دفع تحول منحنى عرض الأموال المعدة للإقراض (S_1 إلى S_2) مما تسبب في إرتفاع أسعار الفائدة (r_1 إلى r_2).

وعليه انعكس في تخفيض الاقتراض الخاص من المسافة تبدأ بنقطة (A إلى B) فإن اللجوء إلى الدين الحكومي في الاقتصادات المفتوحة تزامم الطلب الخاص على حجم الأموال المعدة للإقراض برفع أسعار الفائدة بما يفوق مثيلتها الدولية في سعر الفائدة وهذا يساهم في جذب المستثمرين المحليين والأجانب نحو الاستثمار في سندات الأمانة وذات العائد المرتفع مما أدى إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية للخارج، وفي الجزء (B) من الشكل (7) يوضح أن ارتفاع أسعار الفائدة السوقية يحد من تدفق رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج هذا من جانب ويجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد من جانب آخر مما يسهم في انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية للخارج من نقطة (Q_1 إلى Q_2) ويسهم انخفاض التدفقات الرأسمالية من تقليص كمية العملة المحلية في أسواق الصرف الأجنبي إذ ينتقل منحنى عرض العملة المحلية إلى اليسار (S_1 إلى S_2) وكما هو في الجزء (C) من شكل (7) مما أدى إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية (E_1 إلى E_2) مما يعني رفع قيمة العملة المحلية بالنسبة للسلع المستوردة بشكل أرخص للسكان المحليين والصادرات السلعية أكثر ارتفاعاً بالنسبة للخارج مما يؤدي ذلك إلى توسع في الاستيرادات مقابل انخفاض الصادرات وهذا انعكس سلباً على ميزان التجاري. (n. gregory & mark, 2020:P586)

الشكل (7) تأثير الدين العام في سعر الصرف



source: n. gregory mankiw and mark p. taylor, economics, fifth edition, united kingdom: p587, 2020

الفصل الثاني :- التحليل التطبيقي لتمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي خلال المدة (1990-2023)

المبحث الأول : تحليل اثر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في العراق

**المبحث الثاني : تحليل اثر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في
سنغافورة**

**المبحث الثالث : تحليل اثر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في
الولايات المتحدة**

**المبحث الرابع: تحليل اثر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في
استراليا**

تمهيد:

يُعد تحليل أثر مصادر تمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام والاستقرار النقدي من الموضوعات المهمة التي تشغل بال الاقتصاديين وصُنَّاع السياسات المالية في مختلف دول العالم ، يرتبط تصميم الموازنة العامة بعوامل استراتيجية تتعلق بتقدير الإيرادات والنفقات ، وفي ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية أصبح فهم العوامل المؤثرة في الدين العام وسبل تعبئته وتوجيهه نحو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ضرورة ملحة.

يركز هذا الفصل على تحليل العلاقة بين مصادر تمويل الموازنة العامة وتراكم الدين العام من جهة، وبين هذه المصادر والاستقرار النقدي من جهة أخرى، وذلك من خلال دراسة مقارنة لأربع دول ذات خصائص اقتصادية متباينة: العراق، وسنغافورة، والولايات المتحدة، وأستراليا. ويهدف التحليل إلى استكشاف كيف تؤثر الخيارات التمويلية سواء كانت داخلية أو خارجية، تقليدية أو غير تقليدية في مؤشرات الدين العام والاستقرار النقدي ضمن سياقات اقتصادية مختلفة.

خلال هذا الإطار التحليلي يسعى الفصل إلى تقديم فهم معمق لتأثير تمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي وتحديد مدى استدامة الدين العام في ظل أنماط التمويل المختلفة كما يُبرز التباينات بين الدول المدروسة ويستخلص دروسًا يمكن أن تُسهم في تحسين إدارة المالية العامة في الدول النامية لا سيما العراق الذي يواجه تحديات مزدوجة في ضبط العجز المالي وتحقيق استقرار نقدي مستدام.

المبحث الأول

تحليل أثر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام والاستقرار النقدي في العراق

المطلب الأول: تطور واقع الاقتصاد و الموازنة العامة في العراق

تعرض الاقتصاد العراقي إلى أزمات اقتصادية وسياسية عديدة لم يكن من سهل مواجهة تلك الأزمات على الرغم من الإمكانيات الاقتصادية التي لم يستثمرها بشكل صحيح و شهد العراق العديد من الحروب مما جعل الموازنة العامة تعاني من تحديات كبيرة وضغوطات عميقة إذ تنظم هذه الموازنة بعجز أو فائض وفق ما تصبوا اليه اهداف الحكومة والواقع الاقتصادي.(علوش و كاظم ، 2015: 4)

أما المرحلة الثانية كان دور الدولة فيها انمائياً إذ شهدت زيادة أسعار النفط الخام وتكون فوائض مالية كبيرة ووضعت ثلاث خطط خمسية بعد عام 1970 وانتهت مع عام 1985 ، ثم سعت إلى دعم ديمومة بقائها و انعدام الديمقراطية إذ الموازنات العامة للدولة تقرر من قبل النظام وبقانون ملزم التنفيذ لمؤسسات الدولة، أن ما شهده العراق من حروب ترتب عليها تغييرات مجتمعية و اقتصادية دفع الدولة للتخلي عن هذا الدور عام 1987 وتم تسريح موظفي القطاع العام بدافع ترشيق جهاز الدولة مع أن الظروف الاجتماعية لا تسمح بهذا الإجراء ، ان إفرازات الحرب تضغط على النظام بالتخلي عن الوضع الإنمائي إلى الوضع التصحيحي لم يستمر الوضع طويلاً سرعان ما دخل النظام جديدة، فأدى غزو الكويت و فرض العقوبات الدولية الاقتصادية التي أثرت على كل نواحي الحياة ،المرحلة الثالثة ما بين الاعوام (1990-2003) التي اتسمت بالعسر المالي مما دفع الدولة بالاعتماد على الإيرادات المحلية بعد توقف الإيرادات النفطية بفعل العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي، ثم أصبح الأمر من سيئ إلى اسوء إذ ازداد العجز في الموازنة بشكل غير متوقع و توقفت صادرات النفط بسبب العقوبات الدولية وعليه كان تمويل العجز بالإصدار النقدي الذي ترتب عليه ارتفاع التضخم.(كاظم ، 2023: 62-63)

المرحلة الرابعة بدأت بعد عام 2003 إذ تغيرات في النظام السياسي للدولة وما رافقها من تغيرات في الانظمة الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق والنظرة التفاوضية للوضع المستقبلي للبلد ، إن العديد من الخبراء الاقتصاديين يروا إن العراق بعد عقود من التهشم في كل مفاصل الاقتصاد العراقي الا أنه مقبل على استراتيجيات جديدة بتحقيق تنمية حقيقه متطورة، معتبرين ان القطاع النفطي هو الأساسي في

تمويل برامج التنمية.(مرزوك و سعيد، 2022: 49)، أما المرحلة الاخيرة فكانت من عام (2014 - 2023) تعد مرحلة العسر المالي وذلك لتراجع أسعار النفط و التضخم في الاقتصاد اضافة إلى محاربة الارهاب وكل ما يتعلق بالنازحين و بالمهجرين ، ثم عاد اليسر المالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط . (كاظم ، 2023: 62-63) وعليه يتم تحليل مؤشرات تمويل الموازنة العامة في العراق وكما يلي :-

أولاً: تحليل مؤشرات تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2023)

1- تحليل نسبة الإيرادات الضريبية من اجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (1990-2023)

تتكون الإيرادات الضريبية من الضرائب على الدخل و الثروات و الضرائب السلعية يتضح من الجدول (1) وشكل (8) ان النسبة الإيرادات الضريبية في حالة من الارتفاع من عام 1990 حتى انخفضت عام 2003 بسبب تعرض البلاد للاحتلال الأمريكي وتدمير اغلب المؤسسات المالية فضلاً عن تزايد الإيرادات النفطية نتيجة الانفتاح التجاري و هذه الزيادة قللت من اهمية الانواع الاخرى من الإيرادات نتيجة لهذه الظروف بدأت السياسات الضريبية بالترجيح في تلك الفترة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .(الجبوري و الجبوري، 2017: 214-215) ثم استمرت مساهمة الإيرادات الضريبية بالتذبذب تارة بالارتفاع و اخرى بالانخفاض وهذا يدل اعتماد العراق على مورد واحد وهو النفط وبالتالي ضعف مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة وايضاً عدم توجه العراق لتطوير موارد الأخرى كما هو الحال في البلدان الأخرى التي تعتبر الضرائب مورد اساسي ، و في السنوات الاخيرة (2014-2023) شهد ارتفاع مساهمة الإيرادات الضريبية وهذا يعزى الى ارتفاع عدد الموظفين ، وان ضريبة الدخل من اكبر الضرائب وانخفاض التهرب الضريبي واتمته الجهاز الضريبي و الجباية الالكترونية . (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2014: 68) (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2023: 32) .

2- تحليل نسبة الإيرادات النفطية من اجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (1990-2023)

يتضح من الجدول (1) يتضح ان نسبة الإيرادات النفطية اتخذت مساراً تصاعدياً في الغالب باستثناء الأعوام (1998 - 2002) شهد انخفاض إذ بلغت نحو (32 - 55 %) بالترتيب ويعود السبب فرض العقوبات على الاقتصاد العراقي و توقيع مذكرة التفاهم تصدير النفط مقابل الغذاء، اما بعد عام 2004 استمر المسار تصاعدياً وهذا يرجع إلى عدة اسباب ومنها انفتاح العراق على العالم الخارجي ، وعلى الرغم من انخفاض نمو الإيرادات النفطية للأعوام (2013-2016) بالترتيب بسبب انخفاض معدل سعر البرميل بنسبة (3.5%)، فضلاً عن انخفاض كميات النفط الخام المصدر إلى نحو (872) مليون برميل بعد ان كان (887) مليون برميل لعام 2012. (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2013 : 56) و شهد الاقتصاد العراقي عام 2015 أزمة مالية واضحة تمثلت بالعجز الواضح في الموازنة العامة الناجمة عن تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة مزدوجة من جراء

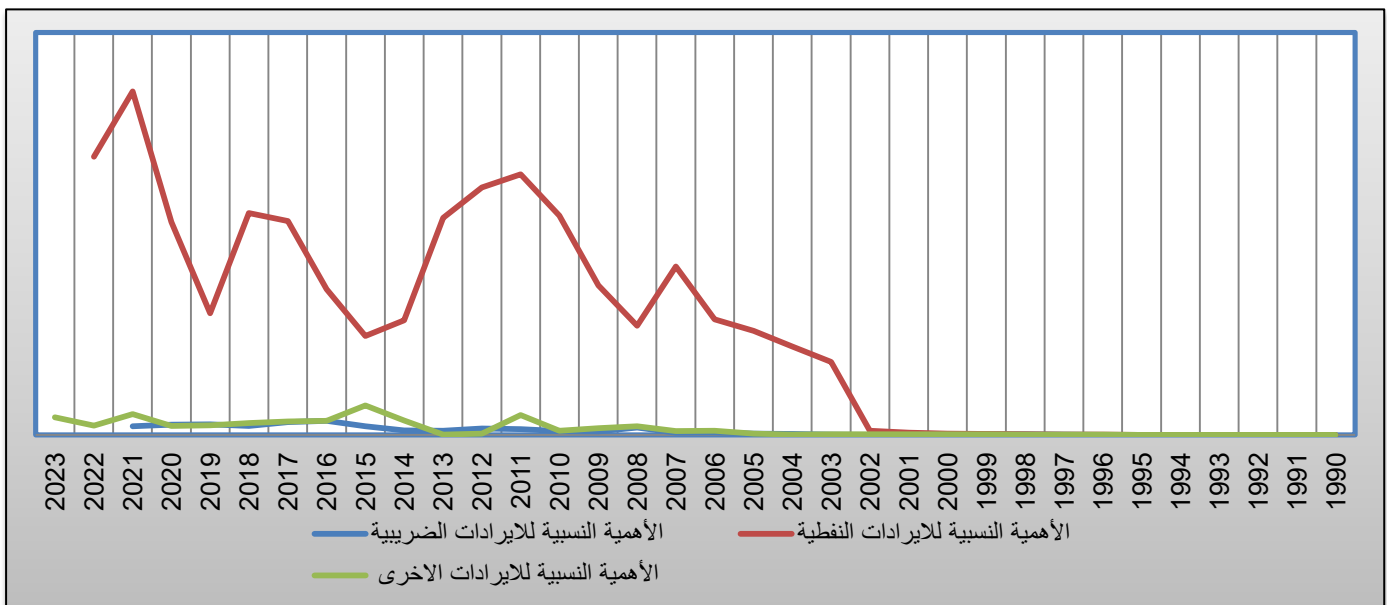
هبوط أسعار النفط في الاسواق العالمية سلباً و ارتفاع تكاليف الحرب على الارهاب التي انعكست على الموازنة، فضلاً عن نفقات إيواء ودعم النازحين في مخيمات النزوح ودفع مستحققاتهم مما ولد ضغطاً اضافياً على الموارد الاقتصادية، كذلك الاعباء المالية الاضافية التي فرضها قرار تحويل رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي إلى التمويل المركزي وارتفاع نفقات إعادة إعمار المناطق المحررة التي تضررت بسبب الاعمال العسكرية، ويقابل ذلك قلة الإيرادات غير النفطية وافتقار العراق لسياسة تنويع مصادر الدخل ، على الرغم من الانخفاض في الإيرادات النفطية الا انها شكلت اهمية نسبية عالية من الإيرادات العامة ولا تزال كل مستويات نسب مرتفعة حتى عام 2023 بالرغم من حدوث انخفاض في نهاية المدة لعامي (2020-2023) ويعزى ذلك إلى حدوث وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط وتخفيض الانتاج حسب مقررات اوبك . (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2015: 68) (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2016: 55) (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2020: 45) (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2023: 32)

3- تحليل نسبة الإيرادات الأخرى من اجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (1990-2023)

تتكون الإيرادات الأخرى من المنح و المساعدات و المساهمات الاجتماعية و الرسوم والدومين وغيرها ، لوحظ ارتفاع الأهمية النسبية في فترة التسعينات ، ثم بدأت بالانخفاض السنوات التي تليها وصولاً لعام 2004 بسبب توسع تصدير النفط وافتتاح العراق على العالم الخارجي واصبح الاقتصاد حر، ومن ثم ارتفعت الأهمية النسبية عام 2014 بسبب أحداث داعش انذاك واستمرت بالانخفاض حتى نهاية المدة بسبب توسع صادرات النفط .

شكل (8) الأهمية النسبية لمصادر تمويل الموازنة العامة من الإيرادات العامة في العراق للمدة

%(2023-1990)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (1)

جدول (1) تطور نسب مصادر تمويل الموازنة العامة من اجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (1990-2023) (مليون دينار)

السنة	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو (2)	الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية (3)	معدل النمو (4)	الإيرادات غير الضريبية			الاهمية النسبية (9)	الاهمية النسبية (10)	الاهمية النسبية (11)
	(7+5+3)				معدل النمو (6)	الإيرادات الأخرى بالأسعار الجارية (7)	معدل النمو (8)	(1/3)	(1/5)	(1/7)
1990	8491		915			3466		11	48	41
1991	4228	-50.2	411	-55.08	-52.18	1852	-46.56	10	46	44
1992	5047	19.37	578	40.63	11.5	2278	23	12	43	45
1993	8997	78.26	1300	124.91	30.94	4828	111.94	14	32	54
1994	25659	185.19	3436	164.3	73.61	17242	257.12	14	19	67
1995	106986	316.95	13641	297	445.97	66150	283.65	13	25	62
1996	178013	66.38	29699	117.71	112.18	90609	36.97	17	32	51
1997	410537	130.62	72264	143.32	246.39	138383	52.72	17	49	34
1998	520430	26.76	129081	78.62	-15.44	222326	60.65	25	32	43
1999	719065	38.16	229548	77.83	38.82	254868	14.63	32	33	35
2000	1133034	57.57	328113	42.93	95.25	346764	36.05	29	40	31
2001	1289246	13.78	460895	40.46	26.62	248190	-28.42	36	45	19

13	55	32	-2.94	240885	75.81	1020022	28.8	593678	43.85	1854585	2002
14	86	0	26.42	304539	80.53	1841458	-99.94	349	15.73	2146346	2003
1	99	0	-35.67	195892	1671.81	32627203	45643.26	159644	1436.69	32982739	2004
1	98	1	169.3	527539	21	39480069	210.24	495282	22.8	40502890	2005
4	95	1	265.85	1930006	17.86	46534310	19.37	591229	21.11	49055545	2006
3	95	2	-13.48	1669815	11.1	51701300	107.75	1228336	11.3	54599451	2007
5	94	1	134.04	3908054	45.75	75358291	-19.74	985837	46.98	80252182	2008
5	89	6	-23.16	3002836	-35.14	48871708	238.27	3334809	-31.2	55209353	2009
3	95	2	-39.18	1826115	36.72	66819670	-54.04	1532438	27.11	70178223	2010
8	90	2	389.21	8933585	46.79	98090214	16.38	1783593	55.04	108807392	2011
0	97	3	-93.43	586791	18.86	116597076	47.64	2633357	10.11	119817224	2012
0	97	3	-63.7	212997	-5.07	110677542	9.24	2876856	-5.04	113767395	2013
6	92	2	2918.39	6429086	-12.29	97072410	-34.47	1885127	-7.36	105386623	2014
20	77	3	104.42	13142621	-47.13	51312621	6.88	2015010	-36.92	66470252	2015
12	81	7	-52.21	6280311	-13.73	44267063	91.65	3861896	-18.14	54409270	2016
8	84	8	-5.00	5965754	47	65,071,929	63.08	6298272	42.13	77,335,955	2017
5	90	5	-11.8	5263803	46.75	95619820	-9.72	5686211	37.80	106569834	2018
4	92	4	-17.62	4336146	3.76	99216318	-29.39	4014531	0.93	107566995	2019

6	86	8	-6.99	4032986	-45.12	54448514	17.52	4718189	-41.24	63199689	2020
9	87	4	129.97	9274924	74.97	95270298	-3.85	4536242	72.59	109081464	2021
3	95	2	-55	4162763	61	153,623,277	-13.77	3911397	48.23	161,697,437	2022
6	90	4	89	7857933	-19	124,428,747	51.17	5913188	-16.08	138199868	2023

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- 1- العمود (1) (3) (5) (7) البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرة الإحصائية لسنوية متفرقة للسنوات (1990-2014) (ميداني) اما السنوات (2015-2023) من النشرات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي
- 2- العمود (2) (4) (6) (8) من اعداد الباحثه وفق المعادلة $\text{معدل النمو} = \frac{\text{القيمة الحالية} - \text{القيمة السابقة}}{\text{القيمة السابقة}} * 100$
- 3- العمود (9) (10) (11) من اعداد الباحثه

المطلب الثاني: تحليل الدين العام و تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)

أولا : تحليل نسب الدين الداخلي من اجمالي الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)

يتضح من الجدول (2) يتضح أن الأهمية النسبية للدين الداخلي من اجمالي الدين العام حققت انخفاض في التسعينات على الرغم من الاعتماد على الاصدار النقدي الجديد بسبب العقوبات الاقتصادية انذاك وصولا لعام 2004 تغيرت الاوضاع الاقتصادية و الاسباب انفة الذكر ولايزال الدين الداخلي يشكل نسب منخفضة من الدين العام مقارنة بالدين الخارجي ،وهذا يعزى بشكل أساسي للسياسات المالية في العراق بعدم التوسع الكبير في النفقات العامة في فترة ارتفاع أسعار النفط الخام ، بالتالي حصلت طفرة في الإيرادات النفطية وتم استخدام هذه الإيرادات في اطفاء جزء من الدين الداخلي.(كاظم ، 2016: 433) وانخفضت النسب والسبب في ذلك هو الدين المتبقي على وزارة المالية لصالح البنك المركزي عن حوالات الخزينة الصادرة قبل عام 2003 والسحب على المكشوف وفضلا عن اصدار الحوالة الثانية مناصفة بين مصرفي الرشيد والرافدين والذي تمثل قرض وزارة الكهرباء لعام 2010 و عن اصدار حوالات خزينة ولم يتم تسديدها. (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ، 2011: 41-42) وسرعان ما حدثت التغيرات الجذرية ابتداءً من عام (2014 – 2023) ارتفعت النسبة من (34.79 – 89.8) % بالترتيب لتراجع الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط ، فضلاً عن الحرب على الارهاب وما يرافقها زيادة في النفقات العسكرية عام 2015، وبالتالي تقليل الانفاق العام والاستفادة من الدين الداخلي .(الشمري ، 2022: 146-147) ومن الاسباب الاخرى تلبية الاحتياجات التمويلية من إصدار الحوالات المتمثلة (اتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي ، حوالات وزارة المالية عبر المزداد ، القروض ، حوالات وزارة المالية خارج المزداد ،السندات) وحصل انخفاض طفيف عام 2019 جراء التسديدات من قبل وزارة المالية إذ تم تسديد الحوالات المصدرة والمستحقة السداد للعام نفسة عبر استخدام نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية في العام 2018 كذلك تم تسديد جزء من رصيد حوالات الخزينة حوالات الاحتياطي الالزامي في العام 2019، فضلا عن انخفاض رصيد الدين القائم للحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي بسبب انخفاض أسعار النفط مما دفع الحكومة للجوء إلى الدين الداخلي لتقليص عجز الموازنة العامة للدولة بموجب قانون الاقتراض رقم 2020 . (عيال واخرون ، 2023: 196-197)

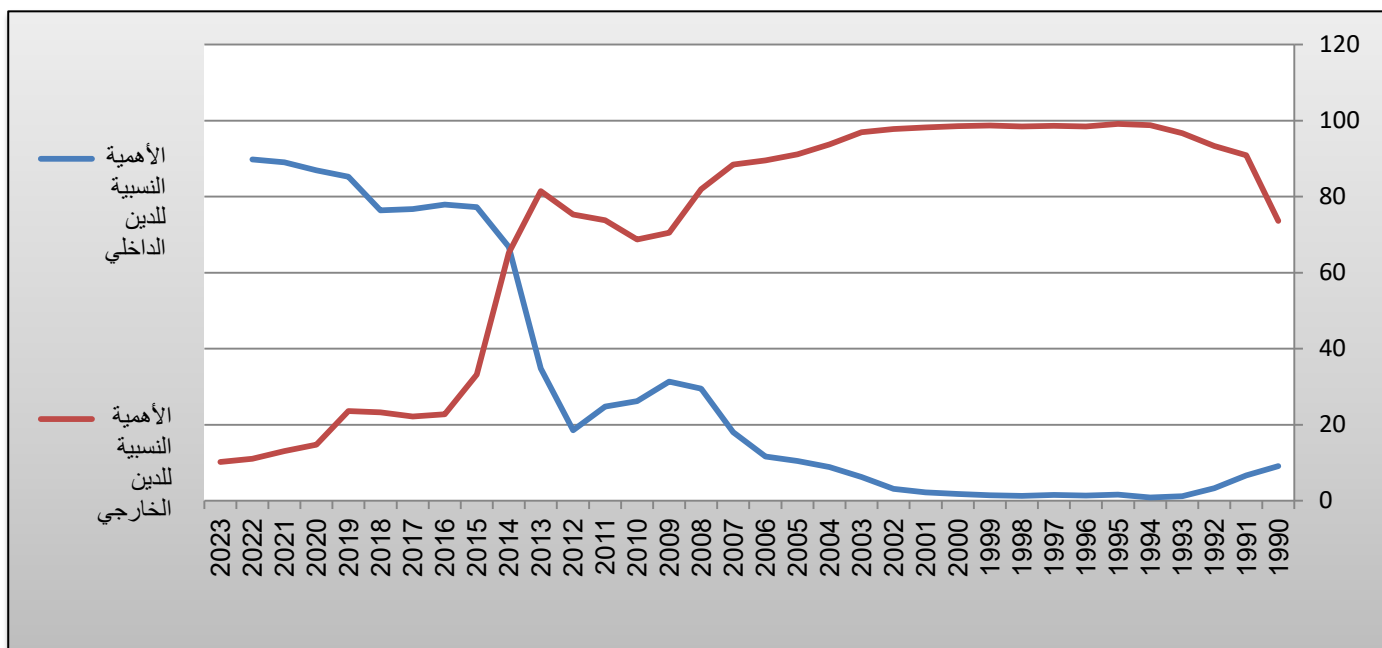
ثانياً : تحليل نسبة الدين الخارجي من اجمالي الدين العام في العراق للمدة(1990-2023)

تشير نسب الدين الخارجي من اجمالي الدين العام خلال الامدة (1990-2003) يتضح أن الارتفاع في التسعينات يرجع ذلك إلى ايقاف حسابات المصرفية للعراق لدى المصارف الاجنبية وعدم اضافة الفوائد عليها التي من المفترض سداد الدين بها وفرض فوائد تأخيرية بسبب العقوبات التي فرضتها على العراق والحرب الخليجية انذاك أما بعد عام 2004 بلغت نحو (93.75%) شهدت

انخفاض متواصل طوال مدة البحث كما في الجدول (2) ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى التزام الحكومة مع دول نادي باريس بخفض الدين الخارجي بنسبة (80%) ورفع الحصار و اعفاء بعض الدول العراق من الديون واصبح البلد قادر على سداد الدين المتبقي مع الفوائد المترتبة عليه ورجوع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية والحصول على الإيرادات الكافية لتغطية نفقات الدولة وزيادة حجم المساعدات العالمية للعراق والمالية والاسباب اخرى.(العاني و جوي ، 2017: 267) واستمرت بالانخفاض نتيجة تزايد الطلب على النفط في الاسواق العالمية لتعويض التراجع في النمو الاقتصادي بعد توقف معظم الأنشطة والناجم عن تداعيات جائحة كورونا مما انعكس بتحسّن الأسعار والذي اتاح الحيز المالي المناسب للأنفاق.(التقرير الاقتصادي العراقي ، 2022: 39)

من شكل (9) حققت الأهمية النسبية للدين الخارجي نسب الأكبر للمدة (1990-2004) مقارنة بالدين الداخلي بسبب العقوبات المفروضة على العراق والفوائد التأخرية في تلك المدة ، اما المدة المتبقية انخفضت الأهمية النسبية للدين الخارجي نتيجة رفع العقوبات عن العراق و تخفيض الديون العراقية وفق اتفاقيات نادي باريس وخارج نادي باريس و ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات و قدرة الدولة للجوء إلى الدين الداخلي.

شكل (9) الأهمية النسبية لمصادر الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)%



المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

جدول (2) تطور نسب مصادر الدين العام من اجمالي الدين العام في العراق للمدة (1990-2023) (مليون دينار)

السنة	الدين العام (1) (9+7)	معدل النمو الدين العام (2)	مكونات الدين الداخلي				الدين الداخلي (6+5+4+3)	معدل نمو الدين الداخلي (8)	الدين الخارجي (9)	معدل نمو الدين الخارجي (10)	الأهمية النسبية (11) (1/7)	الأهمية النسبية (12) (1/9)
			رصيد الموجود النقدي لدى البنك المركزي (مدين) (3)	السندات (4)	حوالات خزينة (5)	قروض المؤسسات المالية (6)						
1990	124,177		1250	250	31293	0	32793		91384		26.41	73.59
1991	510,583	311.17	2723	250	43500	0	46473	41.71	464110	407.87	9.1	90.9
1992	1,127,922	120.91	6318	250	68750	0	75318	62.06	1052604	126.8	6.68	93.32
1993	4,143,512	267.36	11846	250	125500	0	137596	82.68	4005916	280.57	3.32	96.68
1994	26,642,212	542.99	20242	1250	301750	0	323242	134.92	26318970	557	1.21	98.79
1995	106,609,956	300.15	171503	3985	751500	0	926988	186.77	105682968	301.55	0.87	99.13
1996	81,057,626	-23.97	117994	8402	1144250	0	1270646	37.07	79786980	-24.5	1.57	98.43
1997	109,816,985	35.48	141706	9100	1328500	0	1479306	16.42	108337679	35.78	1.35	98.65
1998	130,822,227	19.13	162307	9000	1794500	0	1965807	32.88	128856420	18.94	1.5	98.5
1999	171,609,679	31.18	153269	8000	2043750	0	2205019	12.16	169404660	31.47	1.28	98.72
2000	181,645,497	5.85	230537	5000	2350250	0	2585887	17.27	179059610	5.7	1.42	98.58
2001	196,836,756	8.36	310385	0	3242500	0	3552885	37.39	193283871	7.94	1.8	98.2
2002	216,575,339	10.03	605334	0	4193250	0	4798584	35.06	211776755	9.57	2.22	97.78
2003	180,511,620	-16.65	908,934	0	4,634,750	0	5543684	15.52	174967936	-17.38	3.07	96.93
2004	94,774,558	-47.5	1,448,401	0	4,476,660	0	5,925,061	6.87	88849497	-49.22	6.25	93.75
2005	70,495,130	-25.62	1,820,871	0	4,434,707	0	6,255,578	5.57	64239552	-27.7	8.87	91.13

89.57	10.43	-29.07	45567175	-15.16	5,307,008	0	3,486,137	0	1,820,871	-27.83	50,874,183	2006
88.41	11.59	-13.07	39610221	-2.13	5193705	0	519,000	0	4,674,705	-11.93	44,803,926	2007
81.95	18.05	-48.94	20226039	-14.21	4455569	0	500,050	0	3,955,519	-44.91	24,681,608	2008
70.49	29.51	-0.38	20148372	89.29	8434049	0	4,478,530	0	3,955,519	15.8	28,582,421	2009
68.71	31.29	0.07	20161590	8.85	9180806	0	5,225,287	0	3,955,519	2.66	29,342,396	2010
73.78	26.22	3.93	20953920	-18.88	7446859	0	3,891,340	0	3,555,519	-3.21	28,400,779	2011
75.28	24.72	-4.82	19943775	-12.07	6547519	0	3,392,000	0	3,155,519	-6.72	26,491,294	2012
81.45	18.55	-6.33	18682048	-35	4255549	0	1,500,030	0	2,755,519	-13.41	22,937,597	2013
65.21	34.79	-4.48	17844845	123.7	9520019	0	7,064,500	0	2,455,519	19.3	27,364,864	2014
33.17	66.83	-10.61	15951488	237.63	32142805	10,461,057	19,311,704	14,525	2,355,519	75.75	48,094,293	2015
22.77	77.23	-12.46	13963460	47.34	47362251	10,546,233	32,763,554	1,696,945	2,355,519	27.51	61,325,711	2016
22.12	77.88	-3.03	13541010	0.66	47678796	10,546,233	32,294,624	2,682,420	2,155,519	-0.17	61,219,806	2017
23.24	76.76	-6.51	12659549.39	-12.28	41822918	9,501,043	28,413,167	1,953,189	1,955,519	-11.01	54,482,4679	2018
23.57	76.43	-6.62	11821191.76	-8.34	38,331,548	8,651,508	26,003,304	1,921,217	1,755,519	-7.95	50,152,739	2019
14.74	85.26	-6.03	11107922	67.6	64,246,559	14,668,508	46,106,011	1,916,521	1,555,519	50.25	75,354,481	2020
13.05	86.95	-5.55	10491862.61	8.81	69,912,394	15,962,934	50,296,123	2,097,818	1,555,519	6.7	80,404,256	2021
11	89	-14.43	8978040	-0.6	69,495,737	15,778,976	50,130,126	2,031,116	1,555,519	-2.4	78473777	2022
10.2	89.8	-16.17	7998371	1.53	70,557,515	15,261,269	47,749,694	3,291,033	1,555,519	0.1	78555886	2023

المصدر : من اعداد الباحثه بالاعتماد على: 1 العمود (1) من اعداد الباحثه بالاعتماد على العمودين (7)(9)

1- العمود (3)(4)(5)(6)(7) البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للسنة (1990) (2002) (ميداني) اما السنوات (1991-2023) من النشرات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي

2- العمود (2)(8)(10)(11)(12) من اعداد الباحثه

ثالثاً: - تحليل تطور الدين العام و مؤشرات تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)

شهدت التسعينات من القرن العشرين وبسبب العقوبات الاقتصادية ساهمت هذه العوامل في زيادة الدين العام دون تحقيق أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة /الناتج المحلي الإجمالي (GDP). اما المدة (2004-2014) شهد الدين العام و نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً نتيجة لتحسن الإيرادات النفطية وزيادة الصادرات وانخفاض الدين العام. (علي وعدي، 2023 : 37-38) ولكن عام 2014 كان استثنائياً بسبب الحرب ضد الإرهاب وما نتج عنها من زيادة النفقات العامة ، اما السنوات اللاحقة تُظهر التقلبات في الدين العام وتأرجحه مع تسجيل فائض الموازنة العامة في بعض السنوات بسبب عدم تنفيذ كافة الموازنات وتدوير المبالغ غير المستغلة إلى موازنات السنوات اللاحقة كما كان لتحسن الإيرادات النفطية دور مهم في ذلك. (صباح و محمد ، 2020 : 9-10)

أما مؤشر نسبة الدين العام / GDP هذه النسبة تكون في حدود الامان عندما لا تتجاوز (60%) حسب صندوق نقد الدولي .(عباس ، 2021 : 97) وعليه يتضح ارتفاع الدين العام بالمقابل ارتفع مؤشر نسبة الدين العام / GDP فقد اتخذ مسار تصاعدياً في بداية المدة اذا بدء من عام 1990 بلغت (491.97%) في فترة التسعينات كانت النسب ليست ضمن الحدود الامنة مما يعني ان العجز الهيكلي مستمر مما يعكس اثاره السلبية على الأسعار في الاقتصاد العراقي وما ينتج عنه ضغوط تضخمية.(حسين وحمدان ، 2021 : 117) وصولاً لعام 2004 بدأت بالانخفاض واستمرت حتى نهاية مدة البحث وكانت ضمن الحدود الامنة لتحسن الاوضاع و زيادة الإيرادات العامة و تخفيض الديون العراقية.

يتضح من الجدول (3) ان نسبة الدين الداخلي / GDP كانت في حالة من الارتفاع في بداية مدة البحث ومن ثم انخفضت وسرعان ما عاودت بالارتفاع وهذا يرجع لنفس الاسباب انفاً ذكر ، اما نسبة الدين الخارجي/GDP اخذت بمسار منخفض وهذا يدل على تحسن قدرة البلد على مواجهه نفقاته بالرجوع إلى زيادة الصادرات النفطية و إلى الدين الداخلي وزيادة الاحتياطيات لدى البنك المركزي واتفاقيات تخفيض الديون العراقية بنسبه (80%) من الديون العراقية.

جدول (3) تطور الدين العام و تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023) (مليون دينار)

السنة	الدين العام	الإيرادات العامة	النفقات العامة	عجز الموازنة العامة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين الداخلي / GDP	نسبة الدين الخارجي / GDP	مؤشرات تراكم الدين العام
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	عجز الدين العام / GDP
								(8)
1990	124177	8491	14179	-5688	25241	129.92	362.05	-22.53
1991	510583	4228	17497	-13269	21313	218.05	2177.59	-62.26
1992	1127922	5047	32883	-27836	56814	132.57	1852.72	-48.99
1993	4143512	8997	68954	-59957	140518	97.92	2850.82	-42.67
1994	26642212	25659	199442	-173783	703821	45.93	3739.44	-24.69
1995	106609956	106986	690784	-583798	2252264	41.16	4692.3	-25.92
1996	81057626	178013	542542	-364529	2556307	49.71	3121.18	-14.26
1997	109816985	410537	605802	-195265	3286925	45.01	3296.02	-5.94
1998	130822227	520430	920501	-400071	4653524	42.24	2769.01	-8.6
1999	171609679	719065	1033552	-314487	6607664	33.37	2563.76	-4.76
2000	181645497	1133034	1498700	-365666	7930224	32.61	2257.94	-4.61
2001	196836756	1289246	2069727	-780481	9911420	35.85	1950.11	-7.87
2002	216575339	1854585	3226927	-1372342	45109146	10.64	469.48	-3.04
2003	180511620	2146346	1982548	163798	33716173	16.44	518.94	0.49
2004	94774558	32982739	32117491	865248	53235358	11.13	166.9	1.63
2005	70495130	40502890	26375175	14127715	73533598	8.51	87.36	19.21
2006	50874183	49055545	38806679	10248866	95587954	5.55	47.67	10.72
2007	44803926	54599451	39031232	15568219	111455813	4.66	35.54	13.97
2008	24681608	80252182	59403375	20848807	157026061	2.84	12.88	13.28
2009	28582421	55209353	52567025	2642328	130643200	6.46	15.42	2.02
2010	29342396	70178223	70134201	44022	162064565	5.66	12.44	0.03
2011	28400779	108807392	78757666.3	30049725.7	217327107	3.43	9.64	13.83
2012	26491294	119817224	105139575.7	14677648.3	254225490	2.58	7.84	5.77
2013	22937597	113767395	119128000	-5360605	273587529	1.56	6.83	-1.96
2014	27364864	105386623	113473517	-8086894	266332655	3.57	6.7	-3.04

24.51	-2.02	8.19	16.51	194680971	-3927263	70397515	66470252	48094293	2015
31.82	-6.43	7.09	24.05	196924141	-12658167	67,067,437	54409270	61325711	2016
27.93	0.87	6.11	21.51	221665709	1932057	75490115	77,335,955	61219806	2017
20.24	9.56	4.71	15.55	268918874	25696645	80,873,189	106569834	54482467	2018
18.12	-1.51	4.28	13.88	276157867	-4156528	111,723,523	107566995	50152739	2019
34.76	-5.97	5.15	29.79	215661516	-12882754	76,082,443	63199689	75354481	2020
26.66	2.07	3.48	23.21	301152818	6231805	102,849,659	109081464	80404256	2021
20.49	11.68	2.34	18.14	383064152	44,737,855	116,959,582	161,697,437	78473777	2022
23.8	-1.28	2.42	21.38	330046390	-4,235,768	142,435,636	138199868	78555886	2023

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- 1- العمود (1) من اعداد الباحثة بالاعتماد على العمودين (7)(9) من الجدول(2)
- 2- العمود (5) المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية المنشورة سنوات متفرقة
- 3- العمود (2)(3)(4) البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية متفرقة للسنوات (1990-2014) (ميداني) أما السنوات المتبقية المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية المنشورة سنوات متفرقة
- 4- العمود(6)(7)(8)(9) من اعداد الباحثة

المطلب الثالث : تحليل تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)

أولاً: تحليل الإيرادات الضريبية في تراكم الدين العام في العراق للمدة(1990-2023)

يتضح من الجدول(4) ان الإيرادات الضريبية في ارتفاع متواضع في حين ان مؤشر عجز الموازنة / GDP حقق نسب سالبة كون الموازنة بعجز مستمر قبل عام 2003 وذلك لزيادة الانفاق الحكومي في ظل حروب النظام السابق فضلاً عن توقف الصادرات النفطية بفعل العقوبات الدولية المفروضة على العراق، مما لجأت الحكومة إلى سياسة التمويل بالعجز لغرض توفير الاموال اللازمة للإنفاق الحكومي. (خضير و زاير، 2022: 144) بعد عام 2004 اخذ الاتجاه العام للضرائب نحو الارتفاع بمعدلات نمو متفاوتة في حين حققت الموازنة فائض وحققت نسبة عجز الموازنة / GDP نسب اقل مما كانت عليه في التسعينات وانخفاض الدين العام بسبب زيادة الإيرادات النفطية كونها تشكل النسبة الأكبر في الإيرادات العامة كما في الجدول(1) اما المدة المتبقية (2014-2023) شهدت مسارات متعددة للضرائب ففي حالة انخفاض الضرائب حققت نسبة عجز الموازنة العامة / GDP ارتفاع كما في عام 2014

في حين ارتفاع الضرائب وحقت النسبة انخفاض بمقدار (1.28-) عام 2023 ، وعليه ترى الباحثة ان العراق بحاجة إلى استراتيجيات مالية متوازنة للتغلب على تحديات العجز المالي و توسيع قاعدة الضريبية ، وضرورة تعزيز الاقتصاد من خلال خلق بيئة استثمارية لزيادة الإيرادات من الأنشطة الاقتصادية مع الحد من الهدر الانفاق غير مدروس مع تعزيز الشفافية و مكافحة الفساد و التركيز على التعليم و البنى التحتية من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي ، كذلك أن فاعلية الإيرادات الضريبية في نسبة الدين العام / GDP كانت منخفضة في فترة التسعينات بسبب ارتفاع نسبة وضعف نمو الإيرادات الضريبية بسبب طبيعة النظام الضريبي في العراق وما يواجهه من تحديات بالمقارنة بنمو الإيرادات النفطية ، اما السنوات اللاحقة كانت الضرائب بحالة من التذبذب في حين ان نسبة الدين العام / GDP كانت نحو الانخفاض بسبب اتفاقيات تخفيض الديون العراقية كما في شكل (10).

ثانياً: - تحليل الإيرادات النفطية في تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)

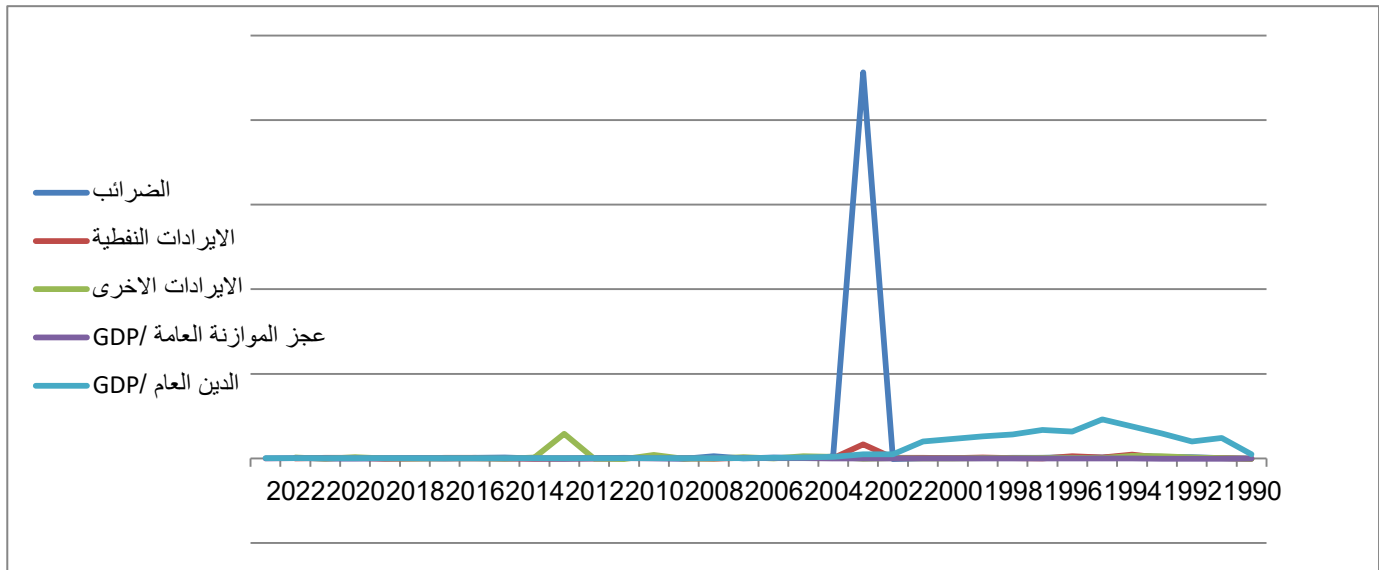
يتضح من الجدول (4) بلغت نسبة عجز الموازنة / GDP عام 1990 (22.53-%) واستمرت بنسب سالبة و ارتفاع في نسبة الدين العام / GDP نظراً للعقوبات الاقتصادية الدولية على العراق وايضاً اعتماد العراق على مصادر محددة وصولاً لعام 2004 بدأت الإيرادات النفطية بالارتفاع بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية للبلد وتم رفع العقوبات عليه وتعامله مع العالم الخارجي وزيادة صادراته النفطية وحقت الموازنة العامة فائض ، وذلك لارتفاع أسعار النفط.(حمادي و جمعه ، 2023: 52) ، اما بعد عام 2014 كان هناك تذبذب بالإيرادات النفطية وهذا يرجع إلى التدهور الكبير في أسعار النفط ومن ثم الانخفاض في الإيرادات النفطية ، وزيادة النفقات الرأسمالية و السلعية و الخدمية ، فضلاً عن الظروف السياسية و الاقتصادية و الامنية التي مر بها العراق وايضا بسبب تداعيات كورونا و انخفاض صادرات النفط .(محمد واخرون ، 2021: 85) (التقرير الاقتصادي العراقي ، 2022: 30) في حين كانت النسبة في نفس اتجاه الإيرادات النفطية وهذا يوضح أثر الإيرادات النفطية في مؤشر (الدين العام / GDP و عجز الموازنة العامة / GDP) وعليه انخفضت إلى (23.8% ، -1.28-) بالترتيب عام 2023 وبسبب الادارة الصحيحة للدين العام و إعادة جدولة الديون وشطب قسم منها من خلال نادي باريس إذ حقق نجاحاً بإدارة ديونه العامة بمساعدة المؤسسات الدولية ورفع العقوبات الدولية وارتفاع الصادرات النفطية.

رابعاً: - تحليل الإيرادات الأخرى في تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)

من الجدول (4) يتضح ارتفاع الإيرادات الأخرى الا أنها لم تساهم في تخفيف نسبة عجز الموازنة العامة / GDP إذ بلغت نحو (22.53-) في عام 1990 استمر العجز في الموازنة سنوات اللاحقة اما بعد عام 2004 استمرت الإيرادات الأخرى بالانخفاض الشديد من خلال نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة كما في الجدول (1) وحقت نسبة عجز الموازنة / GDP نسب متواضعة مقارنة بالتسعينات ، أما نسبة الدين

العام /GDP إذا حققت هذه النسبة معدلات عالية في فترة التسعينات ثم اخذت بالانخفاض و ذلك للتغيرات التي حصلت في العراق بعد عام 2004 وزيادة صادرات النفط وكونه المصدر الاساسي لتمويل الموازنة العامة مقارنة ببقية مصادر تمويل الاخرى وسد العجز الحاصل فيها مما اسهم في تحقيق نسب منخفضة إذ لم تتجاوز 60% .

شكل (10) نمو مصادر تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023)



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4)

الجدول (4) تطور تمويل الموازنة العامة في مؤشرات تراكم الدين العام في العراق للمدة (1990-2023) (مليون دينار)

السنة	الإيرادات الضريبية (1)	الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية (2)	الإيرادات الأخرى بالأسعار الجارية (3)	عجز الموازنة GDP / (4)	الدين العام / GDP (5)
1990	915	4110	3466	-22.53	491.97
1991	411	1965	1852	-62.26	2395.64
1992	578	2191	2278	-48.99	1985.29
1993	1300	2869	4828	-42.67	2948.74
1994	3436	4981	17242	-24.69	3785.37
1995	13641	27195	66150	-25.92	4601

3170.89	-14.26	90609	57705	29699	1996
3341.02	-5.94	138383	199890	72264	1997
2811.25	-8.6	222326	169023	129081	1998
2597.13	-4.76	254868	234649	229548	1999
2290.55	-4.61	346764	458157	328113	2000
1985.96	-7.87	248190	580160	460895	2001
480.11	-3.04	240885	1020022	593678	2002
489.28	0.49	304539	1841458	349	2003
178.03	1.63	195892	32627203	159644	2004
95.69	19.21	527539	39480069	495282	2005
52.96	10.72	1930006	46534310	591229	2006
39.86	13.97	1669815	51701300	1228336	2007
15.61	13.28	3908054	75358291	985837	2008
21.72	2.02	3002836	48871708	3334809	2009
17.95	0.03	1826115	66819670	1532438	2010
12.86	13.83	8933585	98090214	1783593	2011
9.99	5.77	586791	116597076	2633357	2012
8.02	-1.96	212997	110677542	2876856	2013
10.17	-3.04	6429086	97072410	1885127	2014
24.51	-2.02	13142621	51312621	2015010	2015
31.82	-6.43	6280311	44267063	3861896	2016
27.93	0.87	5965754	65,071,929	6298272	2017
20.24	9.56	5263803	95619820	5686211	2018
18.12	-1.51	4336146	99216318	4014531	2019
34.76	-5.97	4032986	54448514	4718189	2020
26.66	2.07	9274924	95270298	4536242	2021
20.49	11.68	4162763	153,623,277	3911397	2022
23.8	-1.28	7857933	124,428,747	5913188	2023

المصدر : من اعداد الباحثه بالاعتماد على :

- 1- العمود (1) (2) (3) البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية متفرقة للسنوات (1990-2014) (ميداني) اما السنوات (2015-2023) من النشرات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي
- 2- العمود (4) (5) من اعداد الباحثه

المطلب الرابع: تحليل تمويل الموازنة العامة في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1990-2023)

أولاً: تحليل تمويل الموازنة العامة في التضخم في العراق للمدة (1990-2023)

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة (1990-2023)

تُظهر البيانات من الجدول (5) والشكل (11) أن الاتجاه العام للإيرادات الضريبية ومؤشر أسعار المستهلك يميل نحو الارتفاع يعود هذا الاتجاه لأسباب مختلفة منها زيادة المعروض النقدي في بداية المدة المدروسة نتيجة لاتباع الدولة سياسة الإصدار النقدي المحلي دون غطاء لسد العجز في الموازنة العامة. (محمد وبرزان، 2023: 12) بالرغم من ذلك كان هناك اثر الارتفاع للضرائب في تخفيض الرقم القياسي الاسعار المستهلك كما في عام 1996 ، بعد عام 2004 استمرت الإيرادات الضريبية في الارتفاع باستثناء بعض السنوات التي شهدت انخفاضاً (2008-2010-2014) ومع ذلك ظل التضخم في ارتفاع مما يشير إلى عدم فعالية الضرائب في تخفيض التضخم خلال تلك السنوات بسبب الازمة المالية و الحرب على الارهاب .

أما في الفترة الأخيرة شهدت الإيرادات الضريبية والتضخم تذبذباً حيث ارتفعاً معاً وفي سنوات أخرى مثل (2019-2022) انخفضاً معاً مما يعزى إلى سياسات نقدية تهدف إلى خفض التضخم لتحقيق استقرار سعر الصرف الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة ومنع ارتفاع أسعار السلع المحلية (تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، 2019: 11). بالإضافة إلى ذلك تأثر الاقتصاد العراقي بالصدمات الاقتصادية الناجمة عن انخفاض الإيرادات وجائحة كورونا وتأثر بحركة الأسعار مع الشركاء التجاريين وتقلبات أسعار النفط وارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية عام 2022 (تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، 2022: 10)، أما الإيرادات النفطية فقد حققت ارتفاعاً بشكل ضئيل في التسعينات مقارنة بالسنوات لاحقة نظراً للعقوبات الاقتصادية ، بعد عام 2004 ازدادت الإيرادات النفطية بفضل ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة مما أدى إلى زيادة التضخم نتيجة ارتفاع الدخل وزيادة الاستيرادات والانفتاح الاقتصادي وارتفاع الإنفاق لتعزيز الأمن فضلاً عن تعديل الأجور والرواتب. ولكن في عام 2014 انخفضت الإيرادات النفطية بسبب أحداث داعش التي أدت إلى فقدان أجزاء كبيرة من حقول النفط وزيادة تهريب النفط الخام في حين ظل التضخم في ارتفاع ، في الفترة الأخيرة شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً بينما سجل التضخم انخفاضاً في عام 2019 بمعدل نمو سلبي (-0.2) ومع ذلك انخفضت الإيرادات النفطية في ظل أزمة مزدوجة تمثلت بتراجع أسعار النفط العالمية وجائحة كورونا في حين استمر التضخم في الارتفاع نتيجة للإغلاق العالمي وانقطاع سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2015: 81) (فيصل وآخرون 2023: 151) (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2022: 73). أما الإيرادات الأخرى كانت في ارتفاع بطيء لفترة التسعينات لكنها انخفضت بشكل واضح طوال الفترة المتبقية باستثناء

عام 2015 حيث ارتفعت بسبب أحداث الارهابية قبل أن تعود لمسار الانخفاض، أما التضخم فقد كان الاتجاه العام نحو الارتفاع مع بعض السنوات التي شهدت انخفاضاً لنفس الأسباب المذكورة سابقاً.

2-معامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1990-2023)

إذا أردنا تحليل تأثير مصادر تمويل الموازنة العامة، بما في ذلك الإيرادات الضريبية والنفطية والإيرادات الأخرى على معامل الاستقرار النقدي نجد أن هذه المصادر شهدت تذبذبات متعددة خلال فترة البحث ويظهر أن معامل الاستقرار النقدي تجاوز الواحد الصحيح على مدار الفترة الدراسة مما يشير إلى وجود حالة مستمرة من التضخم في الاقتصاد وعدم وجود سياسات مالية فعالة تهدف إلى تشجيع الاستثمار المحلي. (حمود وبرزان، 2023: 11) وهذا يوضح توجيه مصار تمويل الموازنة العامة نحو نفقات استهلاكية وليس انتاجية اضافة إلى اتجاهات السياسات النقدية في فترة التسعينات ومن ثم استقلالية السياسة النقدية بعد عام 2004 وفق قانون 56 وكان سعر الفائدة منخفض مما ساهم في زيادة في عرض النقدي .

ثانياً: تحليل تمويل الموازنة العامة في سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2023)

في التسعينات عاش العراق فترة من الانغلاق في التجارة الخارجية وقطع العلاقات الرسمية مع العالم الخارجي مع غياب العملة الأجنبية نتيجة توقف صادرات النفط وانخفاض سعر الفائدة الحقيقي وتجميد الأرصدة العراقية في الخارج مما أثر سلباً على سعر الصرف، ويظهر من الجدول (5) أن الضرائب ظلت في ارتفاع خلال بداية الفترة المدروسة بينما اتخذ سعر الصرف الاتجاه ذاته ويرجع ذلك إلى العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق وتمويل العجز من الإصدار النقدي الجديد إذ أصدرت السلطة النقدية قراراً يسمح بتأسيس شركات للصيرفة ومكاتب لتداول العملات الأجنبية وقبول الحوالات الخارجية وقد بلغ عددها (303) مكتب وشركة مما أدى إلى زيادة عدد المضاربين في السوق وبسبب العرض والطلب على العملة الأجنبية ارتفعت قيمتها مقابل العملة الوطنية الأمر الذي زاد العجز المالي نتيجة ارتفاع النفقات العامة مقارنة بالإيرادات الحكومية (الجبوري وصكبان 2020: 5-6)، أما بعد عام 2004 حتى نهاية مدة البحث شهدت الضرائب اتجاهاً نحو الارتفاع في حين انخفض سعر الفائدة الحقيقي وارتفعت الصادرات أما سعر الصرف فقد أخذ مسارات متباينة نتيجة للتغيرات الكبيرة في الاقتصاد العراقي إذ يُحدد سعر الصرف وفقاً لآلية العرض والطلب تحت رقابة البنك المركزي إذ تبنته السياسة النقدية كأداة أساسية لتحقيق استقرار الأسعار وخفض الضغوط التضخمية ويؤثر سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملات الأجنبية كجزء من السياسة النقدية بهدف استقرار الطلب الكلي مما يساهم في خفض معدلات التضخم عبر السيطرة على السيولة والتأثير في القاعدة النقدية بشكل مباشر. (فيصل وآخرون 2023: 149).

أما الإيرادات النفطية وسعر الصرف خلال مدة التسعينات ارتفعاً معاً باستثناء عام 1996 الذي شهد انخفاضاً بسبب توقيع مذكرة التفاهم وفي الفترات اللاحقة ارتفعت الإيرادات النفطية بينما شهد سعر الصرف تذبذباً نتيجة انفتاح العراق على العالم الخارجي وبسبب الأزمة المالية انخفض سعر الصرف نتيجة للسياسات النقدية التي استخدمها البنك المركزي للحفاظ على قيمة الدينار العراقي (والي وكاظم 2020: 127). وفي الفترة الأخيرة تنوعت مسارات الإيرادات النفطية بينما ارتفع سعر الصرف بسبب أزمة فيروس كورونا التي أدت إلى إغلاق الطرق والنقل بين الدول مما خفض الطلب على النفط وأدى إلى انخفاض أسعاره ما انعكس على الإيرادات النفطية في العراق. (جواد وحسين 2023: 153).

أما الإيرادات الأخرى فقد شهدت ارتفاعاً في البداية بسبب العقوبات الاقتصادية ثم بدأت بالتذبذب بعد عام 2004 لتشهد ارتفاعاً في عام 2015 نتيجة أحداث الارهابية وسرعان ما انخفضت طوال الفترة المتبقية. أما أسعار الصرف فقد كانت مرتفعة في بداية المدة المدروسة ثم بدأت بالتذبذب وصولاً إلى ارتفاع ملحوظ بعد عام 2015 حتى نهاية المدة يعود ذلك إلى اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية كذلك يرتبط سعر الصرف بزيادة الطلب المحلي على العملة الأجنبية نتيجة الاستهلاك العالي والإنفاق الحكومي بالإضافة إلى تأثير تحويلات الأموال الخارجية والحوالات التي تمثل عاملاً رئيسياً في تحديد سعر الصرف حيث تُباع كميات كبيرة من العملة الأجنبية لتمويل الواردات العراقية.

ثالثاً: تحليل تمويل الموازنة العامة في سعر السياسة في العراق للمدة (1990-2023)

بناءً على بيانات الجدول (5) يتضح أن الضرائب شهدت زيادة في حين اتسم سعر السياسة في العراق بالجمود ثم بدأ بالانخفاض نتيجة للتغيرات في السياسة النقدية ومن بين هذه التغيرات تبنت الدولة سياسة النقد الرخيص عبر تخفيض سعر الفائدة على القروض الإنفاقية إلى جانب تقييد تداول حوالات الخزينة ضمن الجهاز المصرفي الحكومي نظراً لضخامة حجم القروض المطلوبة هذا التوسع في إصدار العملة أدى إلى تفاقم العجز حيث لم يكن لسعر الفائدة دور فاعل في جذب المدخرات المحلية لتقليل السيولة النقدية مما ساهم في تفاقم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العراق. (مطر وبخيت ، 2012: 215)

أما بعد عام 2004 فقد ارتفعت الضرائب وانخفضت أسعار الفائدة بفعل الإصلاحات الاقتصادية والتغيرات الجوهرية في السياسة النقدية خاصة بعد صدور قانون 56 لعام 2004 الذي منح البنك المركزي استقلالية أكبر وقد شهدت أسعار الفائدة ارتفاعاً في بعض السنوات حيث استخدم البنك المركزي سعر السياسة كأداة لجذب الودائع الادخارية كما مُنحت المصارف حرية أكبر في تحديد سعر الفائدة وممارسة عمليات التحويل الخارجي لتعزيز قدرتها على الإيداع والائتمان في نهاية الفترة تذبذبت الضرائب بينما

اتجهت أسعار الفائدة نحو الانخفاض مع استمرار العمل بنافذة الاستثمار. (داغر وعاشور ، 2014: 219)
(تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، 2017: 10)

أما فيما يتعلق بالإيرادات النفطية فتشير بيانات الجدول إلى أنها شهدت ارتفاعاً في بداية الفترة في حين ظل سعر السياسة ثابتاً وبعد عام 2004 ارتفعت الإيرادات النفطية وانخفضت أسعار الفائدة نتيجة التغيرات في السياسة النقدية لكنها اتخذت لاحقاً منحىً تنازلياً بفعل الأحداث التي عصفت بالبلاد و يُحدد سعر الفائدة وفقاً لآلية العرض والطلب ، بينما اتجهت الإيرادات الأخرى في بداية الفترة إلى الارتفاع ثم شهدت تذبذباً في حين واصلت أسعار الفائدة في العراق مسارها النزولي بسبب العوامل نفسها.

جدول (5) تمويل الموازنة العامة و مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1990-2023) (مليون دينار)

السنة	الإيرادات الضريبية (1)	الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية (2)	الإيرادات الأخرى بالأسعار الجارية (3)	التضخم										الرقم القياسي للأسعار المستهلك 100=2010 (4)	معدل النمو (5)	عرض النقد m2 (6)	معدل النمو (7)	الناتج المحلي الاجمالي الثابت (8)	معدل النمو (9)	معامل الاستقرا ر النقدي (9/6) (10)	الصادرات (11)	سعر الصر ف (12)	معدل النمو (13)	سعر الفائدة		
				معدل النمو (15)	سعر السياسة (14)	معدل النمو (17)																				
							سعر الفائدة الحقيقي (16)																			
								معدل النمو (15)																		
1990	915	4110	3466	0.03	26983	-----	6826291												54840.4	4	-----	6.13	-----	9.67	-----	
1991	411	1965	1852	0.09	30882	-0.23	2454249	-64.05	14.45	14.45	200	200	200	14.45	2454249	-64.05	17304	10	150		6.13	6.13	0	10.09	4.3	
1992	578	2191	2278	0.16	55781	2.47	3254143	32.59	80.63	80.63	77.78	77.78	77.78	80.63	3254143	32.59	44268	21	110		6.13	6.13	0	8.97	-11.1	
1993	1300	2869	4828	0.49	111334	3.29	4239817	30.29	99.59	99.59	206.25	206.25	206.25	99.59	4239817	30.29	132785.6	74	252.38		6.5	6.5	6.04	8.48	-5.5	
1994	3436	4981	17242	2.66	274012	37.95	4403242	3.85	146.12	146.12	442.86	442.86	442.86	146.12	4403242	3.85	787943.2	458	518.92		6.5	6.5	0	7.99	-5.8	
1995	13641	27195	66150	12.97	767756	85	4496592	2.12	180.19	180.19	387.59	387.59	387.59	180.19	4496592	2.12	3286062	1674	265.5		7.25	7.25	11.54	8.03	0.5	
1996	29699	57705	90609	10.88	1076833	3.65	4992152	11.02	40.26	40.26	-16.11	-16.11	-16.11	40.26	4992152	11.02	3234933	1170	-30.11		7.25	7.25	0	6.83	-14.9	
1997	72264	199890	138383	13.39	1231027	0.67	6052382	21.24	14.32	14.32	23.07	23.07	23.07	14.32	6052382	21.24	9392629.2	1471	25.73		7.25	7.25	0	5.82	-14.8	
1998	129081	169023	222326	15.36	1627176	0.92	8170774	35	32.18	32.18	14.71	14.71	14.71	32.18	8170774	35	12032712	1620	10.13		7.25	7.25	0	5.49	-5.7	
1999	229548	234649	254868	17.30	1827441	0.7	9607211	17.58	12.31	12.31	12.63	12.63	12.63	12.31	9607211	17.58	25768124	1972	21.73		7.35	7.35	1.38	6.06	10.4	
2000	328113	458157	346764	18.16	2071611	-0.15	1122085	-88.32	13.36	13.36	4.97	4.97	4.97	13.36	1122085	-88.32	36173218	1930	-2.13		7.35	7.35	0	5.04	-16.8	
2001	460895	580160	248190	21.13	2599226	14.39	1141907	1.77	25.47	25.47	16.35	16.35	16.35	25.47	1141907	1.77	24251580.9	1929	-0.05		7.35	7.35	0	2.11	-58.1	

62.1	3.42	-13.61	6.35	1.45	1957	20032243.4	-4.82	-8.2	1048229	39.51	3626248	19.31	25.21	240885	1020022	593678	2002
2.9	3.52	0	6.35	-1.07	1936	18800689.6	0	533.43	6639821	0.47	3643204.8	33.64	33.69	304539	1841458	349	2003
5.1	3.7	-5.51	6	-24.95	1453	25875024	-2.79	-84.66	1018452	236.35	12,254,000	26.95	42.77	195892	32627203	159644	2004
-10.5	3.31	16.67	7	1.31	1472	34881984	11.8	1.68	1035514	19.83	14,684,000	36.97	58.58	527539	39480069	495282	2005
-28.1	2.38	128.57	16	0.2	1475	45030865	7.72	5.64	1093899	43.56	21,080,000	53.24	89.77	1930006	46534310	591229	2006
28.6	3.06	25	20	-14.92	1255	49681685	14.75	1.89	1114558	27.88	26,956,076	-10.07	80.73	1669815	51701300	1228336	2007
35.6	4.15	-16.25	16.75	-4.14	1203	766625103.3	3.59	8.23	1206265	29.54	34,919,675	12.66	90.95	3908054	75358291	985837	2008
-75.4	1.02	-47.28	8.83	-1.75	1182	46602714	8.91	3.38	1247028	30.12	45,437,918	6.87	97.20	3002836	48871708	3334809	2009
494.1	6.06	-29.22	6.25	0.25	1185	61339866	5.14	6.4	1326870	32.9	60,386,086	2.88	100.00	1826115	66819670	1532438	2010
-76.1	1.45	-4	6	0.93	1196	95297878	2.59	7.55	1427002	19.53	72,177,951	5.8	105.80	8933585	98090214	1783593	2011
250.3	5.08	0	6	3.09	1233	116159203.8	0.5	13.94	1625875	6.94	77,187,497	6.09	112.24	586791	116597076	2633357	2012
25	6.35	0	6	-0.08	1232	110594052.8	2.09	7.63	1749901	15.97	89,512,076	1.88	114.35	212997	110677542	2876856	2013
-29.4	4.48	0	6	-2.19	1205	101196984.5	1.72	2.26	1789514	3.88	92,988,876	2.24	116.91	6429086	97072410	1885127	2014
39.3	6.24	0	6	0.91	1216	52825472	-3.49	2.61	1836162	-9.1	84,527,272	1.39	118.54	13142621	51312621	2015010	2015
-1.9	6.12	-27.83	4.33	-2.14	1190	49144977	0.51	13.79	2089321	7.03	90,466,370	0.56	119.20	6280311	44267063	3861896	2016

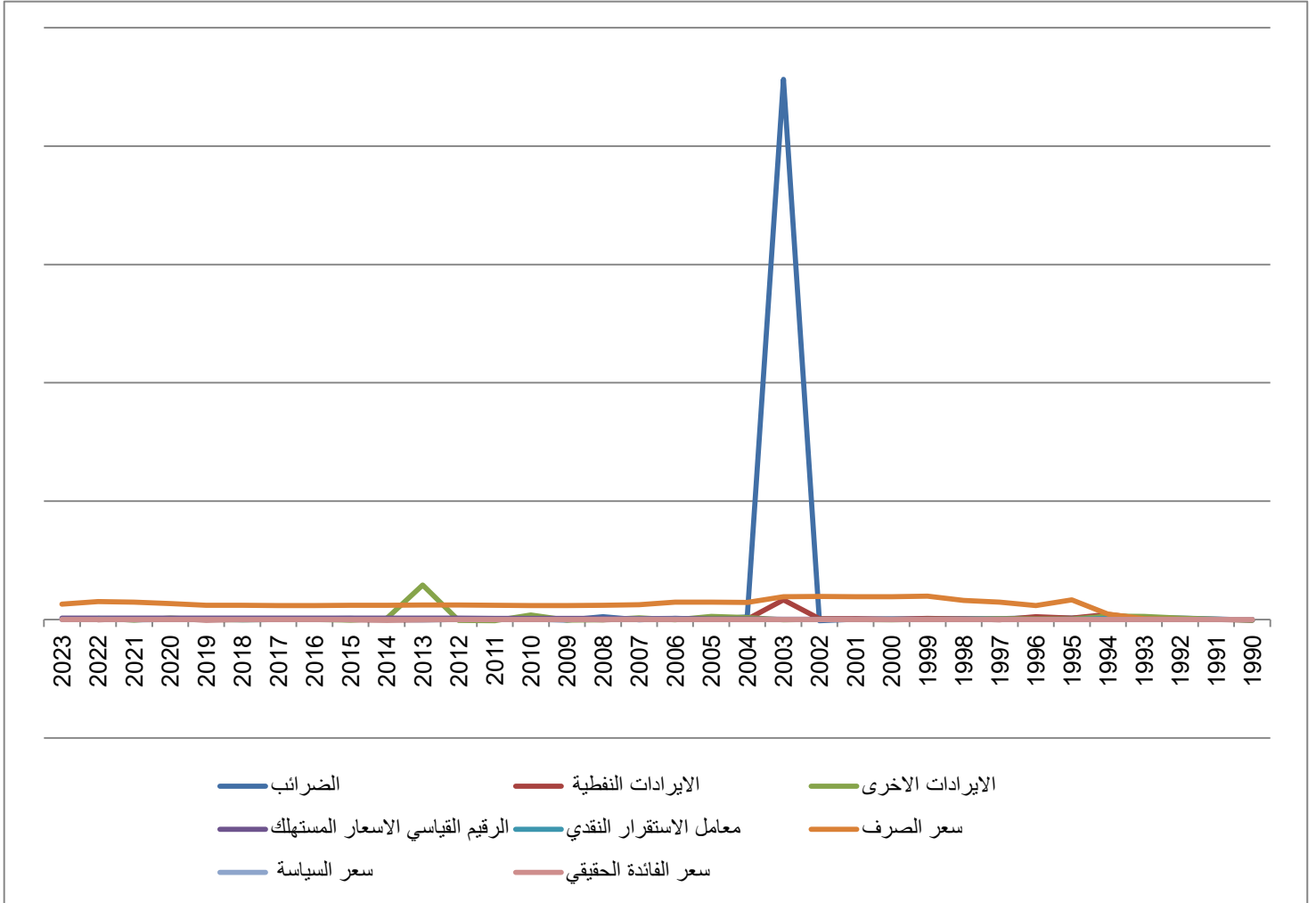
-74.8	1.54	-7.62	4	0	1190	68495329	-1.45	-1.82	2051300	2.64	92,857,047	0.18	119.42	5965754	65,071,929	6298272	2017
116.2	3.33	0	4	0.45	1195.312	103227144.3	1.04	2.63	2105328	2.73	95,390,725	0.37	119.86	5263803	95619820	5686211	2018
-52.6	1.58	0	4	0.54	1201.707	98041505.94	1.53	5.51	2221412	8.44	103,441,131	-0.2	119.62	4336146	99216318	4014531	2019
-30.4	1.1	0	4	12.42	1351	63241255	-1.32	-12.04	1954025	15.92	119,906,260	0.58	120.31	4032986	54448514	4718189	2020
-4.5	1.05	0	4	9.33	1477.103	107565742.	11.11	1.5	1983378	16.66	139,885,978	6.03	127.57	9274924	95270298	4536242	2021
-23.8	0.8	0	4	4	1,530	111818214	2.51	7.96	2141236	20	168,291,372	-3	123.2	4162763	153,623,277	3911397	2022

62.5	1.3	88	7.50	-15	1,305	153458240	15.38	0.52	2152321	8	180,975,628	0	123.2	7857933	124,428,747	5913188	2023
------	-----	----	------	-----	-------	-----------	-------	------	---------	---	-------------	---	-------	---------	-------------	---------	------

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على

- 1- العمود (1)(2)(3) البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية
- 2- العمود (5) (7)(9)(10)(13)(15)(17) من اعدادا الباحثة
- 3- العمود (6) عام 1990 ميداني من البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، اما الاعوام (1991-2003) من احتساب الباحثة بالاعتماد على المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية المنشورة سنوات متفرقة ، اما الاعوام (2004-2023) من <https://cbiraq.org>
- 4- العمود (10) من احتساب الباحثة بالاعتماد على المعادلة الآتية = معدل النمو عرض النقد الواسع /معدل نمو GDP
- 5- العمود (11) البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية تم تحويل الصادرات من الدولار إلى العملة المحلية من خلال سعر الصرف
- 6- العمود (4)(14) <https://www.imf.org/en/Data>
- 7- العمود (12) عام 1990 ميداني من البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، اما الاعوام (1991-2023) المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية المنشورة سنوات متفرقة
- 8- العمود (16) السنوات (1990-2019) من موقع <https://data.worldbank.org> اما السنوات (2020-2021-2022-2023) من التقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي ،البنك المركزي العراقي ، قسم الاستقرار المالي و النقدي ، الفصل الرابع
- 9- العمود (8) <https://data.worldbank.org>

شكل (11) نمو مصادر تمويل الموازنة العامة في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1990-1990)



(2023)

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (5)

المبحث الثاني : تحليل أثر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام والاستقرار النقدي في سنغافورة

المطلب الأول: تطور واقع الاقتصاد و الموازنة العامة في سنغافورة

أن الاقتصاد السنغافوري اظهر نموًا اقتصاديًا سريعًا ومستدامًا نسبيًا بين عامي(1960- 2000) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي وغالبًا ما تم الاستشهاد بهذه الظاهرة على أنها "معجزة اقتصادية" فإن كل عقد من الزمان يواجه تحديات اقتصادية لكن سنغافورة اعتمدت على عوامل نجاح رئيسية تشمل إنشاء بنك التنمية الاقتصادي في سنغافورة و الاستراتيجية الاقتصادية للتحديات التي تواجهها تعتبر سنغافورة اليوم أقوى اقتصاد و كان عدد سكان المدينة يتطور بسرعة آنذاك وكانت البطالة في ارتفاع وكان سكانها يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية على أطراف المدينة وفقًا لبعثة المسح الصناعي للأمم المتحدة كان اقتصاد سنغافورة يعتمد بشكل أساسي على التبادل التجاري ومع ذلك فإن هذه الحركة المالية والإبداع الأساسي لم يوفر سوى فرصة ضئيلة لتوسيع فرص العمل أدى انسحاب القوات البريطانية في فترة ما بعد الحكم الذاتي إلى زيادة اضطراب حالة البطالة و في منتصف تسعينيات أظهرت أن النمو هو التأكيد على أن الدولة ستحتضن الابتكار العالي كان هذا مهمًا للاقتصاد للانتقال من الاستعدادات التي تتطلب وفرة في العمل ذي المواهب المنخفضة إلى الاستعدادات التي تتطلب قدرًا كبيرًا من العمل المنجز في مشاريع الابتكار العالي.(Al Maashani & Madbouly,2019:P1-3)

أما الموازنة العامة شهدت عجزاً في السابق عانت من وضع اقتصادي عصيب وفي تسعينيات القرن العشرين سجلت الموازنة فوائض كبيرة وحتى أثناء الأزمة المالية الآسيوية ومنذ الألفية الجديدة شهدت سنغافورة فوائض و كانت متوازنة تقريباً وقد أثرت أحداث مثل الحادي عشر من سبتمبر سلباً على الأداء المالي والنمو الاقتصادي وخفض الضرائب من أجل تعزيز القدرة التنافسية لسنغافورة وخلال هذه الفترة عملت سنغافورة أيضاً على تغيير التركيز في نظامها الضريبي إلى الاعتماد بشكل أكبر على الضرائب غير المباشرة (الاستهلاكية). (Blöndal,2006:P50) وتعرضت سنغافورة إلى وباء كوفيد19 المتفشية و حولت الموازنة القادمة تركيزها نحو أهداف متوسطة إلى طويلة الأجل في تطوير القدرة التنافسية لسنغافورة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي بدأت سنغافورة بالتركيز على عدة جوانب عند اعداد موازنتها لسنوات القادمة منها (1) التكنولوجيا والابتكار والمشاريع (2) بناء قاعدة إيرادات مرنة (3) دعم الشركات (4) الحاجة إلى الوظائف والمهارات ذات الصلة بها و(5) سنغافورة مستدامة وخضراء، أصبحت الحاجة إلى بناء قاعدة إيرادات ضريبية مرنة لتمويل البرامج الاجتماعية والاقتصادية في سنغافورة أكثر إلحاحاً من

أي وقت مضى (Gan,2022:P1) وعلى يمكن تحليل مصادر تمويل الموازنة العامة في سنغافورة وكما يلي :

أولا : تحليل مؤشرات تمويل الموازنة العامة في سنغافورة للمدة (1990-2023)

1- تحليل نسبة الإيرادات الضريبية من اجمالي الإيرادات العامة للمدة (1990-2023)

من الجدول (6) وشكل (12)، يتضح أن الضرائب في سنغافورة اتجهت نحو الارتفاع ، حيث أصبحت المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة مقارنة ببقية المصادر بالنظر الأهمية النسبية ويعود ذلك إلى تأثير العولمة التي دفعت سنغافورة إلى تعديل سياساتها الاقتصادية، بما في ذلك السياسات الضريبية ما أدى إلى تأثير أكبر على اقتصادها نتيجة الانفتاح الكبير في مجالي التجارة والاستثمار بناءً على ذلك قامت سنغافورة بإعادة هيكلة النظام الضريبي في بداية التسعينيات وأدخلت ضريبة القيمة المضافة كجزء من حزمة الإصلاحات الضريبية الشاملة التي تماشت مع التطورات في مجال الضرائب.(P3: 1998 Jenkins&Khadka, كما نجحت السياسات الضريبية في الحد من الاعتماد على الضرائب التقليدية، حيث فرضت سنغافورة ضريبة استهلاكية واسعة النطاق وقد بررت هذه الخطوة رسميًا باعتبارها أكثر عدالة في ظل الشيخوخة السكانية إلى جانب إتاحة إمكانية تخفيض ضرائب الدخل لتعزيز التنافسية الاقتصادية هذا التحول أثبت فعاليته مع مرور الزمن وأسهم في تحقيق نمو ملحوظ للضرائب. et (asher al,2015:P10-11) وعلى ركزت الحكومة على الانضباط المالي من خلال تشغيل موازنات متوازنة وعدم الاقتراض للنفقات واستمرت بالارتفاع للسنوات التي تليها ونظرًا للضغط على موقف الموازنة النهائي كانت الحكومة تفكر في زيادات في الإيرادات الضريبية قبل جائحة كوفيد-19 فقد أدت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 إلى تأخير هذه الزيادة المخطط لها لكن الحكومة لا تزال تتوي رفع معدل ضريبة السلع والخدمات ومع الانتباه إلى الاستدامة المالية في سنغافورة حيث من المتوقع أن ترتفع النفقات لمساعدة البلاد على التعافي من الوباء و لا تعيق التعافي الاقتصادي والنشاط بشكل عام. (p9, 2021: pawa & gee)

2-تحليل نسبة المساهمات الاجتماعية و المنح من اجمالي الإيرادات العامة في سنغافورة للمدة (1990-2023)

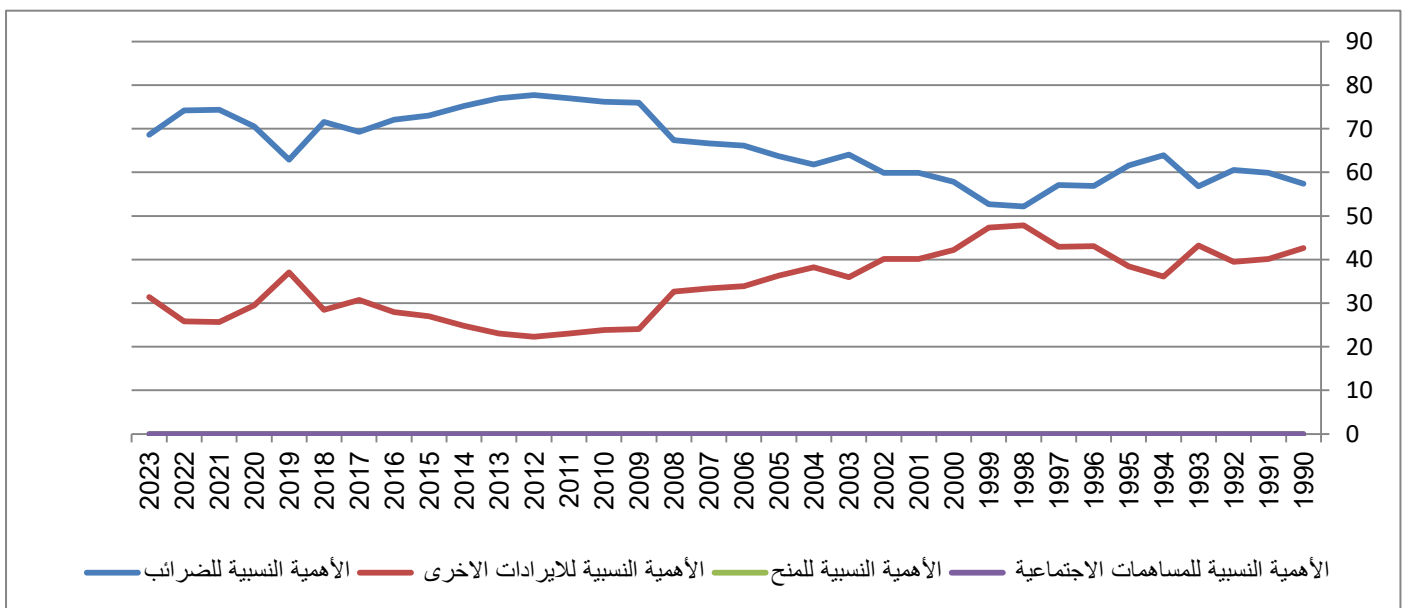
لم تُسهم المساهمات الاجتماعية في سنغافورة بشكل كبير في الإيرادات العامة تُظهر سنغافورة تسارعًا في شيخوخة السكان، مما يتطلب تعديلات جذرية على نظامها الحالي تعتمد فلسفتها على دور الفرد والمجتمع خاصة الأسرة بجانب اعتمادها شبه الكامل على نظام الادخار الإلزامي لتمويل الشيخوخة ومع ذلك فإن توفير حماية اجتماعية كافية ومزايا الرعاية الصحية يتطلب من سنغافورة إدخال عنصر إعادة توزيع في نظام الضمان الاجتماعي وتبني نظام استثمار أكثر شفافية ، تركز الحكومة بشكل كبير

على مسؤولية الفرد والمجتمع، وتعتبر مخططات المساعدة الاجتماعية التي قد تُضعف "الاعتماد على الذات" شكلاً من أشكال الرعاية الاجتماعية نتيجة لذلك أصبح مصطلح "الرعاية الاجتماعية" يحمل دلالات سلبية في الخطاب السياسي في سنغافورة حيث نجحت الحكومة في الحد من النقاش العام حول سياسات الحماية الاجتماعية. (Asher & Rajan:p231-238) و لم تسهم المنح في الإيرادات العامة طوال فترة البحث حيث كانت نسبتها صفرًا من بداية المدة وحتى نهايتها يُعزى ذلك إلى تركيز سنغافورة على تعزيز نشاط الأسواق المالية وزيادة التداول وتطوير الصناعة المالية .

4-تحليل نسبة الإيرادات الاخرى من اجمالي الإيرادات العامة في سنغافورة للمدة (1990-2023)

عند النظر إلى الجدول (6) نجد ان المصدر الأكثر اهمية في تعزيز الإيرادات العامة في سنغافورة بعد الضرائب هو الإيرادات الاخرى نظراً لاستراتيجية الإدارة المالية العامة دوراً هاماً في النجاح الاقتصادي الملحوظ الذي حققته سنغافورة وآفاق استمرارها وكان الموضوع الأساسي هو ضمان اتساق الإدارة المالية العامة إذ ركزت على أنشطة اقتصادية خارج الموازنة الحكومية التقليدية مما يؤدي إلى نشوء دور أكبر للقطاع العام والاستخدام المكثف لمصادر الإيرادات غير التقليدية مثل تأجير الأراضي وخلق حقوق الملكية والاستخدام لتوليد إيرادات شبيهة بالضرائب في تمويل الإنفاق الوطني ، اذا يتألف نظام الإيرادات في سنغافورة من المصادر غير التقليدية مثل رسوم استخدام البنية الأساسية العامة والمرافق والدخل من المؤسسات مثل صناديق الثروة السيادية والأرباح من الشركات المرتبطة بالحكومة والرسوم المفروضة على الأنشطة تساهم بشكل كبير في الإيرادات الحكومية في سنغافورة . (Asher,2015:P1-11)

شكل (12) الهمية النسبية لمصادر تمويل الموازنة العامة من الإيرادات العامة في سنغافورة للمدة (1990-2023)%



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

جدول (6) تطور نسب مصادر تمويل الموازنة العامة من اجمالي الإيرادات العامة في سنغافورة للمدة (1990-2023) (بليون دولار)

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو	الضرائب	معدل النمو	المساهمات الاجتماعية(5)	معدل النمو(6)	المنح(7)	معدل النمو(8)	الإيرادات الأخرى(9)	معدل النمو(10)	الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الأهمية النسبية
	(1)	(2)	(3)	(4)							(11)	(12)	(13)	(14)
1990	1,787.2		1025.4		0.00	0	0.00	0	761.8		57.37	0	0	42.63
1991	1,991.9	11.45	1192.4	16.29	0.00	0	0.00	0	799.5	4.95	59.86	0	0	40.14
1992	2,258.9	13.4	1367.5	14.68	0.00	0	0.00	0	891.4	11.49	60.54	0	0	39.46
1993	2,809.5	24.37	1595.2	16.65	0.00	0	0.00	0	1214.3	36.22	56.78	0	0	43.22
1994	2,924.8	4.1	1869.9	17.22	0.00	0	0.00	0	1054.9	-13.13	63.93	0	0	36.07
1995	3,186.9	8.96	1962.6	4.96	0.00	0	0.00	0	1224.3	16.06	61.58	0	0	38.42
1996	3,793.6	19.04	2158.5	9.98	0.00	0	0.00	0	1635.1	33.55	56.90	0	0	43.1
1997	3,988.3	5.13	2276.4	5.46	0.00	0	0.00	0	1711.9	4.7	57.08	0	0	42.92
1998	3,861.2	-3.19	2013.1	-11.57	0.00	0	0.00	0	1848.1	7.96	52.14	0	0	47.86
1999	4,033	4.45	2125.3	5.57	0.00	0	0.00	0	1907.7	3.22	52.70	0	0	47.3
2000	4253.7	5.47	2460.6	15.78	0.00	0	0.00	0	1793.1	-6.01	57.85	0	0	42.15
2001	3,917.3	-7.91	2346.6	-4.63	0.00	0	0.00	0	1570.7	-12.4	59.90	0	0	40.1
2002	3,510	-10.4	2102.5	-10.4	0.00	0	0.00	0	1407.5	-10.39	59.90	0	0	40.1
2003	3,304.6	-5.85	2117.3	0.7	0.00	0	0.00	0	1187.3	-15.64	64.07	0	0	35.93
2004	3,651.8	10.51	2256.3	6.56	0.00	0	0.00	0	1395.5	17.54	61.79	0	0	38.21
2005	3,866.3	5.87	2462.7	9.15	0.00	0	0.00	0	1403.6	0.58	63.70	0	0	36.3

33.89	0	0	66.11	2.07	1432.6	0	0.00	0	0.00	13.45	2794	9.32	4,226.6	2006
33.4	0	0	66.60	22.39	1753.4	0	0.00	0	0.00	25.13	3496.1	24.2	5,249.5	2007
32.63	0	0	67.37	4.06	1824.6	0	0.00	0	0.00	7.77	3767.9	6.53	5,592.5	2008
24.04	0	0	75.96	-36.55	1157.7	0	0.00	0	0.00	-2.91	3658.4	-13.88	4,816.1	2009
23.8	0	0	76.20	12.78	1305.71	0	0.00	0	0.00	14.28	4180.71	13.92	5,486.42	2010
23	0	0	77.00	5.36	1375.69	0	0.00	0	0.00	10.15	4604.93	9.01	5,980.62	2011
22.29	0	0	77.71	4.44	1436.78	0	0.00	0	0.00	8.76	5008.15	7.76	6,444.93	2012
23.02	0	0	76.98	6.3	1527.32	0	0.00	0	0.00	1.99	5107.71	2.95	6,635.03	2013
24.77	0	0	75.23	16.61	1781.04	0	0.00	0	0.00	5.89	5408.36	8.36	7,189.4	2014
26.99	0	0	73.01	15.48	2056.81	0	0.00	0	0.00	2.88	5563.96	6	7,620.77	2015
27.93	0	0	72.07	10.53	2273.352	0	0.00	0	0.00	5.43	5866.297	6.81	8,139.649	2016
30.7	0	0	69.30	29.24	2938.14	0	0.00	0	0.00	13.04	6631.474	17.57	9,569.614	2017
28.45	0	0	71.55	-10.45	2631.001	0	0.00	0	0.00	-0.24	6615.477	-3.38	9,246.478	2018
37.08	0	0	62.92	51.44	3984.336	0	0.00	0	0.00	2.21	6761.889	16.22	10,746.23	2019
29.47	0	0	70.53	-35.6	2565.742	0	0.00	0	0.00	-9.21	6139.199	-19	8,704.941	2020
25.63	0	0	74.37	0.38	2575.481	0	0.00	0	0.00	21.72	7472.78	15.43	10,048.26	2021
25.82	0	0	74.18	11.73	2877.664	0	0.00	0	0.00	10.66	8269.576	10.94	11,147.24	2022
31.39	0	0	68.61	37.13	3946.164	0	0.00	0	0.00	4.31	8625.947	12.78	12,572.111	2023

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

-1 العمود (1)(3)(5)(7)(9) / <https://www.imf.org/en/Data>

-2 العمود (2)(4)(6)(8)(10)(11)(12)(13)(14) من اعداد الباحثة

المطلب الثاني: تحليل تطورات الدين العام و تراكم الدين العام في سنغافورة للمدة (1990-2023)

بالنظر إلى الجدول (7) يظهر أن الدين العام شهد اتجاهًا تصاعديًا وذلك نتيجة لتعافي اقتصاد سنغافورة بسرعة بفضل البيئة الخارجية المواتية والسياسات الاقتصادية الكلية الداعمة والإصلاحات الهيكلية. اليوم تحولت سنغافورة من دولة تُصنّف كدولة من دول العالم الثالث إلى واحدة من أغنى اقتصادات العالم ذات مركز مالي حيوي مساهم بارز في التجارة الدولية ومركز رئيسي للنقل والخدمات اللوجستية وقائدة في مجالات التكنولوجيا والسياحة العالمية مع ذلك لم يُسهم الدين العام في تراكم الديون بسبب انخفاض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والذي يُعزى إلى نظام المالية العامة في سنغافورة إذ يعتمد هذا النظام على أربع ركائز أساسية منها قطاع الموازنة وصندوق الادخار المركزي الذي يُمول العديد من الخدمات الاجتماعية التي تُدار تقليديًا من قبل قطاع الموازنة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووكالات الاستثمار الحكومية التي تدير الفوائض الناتجة عن قطاع الموازنة وصندوق الادخار المركزي محققة عوائد استثمارية سنوية كبيرة وصناديق خاصة مختلفة غير مُدمجة في الموازنة مثل صندوق الادخار المركزي الذي يُخفف العبء المالي للخدمات الاجتماعية ويولد تدفقات نقدية فائضة تُستثمر في الأوراق المالية الحكومية وهذا النهج يفسر قدرة حكومة سنغافورة على تحمل مستويات عالية من الالتزامات المحلية على الرغم من تراكم الفوائض على مدى السنوات وعدم الحاجة للتمويل عبر الديون. بالإضافة إلى ذلك تعود محدودية الإنفاق إلى ثلاثة عوامل رئيسية منها التزام الحكومة بتجنب المخاطر وثانيًا تعقيد نظام الموظفين الذي يعتمد على عوامل متغيرة تُحدد في نهاية السنة المالية ثالثًا قاعدة دستورية مالية تمنع الحكومة من إنفاق أموال أكثر مما تتلقاه ، مما دفعها إلى الحذر خصوصًا في بداية دوراتها الانتخابية. (Blöndal,2006:P46-53) بفضل سياسة الموازنة المتوازنة تمكنت سنغافورة من تحقيق فوائض مالية خلال العقود الماضية ما ساهم في تعزيز احتياطياتها. وهي الآن إحدى الدول القليلة في العالم التي تمتلك صافي أصول يفوق بكثير التزاماتها. (Accountant-General's Department,2019:P3)

على الرغم من ارتفاع الدين العام فإن مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) استمر بالتصاعد طوال فترة البحث إذ بلغ (0.76%) في عام 1990 ووصل إلى (1.11%) في عام 2023 بما لم يتجاوز نسبة (60%) وتُعتبر جميع الديون المجمعة مدعومة بأصول مالية تستثمرها صناديق الثروة السيادية مما يبدد القلق بشأن استدامة الديون في سنغافورة يعود ذلك إلى الإطار المالي الحكيم والاستقرار السياسي في البلاد وقد زادت الحكومة من إصدار سندات الأوراق المالية الحكومية وسندات الخزنة لتلبية الطلب المتزايد عليها كما ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الانتعاش الاقتصادي القوي في عام 2021 إذ شهدت سنغافورة تعافيًا كبيرًا في النشاط

الاقتصادي بما في ذلك زيادة عدد السياح الذين استخدموا مطار سنغافورة بالإضافة إلى ذلك تمتلك الحكومة احتياطات وأصولاً مالية ضخمة تتجاوز إجمالي ديونها ومن الناحية المؤسسية والسياسية تُعرف سنغافورة باستقرارها الكبير وفعالية مؤسساتها مما يدعم تنفيذ استراتيجيات اقتصادية طويلة الأجل. (The bank for a changing world,2024:P1-2)

جدول (7) تطور الدين العام و تراكم الدين العام في سنغافورة للمدة (1990-2023) بليون دولار

الدين العام GDP/ (7)	فائض الموازنة/ GDP (7)	GDP (5)	فائض الموازنة العامة (4)	النفقات العامة (3)	الإيرادات العامة (2)	الدين العام (1)	السنة
0.76	8.29	7,049.230	584.20	1,203.0	1,787.2	53.2920	1990
0.78	7.48	7,854.280	587.70	1,404.2	1,991.9	61.1840	1991
0.82	10.06	8,492.020	854.20	1,404.7	2,258.9	69.6940	1992
0.74	14.12	9,792.310	1,382.20	1,427.3	2,809.5	72.3570	1993
0.69	15.07	11,255.540	1,695.90	1,228.9	2,924.8	78.0800	1994
0.72	13.68	12,446.330	1,702.50	1,484.4	3,186.9	89.6480	1995
0.72	11.78	13,577.720	1,598.80	2,194.8	3,793.6	98.2730	1996
0.71	13.2	14,866.440	1,961.80	2,026.5	3,988.3	106.0880	1997
0.83	11.19	14,347.490	1,605.50	2,255.7	3,861.2	119.6790	1998
0.88	12.8	14,625.250	1,872.50	2,160.5	4,033	128.4980	1999
0.84	9.96	16,563.240	1,650.50	2,603.2	4253.7	138.8700	2000
0.94	6.18	16,088.560	994.10	2,923.2	3,917.3	151.1300	2001
0.97	5.04	16,569.810	834.70	2,675.3	3,510	161.0970	2002
1.02	3.49	17,011.790	593.40	2,711.2	3,304.6	173.1110	2003
0.98	4.39	19,443.300	853.50	2,798.3	3,651.8	189.7620	2004
0.95	5.58	21,272.300	1,187.30	2,679.0	3,866.3	202.0160	2005
0.89	4.84	23,615.880	1,143.10	3,083.5	4,226.6	211.0560	2006
0.89	7.1	27,269.760	1,936.50	3,313.0	5,249.5	243.9200	2007
0.96	5.91	27,394.160	1,619.00	3,973.5	5,592.5	264.2100	2008
1.06	2.75	28,239.450	776.70	4,039.4	4,816.1	300.4680	2009

1.01	4.37	32,698.010	1,427.72	4,058.7	5,486.42	331.1630	2010
1.04	4.25	35,136.790	1,492.72	4,487.9	5,980.62	367.1730	2011
1.08	5.09	36,877.050	1,878.13	4,566.8	6,444.93	396.4660	2012
0.99	4.86	38,487.030	1,872.13	4,762.9	6,635.03	381.1420	2013
0.99	4.87	39,894.790	1,942.80	5,246.6	7,189.4	395.9930	2014
1.03	2.07	42,344.410	877.17	6,743.6	7,620.77	435.9760	2015
1.09	4.02	44,075.470	1,773.55	6,366.1	8,139.649	479.2270	2016
1.09	5.88	47,403.410	2,788.71	6,780.9	9,569.614	517.0920	2017
1.1	3.5	50,833.740	1,777.88	7,468.6	9,246.478	561.6290	2018
1.28	6.76	51,406.600	3,474.63	7,271.6	10,746.23	656.2580	2019
1.52	15.53	48,069.120	7,464.64	1,240.3	8,704.941	728.7560	2020
1.54	0.87	56,936.420	497.76	9,550.5	10,048.26	874.1110	2021
1.18	14.34	70,492.30	10,107.14	1,040.1	11,147.24	828.5610	2022
1.11	13.91	78,542.80	10,923.81	1,648.3	12,572.111	868.0690	2023

المصدر : من اعداد الباحثه بالاعتماد على

- 1- العمود (1) <https://public.knoema.com/rwidmdc/imf-world-economic-outlook-weo-database-october>
- 2- العمود (2)(3)(4)(5) / <https://www.imf.org/en/Data>
- 3- العمود (6) (7) من احتساب الباحثه

المطلب الثالث : تحليل تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام في سنغافورة للمدة (1990-2023)

أولاً: تحليل الإيرادات الضريبية في تراكم الدين العام في سنغافورة للمدة (1990-2023)

تؤثر الضرائب بشكل طبيعي على نسبة فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي وقد أظهرت بيانات الجدول (8) والشكل (13) نسباً منخفضة في هذا السياق ويعود ذلك إلى أن سنغافورة تعتمد على موازنة متوازنة إلا أنها تواجه تحديات متزايدة للحفاظ على هذا التوازن لا سيما مع تقدم السكان في العمر نتيجة ارتفاع متوسط الأعمار وانخفاض معدلات المواليد وهو اتجاه طويل الأمد قد يستمر في المستقبل ومع تزايد الإنفاق الحكومي وتغير تكوينه سعت الحكومة إلى الحد من نمو الإدارة الحكومية وإعطاء الأولوية للإنفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الالتزام بالموازنة المتوازنة تتبنى حكومة سنغافورة إطار عمل مالياً واضحاً وأهدافاً دستورية لضمان الاستدامة المالية على المدى البعيد تفرض هذه الأهداف قواعد مالية تلزم الحكومة بالحفاظ على موازنة متوازنة إذ يمنع أي حكومة جديدة من استخدام فوائض الموازنة المتراكمة في الفترات السابقة دون موافقة رئيس سنغافورة وتُعتبر هذه الفوائض جزءاً من الاحتياطات، أما بالنسبة لأثر الضرائب على نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد أظهرت بيانات الجدول (7) نسباً منخفضة لم تعبر (2%) وقد شددت سنغافورة على منع استخدام الدين العام لتغطية النفقات التشغيلية مما يضمن محاسبة الحكومات عبر قواعد مالية واضحة ذات فترات زمنية محددة يمكن التحقق من الامتثال لها عبر التقارير الرسمية وعبر الجمهور ورغم أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت مؤخراً إلى مستويات محددة إلا أن هذا يعكس العوائد الاستثمارية الصافية الناتجة عن الاحتياطات. (OECD,2025:P9-10)

ثانياً: تحليل الإيرادات غير الضريبية في تراكم الدين العام في سنغافورة للمدة (1990-2023)

ساهمت الإيرادات الأخرى باعتبارها من المصادر الأساسية في تمويل الموازنة العامة بشكل كبير في تحقيق فائض الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث أظهرت نسباً منخفضة خلال فترة الدراسة وفي ظل تحديات العولمة والتقدم العالمي توسعت سنغافورة في استخدام الإيرادات غير الضريبية لتمويل الموازنة العامة مما ساعدها على تغطية النفقات العامة مع الاستمرار في نهج الموازنة المتوازنة كما أن الإيرادات الأخرى شهدت ارتفاعاً في حين أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في ارتفاع طفيف لبعض السنوات للسنوات الأخيرة، تعتمد سنغافورة على تطوير اقتصادها عبر موازنة متوازنة و اللجوء إلى الدين العام ويُستخدم الدين العام في سنغافورة لتطوير المشاريع المستقبلية والبنية التحتية مما يعكس توجه الحكومة نحو تحقيق التوازن بين التمويل المستدام والنمو الاقتصادي.

جدول (8) تطور تمويل الموازنة العامة على مؤشرات تراكم الدين العام في سنغافورة للمدة (1990-2023) (بليون دولار)

السنة	الإيرادات الضريبية (1)	المساهمات الاجتماعية (2)	المنح (3)	الإيرادات الأخرى (4)	فائض الموازنة/GDP (6)	الدين العام / GDP (7)
1990	1025.4	0.00	0.00	761.8	8.29	0.76
1991	1192.4	0.00	0.00	799.5	7.48	0.78
1992	1367.5	0.00	0.00	891.4	10.06	0.82
1993	1595.2	0.00	0.00	1214.3	14.12	0.74
1994	1869.9	0.00	0.00	1054.9	15.07	0.69
1995	1962.6	0.00	0.00	1224.3	13.68	0.72
1996	2158.5	0.00	0.00	1635.1	11.78	0.72
1997	2276.4	0.00	0.00	1711.9	13.2	0.71
1998	2013.1	0.00	0.00	1848.1	11.19	0.83
1999	2125.3	0.00	0.00	1907.7	12.8	0.88
2000	2460.6	0.00	0.00	1793.1	9.96	0.84
2001	2346.6	0.00	0.00	1570.7	6.18	0.94
2002	2102.5	0.00	0.00	1407.5	5.04	0.97
2003	2117.3	0.00	0.00	1187.3	3.49	1.02
2004	2256.3	0.00	0.00	1395.5	4.39	0.98
2005	2462.7	0.00	0.00	1403.6	5.58	0.95
2006	2794	0.00	0.00	1432.6	4.84	0.89
2007	3496.1	0.00	0.00	1753.4	7.1	0.89
2008	3767.9	0.00	0.00	1824.6	5.91	0.96
2009	3658.4	0.00	0.00	1157.7	2.75	1.06
2010	4180.71	0.00	0.00	1305.71	4.37	1.01
2011	4604.93	0.00	0.00	1375.69	4.25	1.04
2012	5008.15	0.00	0.00	1436.78	5.09	1.08
2013	5107.71	0.00	0.00	1527.32	4.86	0.99
2014	5408.36	0.00	0.00	1781.04	4.87	0.99
2015	5563.96	0.00	0.00	2056.81	2.07	1.03
2016	5866.297	0.00	0.00	2273.352	4.02	1.09

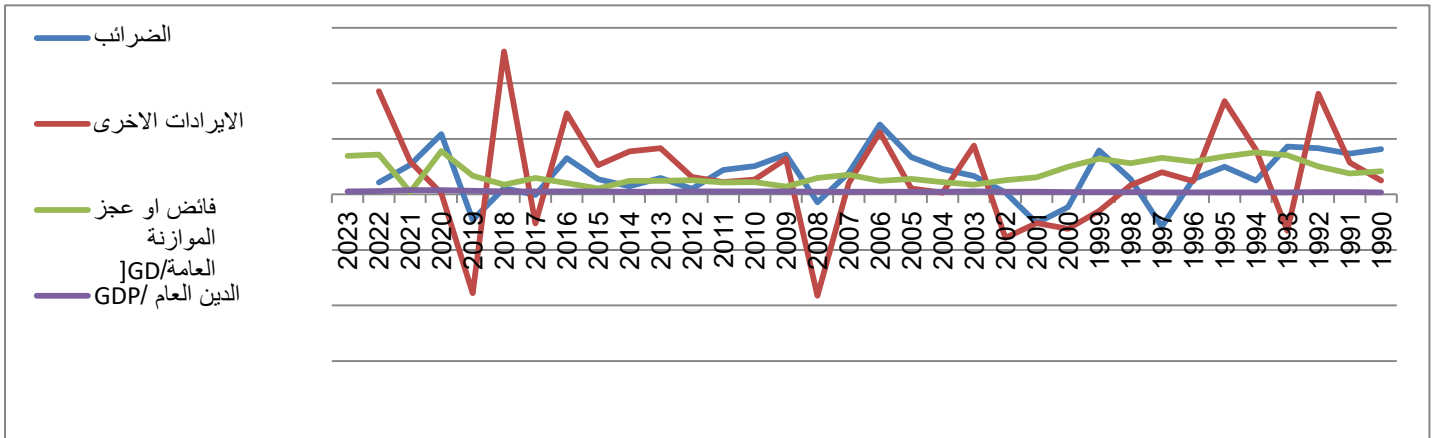
1.09	5.88	2938.14	0.00	0.00	6631.474	2017
1.1	3.5	2631.001	0.00	0.00	6615.477	2018
1.28	6.76	3984.336	0.00	0.00	6761.889	2019
1.52	15.53	2565.742	0.00	0.00	6139.199	2020
1.54	0.87	2575.481	0.00	0.00	7472.78	2021
1.18	14.34	2877.664	0.00	0.00	8269.576	2022
1.11	13.91	3946.164	0.00	0.00	8625.947	2023

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1- العمود (1)(2)(3)(4) / <https://www.imf.org/en/Data>

2- (5)(6) من احتساب الباحثة

شكل (13) نمو مصادر تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام في سنغافورة للمدة (1990-2023)



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (8)

المطلب الرابع: تحليل تمويل الموازنة العامة في الاستقرار النقدي في سنغافورة للمدة (1990-2023)

أولاً: تحليل تمويل للموازنة العامة في التضخم في سنغافورة للمدة (1990-2023)

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنغافورة للمدة (1990-2023)

اتجهت مصادر تمويل الموازنة المتمثلة في الضرائب والإيرادات الأخرى إلى الارتفاع كذلك شهد معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) اتجاهًا منخفض في التسعينيات كما في الجدول (9) بسبب الصدمات السلبية مثل الأزمة المالية الآسيوية انفجار فقاعة الدوت كوم، وملتزمة الالتهاب الرئوي الحاد ما أدى إلى انخفاض التضخم مرتين خلال الفترة. (1998 - 2002) لاحقًا تذبذب معدل التضخم حتى عام 2008 نتيجة لارتفاع أسعار السلع العالمية وعليه زادت تكاليف الأعمال. (chow-2023:P3) استمر الاتجاه التصاعدي لمصادر تمويل الموازنة و التضخم نحو الانخفاض في السنوات اللاحقة نظراً للأجراءات المتخذة لتهدئة أسواق السيارات والعقارات وعلى الرغم من أن التضخم كان أكثر استقراراً نسبياً في هذه الفترة بفضل انخفاض أسعار النفط. (Meng:p337)

2- معامل الاستقرار النقدي في سنغافورة للمدة (1990-2023)

على الرغم من ارتفاع مصادر تمويل الموازنة العامة فكان معامل الاستقرار النقدي قد حقق انخفاض أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على تأثير مصادر تمويل الموازنة العامة كما في الجدول (9)، في حين أن أغلب السنوات البحث حقق معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد الصحيح وذلك يرجع لهدف للسياسة النقدية في سنغافورة هو ضمان سليم للنمو الاقتصادي ويعتبر الاقتصاد السنغافوري بيئة مفتوحة للأعمال التجارية وتتميز معاملاتها بالشفافية وتعتبر المركز المالي والتكنولوجي الأول إذ تتولى سلطة النقد في سنغافورة مسؤولية الحفاظ على الاستقرار النقدي في البلاد ونظراً لمتعة سنغافورة باقتصاد متطور ومتنوع للغاية وهو أحد أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم وتتمتع البلاد بمعدل بطالة منخفض وارتفاع دخل الفرد وبيئة سياسية مستقرة وتحفظ باحتياطات نقدية كبيرة و تعتبر مركزاً مالياً عالمياً مما يجذب الاستثمارات الأجنبية ويساهم في استقرار الاقتصاد والنقد والإدارة المالية الحكيمة، ونظراً لنمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع تكاليف العمالة أثر على الإنتاجية وبطبيعة الحال ركزت سنغافورة على السلع المصنعة عالية التقنية و صناعة الإلكترونيات الموجهة للتصدير شكلت نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وتمتع العمال بزيادات في الأجور ومكافآت أفضل إذ ارتفعت الأجور وخضعت سنغافورة لتعديلات هيكلية كبيرة في ظل العولمة المتسارعة والمنافسة المتزايدة من جانب الاقتصادات الإقليمية الأخرى وفي الاستجابة لهذه التحديات تعهدت الحكومة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية لتتويع الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية. (Menon,2007:P3-7) (Al Maashani &Madbouly,2019:P203) في حين حققت بعض السنوات

ثالثاً: تحليل تمويل الموازنة العامة في سعر الصرف في سنغافورة للمدة (1990-2021)

يمكن ملاحظة اتجاه ارتفاع مصادر تمويل الموازنة العامة بالإضافة إلى الزيادة في الصادرات بينما مرّ سعر الصرف بتغيرات ملحوظة كما في الجدول (9) في فترة التسعينات شهد سعر الصرف ارتفاعاً نتيجةً لتدفقات رأس المال الكبيرة التي سبقت الطرح العام الأولي لأسهم شركة الاتصالات السنغافورية. (Monetary Authority of Singapore:p225-226) وبسبب أساسيات اقتصاد القوية للغاية واحتياطات النقد الأجنبي الضخمة والفوائض الضخمة في الحساب الجاري والفوائض الضخمة في الموازنة ومعدلات الادخار المرتفعة والتدفق القوي للاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الحكومية الحكيمة. (Kapur,2007:P585)

مرحلة ما بعد عام 1997 انخفض سعر الصرف نتيجة تداعيات الأزمة المالية الآسيوية إذ نجحت السياسة النقدية في الحفاظ على تضخم منخفض ومستقر مقارنةً بشركاء سنغافورة التجاريين تم توسيع نطاق السياسة النقدية لاستيعاب التقلبات في الأسواق المالية ومع الانخفاض الحاد لبعض العملات الإقليمية أمام

الدولار الأمريكي تعزز سعر الدولار السنغافوري على أساس الأوزان التجارية قبل أن يواصل الانخفاض حتى عام 2003 بسبب التباطؤ في قطاع تكنولوجيا المعلومات وصدمة السارس. (hoe ee,2004:P6-14) كما في شكل (26) .

الفترة بعد عام 2003 لايزال تمويل الموازنة العامة مع ارتفاع الصادرات بالمقابل اخذ سعر الصرف اتجاهًا تصاعديًا مدفوعًا بالنمو الاقتصادي الإيجابي تحولت هيئة النقد السنغافورية نحو سياسة رفع سعر الصرف تدريجيًا مما ساهم في خلق بيئة تضخم منخفض ومستقر مع ذلك تأثرت السياسة بتدفقات الاستثمار إلى المنطقة وضعف الثقة في الدولار الأمريكي مما أدى إلى إعادة تركيز نطاق سعر الصرف عند مستويات محددة. (Chow,2008:P10) (Stone et al,2009:P55-56)

الفترة بعد عام 2014 على الرغم من ارتفاع مصادر تمويل الموازنة بدأت الصادرات وسعر الصرف بالانخفاض عملت هيئة النقد السنغافورية على إدارة سعر الصرف المرجح بالتجارة بدلاً من خفض قيمة العملة ورغم تخفيف سياسة سعر الصرف شددت السياسة النقدية في عام 2018 ، جاء ذلك وسط ارتفاع تدريجي للتضخم والنمو الاقتصادي واتخذ القرار كخطوة لتطبيع السياسة النقدية تدريجيًا. (Central Banking staff,2019) وفي عام 2020 وما بعده في بداية الوباء انخفض سعر صرف الدولار السنغافوري بشكل ملحوظ نتيجة الارتفاع الحاد في قيمة الدولار الأمريكي بسبب اضطرابات الأسواق العالمية والنفور من المخاطرة تزامن ذلك مع انخفاض حاد في سعر الفائدة بين البنوك في سنغافورة . (Macroeconomic Research Office Annual Consultation Report,2021:P9)

ثالثاً: تحليل تمويل الموازنة العامة في سعر السياسة في سنغافورة للمدة (1990-2023)

يتضح من الجدول (9) وشكل (14) أن اتجاه مصادر تمويل الموازنة (الضرائب و الإيرادات الأخرى) نحو الارتفاع وان سعر السياسة اخذ بتذبذب طوال مدة البحث حيث شهد معدلات نمو متغيرة ولأن سنغافورة تعتمد على آلية الأسعار لتنظيم الأنشطة الاقتصادية. (chow-tan,2017:p3) عندما تنخفض سعر الفائدة في سنغافورة يمكن جذب المستثمرين لإعادة الاستثمار في الأسواق وتكون لأدوات الاستثمار على أقصى تأثير إذ تتمتع الأسهم والسندات بالقدرة على الحصول أقصى عوائد من أدوات الاستثمار الأخرى سيسمح هذا للمستثمرين الأجانب بالاستثمار ، أدى تأثير انخفاض أسعار الفائدة في سنغافورة إلى زيادة مؤشر أسعار الأسهم المركب للقطاع المصرفي. (Cahya et al ,2022:P596-597)

شكل (9) تمويل الموازنة العامة و مؤشرات الاستقرار النقدي في سنغافورة للمدة (1990-2023) (بليون دولار)

السنة	الإيرادات الضريبية (1)	المساهمات الاجتماعية (2)	المنح (3)	الإيرادات الآخري (4)	مؤشرات التضخم								مؤشرات سعر الصرف				مؤشرات سعر الفائدة			
					الرقم القياسي للأسعار المستهلك	معدل النمو	عرض النقد الواسع	معدل النمو(8)	الناتج المحلي الاجمالي الثابت (9)	معدل النمو (10)	معامل الاستقرار النقدي (11)	الصادرات (12)	سعر الصرف الموازي (13)	معدل النمو (14)	سعر السياسة (15)	معدل النمو (16)	سعر الفائدة الحقيقي (17)	معدل النمو (18)		
					10=100 (5)	(6)	(7)													
1990	1025.4	0.00	0.00	761.8	125.25		6,184.50		974957			64.05	93.04		0.50		2.55			
1991	1192.4	0.00	0.00	799.5	126.21	0.77	6,954.20		1040166		1.86	76.63	96.06	3.25	1.50	200	3.01	18.04		
1992	1367.5	0.00	0.00	891.4	126.21	0	7,572.80	12.45	1109231	6.64	1.34	84.31	97.73	1.74	1.75	16.67	4.5	49.5		
1993	1595.2	0.00	0.00	1214.3	125.22	-0.78	8,213.00	8.9	1236345	11.46	0.74	97.97	98.00	0.28	1.13	-35.43	1.87	-58.44		
1994	1869.9	0.00	0.00	1054.9	125.37	0.12	9,398.00	8.45	1373526	11.1	1.3	122.47	102.53	4.62	0.63	-44.25	2.33	24.6		
1995	196.26	0.00	0.00	1224.3	112.34	-10.39	10,196.80	14.43	1472082	7.18	-12.42	159.05	104.27	1.7	0.88	39.68	3.09	32.62		
1996	2158.5	0.00	0.00	1635.1	121.62	8.26	11,195.10	-89.15	1582067	7.47	1.31	169.13	107.22	2.83	1.38	56.82	4.68	51.46		
1997	2276.4	0.00	0.00	1711.9	118.84	-2.29	12,344.40	9.79	1713635	8.32	1.23	169.51	108.56	1.25	1.00	-27.54	5.18	10.68		
1998	2013.1	0.00	0.00	1848.1	114.49	-3.66	16,078.40	10.27	1676089	-2.19	-13.81	142.98	105.90	-2.45	2.00	100	8.89	71.62		

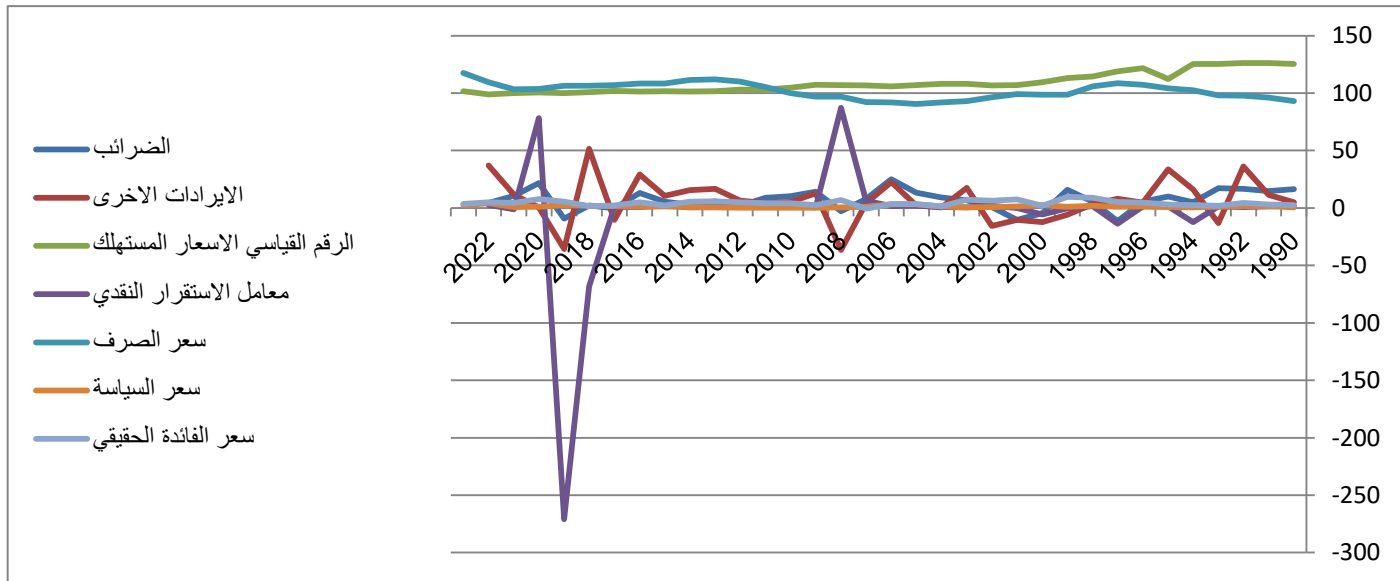
9.45	9.73	-50	1.00	-6.81	98.69	152.51	1.49	5.72	1771934	30.25	17,447.40	-1.33	112.97	1907.7	0.00	0.00	2125.3	1999
-80.47	1.9	148	2.48	-0.17	98.52	180.96	-0.23	9.04	1932087	8.51	17,089.80	-3.08	109.49	1793.1	0.00	0.00	2460.6	2000
300	7.6	-50.4	1.23	0.53	99.04	164.23	-5.48	-1.07	1911397	-2.05	18,090.90	-2.32	106.95	1570.7	0.00	0.00	2346.6	2001
-17.11	6.3	-31.71	0.84	-2.61	96.46	170.35	-0.08	3.92	1986388	5.86	18,030.83	-0.22	106.71	1407.5	0.00	0.00	2102.5	2002
14.92	7.24	-32.14	0.57	-3.51	93.07	197.82	1.77	4.55	2076734	-0.33	19,482.84	1.34	108.14	1187.3	0.00	0.00	2117.3	2003
-82.18	1.29	156.14	1.46	-1.12	92.03	246.12	0.63	9.94	2283161	8.05	20,697.80	-0.02	108.12	1395.5	0.00	0.00	2256.3	2004
158.91	3.34	118.49	3.19	-1.54	90.61	287.77	0.84	7.37	2451346	6.24	21,979.75	-1.14	106.89	1403.6	0.00	0.00	2462.7	2005
2.1	3.41	4.08	3.32	1.35	91.83	338.93	2.15	9.01	2672133	6.19	26,236.97	-0.96	105.86	1432.6	0.00	0.00	2794	2006
-116.13	-0.55	-70.48	0.98	0.46	92.25	385.01	1.49	9.02	2913200	19.37	29,755.85	0.77	106.68	1753.4	0.00	0.00	3496.1	2007
-1347.27	6.86	-55.1	0.44	5.17	97.02	443.37	6.48	1.86	2967487	13.41	33,341.04	0.17	106.86	1824.6	0.00	0.00	3767.9	2008
-65.6	2.36	-29.55	0.31	0.01	97.03	370.53	87.23	0.13	2971284	12.05	37,120.85	0.24	107.12	1157.7	0.00	0.00	3658.4	2009
79.24	4.23	-35.48	0.20	3.06	100.00	474.82	0.59	14.52	3402707	11.34	40,309.65	-2.22	104.74	1305.71	0.00	0.00	4180.71	2010
-1.65	4.16	-10	0.18	5.17	105.17	568.01	1.61	6.21	3614183	8.59	44,335.83	-1.51	103.16	1375.69	0.00	0.00	4604.93	2011
16.83	4.86	0	0.18	4.63	110.04	580.51	1.63	4.44	3774490	9.99	47,539.23	-0.1	103.06	1436.78	0.00	0.00	5008.15	2012
20.16	5.84	255.56	0.64	1.84	112.06	600.01	0.9	4.82	3956331	7.23	49,590.86	-1.4	101.62	1527.32	0.00	0.00	5107.71	2013
-3.6	5.63	6.25	0.68	-0.64	111.34	604.39	0.85	3.94	4112034	4.32	51,243.09	-0.19	101.43	1781.04	0.00	0.00	5408.36	2014
-60.75	2.21	80.88	1.23	-2.71	108.32	549.42	0.51	2.98	4234441	3.33	52,024.03	0.34	101.77	2056.81	0.00	0.00	5563.96	2015
119	4.84	-21.95	0.96	-0.05	108.27	525.53	2.14	3.75	4393130	1.52	56,208.80	-0.37	101.39	2273.352	0.00	0.00	5866.297	2016

-52.07	2.32	58.33	1.52	-1.12	107.06	589.86	0.71	4.48	4589806	8.04	58,006.67	0.55	101.95	2938.14	0.00	0.00	6631.474	2017
-28.02	1.67	22.37	1.86	-0.7	106.31	671.74	1.13	3.45	4748245	3.2	60,270.02	-1.01	100.92	2631.001	0.00	0.00	6615.477	2018
227.54	5.47	34.95	2.51	0.21	106.53	664.48	-68.32	1.31	4810354	3.9	63,254.20	-0.91	100	3984.336	0.00	0.00	6761.889	2019
44.06	7.88	-57.77	1.06	-2.77	103.58	634.51	-270.84	-3.81	4626853	-89.5	71,598.08	0.68	100.68	2565.742	0.00	0.00	6139.199	2020
-157.74	4.55	-28.3	0.76	-0.22	103.35	794.47	78.26	9.76	5078286	1031.91	73,333.90	-0.58	100.1	2575.481	0.00	0.00	7472.78	2021
9.45	4.98	426.45	4.001	6.05	109.60	925.95	-1.27	4.11	5286902	763.78	74,654.60	-1.2	98.9	2877.664	0.00	0.00	8269.576	2022
-28.92	3.54	-36.79	2.529	7.24	117.53	873.99	2.62	1.82	5383198	-5.21	78,124.70	2.91	101.78	3946.164	0.00	0.00	8625.947	2023

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- 1- العمود (1)(2)(3)(4)(13)(15) / <https://www.imf.org/en/Data>
- 2- العمود (6)(8)(10)(11)(14)(16) (18) من احتساب الباحثة
- 3- العمود (7)(9) <https://www.imf.org/en/Data>
- 4- العمود (11) <https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/USA/united-states/inflation-rate-cpi>
- 5- (13)(14) من موقع <https://www.imf.org/en/Data> اما السنوات (2023-2022) <https://www.ceicdata.com/en/indicator/singapore/policy-rate>
- 6- العمود (7) (17) من موقع <https://data.worldbank.org> / العمود (4) للسنوات (2023-2022) <https://eservices.mas.gov.sg/statistics/msb-xml/Report.aspx?tableSetID=I&tableID=I.1>
- 7- العمود (5) <https://www.statista.com/statistics/932895/singapore-cpi-of-communication>
- 1- (12) من موقع <https://www.imf.org/en/Data> اما السنوات (2023-2022) <https://www.ceicdata.com/en/indicator/singapore/policy-rate>

شكل (14) نمو مصادر تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في سنغافورة للمدة (2023-1990)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (9)

المبحث الثالث : تحليل أثر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام والاستقرار النقدي في الولايات المتحدة

المطلب الأول: تطور واقع الاقتصاد و الموازنة العامة في الولايات المتحدة

يشهد الاقتصاد الأميركي نظراً لحجمه وتأثيراته الدولية تطورات تترك أثراً كبيراً على الاقتصاد العالمي إذ تُعد الولايات المتحدة أكبر اقتصاد فردي على مستوى العالم و تسهم بحوالي 22% من الناتج العالمي، وأكثر من ثلث القيمة السوقية للأسهم وتحتل مكانة بارزة في معظم الأسواق العالمية ومنذ ثمانينيات القرن العشرين ظلت حصة الولايات المتحدة من الناتج والتجارة العالمية ثابتة نسبياً مقارنة بانخفاض حصص الاقتصادات المتقدمة الكبرى الأخرى بشكل تدريجي و تمتلك الولايات المتحدة أكبر احتياطي من الأصول والالتزامات الأجنبية.(Kose et al,2017:P1-2)

اما الموازنة العامة في الولايات المتحدة مرت بمرحلتين رئيسيتين: مرحلة التوسع المالي ومرحلة ضبط المالي ،اذ اتبعت السياسة نهجاً كينزياً مقصوداً في إدارة الاقتصاد الكلي ، رأى مجلس المستشارين الاقتصاديين أن الفائض الكبير في الموازنة الناتج عن ارتفاع الإيرادات الضريبية يُبطئ من الطلب الكلي قبل بلوغ التشغيل الكامل للعمالة تم اقتراح تخفيض ضريبي عام 1962 ودخل حيز التنفيذ في 1964 مما أسهم في تقليص هذا الفائض إذ زاد الإنفاق الحكومي خلال حرب الرئيس جونسون على الفقر وحرب فيتنام مما أدى إلى خفض الفائض بشكل أكبر و في السبعينيات تسبب العجز المتزايد في الموازنة والتضخم المصحوب بالركود في التشكيك بسياسات إدارة الطلب الكينزية وخلال الثمانينيات أسفر الجمع بين تخفيضات ضريبية كبيرة وانخفاض الإنفاق المحلي والزيادة الضخمة في الإنفاق الدفاعي عن عجز كبير في الموازنة شهدت تلك الفترة تحولاً نحو ضبط المالي مع إقرار قانون تسوية الموازنة الشاملة وقانون الموازنة المتوازنة مما أدى إلى تحقيق فائض لأول مرة.(Moudud

1999:p1-2) في الألفية الجديدة عانت الموازنة العامة الأميركية من عجز جراء الأزمة المالية وارتفاع الإنفاق بسبب الحروب ومشروعات البنية التحتية فضلاً عن وباء كورونا ، اذ تدرك الولايات المتحدة أن بناء مجتمع قادر على المنافسة في القرن الحادي والعشرين يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية مما يستدعي زيادة الإيرادات عبر النظام الضريبي ويتم رفع الضرائب عند الضرورة لتحقيق هذه الأهداف.(Doe et al,2023:P18) وعلية يتم تحليل مؤشرات تمويل الموازنة العامة و

كالآتي:-

أولاً : تحليل مؤشرات تمويل الموازنة العامة في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

4- تحليل نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات العامة في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

يتضح من الجدول (10) ارتفاع مستويات الضرائب بمرور الوقت نتيجة للتغيرات الاقتصادية والقرارات التي يتخذها الكونجرس سنوياً خلال فترات التوسع الاقتصادي تزداد الإيرادات الضريبية عادةً إذ تؤدي ارتفاع الدخل وزيادة التوظيف إلى تعزيز عائدات ضرائب الدخل الفردية والشركاتية . (Congressional Research Service,2022:P2) وقد ظهر نظام ضريبي شامل ومبتكر في الولايات المتحدة إذ كانت أبرز إبداعاتها في فرض الضرائب على جميع أنواع الممتلكات وليس فقط على الأرض تشمل ضريبة الممتلكات العامة الأميركية الثروات الشخصية والمالية بالإضافة إلى العقارات والأصول الحقيقية مما جعلها ركناً أساسياً في النظام السياسي والاقتصادي الأمريكي تسهم هذه الضريبة بجزء كبير من إيرادات حكومات الولايات والسلطات المحلية مما يدفع الولايات المتحدة للاعتماد بشكل كبير على الضرائب المحلية لتمويل النفقات الحكومية والاستثمارات والسلع العامة مقارنة بالدول الأوروبية لذلك تحتل الضرائب نصيباً مهماً بين مصادر التمويل الأخرى.(Dray et al,2023 :P1)

2-تحليل نسبة المساهمات الاجتماعية من إجمالي الإيرادات العامة في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

حقق المساهمات الاجتماعية ارتفاع متتالي اذ تبدأ بمقدار (405.82) بليون دولار وبأهمية نسبة (21.82%) عام 1990 وصولاً الى (1,745.65) بليون دولار بأهمية نسبية (20.55%) عام 2023 تعد المساهمات الاجتماعية مدفوعات إلزامية تُسدد للحكومة العامة تمنح الأفراد حق الحصول على المنافع الاجتماعية في المستقبل تشمل هذه المساهمات مكملات التأمين ضد البطالة والحوادث والأمراض ومعاشات الشيخوخة والإعاقة والناجين فضلاً عن تعويضات النفقات الطبية وخدمات المستشفيات يتم فرض هذه المساهمات على كل من العاملين وأصحاب العمل ويتم تخصيصها عادةً لتمويل المنافع الاجتماعية التي تُقدّم من خلال المؤسسات الحكومية العامة تُعد المساهمات الاجتماعية من أكثر برامج الحكومة الأميركية نجاحاً حيث أسهمت في دعم ملايين كبار السن للابتعاد عن خط الفقر ومع ذلك فإنها تواجه تحديات بسبب العجز الطويل الأمد وقد تم بحث العديد من التغييرات من قبل صناع السياسات لمعالجة هذه القضايا مع استمرار أمناء أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية خصوصاً مع اقتراب موجة تقاعد كبيرة وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية.(Velloso,2005,6) وبالنظر إلى البيانات الجدول (10) و شكل (15) تُظهر الإحصاءات أن المساهمات الاجتماعية تحتل المرتبة الثانية بعد الضرائب من حيث نسبة مساهمتها في مصادر تمويل الموازنة العامة .

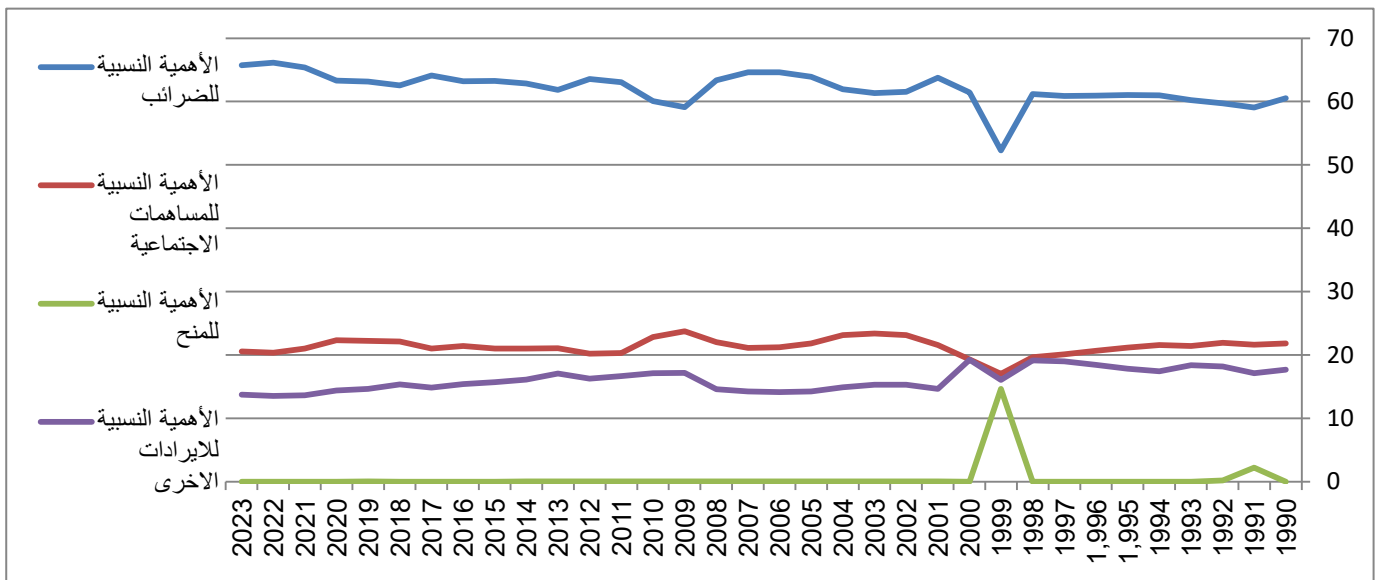
3-تحليل نسبة المنح من اجمالي الإيرادات العامة في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

تعد المنح مجموعة متنوعة من الأحكام المصممة لتلبية الاحتياجات المحددة للبرامج التي تشارك فيها الولايات والمحليات لتقديم الخدمات العامة تُستخدم المنح لاستكشاف تقنيات جديدة في تقديم الرعاية الصحية للمسنين والمصابين بالأمراض المزمنة ولتدريب الكوادر المهنية التي تعاني من نقص كما تهدف إلى تعزيز التخطيط لإعادة إعمار المدن وتشجيع الإبداع ودعم تنفيذ برامج الرفاهية العامة بالإضافة إلى ذلك تساهم المنح في دعم برامج الدولة أو السلطات المحلية سواء في عمليات الحكومة أو في تقديم الخدمات للمواطنين . تلعب المنح الحكومية دوراً مهماً في تمويل الأفكار والمشاريع التي تعزز الخدمات العامة وتعمل على تحفيز الاقتصاد وزيادة الإيرادات. (advisory commission on intergovernmental relations,1964:p3)ومع ذلك وكما يوضح الجدول (10) تظل المنح المصدر الأقل مساهمة في تمويل الموازنة العامة من خلال نسب مشاركتها في الإيرادات العامة.

4- تحليل الإيرادات الأخرى من اجمالي الإيرادات العامة في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

وجدنا ان الإيرادات الأخرى التي تشمل (الرسوم الخاصة - العائدات على الاستثمارات الرأسمالية و الدخول الأخرى و التعويضات) في اتجاه متذبذب طيلة سنوات البحث وحقت أهمية نسبية كبيرة من الإيرادات العامة وهذا يوضح على تنوع مصادر الإيرادات العامة في الولايات المتحدة كما في الجدول (10) .

شكل (15) الأهمية النسبية لمصادر تمويل الموازنة العامة من الإيرادات العامة في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)%



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (10)

جدول (10) تطور نسب مصادر تمويل الموازنة العامة من اجمالي الإيرادات العامة في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023) (بليون دولار)

الاهمية النسبية	الاهمية النسبية	الاهمية النسبية	الاهمية النسبية	الإيرادات غير الضريبية						معدل النمو	الضرائب	معدل النمو	الإيرادات العامة	السنة
(1/9)	(1/7)	(1/5)	(1/3)	معدل النمو	الإيرادات الأخرى	معدل النمو	المنح	معدل النمو	المساهمات الاجتماعية	(4)	(3)	(2)	(1)	
(14)	(13)	(12)	(11)	(10)	(9)	(8)	(7)	(6)	(5)					
17.67	0	21.82	60.51		328.70		0.00		405.82		1,125.68		1,860.20	1990
17.1	2.2	21.63	59.07	2.28	336.21	0	43.15	4.76	425.13	3.12	1,160.84	5.65	1,965.33	1991
18.16	0.2	21.94	59.7	9.5	368.15	-88.62	4.91	4.65	444.88	4.18	1,209.41	3.16	2,027.35	1992
18.4	0	21.4	60.2	7.95	397.42	-99.19	0.04	3.61	460.95	7.51	1,300.24	6.48	2,158.65	1993
17.44	0	21.59	60.97	0.73	400.31	-100	0.00	7.51	495.57	7.65	1,399.69	6.34	2,295.57	1994
17.81	0	21.16	61.03	9.35	437.73	0	0.00	4.9	519.87	7.13	1,499.50	7.04	2,457.10	1995
18.41	0	20.66	60.93	10.92	485.53	0	0.00	4.82	544.94	7.18	1,607.23	7.35	2,637.70	1996
19.01	0	20.1	60.89	12.05	544.04	0	0.00	5.59	575.42	8.44	1,742.84	8.51	2,862.30	1997
19.15	0	19.66	61.19	8.8	591.94	0	0.00	5.58	607.55	8.52	1,891.36	7.98	3,090.85	1998
16.04	14.65	17	52.31	3.43	612.23	0	558.97	6.79	648.78	5.54	1,996.13	23.46	3,816.11	1999
19.25	0	19.29	61.46	12.66	689.75	-100	0.01	6.55	691.29	10.31	2,201.97	-6.11	3,583.02	2000
14.62	0.02	21.59	63.77	-27.63	499.14	5313	0.54	6.61	736.95	-1.14	2,176.80	-4.73	3,413.43	2001
15.3	0.02	23.13	61.55	0.13	499.78	-7.2	0.50	2.48	755.25	-7.67	2,009.75	-4.34	3,265.29	2002

15.29	0.02	23.36	61.34	2.55	512.51	31.71	0.66	3.7	783.21	2.33	2,056.52	2.68	3,352.90	2003
14.88	0.02	23.15	61.96	4.52	535.67	-17.32	0.55	6.44	833.63	8.49	2,231.22	7.4	3,601.07	2004
14.24	0.02	21.82	63.92	6.93	572.81	26.16	0.69	5.32	878.01	15.25	2,571.46	11.72	4,022.97	2005
14.16	0.02	21.2	64.62	8.1	619.21	55.05	1.07	5.59	927.14	9.9	2,826.00	8.71	4,373.42	2006
14.24	0.02	21.1	64.64	5.37	652.47	-1.21	1.06	4.21	966.13	4.79	2,961.26	4.74	4,580.91	2007
14.6	0.02	22.02	63.36	0.83	657.89	6.34	1.12	2.8	993.19	-3.51	2,857.27	-1.56	4,509.47	2008
17.16	0.02	23.72	59.1	6.57	701.14	-14.86	0.96	-2.41	969.23	-15.49	2,414.64	-9.39	4,085.97	2009
17.1	0.02	22.84	60.05	5.6	740.38	-14.58	0.82	2.01	988.67	7.67	2,599.74	5.96	4,329.61	2010
16.64	0.02	20.3	63.03	1.96	754.93	14.46	0.94	-6.84	921.06	9.99	2,859.54	4.78	4,536.46	2011
16.24	0.02	20.19	63.55	1.78	768.37	-4.7	0.89	3.7	955.16	5.15	3,006.93	4.3	4,731.36	2012
17.08	0.02	21.05	61.85	17.16	900.25	8.56	0.97	16.15	1,109.44	8.41	3,259.76	11.39	5,270.42	2013
16.1	0.02	21.03	62.85	-1.42	887.48	15.67	1.12	4.45	1,158.80	6.25	3,463.58	4.56	5,510.98	2014
15.71	0.01	21	63.28	2	905.27	-38.97	0.68	4.42	1,210.02	5.3	3,647.22	4.58	5,763.19	2015
15.41	0.01	21.4	63.21	-0.84	897.70	20.34	0.82	2.84	1,244.37	0.96	3,682.25	1.07	5,825.14	2016
14.86	0.01	21	64.13	2.83	923.08	-2.85	0.80	4.8	1,304.16	8.2	3,984.02	6.64	6,212.05	2017
15.33	0.01	22.1	62.56	2.7	948.01	-9.82	0.72	4.82	1,367.04	-2.86	3,870.18	-0.42	6,185.95	2018
14.62	0.02	22.22	63.15	-0.76	940.80	77.95	1.28	4.6	1,429.95	5.01	4,064.26	4.05	6,436.29	2019

14.37	0.01	22.32	63.3	-0.47	936.36	-42.11	0.74	1.72	1,454.58	1.48	4,124.56	1.24	6,516.24	2020
13.61	0.01	20.99	65.39	8.26	1,013.67	48.88	1.11	7.48	1,563.34	18.11	4,871.49	14.32	7,449.60	2021
13.53	0.01	20.34	66.12	12.02	1,135.53	-26.13	0.82	9.22	1,707.44	13.94	5,550.46	12.75	8399.48	2022
13.71	0.01	20.55	65.73	2.58	1,164.78	-3.66	0.79	2.24	1,745.65	0.61	5,584.12	1.14	8495.34	2023

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- 5- العمود (1)(3)(5)(7)(9) / <https://www.imf.org/en/Data>
- 6- العمود (2)(4)(6)(8)(10)(11)(12)(13)(14) من اعداد الباحثة

المطلب الثاني: تحليل تطورات الدين العام و تراكم الدين العام في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

تشير البيانات الجدول (11) إلى أن الدين العام يسير في اتجاه تصاعدي بينما يظهر مؤشر تراكم الدين العام (عجز الموازنة إلى GDP) نسباً سلبية في معظم السنوات كما هو موضح في الجدول (11) ففي بداية التسعينات عانت الموازنة من عجز مستمر حتى عام 1995 عندما تحقق فائض بلغ (27.22) مليار دولار ومع ذلك بعد عام 2003 استمرت الحكومة الأمريكية في تسجيل عجز في الموازنة نتيجة لإنفاقها مبالغ تفوق الإيرادات المتحصلة من الضرائب والمصادر الأخرى مما استدعى اللجوء إلى الاقتراض لسد الفجوة المالية وفقاً لتقديرات مكتب الموازنة في الكونجرس. (Berman,2023) فإن العجز والدين العام سيواصلان الارتفاع في العقود القادمة وهو ما يثير القلق بشأن التداعيات المحتملة لهذا الإنفاق المستمر بما في ذلك مزاحمة الاستثمار الخاص مما قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي طويل الأمد. (Congressional Research Service,2021:P2)

أما مؤشر تراكم الدين العام (الدين العام /GDP) خلال فترة التسعينات اتخذ مساراً تصاعدياً مع ارتفاع الدين العام قبل أن تبدأ في الانخفاض كما في الجدول (11) ويرجع ذلك إلى زيادة عائدات الضرائب الناتجة عن طفرة التكنولوجيا بالإضافة إلى التخفيضات الدفاعية التي تلت نهاية الحرب الباردة ساهمت هذه العوامل في تقليص نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومع ذلك أدى الركود الكبير لاحقاً إلى أزمة مالية طويلة الأمد مما رفع الدين العام إلى مستوى جديد بلغ نحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي. (Cline,2014:p2)

في تلك الفترة لم يخصص الكونجرس الأمريكي موارد مالية محددة للحرب، بل تم تمويل الإنفاق العسكري من الإيرادات العامة للحكومة الفيدرالية وبدلاً من زيادة الضرائب أو إعادة تخصيص الأموال من أجزاء أخرى من الموازنة قامت إدارة بوش بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العسكري مما أدى إلى انتقال البلاد من فائض الموازنة إلى الاعتماد على الاستدانة وهو ما أسهم في زيادة الدين العام وتراكم الفوائد المترتبة عليه. (Peltier,2020:P2)

إلى جانب ذلك شهدت الولايات المتحدة خلال السنوات اللاحقة تأثيرات كبيرة ناجمة عن الأزمات الاقتصادية العالمية مثل أزمة الائتمان والركود الكبير مما أدى إلى ارتفاع سريع في عبء الدين العام. (Petty,2010:P6) وقد تفاقمَت هذه الزيادة بسبب الخلافات حول سقف الدين وحدود الإنفاق التقديري بين عامي (2012 - 2021)، إذ تم فرض تخفيضات متساوية على الإنفاق الدفاعي وغير الدفاعي. (Cline,2014:p2) وعلى الرغم من استمرار نمو نسبة (الدين العام / GDP) بعد الأزمة المالية إلا أن هذا النمو كان تدريجياً نتيجة للسياسات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين

الدين و GDP ومع ذلك شهدت الولايات المتحدة في مرحلة لاحقة ارتفاعاً كبيراً في نسبة الدين العام.)
(Busato et al ,2022:P6)

جدول (11) تطور الدين العام و تراكم الدين العام في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023) بليون دولار

الدين العام GDP/ (7)	عجز الموازنة (6) GDP/ (6)	GDP (5)	عجز الموازنة العامة(4) (4)	النفقات العامة (3)	الإيرادات العامة (2)	الدين العام (1)	السنة
54.22	-1.08	5,963	-64.62	1,924.82	1,860.20	3,233.3	1990
59.52	-2.25	6,158	-138.42	2,103.75	1,965.33	3,665.3	1991
62.34	-2.06	6,520	-134.32	2,161.67	2,027.35	4,064.62	1992
64.33	-1.33	6,858	-91.33	2,249.98	2,158.65	4,411.49	1993
64.4	-0.38	7,287	-27.80	2,323.37	2,295.57	4,692.75	1994
65.11	0.36	7,639	27.22	2,429.88	2,457.10	4,973.98	1995
64.72	1.63	8,073	131.75	2,505.95	2,637.70	5,224.81	1996
63.11	3.1	8,577	265.59	2,596.71	2,862.30	5,413.15	1997
60.98	4.53	9,062	410.72	2,680.13	3,090.85	5,526.19	1998
58.73	10.82	9,631	1,042.30	2,773.81	3,816.11	5,656.27	1999
55.36	6.16	10,250	631.53	2,951.49	3,583.02	5,674.18	2000
53.15	-0.64	10,581	-67.61	3,481.04	3,413.43	5,623.8960	2001
55.54	-3.89	10,929	-425.28	3,690.57	3,265.29	6,069.7880	2002
58.63	-5.01	11,456	-573.91	3,926.81	3,352.90	6,716.2910	2003
66.16	-4.43	12,217	-541.63	4,142.70	3,601.07	8,083.2190	2004
65.52	-3.22	13,039	-419.77	4,442.74	4,022.97	8,542.5870	2005
64.25	-2.16	13,815	-298.65	4,672.07	4,373.42	8,876.0020	2006
64.63	-2.69	14,474	-389.11	4,970.02	4,580.91	9,355.2290	2007
73.49	-6.14	14,769	-907.37	5,416.84	4,509.47	10,853.1340	2008
86.65	-11.8	14,478	-1,708.09	5,794.06	4,085.97	12,545.4930	2009
95.22	-11.19	15,048	-1,683.63	6,013.24	4,329.61	14,328.0600	2010
99.55	-10.01	15,599	-1,561.72	6,098.18	4,536.46	15,529.2490	2011

103.1	-8.45	16,253	-1,374.00	6,105.36	4,731.36	16,757.5290	2012
104.37	-5.29	16,880	-892.40	6,162.82	5,270.42	17,617.0680	2013
104.24	-4.69	17,608	-826.28	6,337.26	5,510.98	18,355.0220	2014
104.65	-4.18	18,295	-764.14	6,527.33	5,763.19	19,146.1340	2015
106.57	-4.77	18,804	-897.55	6,722.69	5,825.14	20038.5830	2016
105.5	-3.7	19,612	-726.51	6,938.56	6,212.05	20,691.2410	2017
106.82	-5.3	20,656	-1,094.84	7,280.79	6,185.95	22,064.2370	2018
108.04	-5.83	21,521	-1,255.39	7,691.68	6,436.29	23,252.2520	2019
131.84	-13.77	21,322	-2,936.11	9,452.35	6,516.24	28,110.4950	2020
124.88	-10.76	23,594	-2,537.85	9,987.45	7,449.60	29,463.7300	2021
117.55	-3.74	26,006	-973.06	9,372.54	8,399.48	30,568.7910	2022
116.09	-2.8	27,720	-777.30	9,272.64	8,495.34	32179.4780	2023

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- 1- العمود (1) العمود (1) السنوات من (2000-1990) <https://www.statista.com/statistics/187867/public-debt-of-the-united-states-since-2001-2021>
- 2- العمود (2)(3)(5) من موقع <https://public.knoema.com/rwidmdc/imf-world-economic-outlook-weo-database-october-2021-2001>
- 3- العمود (4) من اعداد الباحثة
- 4- العمود (6) (7) من اعداد الباحثة

المطلب الثالث : تحليل تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

أولاً: تحليل الإيرادات الضريبية في تراكم الدين العام في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

يتضح من الجدول (12) وشكل (16) أن الاتجاه العام للضرائب يشير إلى الارتفاع بينما تظهر نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نسب سلبية ومتذبذبة أغلب الأحيان عموماً تتسم العلاقة بين الضرائب ونسبة العجز بالتقلب نتيجة للأوضاع الاقتصادية وزيادة الإنفاق العام لا سيما بسبب الحروب التي خاضتها البلاد فضلاً عن الأزمات المالية وأحداث سبتمبر والأزمات الصحية ومن بين الأسباب الأخرى لهذا التذبذب ارتفاع الفوائد المترتبة على الدين العام في هذا السياق أشارت دراسة المشرعين الأميركيين إلى أهمية الاستعانة بالخبرات الدولية لضبط الأوضاع المالية مع التحذير من الاعتماد المفرط على الضرائب كوسيلة لضبط تلك الأوضاع ومع ذلك قد تشكل الزيادات الضريبية المعتدلة جزءاً من تقليص العجز شرط أن يُركّز في المقام الأول على خفض الإنفاق بحيث تشكل مدخراته 60% أو أكثر مقابل 40% أو أقل من زيادة الإيرادات علاوة على ذلك فإن أنواع خفض الإنفاق والإصلاحات الضريبية المندرجة في عمليات ضبط الأوضاع المالية. (McBride, 2025)

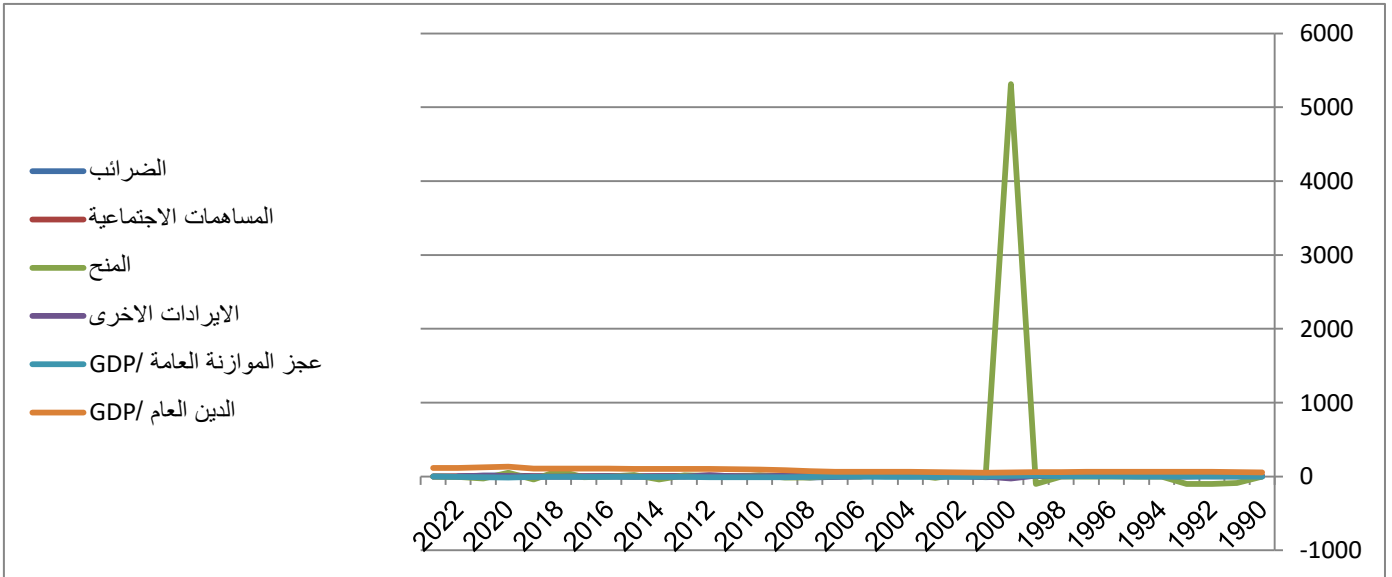
أما فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فقد كان الاتجاه العام يميل إلى الارتفاع نتيجة العجز المستمر في صافي الموازنة العامة مع ذلك يتضح أن النسبة في بعض السنوات كانت أقل من 60% ، مما يعكس مساهمة الضرائب في خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2003) إلا أن هذه النسبة استمرت بالارتفاع لتتجاوز 60% لاحقاً مما يعد مؤشراً على اعتماد الولايات المتحدة بشكل متزايد على الدين العام في ظل تصاعد الإنفاق العام نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية وبالتالي عدم قدرة الضرائب على تخفيض نسبة الدين العام / GDP .

ثانياً: تحليل الإيرادات غير ضريبية في تراكم الدين العام في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

يُتضح من الجدول (12) و شكل (16) أن الإيرادات غير الضريبية والتي تشمل المساهمات الاجتماعية والإيرادات الأخرى اتجهت نحو الارتفاع باستثناء المنح التي ظلت في حالة من التذبذب المستمر كما أن مؤشر (عجز الموازنة / GDP) أظهر مسارات عدة مما يعكس تأثيراً للإيرادات غير الضريبية ، أما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد اتخذت اتجاهًا تصاعدياً باستثناء بعض السنوات هذا يوضح محدودية تأثير الإيرادات غير الضريبية ، تعزى هذه الحالة إلى عدم استقرار الإيرادات غير الضريبية نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تم الإشارة إليها سابقاً.

وفقاً لصندوق النقد الدولي تُعد الحكومة الأميركية واحدة من أكثر الحكومات مديونية في العالم علماً بأنه لم يمضِ وقت طويل عندما كانت الولايات المتحدة تُصنف من بين أقل البلدان مديونية في عام 2001 إلا أن ديون الولايات المتحدة شهدت ارتفاعاً كبيراً على مدار العشرين عاماً الماضية خاصة بعد الأزمة المالية في عام 2008 ، ثم انكمش الاقتصاد مما أدى إلى انخفاض عائدات الضرائب والإيرادات غير الضريبية في حين اعتمدت الحكومة الفيدرالية على حزم تحفيز كبيرة ونتيجة لذلك تضاعفت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تقريباً بعد الأزمة المالية أما الانخفاض الأخير في الدين العام فيعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدلات التضخم والنمو الاقتصادي الحقيقي الناتج عن الجائحة وهي عوامل ساهمت في تقليل أعباء الديون مؤقتاً. (McBride, 2025)

شكل (16) نمو مصادر تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام في الولايات المتحدة للمدة (2023-1990)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (12)

جدول (12) تطور تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام في الولايات المتحدة للمدة (2023-1990) (بليون دولار)

السنة	الإيرادات الضريبية (1)	المساهمات الاجتماعية (2)	المنح (3)	الإيرادات الأخرى (4)	عجز الموازنة/GDP (6)	الدين العام/GDP (7)
1990	1,125.68	405.82	0.00	328.70	-1.08	54.22
1991	1,160.84	425.13	43.15	336.21	-2.25	59.52
1992	1,209.41	444.88	4.91	368.15	-2.06	62.34

64.33	-1.33	397.42	0.04	460.95	1,300.24	1993
64.4	-0.38	400.31	0.00	495.57	1,399.69	1994
65.11	0.36	437.73	0.00	519.87	1,499.50	1995
64.72	1.63	485.53	0.00	544.94	1,607.23	1996
63.11	3.1	544.04	0.00	575.42	1,742.84	1997
60.98	4.53	591.94	0.00	607.55	1,891.36	1998
58.73	10.82	612.23	558.97	648.78	1,996.13	1999
55.36	6.16	689.75	0.01	691.29	2,201.97	2000
53.15	-0.64	499.14	0.54	736.95	2,176.80	2001
55.54	-3.89	499.78	0.50	755.25	2,009.75	2002
58.63	-5.01	512.51	0.66	783.21	2,056.52	2003
66.16	-4.43	535.67	0.55	833.63	2,231.22	2004
65.52	-3.22	572.81	0.69	878.01	2,571.46	2005
64.25	-2.16	619.21	1.07	927.14	2,826.00	2006
64.63	-2.69	652.47	1.06	966.13	2,961.26	2007
73.49	-6.14	657.89	1.12	993.19	2,857.27	2008
86.65	-11.8	701.14	0.96	969.23	2,414.64	2009
95.22	-11.19	740.38	0.82	988.67	2,599.74	2010
99.55	-10.01	754.93	0.94	921.06	2,859.54	2011
103.1	-8.45	768.37	0.89	955.16	3,006.93	2012
104.37	-5.29	900.25	0.97	1,109.44	3,259.76	2013
104.24	-4.69	887.48	1.12	1,158.80	3,463.58	2014
104.65	-4.18	905.27	0.68	1,210.02	3,647.22	2015
106.57	-4.77	897.70	0.82	1,244.37	3,682.25	2016
105.5	-3.7	923.08	0.80	1,304.16	3,984.02	2017
106.82	-5.3	948.01	0.72	1,367.04	3,870.18	2018
108.04	-5.83	940.80	1.28	1,429.95	4,064.26	2019
131.84	-13.77	936.36	0.74	1,454.58	4,124.56	2020

124.88	-10.76	1,013.67	1.11	1,563.34	4,871.49	2021
117.55	-3.74	1,135.53	0.82	1,707.44	5,550.46	2022
116.09	-2.8	1,164.78	0.79	1,745.65	5,584.12	2023

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

1- العمود(1)(2)(3)(4) من موقع <https://www.imf.org/en/Data>

2- العمود (5) (6) من اعداد الباحثة

المطلب السادس: تحليل تمويل الموازنة العامة في الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

أولاً: تحليل تمويل الموازنة العامة في التضخم في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

1-الرقم القياسي الاسعار المستهلك في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

خلال النظر إلى الجدول (13) يتضح أن الاتجاه العام كان نحو الارتفاع للضرائب والمساهمات الاجتماعية والإيرادات الأخرى باستثناء المنح ، إما الرقم القياسي أسعار المستهلك خلال التسعينات كان بمستويات أقل مقارنة بفترة الألفية ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أبرزها (1) الهجرة (2) التجارة الموسعة والعولمة (3) انفجار تطبيقات القطاع الخاص للتكنولوجيات الجديدة (4) بداية تقليص الاقتصاد العالمي نطاق للحكومة و (5) نقلة نوعية في توافر رأس المال للشركات من جميع الأحجام (Rosenblum, 2000: P9). وفي السنوات التالية كان الدافع الرئيسي لاستمرار ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار الطاقة مما أدى إلى زيادات سريعة وغير مألوفة في الأسعار ورغم هذه الزيادة في التضخم لم يستجب بنك الاحتياطي الفيدرالي عن طريق تشديد السياسة النقدية بل لجأ إلى سياسة "التيسير الكمي" * التي أسهمت في زيادة غير مسبقة في القاعدة النقدية وفي عام 2009 شهد الاقتصاد انكماشاً في الأسعار حتى نهاية الفترة المدروسة وذلك نتيجة للاضطرابات الاقتصادية غير المسبقة التي أحدثها فيروس (COVID-19) مما أدى إلى ارتفاع التضخم نتيجة التقلبات في جانب الطلب والعرض. (Congressional Research Service, 2022: P2) فضلاً عن ذلك ساهم غزو روسيا لأوكرانيا في زيادة أسعار الغذاء والطاقة مما أدى إلى تفاقم التضخم والتغيرات في المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار. (Wildauer et al, 2023)

2-معامل الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

يتضح من الجدول (13) أن معامل الاستقرار النقدي تجاوز الواحد الصحيح مستوى التضخم المرتفع الناتج عن النمو الكبير في المعروض النقدي خلال فترة التيسير الكمي ويرجع ذلك جزئياً إلى التوسع السريع في القاعدة النقدية التي تشمل احتياطات البنوك والعملة التي يتحكم بها بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى جانب تأثيرات وباء كورونا. (Congressional Research Service, 2024: P2)

فيما يتعلق بالنظام الضريبي لم يكن محايداً تجاه التضخم إذ ظهرت عدة تشوهات رئيسية من بينها: (أ) عدم تعديل بعض معايير النظام الضريبي لمواكبة التضخم (ب) التأثيرات الضريبية الناتجة عن توقيت التحصيل والاسترداد (ج) فرض الضرائب على المكاسب والأرباح الاسمية بدلاً من الحقيقية سواء على مستوى الأسر أو الشركات مع تعويض غير كامل على مستوى الشركات من خلال السماح بخصم الفائدة الاسمية بدلاً من الفائدة الحقيقية مما يبرز عدم حيادية النظام الضريبي فيما يتعلق بالتضخم (Beer et al, 2023: P4-5).

أما بالنسبة إلى بقية مصادر تمويل الموازنة العامة فلا يبدو أن أيًا منها يُعد خيارًا سياسيًا واعدًا في الوقت الحالي للحد من التضخم كما في شكل (17) إذ تساهم الممارسات الاحتكارية في الصناعة في تفاقم مشكلة التضخم ورغم أهمية السياسة المالية في مكافحة التضخم إلا أنها تواجه تحديات عديدة مثل المصالح الراسخة للموازنات غير المتوازنة والنفقات العامة غير المرنة ويُفترض أن زيادة الضرائب ستكون الأقل تأثيرًا على التضخم مقارنة بوسائل أخرى لسد العجز مثل طباعة النقود أو الاقتراض من البنوك وكلاهما يؤدي إلى نتائج متشابهة. (Groves, P55-57)

*التيسير كمي :- هو أداة نقدية غير تقليدية تُستخدم من قبل البنوك المركزية، مثل البنك المركزي الأوروبي أو الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

ثانيًا: تحليل تمويل الموازنة العامة في سعر الصرف في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

نظراً لدور الدولار الأمريكي التاريخي في الهيمنة على الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية فإن الولايات المتحدة لا تواجه نفس مستوى مخاطر سعر الصرف الذي تواجهه العديد من الدول الأخرى يعود ذلك إلى امتلاكها أكبر اقتصاد عالمي ودرجة عالية من الحرية القائمة على السوق مما يجعل الدولار الأمريكي من الأصول المالية المرغوبة عالمياً هذه الهيمنة تمنح الولايات المتحدة سيولة عالية في عمليات تمويل الديون مقارنة بالعديد من الدول الأخرى كما أن الدولار يُعتبر تقليدياً ملاذًا آمنًا للاستثمارات سواء من قبل المواطنين أو المستثمرين الأجانب. (Petty, 2010: P6)

وفقاً لبيانات الجدول (13) فإن مصادر تمويل الموازنة العامة شهدت اتجاهًا تصاعدياً عدا المنح بينما واجه سعر صرف الدولار الأمريكي تقلبات خلال فترة البحث فقد ارتفعت قيمته في أواخر التسعينيات ثم انخفض في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قبل أن يشهد ارتفاعاً ملحوظاً مجدداً في تلك الفترة. (Fukui et al, 2024: P7) ويمكن تفسير تأثير مصادر تمويل الموازنة على سعر

الصرف من خلال سعر الفائدة الحقيقية والصادرات إذ أظهرت بيانات عند التسعينيات زيادة في مصادر التمويل باستثناء المنح إلى جانب انخفاض سعر الفائدة وارتفاع الصادرات نتيجة اعتماد العديد من الدول على المنتجات الأمريكية وفعاليتها في السوق العالمية ومع ذلك اتسم سعر الصرف بالتذبذب نظراً لتقييم السوق لقيمه التوازنية الحقيقية على المدى الطويل كانت عملية إعادة تقييم الدولار مفاجئة وحاسمة إذ جاءت مباشرة بعد تعديل تصاعدي كبير في توقعات السوق حول النمو الاقتصادي الأمريكي الذي استفاد من الاستثمار المكثف في التكنولوجيا الجديدة مما عزز الأداء الإنتاجي العام للاقتصاد الأمريكي. (Rosenberg, 2003: P42-46)

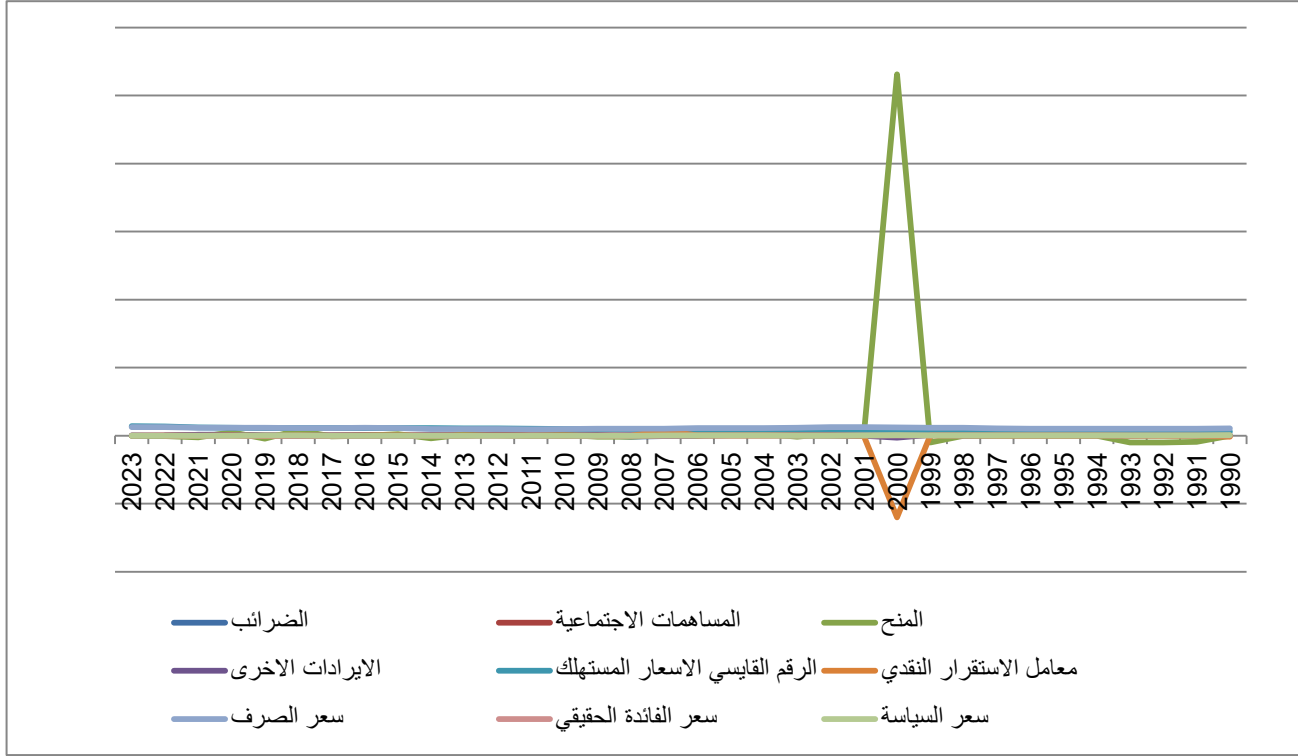
استمر الاتجاه نحو الارتفاع لمصادر تمويل الموازنة والصادرات وانخفض سعر الصرف بعد عام 2004 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي وذلك كرد فعل على حالة عدم اليقين التي صاحبت الأزمات الاقتصادية ومع تحسن الظروف الاقتصادية في منتصف عام 2009 بدأ الدولار في التراجع حتى عام 2011 لكنه شهد ارتفاعاً جديداً بفعل أزمة الديون السيادية الأوروبية التي أدت إلى موجة ثانية من عدم اليقين في السوق. (Elwell, 2012: P1) وفي عام 2021 انخفض سعر الصرف إلى (115.62) بسبب قيام العديد من البنوك المركزية في أوروبا والشرق الأوسط برفع أسعار الفائدة بينما أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياسته النقدية دون تغيير مما جعل توقعات أسعار الفائدة في صالح عملات أوروبا والشرق الأوسط. (Yoldas, 2024) واستمر الدولار في الارتفاع حتى عام 2023.

ثالثاً: تحليل تمويل الموازنة العامة في سعر السياسة في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)

نلاحظ من الجدول (13) ارتفاع مصادر تمويل الموازنة عدا المنح في حين ان سعر السياسة كان متجه نحو الانخفاض ، ومن المرجح أن يكون تأثير ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية على الأوضاع المالية في الأسواق الناشئة والبلدان النامية ضاراً بشكل خاص السبب الكامن وراء ذلك ثلاثة أنواع مختلفة من الصدمات التي يمكن أن تعزز أسعار الفائدة في الولايات المتحدة (1) صدمات التضخم التي ينجم عنها ارتفاع توقعات التضخم في الولايات المتحدة (2) صدمات رد الفعل والتي تحفزها تقييمات المستثمرين بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد تحول نحو موقف أكثر تشدداً (3) الزيادات في أسعار الفائدة الأمريكية المرتبطة بالتضخم إذ أن ارتفاع أسعار الفائدة سيقترن بضعف النشاط الاقتصادي الأمريكي وتراجع معنويات المستثمرين وينبغي أن يكون للصدمات الحقيقية تأثيرات حميدة نسبياً على اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نظراً لأن الآثار مفيدة للطلب القوي على الواردات في الولايات المتحدة وانتعاش ثقة المستثمرين من شأنها أن تعوض إلى حد ما الآثار السلبية الناجمة عن

ارتفاع تكاليف الاقتراض و التراجع السريع بسبب الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة وهو من شأنه أن يؤثر أيضًا على آفاق اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية. (Arteta et al ,2022:P2).

شكل (17) نمو مصادر تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (13)

شكل (13) تمويل الموازنة العامة و مؤشرات الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة للمدة (1990-2023) (بليون دولار)

السنة	الإيرادات الضريبية (1)	المساهمات الاجتماعية (2)	المتح (3)	الإيرادات الأخرى (4)	الرقم القياسي للأسعار المستهلك 10=100 (5)	معدل نمو (6)	عرض النقد الواسع (7)	معدل النمو (8)	الناتج المحلي الإجمالي الثابت (9)	معدل النمو (10)	معامل الاستقرار النقدي (11)	الصادرات (12)	سعر الصرف الموازي (13)	معدل النمو (14)	معدل نمو سعر الفائدة الحقيقي (15)	سعر السياسة (16)	معدل النمو (17)
1990	1,125.68	405.82	0.00	328.70	61.3	2.66	4.247		100551286			551.873	105.84	-1.38	3.41	7.00	
1991	1,160.84	425.13	43.15	336.21	62.93	2.66	4.31089	1.5	100442376	-0.11	-13.64	594.931	104.38	-1.38	3.41	4.00	-42.86
1992	1,209.41	444.88	4.91	368.15	63.39	0.73	4.304287	-0.15	103980464	3.52	-0.04	633.053	101.79	-2.48	3.51	3.00	-25
1993	1,300.24	460.95	0.04	397.42	64.89	2.37	4.329	0.57	106841789	2.75	0.21	654.799	104.76	2.92	2.72	3.00	0
1994	1,399.69	495.57	0.00	400.31	66.79	2.93	4.347	0.42	111146463	4.03	0.1	720.937	104.20	-0.53	4.12	5.50	83.33
1995	1,499.50	519.87	0.00	437.73	68.92	3.19	4.646	6.88	114130124	2.68	2.57	812.81	100.75	-3.31	2.72	5.50	0
1996	1,607.23	544.94	0.00	485.53	71.49	3.73	5.011	7.86	118435991	3.77	2.08	867.589	103.74	2.97	2.95	5.25	-4.55
1997	1,742.84	575.42	0.00	544.04	73.27	2.49	5.412	8	123702996	4.45	1.8	953.803	108.86	4.94	2.92	5.50	4.76
1998	1,891.36	607.55	0.00	591.94	74.66	1.9	5.932	9.61	129248758	4.48	2.15	952.979	116.72	7.22	2.23	4.75	-13.64
1999	1,996.13	648.78	558.97	612.23	76.08	1.9	6.496	9.51	135437741	4.79	1.99	992.91	115.56	-0.99	3.19	5.50	15.79

18.18	6.50	2.64	3.37	119.46	1096.111	1.99	4.08	140960331	8.11	7.023	2.23	77.78	689.75	0.01	691.29	2,201.97	2000
-73.08	1.75	2.04	5.67	126.23	1026.812	-1199.54	-89.9	14230726	107838.2	7580.5	3.27	80.32	499.14	0.54	736.95	2,176.80	2001
-28.57	1.25	1.69	-0.25	125.92	997.979	0	917	144727116	4.45	7917.998	1.31	81.37	499.78	0.50	755.25	2,009.75	2002
-20	1.00	1.71	-6.3	117.99	1035.165	1.57	2.8	148773126	4.4	8266.683	2.14	83.11	512.51	0.66	783.21	2,056.52	2003
125	2.25	1.91	-4.74	112.40	1176.363	1.49	3.85	154497573	5.74	8741.359	3.79	86.26	535.67	0.55	833.63	2,231.22	2004
88.89	4.25	2.02	-1.39	110.84	1301.58	2.32	3.48	159879576	8.07	9447.094	1.94	87.93	572.81	0.69	878.01	2,571.46	2005
23.53	5.25	2.12	-0.82	109.93	1470.17	3.24	2.78	164331476	9	10297.6	1.75	89.47	619.21	1.07	927.14	2,826.00	2006
-19.05	4.25	1.39	-4.58	104.89	1659.295	5.86	2	167624456	11.71	11503.81	4.21	93.24	652.47	1.06	966.13	2,961.26	2007
-96.94	0.13	0.98	-4.24	100.44	1835.28	74.36	0.11	167814849	8.18	12444.26	6.4	99.21	657.89	1.12	993.19	2,857.27	2008
0	0.13	0.85	4.24	104.70	1582.774	-2.14	-2.58	163491106	5.51	13130.26	0.46	99.67	701.14	0.96	969.23	2,414.64	2009
0	0.13	0.63	-4.49	100.00	1857.247	-1.02	2.7	167897505	-2.75	12768.87	0.33	100	740.38	0.82	988.67	2,599.74	2010
0	0.13	0.14	-4.99	95.01	2115.864	4.28	1.56	170524106	6.68	13622.26	4.8	104.8	754.93	0.94	921.06	2,859.54	2011
0	0.13	-0.17	2.48	97.37	2217.7	2.14	2.29	174427593	4.9	14289.98	2.46	107.38	768.37	0.89	955.16	3,006.93	2012
0	0.13	0.42	0.2	97.56	2287.922	2.12	2.12	178121671	4.5	14933.19	0.91	108.36	900.25	0.97	1,109.44	3,259.76	2013
0	0.13	0.38	1.68	99.20	2378.545	2.06	2.52	182617144	5.18	15706.49	2.4	110.96	887.48	1.12	1,158.80	3,463.58	2014
192.31	0.38	0.65	10.8	109.91	2270.622	1.06	2.95	187996221	3.14	16200.15	1.17	112.26	905.27	0.68	1,210.02	3,647.22	2015
65.79	0.63	0.7	4.24	114.57	2235.558	2.12	1.82	191416723	3.85	16823.76	-1.33	110.77	897.70	0.82	1,244.37	3,682.25	2016
119.05	1.38	0.57	-0.2	114.34	2388.26	1.95	2.46	196121026	4.8	17631.63	-0.2	110.55	923.08	0.80	1,304.16	3,984.02	2017

72.46	2.38	1.25	-0.99	113.21	2538.089	1.36	2.97	201938953	4.03	18342.26	0.45	111.05	948.01	0.72	1,367.04	3,870.18	2018
-31.51	1.63	0.51	2.86	116.45	2538.45	3.25	2.58	207156716	8.39	19881.52	0.88	112.03	940.80	1.28	1,429.95	4,064.26	2019
-92.02	0.13	-0.23	1.33	118.00	2150.112	-7.96	-2.16	202675849	17.2	23301.05	3.51	115.96	936.36	0.74	1,454.58	4,124.56	2020
0	0.13	0.09	-2.02	115.62	2550.038	2.8	6.06	214947984	16.94	27248.9	3.47	119.98	1,013.67	1.11	1,563.34	4,871.49	2021
0	0.13		9.52	126.63	2995.046								1,135.53	0.82	1,707.44	5,550.46	2022
		1.58				-0.37	2.51	220348288	-0.92	26999.35	11.44	133.71					
0	0.13		0.72	127.54	3012.19								1,164.78	0.79	1,745.65	5,584.12	2023
		1.68				0.62	2.89	226710966	1.78	27478.96	4.94	140.32					

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- 1- العمود (1) (3) (4) من موقع <https://www.imf.org/en/Data>
- 2- العمود (5) <https://data.imf.org/en/Data-Explorer?datasetUrn=IMF.STA>
- 3- العمود (7) (13) (16) من موقع <https://www.imf.org/en/Data>
- 4- العمود (15) [statistics/187867/public-debt-of-the-united-states-since](https://www.imf.org/en/Data-Explorer?datasetUrn=IMF.STA:statistics/187867/public-debt-of-the-united-states-since)
- 5- العمود (2) <https://data.imf.org/en/Data-Explorer?datasetUrn=IMF.STA:>
- 6- العمود (9) من موقع <https://data.worldbank.org>
- 7- العمود (6) (8) (10) (11) (14) (17) من عمل الباحثة
- 8- العمود (12) <https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/USA/united-states/inflation-rate-cpi>

المبحث الرابع : تحليل أثر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام والاستقرار النقدي في أستراليا

المطلب الأول: تطور واقع الاقتصاد و الموازنة العامة في أستراليا

إن اقتصاد أستراليا يعتمد على الاختيارات الاستراتيجية في الاقتصاد الكلي بين التوازن الديناميكي والتوسع الاقتصادي ومن هذا المنظور يمكن تحديد خمس مراحل للتطور الاقتصادي في أستراليا تميزت المرحلة الأولى بالتوسع حيث حاول المستوطنون البريطانيون الاستفادة من الموارد الطبيعية في أستراليا من خلال استخدام تكنولوجيا اما المرحلة الثانية أكثر تعقيداً حيث تضمنت محاولة استغلال هذه الموارد الطبيعية بشكل أكثر كثافة واستخدام الفوائض الناتجة لتمويل التوسع الاقتصادي في المناطق الحضرية، والمرحلة الثالثة معدل نمو مرتفع لتكوين الأسر في فترة من انخفاض الدخل السوقي الحقيقي لكل أسرة من خلال سياسات الحماية جنباً إلى جنب مع بعض الفرص المحدودة للاستخدام الأكثر كثافة للموارد الطبيعية من خلال التغيير التكنولوجي وتميزت المرحلة الرابعة "العصر الذهبي" توسع الاقتصاد العالمي بسرعة جنباً إلى جنب مع الاستخدام المتزايد للفوائض لتمويل استهلاك الأسر وتتمس المرحلة الخامسة التي شهدت تباطؤ النمو بالعودة إلى الاستراتيجية الديناميكية التي كانت تقوم على تفكيك إطار الحماية والمشاريع الحكومية والاعتماد على الطلب الخارجي بدلاً من الاستثمار في البنية الأساسية لديناميكية جديدة قادرة على الاستمرار. (Snooks,2007:P11) اما الموازنة العامة في ثمانينيات من القرن العشرين ظل القطاع الحكومي العام يحقق فائضاً طيلة المدة وفي التسعينيات كانت تعاني من ركود و ضبط الأوضاع المالية اما النصف الثاني حقق فائض ثم عادت عملية التشديد إلى العمل ومنذ ذلك الحين ساهمت فوائض الموازنة المتعاقبة وعائدات بيع الأصول بشكل متساو تقريباً في القضاء على صافي الدين العام للحكومة على مستوى الحكومة. (Gruen& Sayegh,2005:P10)

إن الموقف المالي المنضبط الذي اتخذته الحكومة بمجموعه وذلك لإعادة الموازنة إلى الفائض بالرغم من التحديات الكبيرة مثل الكوارث الطبيعية الأخيرة وتسلب التوقعات الاقتصادية القوية الضوء على أهمية إعادة الموازنة إلى الفائض من اجل تعزيز الموازنة للحكومة وتدعم قدرة أستراليا على الاستجابة للصدمات غير المتوقعة بما في ذلك المتعلقة بالتوقعات الاقتصادية العالمية غير المؤكدة الاستثمارات من أجل المستقبل، ركزت الحكومة على التدابير الرامية إلى توسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد في الأمد المتوسط وتستجيب هذه الموازنة لاحتياجات القوى العاملة في أستراليا من خلال مهارات وتدريب أفضل وأكثر استهدافاً وتدابير جديدة لتعزيز المشاركة كما تعمل الموازنة على توسع الاستثمار في البنية الأساسية. (Commonwealth of Australia,2011:P2) وعليه يتم تحليل الجانب التمويلي للموازنة العامة وكما يلي :

أولاً: تحليل مؤشرات تمويل الموازنة العامة في أستراليا للمدة (1990-2023)

1- تحليل نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات العامة في أستراليا للمدة (1990-2023)

في الجدول (14) يتضح أن نسبة الضرائب ضمن الإيرادات العامة تشهد ارتفاعاً مستمراً تُجمع غالبية الإيرادات الحكومية في أستراليا من ضرائب الدخل الشخصي ودخل الشركات وصناديق التقاعد والشركات (Grudnoff et al, 2022:P2) بالإضافة إلى ذلك يتم اقتطاع نسبة معينة من أجور الموظفين لضمان معاشات التقاعد حيث تُحوّل هذه النسبة إلى صناديق التقاعد عبر مساهمة إلزامية يتحملها أصحاب العمل تهدف هذه الآلية إلى زيادة تدريجية في مساهمات أصحاب العمل بما يتماشى مع أهداف سياسة دخل التقاعد الحكومية والقدرة الاقتصادية على التمويل إلى جانب توسيع تغطية معاشات التقاعد لتشمل شريحة أكبر من السكان وقد تم رفع معدل ضمان التقاعد تدريجياً مما أتاح شمول نحو 90% من الموظفين تحت مظلة ضمان التقاعد. (Reinhardt & Steel, 2006:P18) ولا تزال الأهمية النسبية للضرائب في ارتفاع إذ تُطبق في أستراليا ضرائب دخل الشركات القانونية بنسبتين مختلفتين تُفرض نسبة 30% على الشركات الكبيرة بينما تُفرض نسبة أقل تبلغ (25%) على كيانات صغيرة الحجم. (Sobeck et al, 2022:P6)

2- تحليل نسبة المساهمات الاجتماعية و المنح من إجمالي الإيرادات العامة في أستراليا للمدة (1990-2023)

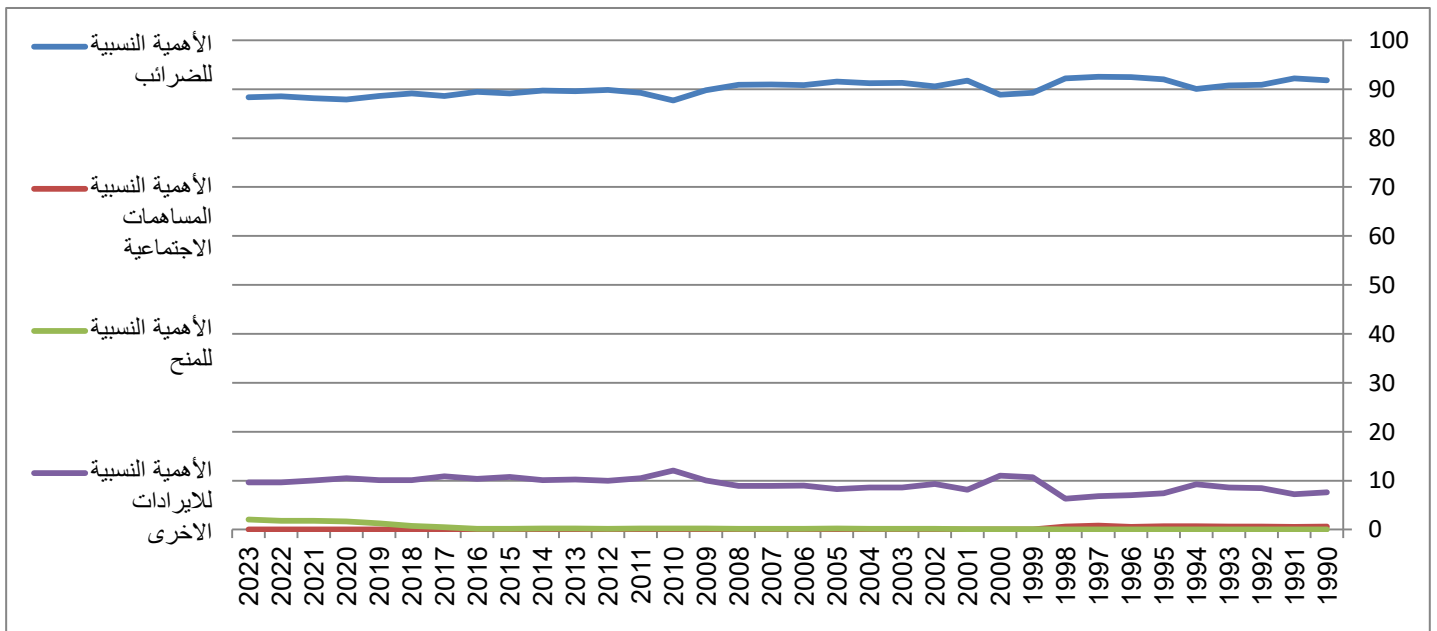
وفقاً للبيانات الواردة في الجدول (14) والشكل (18) يظهر أن الأهمية النسبية للمساهمات الاجتماعية شهدت انخفاضاً تدريجياً ويُعزى هذا التراجع إلى اعتماد أستراليا نظاماً مهنيّاً إلزامياً مكملاً لنظام معاشات التقاعد الأساسي الذي يعتمد على اختبار الدخل ويتم تمويله من خلال الإيرادات العامة. (Ross, 2004:P4). على خلاف معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تستبعد أستراليا مساهمات الضمان الاجتماعي إذ تُعامل هذه المساهمات في الدول الأخرى بشكل مشابه لضريبة الدخل إذ تُفرض على إجمالي أجور الموظفين ويقوم أصحاب العمل بتحويلها عند دفع الرواتب وتحويلها إلى الحكومة النقطة الرئيسية هنا هي أن هذه المساهمات تؤدي إلى تقليل الأجر الصافي للعمال مما يُضعف الحافز للعمل إذ أن تأثير مساهمات الضمان الاجتماعي يُشبه إلى حد كبير تأثير ضريبة الدخل. (Grudnoff, 2024:P7-9). ، اما المنح في بداية فترة البحث لم تحقق المنح أي أهمية نسبية تُذكر إلا أنها شهدت ارتفاعاً بسيطاً فيما بعد كان هذا التراجع الأولي نتيجة النمو الملحوظ في إيرادات ضريبة السلع والخدمات وضريبة الشركات التي استفادت من طفرة الموارد الحالية والتأثيرات المضاعفة على الاقتصاد بشكل عام ومع ذلك كان نصيب الحكومة أقل استفادة من هذه الإيرادات في شكل منح. (Australian CEOS Group, 2007:P32)

لاحقاً حققت المنح نسباً متواضعة إذ واجهت الولايات تحديات في تقديم الخدمات العامة لسكان قليلي العدد وموزعين على نطاق واسع وقد تأثرت قدرتها على جمع الإيرادات من مصادرها الخاصة بانخفاض أسعار السلع الأساسية خلال تلك الفترة منذ بدء تطبيق ضريبة السلع والخدمات أصبحت الإيرادات الناتجة عنها تُوزع على الولايات والأقاليم وفقاً لتوصيات لجنة المنح، مما أتاح للحكومات السابقة تحديد توزيع منح المساعدات المالية بحرية وفق احتياجات كل ولاية وإقليم لتقديم الخدمات العامة. (Eslake, 2024:P2-3) في عام 2020 ارتفعت المنح لتصل إلى أهمية نسبية بلغت (165%) نتيجة برامج منح تم إطلاقها خلال جائحة COVID-19 فقد عمل مركز المنح بالتعاون مع وزارة الخدمات الاجتماعية وسبع وكالات عملاء لتطبيق تدابير لدعم المستفيدين من المنح في الوفاء بالتزاماتهم تم إنشاء أكثر من 2000 منحة ظروف خاصة لمساعدة مقدمي رعاية الأطفال . (Australian Government Department of Finance, 2021:P3)

3- تحليل الإيرادات الأخرى من إجمالي الإيرادات العامة في أستراليا للمدة (1990-2023)

وفقاً لجدول (14) أظهرت الإيرادات الأخرى نمواً ملحوظاً إذ تجاوزت نسبتها من الإيرادات العامة النسب التي حققتها المكونات الأخرى مثل المنح والمساهمات الاجتماعية امتازت السلسلة الزمنية للإيرادات الأخرى بمسارات مختلفة خلال فترة التسعينيات قبل أن تشهد تصاعداً تدريجياً وصولاً إلى عام 2023 إذ بلغت أهمية نسبية تُقدر بـ (9.64%).

شكل (18) الأهمية النسبية لمصادر تمويل الموازنة العامة من الإيرادات العامة في أستراليا للمدة (1990-2023) %



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (14)

جدول (14) تطور نسب مصادر تمويل الموازنة العامة من اجمالي الإيرادات العامة في أستراليا للمدة (1990-2023) (بليون دولار)

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو	الضرائب	معدل النمو	المساهمات الاجتماعية	معدل النمو	المنح	معدل النمو	الإيرادات الأخرى	معدل النمو	الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الأهمية النسبية	الأهمية النسبية
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)
1990	98.88		90.77		0.59		0.00		7.52		91.8	0.6	0	7.60
1991	100.53	1.68	92.74	2.16	0.56	-5.08	0.00	0	7.24	-3.72	92.24	0.56	0	7.20
1992	96.10	-4.41	87.37	-5.79	0.60	7.14	0.00	0	8.14	12.43	90.91	0.62	0	8.47
1993	97.76	1.73	88.76	1.6	0.62	3.33	0.00	0	8.39	3.07	90.79	0.63	0	8.58
1994	103.66	6.03	93.36	5.18	0.73	17.74	0.00	0	9.57	14.06	90.06	0.7	0	9.24
1995	114.23	10.2	104.92	12.38	0.78	6.85	0.00	0	8.50	-11.18	92	0.68	0	7.44
1996	125.09	9.51	115.70	10.27	0.65	-16.67	0.00	0	8.71	2.47	92.49	0.52	0	7.00
1997	134.58	7.58	124.56	7.66	1.06	63.08	0.00	0	9.20	5.63	92.55	0.78	0	6.83
1998	142.04	5.54	130.98	5.16	0.91	-14.15	0.00	0	8.99	-2.28	92.21	0.64	0	6.33
1999	156.19	9.96	139.38	6.41	0.00	-100	0.16	0	16.65	85.21	89.24	0	0.1	10.66
2000	171.65	9.9	152.58	9.47	0.00	0	0.13	-18.75	18.95	13.81	88.89	0	0.08	11.04
2001	191.62	11.63	175.85	15.25	0.00	0	0.24	84.62	15.53	-18.05	91.77	0	0.12	8.11
2002	196.74	2.67	178.13	1.3	0.00	0	0.25	4.17	18.36	18.22	90.54	0	0.13	9.33

8.58	0.15	0	91.27	-0.11	18.34	28	0.32	0	0.00	9.56	195.16	8.68	213.81	2003
8.61	0.16	0	91.24	7.8	19.77	15.63	0.37	0	0.00	7.41	209.61	7.46	229.75	2004
8.29	0.19	0	91.53	4.96	20.75	27.03	0.47	0	0.00	9.29	229.09	8.94	250.30	2005
9.00	0.15	0	90.85	17.01	24.28	-14.89	0.40	0	0.00	6.95	245.02	7.74	269.69	2006
8.90	0.14	0	90.96	5.48	25.61	0	0.40	0	0.00	6.85	261.79	6.72	287.80	2007
8.95	0.15	0	90.9	9.76	28.11	17.5	0.47	0	0.00	9.08	285.56	9.15	314.14	2008
10.02	0.22	0	89.76	10.28	31.00	44.68	0.68	0	0.00	-2.72	277.78	-1.49	309.46	2009
12.08	0.22	0	87.7	18.68	36.79	-1.47	0.67	0	0.00	-3.85	267.10	-1.58	304.56	2010
10.48	0.24	0	89.28	-8.05	33.83	14.93	0.77	0	0.00	7.93	288.29	6.02	322.89	2011
9.95	0.18	0	89.87	3.61	35.05	-15.58	0.65	0	0.00	9.84	316.64	9.12	352.34	2012
10.24	0.19	0	89.57	10.04	38.57	10.77	0.72	0	0.00	6.54	337.34	6.89	376.63	2013
10.10	0.2	0	89.7	2.23	39.43	-16.67	0.60	0	0.00	3.82	350.22	3.61	390.25	2014
10.74	0.13	0	89.13	8.52	42.79	-15	0.51	0	0.00	1.44	355.27	2.13	398.58	2015
10.39	0.15	0	89.46	0.26	42.90	21.57	0.62	0	0.00	3.95	369.31	3.58	412.83	2016
10.90	0.5	0	88.6	11.91	48.01	222.58	2.00	0	0.00	5.23	388.62	6.25	438.63	2017
10.12	0.74	0	89.14	1.1	48.54	78.5	3.57	0	0.00	10.01	427.51	9.35	479.62	2018
10.10	1.27	0	88.63	7.03	51.95	82.63	6.52	0	0.00	6.63	455.84	7.23	514.31	2019

[اكتب نصاً]

10.47	1.65	0	87.88	2.68	53.34	28.99	8.41	0	0.00	-1.79	447.68	-0.95	509.42	2020
10.06	1.8	0	88.14	2.92	54.90	17	9.84	0	0.00	7.45	481.02	7.13	545.76	2021
9.66	1.81	0	88.54	9.4	60.06	14.13	11.23	0	0.00	14.47	550.61	13.95	621.89	2022
9.64	2.04	0	88.32	1.85	61.17	15.41	12.96	0	0.00	1.79	560.44	2.04	634.57	2023

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

3- العمود (1)(3)(5)(7)(9) / <https://www.imf.org/en/Data>

4- العمود (2)(4)(6)(8)(10)(11)(12)(13)(14) من اعداد الباحثة

المطلب الثاني: تحليل تطورات الدين العام و تراكم الدين العام في أستراليا للمدة (1990-2023)

وفقاً لبيانات الجدول (15) يظهر أن الدين العام في أستراليا بلغ مستويات مرتفعة جداً ومع ذلك فإن مقارنة وضع الديون الحالي بالمستويات التاريخية قد تكون غير دقيقة بعد الحرب العالمية الثانية حققت أستراليا نمواً اقتصادياً استثنائياً مقارنة بالسنوات الأخيرة من مدة البحث مما أثر على مسار تراكم الدين العام وبحلول نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة شهد الدين العام انخفاضاً ملحوظاً حيث سجل مؤشر (عجز الموازنة العامة / GDP) نسباً منخفضة نتيجة تحقيق فائض في الموازنة العامة ومع ذلك استمر الدين العام في الارتفاع تدريجياً ولكن بنسبة متواضعة أما بالنسبة لنسبة (الدين العام / GDP) فإن مستوى الدين في أستراليا يعد منخفضاً مقارنة بالدول الأخرى ما يجعله غير مقلق نسبياً مع ذلك قد يؤدي اتجاه الدين إلى تأثيرات سلبية محتملة على النمو الاقتصادي في المستقبل خلال السنوات 2006-2007 ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد مقارنة بالسنوات السابقة ووفقاً للمنهجية المعتمدة من خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي فإن العلاقة بين الدين والناتج المحلي الإجمالي توفر دعماً لاستدامة الدين ومع ذلك فإن عبء الدين المتزايد قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في أستراليا. (Hussey&Wallace,2021:p12-13)

في عام 2010 ارتفعت نسبة (الدين العام / GDP) بشكل كبير لتصل إلى (203.27) نتيجة للأزمة المالية العالمية التي سبقت ذلك لكنها استمرت عند مستويات مرتفعة للسنوات اللاحقة دون أن تتجاوز (60%) مدفوعةً بالتوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الممول بالديون وعلى الرغم من أن الحكومة الأسترالية لديها القدرة على الاقتراض وهذا لا يعني أن الدين العام لا ينطوي على تكاليف لكن تبقى منخفضة نسبياً نظراً للالتزام بتوفير الحماية للمواطنين الأستراليين في مواجهة الأزمات المالية (Edmond et al, 2020:P5)

جدول (15) تطور الدين العام و تراكم الدين العام في أستراليا للمدة (1990-2023) (بليون دولار)

السنة	الدين العام (1)	الإيرادات العامة (2)	النفقات العامة (3)	عجز الموازنة العامة (4)	الناتج المحلي الإجمالي	عجز الموازنة GDP/ (6)	الدين العام GDP/ (7)
1990	68.0770	98.88	88.29	10.59	413.659	2.56	16.46
1991	89.9800	100.53	96.21	4.32	416.664	1.04	21.6
1992	119.5070	96.10	103.44	-7.34	432.310	-1.7	27.64
1993	139.3970	97.76	110.92	-13.16	455.201	-2.89	30.62

31.73	-2.78	482.668	-13.42	117.08	103.66	153.1460	1994
31.11	-2.28	512.049	-11.65	125.88	114.23	159.2760	1995
29.31	-0.89	543.132	-4.84	129.93	125.09	159.1680	1996
25.89	0.36	573.449	2.06	132.52	134.58	148.4680	1997
23.74	2.71	605.089	16.37	125.67	142.04	143.6430	1998
22.57	0.6	637.732	3.83	152.36	156.19	143.9170	1999
19.5	1.81	687.197	12.42	159.23	171.65	134.0170	2000
17.11	0.88	730.429	6.43	185.19	191.62	124.9550	2001
15.01	-0.34	782.56	-2.64	199.38	196.74	117.4370	2002
13.18	0.89	830.316	7.37	206.44	213.81	109.4710	2003
11.9	0.95	894.720	8.49	221.26	229.75	106.4900	2004
10.86	1.43	964.355	13.81	236.49	250.30	104.6950	2005
99.42	20.01	1039.552	20.8	248.89	269.69	103.3480	2006
96.63	19.03	1133.328	21.57	266.23	287.80	109.5100	2007
11.73	2.2	1236.386	27.22	286.92	314.14	145.0530	2008
16.64	-1.93	1263.580	-24.4	333.86	309.46	210.2360	2009
203.27	-32.04	1366.000	-43.76	348.32	304.56	277.6630	2010
24.03	-3.12	1468.681	-45.89	368.78	322.89	352.9650	2011
27.53	-2.62	1515.293	-39.64	391.98	352.34	417.1900	2012
30.48	-1.35	1568.772	-21.22	397.85	376.63	478.1700	2013
34.05	-1.84	1613.230	-29.7	419.95	390.25	549.3620	2014
37.76	-2.2	1638.255	-36.12	434.70	398.58	618.5350	2015
40.57	-2.03	1699.521	-34.54	447.37	412.83	689.4950	2016
41.17	-1.64	1802.283	-29.5	468.13	438.63	742.0230	2017
41.73	-0.19	1895.536	-3.54	483.16	479.62	791.0100	2018
46.7	0.23	1993.774	4.57	509.74	514.31	931.1240	2019
57.05	-4.57	1972.898	-90.14	599.56	509.42	1125.6250	2020
57.99	-6.16	2189.667	-134.91	680.67	545.76	1269.8330	2021
55.61	-0.91	2483.654	-22.71	644.60	621.89	1381.2140	2022
56.48	-2.13	2622.796	-55.98	690.55	634.57	1481.4340	2023

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على

1- العمود (1) - <https://public.knoema.com/rwidmdc/imf-world-economic-outlook-weo-database-october>

2- العمود (2)(3)(4) (5) من موقع <https://www.imf.org/en/Data>

3- العمود (6) (7) من اعداد الباحثة

المطلب الثالث : تحليل تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام في أستراليا للمدة (1990-2023)

أولاً: تحليل الإيرادات الضريبية في تراكم الدين العام في أستراليا للمدة (1990-2023)

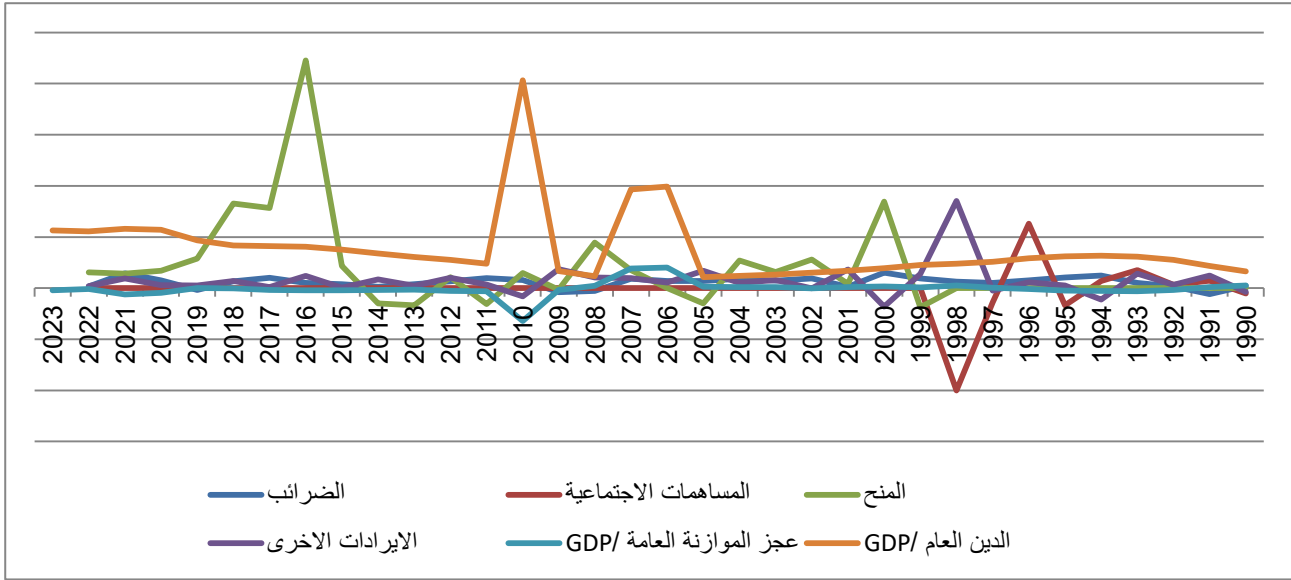
تشير البيانات من الجدول (16) وشكل (19) إلى أن زيادة الضرائب لم تكن كافية لتجنب العجز في الموازنة العامة والذي نتج عن عوامل متعددة منها تبعات الحروب العالمية السابقة والأزمة المالية العالمية والزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي هذا الإنفاق المكثف أدى إلى ارتفاع ملحوظ في الدين العام الأسترالي بينما بقيت نسب (عجز الموازنة العامة / GDP) منخفضة نسبياً، وعملت الحكومة الأسترالية على فرض الضرائب بشكل مستمر بهدف إصلاح الموازنة وتقليل العجز مع تحفيز الطلب الإجمالي على الأموال في الاقتصاد الأمر الذي أدى إلى زيادة الدين العام رغم تذبذب نسبة (الدين العام / GDP) إلا أنها ظلت منخفضة وفقاً للمعايير الدولية المتبعة ، و قد مولت الحكومة إنفاقها الرأسمالي الإنتاجي عبر الديون إذ لم يكن ارتفاع الدين العام مدعاة لقلق كبير رغم استمرار وجود بعض المخاطر الاقتصادية المرتبطة به ، من جانب آخر أثبت الإنفاق الحكومي إلى حد كبير أنه مصدر رئيسي للتحديات المالية الراهنة في أستراليا هذه التحديات جاءت نتيجة قرارات سياسية غير فعالة وفشل في السيطرة على النمو المتزايد في الإنفاق مما قاد إلى فترات طويلة من العجز وتصادد الدين باعتبار أن أستراليا اقتصاد صغير ومفتوح يعتمد بصورة كبيرة على الاقتراض الأجنبي فإن ذلك أدى إلى تضخم فاتورة فوائد الدين العام على القروض الأجنبية للشركات المحلية الخاصة التي تستثمر في الإنتاج علاوةً على ذلك تأثر الاقتصاد الأسترالي بشكل كبير بتقلبات سوق السلع الأساسية وهو ما أثر على مستويات الدخل الاسمية والحقيقية وعلى الإيرادات الحكومية. (Makin&Pearce,2016 :P1-18)

ثانياً: تحليل الإيرادات غير الضريبية في تراكم الدين العام في أستراليا للمدة (1990-2023)

يظهر من الجدول (16) أن المصادر غير الضريبية مثل المساهمات الاجتماعية والمنح تمثل الاضعف في تمويل الموازنة العامة مما يجعل تأثيرها على تراكم الدين العام شبه معدوم في المقابل لعبت الإيرادات الأخرى دوراً في دعم الموازنة العامة حيث ساهمت بشكل متواضع في هذا السياق أما من إذ الأداء النسبي لعجز (الموازنة العامة / GDP) فقد بقيت النسب منخفضة وهو ما انعكس إيجابياً أيضاً على مؤشر (الدين العام / GDP) إذ ظلت هذه النسبة ضمن الحدود المقبولة اقتصادياً (أقل من 60%) ومع ذلك تجاوزت هذه النسبة في بعض السنوات الحد المحدد ، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الظروف

السياسية التي أثرت على استقرار الاقتصاد بالإضافة إلى ارتفاع الإنفاق العام خلال تلك الفترات هذه الديناميكية تشير إلى التأثير الكبير للإنفاق الحكومي والسياسات الاقتصادية في تشكيل هيكل الدين العام وتوازن الموازنة العامة.

شكل (19) نمو مصادر تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام في أستراليا للمدة (2023-1990)



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (16)

جدول (16) تطور تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام في أستراليا للمدة (1990-2023) (بليون دولار)

السنة	الإيرادات الضريبية (1)	المساهمات الاجتماعية (2)	المنح (3)	الإيرادات الآخري (4)	عجز الموازنة/GDP	الدين العام /GDP
					(6)	(7)
1990	90.77	0.59	0.00	7.52	2.56	16.46
1991	92.74	0.56	0.00	7.24	1.04	21.6
1992	87.37	0.60	0.00	8.14	-1.7	27.64
1993	88.76	0.62	0.00	8.39	-2.89	30.62
1994	93.36	0.73	0.00	9.57	-2.78	31.73
1995	104.92	0.78	0.00	8.50	-2.28	31.11
1996	115.70	0.65	0.00	8.71	-0.89	29.31
1997	124.56	1.06	0.00	9.20	0.36	25.89
1998	130.98	0.91	0.00	8.99	2.71	23.74
1999	139.38	0.00	0.16	16.65	0.6	22.57
2000	152.58	0.00	0.13	18.95	1.81	19.5
2001	175.85	0.00	0.24	15.53	0.88	17.11
2002	178.13	0.00	0.25	18.36	-0.34	15.01
2003	195.16	0.00	0.32	18.34	0.89	13.18
2004	209.61	0.00	0.37	19.77	0.95	11.9
2005	229.09	0.00	0.47	20.75	1.43	10.86
2006	245.02	0.00	0.40	24.28	20.01	99.42
2007	261.79	0.00	0.40	25.61	19.03	96.63
2008	285.56	0.00	0.47	28.11	2.2	11.73
2009	277.78	0.00	0.68	31.00	-1.93	16.64
2010	267.10	0.00	0.67	36.79	-32.04	203.27

24.03	-3.12	33.83	0.77	0.00	288.29	2011
27.53	-2.62	35.05	0.65	0.00	316.64	2012
30.48	-1.35	38.57	0.72	0.00	337.34	2013
34.05	-1.84	39.43	0.60	0.00	350.22	2014
37.76	-2.2	42.79	0.51	0.00	355.27	2015
40.57	-2.03	42.90	0.62	0.00	369.31	2016
41.17	-1.64	48.01	2.00	0.00	388.62	2017
41.73	-0.19	48.54	3.57	0.00	427.51	2018
46.7	0.23	51.95	6.52	0.00	455.84	2019
57.05	-4.57	53.34	8.41	0.00	447.68	2020
57.99	-6.16	54.90	9.84	0.00	481.02	2021
55.61	-0.91	60.06	11.23	0.00	550.61	2022
56.48	-2.13	61.17	12.96	0.00	560.44	2023

المصدر :

1- العمود (1)(2)(3) (4) من موقع <https://www.imf.org/en/Data>

2- العمود (5)(6) من احتساب الباحثة

المطلب الرابع: تحليل تمويل الموازنة العامة في الاستقرار النقدي في أستراليا للمدة (2023-1990)

أولاً: تحليل تمويل الموازنة العامة في التضخم في أستراليا للمدة (2023-1990)

2-الرقم القياسي الاسعار المستهلك في أستراليا للمدة (2023-1990)

عند تحليل بيانات الجدول (17) يظهر أن الضرائب والإيرادات الأخرى قد شكلت النسبة الأكبر من الإيرادات العامة بينما جاءت المساهمات الاجتماعية والمنح في مستويات منخفضة في المقابل كان التضخم في حالة ارتفاع تدريجي على الرغم من الأزمات المالية المتكررة والأحداث العالمية إذ تراوحت أرقام مؤشر أسعار المستهلك بين (59-136.1) خلال الفترة من (1990-2023) ويعكس هذا النهج قدرة أستراليا على الحفاظ على معدلات تضخم مستقرة نسبياً وهو ما لم يكن وليد الصدفة ، بل جاء نتيجة سياسات مدروسة تهدف إلى استهداف معدلات تضخم منخفضة هذه السياسات انطلقت عقب تجربة الركود التضخمي في السبعينيات حيث تزامنت ارتفاعات التضخم الناجمة عن زيادة التكاليف مع

فترات ركود اقتصادي متكررة وارتفاع معدلات البطالة ومن ثم طفرة الأصول في الثمانينيات). (Jericho,2022:P31-32) ركّز بنك الاحتياطي الأسترالي على تحقيق استقرار الأسعار وتعزيز التشغيل والرخاء الاقتصادي للشعب الأسترالي وتم اعتماد منهج استهداف التضخم بدءاً من عام 1993 محدداً هدف استقرار الأسعار بتحقيق تضخم متوسط الأجل بين (2-3%) مع نجاح ملحوظ في احتواء الضغوط التضخمية. (McKibbin & Panton,2018:P2) ومع ذلك شهد التضخم ارتفاعاً أكبر بسبب الاضطرابات الناجمة عن الجائحة العالمية والزيادات الحادة في أسعار السلع والطاقة على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا وقد ساهمت الحزم المالية والنقدية الضخمة التي قدمتها الحكومة الأسترالية في دعم انتعاش قوي في الطلب مما أدى بدوره إلى تصاعد الضغوط التضخمية. (Wood et al,2023:P3)

2-معامل الاستقرار النقدي في أستراليا للمدة (1990-2023)

وفقاً لما ورد في الجدول (17) يتضح ارتفاع تمويل الموازنة العامة وحقق معامل الاستقرار النقدي في أستراليا مستويات تفوق الواحد الصحيح مدفوعاً بارتفاع كلاً من عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي (GDP) يعود ذلك إلى الدور الذي تلعبه المنظومة المصرفية الأسترالية في خلق النقود إذ تقوم البنوك بتقديم القروض اعتماداً على أصولها السائلة دون تلقي ودائع مقابلة بشكل مباشر قبل تقديم المزيد من القروض تضطر البنوك إلى جمع الأموال بوسائل أخرى مثل إصدار سندات دين أو أسهم أو الانتظار حتى تتحسن ودائعها وأصولها السائلة عبر قنوات أخرى تاريخياً كانت البنوك في أستراليا ملزمة بالاحتفاظ بجزء من ودائعها كاحتياطات لدى بنك الاحتياطي الأسترالي وفقاً للسياسات التنظيمية الاحترازية الحديثة وآليات انضباط السوق واستمر هذا الاتجاه حتى الأزمة المالية العالمية التي شهدت انخفاض نمو الائتمان في مقابل زيادة كبيرة في عرض النقد الواسع. (Kent,2018:P5-9) وفي بداية الجائحة تعرضت العديد من الأسواق المالية إلى اضطراب بسبب الطلب المتزايد على السيولة من البنوك والكيانات المالية الأخرى، استجابةً لذلك نفذت البنوك المركزية تدابير استثنائية بما في ذلك خفض أسعار الفائدة وضمان تدفق الائتمان للمقترضين كما شهد عام 2020 تطبيق التيسير الكمي لأول مرة من قبل بنك الاحتياطي الأسترالي من خلال برنامج شراء السندات. (KPMG,2024:P6-9)

وعلى الجانب الآخر ارتفع الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي مما يعكس أهمية الابتكار والعمل الذكي في تحقيق ازدهار اقتصادي لأستراليا تعتمد مستويات المعيشة في أستراليا على القدرة الإنتاجية للسلع والخدمات وعلى التوازن التجاري بين صادراتها و وارداتها كما تستند الإنتاجية إلى كفاءة استخدام الموارد مثل العمالة ورأس المال يمكن تعزيز ذلك من خلال زيادة الادخار أو استقطاب الأموال من الخارج عن طريق الديون أو الأسهم في نهاية المطاف تسهم التطورات التكنولوجية في رفع الإنتاجية المتعددة العوامل (Commonwealth of Australia,2020:P9) هذه العوامل مجتمعة توضح أن

أستراليا تُعد واحدة من أكثر الاقتصادات تطوراً على مستوى العالم فهي تُصنّف كأربعة عشر أكبر اقتصاد عالمي ورابع أكبر مصدر للمنتجات الزراعية يلعب الناتج المحلي الإجمالي الأسترالي دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي مما يعكس التأثير الاقتصادي الكبير لهذه الدولة على الساحة الدولية (Guo,& Zhang,2023:P582).

ثانياً: تحليل تمويل الموازنة العامة في سعر الصرف في أستراليا للمدة (1990-2023)

تتضح البيانات الواردة في الجدول (17) وشكل (20) أن مصادر تمويل الموازنة العامة مثل الضرائب والإيرادات الأخرى و المنح قد شهدت زيادة مستمرة في حين أن السياسة النقدية اتجهت إلى خفض أسعار الفائدة الحقيقية وتحديد مستويات التضخم عبر استهدافه مما ساهم في تعزيز الصادرات أما فيما يتعلق بسعر الصرف فقد شهد انخفاضاً كبيراً خلال فترة التسعينات حيث تأثر بالضغط الهبوطية الناتجة عن معدلات التبادل التجاري والتي كانت مدفوعة إلى حد كبير بالسياسة المالية التوسعية علاوة على ذلك فإن الفارق في العوائد إلى جانب السياسة المالية لعب دوراً في تراجع قيمة الدولار خلال تلك الفترة. (Tarditi: p157) وفي عام 2001 سجل سعر الصرف انخفاضاً نسبياً ويرجع أن يكون ذلك مرتبطاً بالصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي لا سيما بسبب الحوادث الإرهابية المؤسفة لاحقاً بلغت التقلبات في سعر الصرف ذروتها خلال الأزمة المالية العالمية بين عامي 2008 و 2009 مما يؤكد تأثير الصدمات الخارجية كالأحداث السياسية في تحديد قيمة العملة. (Atif et al: p5)، أما في عام 2010 على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي فقد ارتفعت الصادرات نحو (201.09) بليون دولار و تجاوز سعر الصرف مستوى التعادل لأول مرة منذ عام 1982 ويُعزى هذا الارتفاع إلى الطفرة في أسعار صادرات التعدين والطاقة الأسترالية مما عزز معدلات التجارة بشكل كبير وساهم في الأداء الاقتصادي والمالي القوي لأستراليا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى عقب الأزمة المالية العالمية. (Treasury for the Prime Minister's: 2) وعلى الرغم من استمرار نمو مصادر تمويل الموازنة العامة مثل الضرائب والإيرادات الأخرى و المنح إلا أن عدم اليقين الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد-19 أدى إلى تقلبات حادة في سعر الصرف إذ شهد انخفاضاً كبيراً قبل أن يتعافى لاحقاً وفي حال استقرار سعر الصرف عند مستوى منخفض جديد فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة مما قد ينعكس على زيادة تحصيلات ضريبة السلع والخدمات. (Parliamentary Budget Office, 2020: p10)

ثالثاً: تحليل تمويل الموازنة العامة في سعر السياسة في أستراليا للمدة (1990-2023)

يوضح الجدول (17) أن مصادر تمويل الموازنة العامة في أستراليا سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في الضرائب والإيرادات الأخرى و المنح بينما ظلت المساهمات الاجتماعية عند معدلات نمو بطيئة وعلى

مدار الفترة المدروسة ، اتجه سعر السياسة نحو الانخفاض حيث تم الإعلان عن تغييرات جوهرية في أسعار السياسة النقدية منذ عام 1990 وذلك في إطار استهداف التضخم ومنذ عام 1993 برز عاملان رئيسيان في هذا السياق أولاً تحول بنك الاحتياطي الأسترالي إلى تنفيذ السياسة النقدية من خلال سعر النقد وثانياً منذ عام 1990 أصبحت السياسة النقدية أداة مستقلة تركز بشكل أساسي على تحقيق استقرار الأسعار وحتى ذلك الحين كانت السياسة النقدية تُدمج مع سياسات الاقتصاد الكلي الأخرى مثل سياسة الأجور والسياسة المالية التي تُمكن البنك المركزي من الاستجابة لتغيرات السوق المالية وترجع رغبة البنوك المركزية في التدرج في تعديل أسعار الفائدة إلى مخاوفها بشأن تعطيل أسواق رأس المال وفقدان المصادقية نتيجة تحولات سياسية مفاجئة وفي أستراليا كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى تتم تحركات أسعار الفائدة بشكل متكرر في اتجاه واحد مما يشير إلى اتجاه واضح نحو تخفيف السياسة النقدية. (Ahn, 2004: P23-28)

وفي هذا السياق خفض مجلس بنك الاحتياطي الأسترالي هدف سعر الفائدة النقدية بهدف دعم الاقتصاد حيث تمثل هذه الخطوة جزءاً من جهود أوسع لتيسير الظروف المالية من خلال خفض تكاليف الاقتراض وتحسين الوصول إلى الائتمان فضلاً عن التأثير المحتمل على خفض سعر الصرف علاوة على ذلك لعبت هذه السياسة النقدية دوراً مهماً في تعزيز الاستجابة المالية للجائحة عبر تخفيض تكاليف الاقتراض الحكومي وتعد البنوك المركزية جهة رئيسية في توفير تمويل منخفض التكلفة طويل الأجل للبنوك مما يساهم في تقليل تكاليف التمويل بشكل عام وفي عام 2020 قدم مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي إرشادات مستقبلية قائمة على ظروف الاقتصاد المحلي حيث التزم بالحفاظ على سعر الفائدة النقدي دون تغيير إلى حين تحقق ظروف اقتصادية محددة (Review of the Reserve Bank of Australia, 2023: P41)

شكل (17) تمويل الموازنة العامة و مؤشرات الاستقرار النقدي في أستراليا للمدة (1990-2023) (بليون دولار)

السنة	الإيرادات الضريبية (1)	المساهمات الاجتماعية (2)	المنح (3)	الإيرادات الآخري (4)	مؤشرات التضخم							مؤشرات سعر الصرف		مؤشرات سعر الفائدة				
					الرقم القياسي للأسعار المستهلك 10=100 (5)	معدل نمو (6)	عرض النقد الواسع (7)	معدل النمو (8)	GDP (9)	معدل النمو (10)	معامل الاستقرار النقدي (11)	الصادرات (12)	سعر الصرف الموازي (13)	معدل النمو (14)	سعر السياسة (15)	معدل النمو (16)	سعر الفائدة الحقيقي (17)	معدل النمو (18)
1990	90.77	0.59	0.00	7.52	59	218.795			986259			59.42	86.55			12.00		9.67
1991	92.74	0.56	0.00	7.24	59.9	221.381	1.53	1.18	973109	-1.33	-0.89	60.12	85.17	-1.59	8.50	-29.17	10.09	-4.34
1992	87.37	0.60	0.00	8.14	60.1	237.717	0.33	7.38	1002494	3.02	2.44	64.68	76.96	-9.64	5.75	-32.35	8.97	11.10
1993	88.76	0.62	0.00	8.39	61.2	251.330	1.83	5.73	1043522	4.09	1.4	59.90	71.64	-6.91	4.75	-17.39	8.48	5.46
1994	93.36	0.73	0.00	9.57	62.8	276.361	2.61	9.96	1093028	4.74	2.1	65.45	75.22	5	7.50	57.89	7.99	5.78
1995	104.92	0.78	0.00	8.50	66	299.902	5.1	8.52	1127556	3.16	2.7	80.83	73.53	-2.25	7.50	0	8.03	-0.50
1996	115.70	0.65	0.00	8.71	67	331.839	1.52	10.65	1171887	3.93	2.71	81.26	80.38	9.32	6.00	-20	6.83	14.94
1997	124.56	1.06	0.00	9.20	66.8	356.098	-0.3	7.31	1221450	4.23	1.73	78.79	79.97	-0.51	5.00	-16.67	5.82	14.79
1998	130.98	0.91	0.00	8.99	67.8	386.118	1.5	8.43	1281953	4.95	1.7	83.70	73.26	-8.39	4.75	-5	5.49	5.67

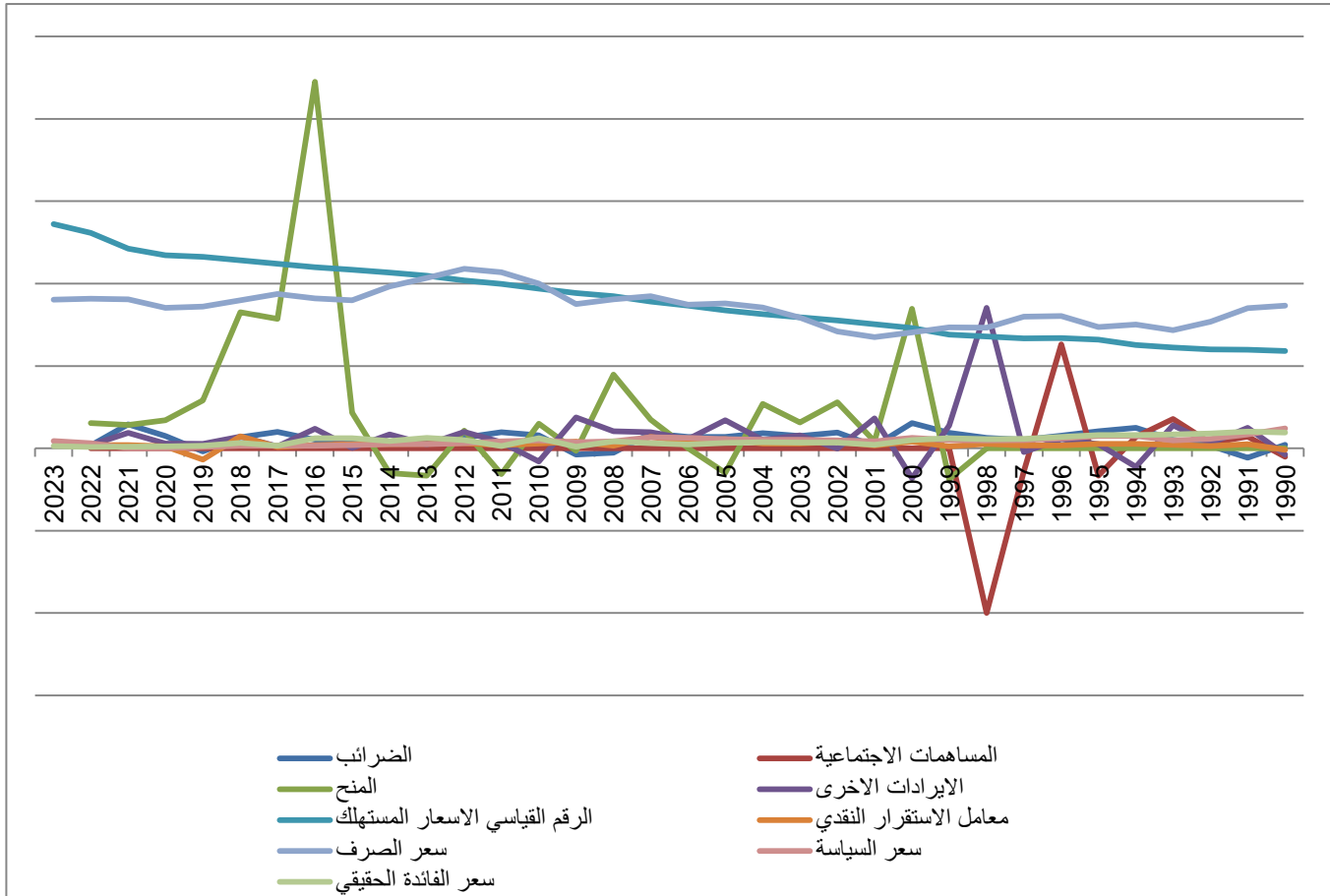
-10.38	6.06	5.26	5.00	0.34	73.51	85.51	2.76	4.24	1336320	11.7	431.311	1.92	69.1	16.65	0.16	0.00	139.38	1999
16.83	5.04	25	6.25	-4.16	70.45	85.52	1.12	3.35	1381092	3.74	447.441	5.79	73.1	18.95	0.13	0.00	152.58	2000
58.13	2.11	-32	4.25	-4.09	67.57	88.12	4.03	2.71	1418578	10.93	496.349	3.15	75.4	15.53	0.24	0.00	175.85	2001
-62.09	3.42	11.76	4.75	4.87	70.86	97.16	1.76	4.01	1475485	7.04	531.272	2.92	77.6	18.36	0.25	0.00	178.13	2002
-2.92	3.52	10.53	5.25	12.01	79.37	116.90	4.1	3.11	1521414	12.76	599.081	2.45	79.5	18.34	0.32	0.00	195.16	2003
-5.11	3.70	0	5.25	7.62	85.42	141.28	2.88	3.97	1581805	11.42	667.485	2.52	81.5	19.77	0.37	0.00	209.61	2004
10.54	3.31	4.76	5.50	2.99	87.97	153.68	2.81	3.03	1629772	8.5	724.227	2.82	83.8	20.75	0.47	0.00	229.09	2005
28.10	2.38	13.64	6.25	-0.83	87.24	170.97	5.6	2.69	1673594	15.06	833.319	3.34	86.6	24.28	0.40	0.00	245.02	2006
-28.57	3.06	8	6.75	5.83	92.33	204.56	4.18	4.36	1746540	18.23	985.258	2.89	89.1	25.61	0.40	0.00	261.79	2007
-35.62	4.15	-37.04	4.25	-2.12	90.37	230.06	6.88	2.47	1789621	17	1152.799	3.7	92.4	28.11	0.47	0.00	285.56	2008
75.42	1.02	-11.76	3.75	-3.08	87.59	181.62	1.62	1.98	1825005	3.21	1189.775	2.06	94.3	31.00	0.68	0.00	277.78	2009
-494.12	6.06	26.67	4.75	14.17	100.00	201.09	4.05	2.5	1870703	10.13	1310.309	2.76	96.9	36.79	0.67	0.00	267.10	2010
76.07	1.45	-10.53	4.25	6.96	106.96	232.89	2.99	2.67	1920717	7.97	1414.711	2.99	99.8	33.83	0.77	0.00	288.29	2011
-250.34	5.08	-29.41	3.00	1.93	109.02	220.97	1.88	3.92	1996076	7.35	1518.663	2.2	102	35.05	0.65	0.00	316.64	2012
-25.00	6.35	-16.67	2.50	-5.08	103.48	229.90	3.1	2.18	2039689	6.75	1621.130	2.75	104.8	38.57	0.72	0.00	337.34	2013
29.45	4.48	0	2.50	-4.97	98.34	236.28	2.77	2.54	2091507	7.03	1735.142	1.72	106.6	39.43	0.60	0.00	350.22	2014
-39.29	6.24	-20	2.00	-8.66	89.82	202.78	2.58	2.32	2140128	5.98	1838.974	1.69	108.4	42.79	0.51	0.00	355.27	2015

1.92	6.12	-25	1.50	1.31	91.00	207.44	2.49	2.68	2197545	6.67	1961.564	1.48	110	42.90	0.62	0.00	369.31	2016
74.84	1.54	0	1.50	3.05	93.78	225.53	1.86	2.43	2250965	4.52	2050.266	1.91	112.1	48.01	2.00	0.00	388.62	2017
-116.23	3.33	0	1.50	-4.07	89.96	252.35	0.84	2.83	2314778	2.37	2098.935	1.78	114.1	48.54	3.57	0.00	427.51	2018
52.55	1.58	-50	0.75	-4.37	86.03	247.91	7.32	1.92	2359117	14.06	2394.036	1.84	116.2	51.95	6.52	0.00	455.84	2019
30.38	1.10	-86.67	0.10	-0.83	85.32	224.42	-6.8	-2.01	2311601	13.67	2721.258	0.86	117.2	53.34	8.41	0.00	447.68	2020
4.55	1.05	0	0.10	6.11	90.53	268.17	1.23	5.44	2437457	6.7	2903.577	3.5	121.3	54.90	9.84	0.00	481.02	2021
23.81	0.80	-3.00	3.10	-0.28	90.78	292.38	1.9	4.12	2537862	7.84	3131.247	7.83	130.8	60.06	11.23	0.00	550.61	2022
-62.50	1.30	-40.32	4.35	0.48	90.34	306.92	1.95	2.02	2589078	3.93	3254.406	4.05	136.1	61.17	12.96	0.00	560.44	2023

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- 1- العمود (1) (2) (3) (4) (9) (13) <https://www.imf.org/en/Data>
- 2- العمود (5) CPI(3.0.1 <https://www.ato.gov.au/tax-rates-and-codes/consumer-price-index>
- 3- العمود (6) (11) (13) <https://www.imf.org/en/Data>
- 4- العمود (7) (15) (17) <https://data.worldbank.org>
- 5- العمود (12) <https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/USA/united-states/inflation-rate-cpi>
- 6- العمود (6) (8) (10) (11) (14) (16) (18) من احتساب الباحثة

شكل (20) تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في أستراليا للمدة (1990-2023)



المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (17)

الفصل الثالث :- قياس و تحليل أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي لدول مختارة

المبحث الأول:- قياس و تحليل أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في العراق

المبحث الثاني:- قياس و تحليل أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في سنغافورة

المبحث الثالث:- قياس و تحليل أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة

المبحث الرابع:- قياس و تحليل أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في استراليا

تمهيد:

يتناول هذا الفصل النتائج القياسية الأساسية التي تساهم في تحقيق أهداف البحث وتدعم فرضيات الدراسة من خلال تحليل أثر مكونات تمويل الموازنة العامة مثل الضرائب، الإيرادات النفطية، المساهمات الاجتماعية، المنح، والإيرادات الأخرى على مؤشرات تراكم الدين العام (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وكذلك على مؤشرات الاستقرار النقدي، بما في ذلك الرقم القياسي لأسعار المستهلك، معامل الاستقرار النقدي، سعر الصرف، وسعر الفائدة الرسمي.

ولغرض التقدير القياسي تم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) باستخدام برنامج EViews12، بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى والفروق الأولى وقد مكن هذا النموذج من قياس العلاقة التوازنية طويلة الأجل وتحليل الروابط الديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

شملت عينة الدراسة أربع دول ذات أنماط اقتصادية مختلفة: العراق (اقتصاد ريعي)، سنغافورة (اقتصاد صناعي متقدم)، الولايات المتحدة (اقتصاد عالمي متنوع)، وأستراليا (اقتصاد مختلط يعتمد على الموارد والخدمات) وقد أتاح هذا التنوع المقارن فهماً أعمق لكيفية تأثير أدوات تمويل الموازنة على الدين العام والاستقرار النقدي في سياقات اقتصادية متعددة مما يعزز من أهمية السياسات المالية والنقدية المتكاملة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاستدامة المالية.

جدول (18) وصف المتغيرات المستقلة والتابعة

الرمز	مكونات المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الرئيسية
المتغيرات المستقلة		
OILR	لإيرادات النفطية	تمويل الموازنة العام
TX	الضرائب	
SC	المساهمات الاجتماعية	
GN	المنح	
OTR	لإيرادات الأخرى	
المتغيرات التابعة		
DPGDP	نسبة الدين العام / GDP	1- تراكم الدين العام
BDGDP	عجز الموازنة / GDP	
CPI	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	2- الاستقرار النقدي
MS	معامل الاستقرار النقدي	
EX	سعر الصرف	
IN	سعر الفائدة	

المصدر : من اعداد الباحثة

المبحث الأول

قياس و تحليل أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في العراق

المطلب الاول:- أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام وفق انموذج (ARDL)

اولاً:- اختبار الاستقرارية unit root test لديكي فولر الموسع

يتضح من اختبار الاستقرارية يتم الكشف عن جذر الوحدة وسكون السلسلة الزمنية للمتغيرات الدراسة في العراق اذا تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وتشير النتائج إلى أن المتغيرات قد استقرت عند المستوى (0) و عند الفرق الأول (1) كما هو موضح في الجدول (19).

الجدول (19) اختبار الاستقرارية ديكي فولر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)العراق											
in	Ex	ms	Cpi	bdgdp	Dpgdp	Otr	Oilr	tx	At Level		
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)											
-3.7628 0.0076 ***	-4.7193 0.0007 ***	-3.6368 0.0106 **	-0.7274 0.8260 n0	-1.8934 0.3312 n0	-5.2925 0.0002 ***	-2.7949 0.0699 *	-0.9985 0.7422 n0	-0.6729 0.8400 n0	t-Statistic Prob.	قاطع	
-3.7667 0.0319 **	-5.3861 0.0008 ***	-3.2147 0.1043 n0	-1.0120 0.9285 n0	-2.2202 0.4635 n0	-5.3708 0.0009 ***	-5.1910 0.0010 ***	-3.5707 0.0487 **	-3.1437 0.1133 n0	t-Statistic	قاطع واتجاه	
									.Prob		
-0.6124 0.4439 n0	-0.1850 0.6119 n0	-3.0528 0.0034 ***	1.9281 0.9852 n0	-1.938 0.0515 *	-5.1541 0.0000 ***	-1.8360 0.0638 *	0.6677 0.8549 n0	0.2161 0.7427 n0	t-Statistic	بدون قاطع واتجاه	
									.Prob		
										At First Difference	
-5.0121 0.0003 ***	-5.9440 0.0000 ***	-6.9229 0.0000 ***	-5.2767 0.0001 ***	-4.8471 0.0005 ***	-3.2061 0.0316 **	-6.8826 0.0000 ***	-6.2783 0.0000 ***	-5.6166 0.0001 ***	t-Statistic	قاطع	
									.Prob		
-4.8935 0.0023 ***	-6.2526 0.0001 ***	-6.7984 0.0000 ***	-5.2522 0.0009 ***	-5.5531 0.0004 ***	-3.6072 0.0496 **	-6.7891 0.0000 ***	-6.1959 0.0001 ***	-5.4632 0.0008 ***	t-Statistic	قاطع واتجاه	
									.Prob		
-5.1067 0.0000 ***	-5.9010 0.0000 ***	-7.0388 0.0000 ***	-4.2039 0.0001 ***	-4.6432 0.0000 ***	-3.1288 0.0031 ***	-6.8525 0.0000 ***	-6.0038 0.0000 **	-5.9435 0.0000 ***	t-Statistic	بدون قاطع	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

((*) تعني مستقرة عند مستوى (10%) ، (**) تعني مستقرة عند مستوى (5%) ، (***) تعني مستقرة عند مستوى (1%)

ثانياً:- تقدير نموذج ARDL

يتضح من نتائج الجدول (20) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و الدين العام /GDP :-

$$dpgdp = \beta_0 + \beta_1 oilr + \beta_2 tx + \beta_3 otr + e_i \dots \dots (15)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (95.4%) و الباقي (4.6%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي في حين ان Adjusted R-squared حققت (0.927214) ، وحقق النموذج معنوية عالية اذ بلغت قيمة F (34.58423) بمستوى معنوية (1%) ، ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (1, 1, 4, 1) وفق معيار (AIC) .

و يتضح من الجدول (21) لدالة بين تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العام /GDP :-

$$bdgdp = \beta_0 + \beta_1 oilr + \beta_2 tx + \beta_3 otr + e_i \dots \dots (16)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (91.7%) و الباقي بنسبة (8.3%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي ، وبلغ Adjusted R-squared (0.872596) ، وبلغت قيمة F (22.83177) بمستوى (1%) مما يعني معنوية نموذج ككل ، كما ان النموذج تم اختياره حسب نموذج ARDL بفترات ابطاء حسب معايير اختبار (AIC) بفترات ابطاء (2, 0, 2, 0, 2) وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الاولى التي تنص على وجد تأثير لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام.

الجدول (20) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و الدين العام/GDP

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): TX OILR OTR

Fixed regressors: C @TREND

Number of models evaluated: 500

Selected Model: ARDL(1, 4, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DPGDP(-1)	0.350742	0.154852	2.265008	0.0361
TX	0.000155	0.000106	1.464033	0.1604
TX(-1)	0.000253	0.000126	2.013827	0.0592

TX(-2)	9.74E-05	0.000122	0.799466	0.4344
TX(-3)	9.01E-05	0.000128	0.706680	0.4888
TX(-4)	0.000281	0.000122	2.303383	0.0334
OILR	-1.57E-07	4.70E-06	-0.033452	0.9737
OILR(-1)	9.10E-06	4.70E-06	1.936277	0.0687
OTR	6.70E-05	3.39E-05	1.973784	0.0640
OTR(-1)	6.61E-05	3.60E-05	1.833190	0.0834
C	4150.986	964.3513	4.304434	0.0004
@TREND	-318.7256	70.25928	-4.536421	0.0003
R-squared	0.954822	Mean dependent var	874.7917	
Adjusted R-squared	0.927214	S.D. dependent var	1415.662	
S.E. of regression	381.9306	Akaike info criterion	15.01753	
Sum squared resid	2625678.	Schwarz criterion	15.57801	
Log likelihood	-213.2629	Hannan-Quinn criter.	15.19683	
F-statistic	34.58423	Durbin-Watson stat	2.646645	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (21) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العامة/GDP

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): TX OILR OTR

Fixed regressors: C @TREND

Number of models evaluated: 54

Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BDGDP(-1)	0.459167	0.128146	3.583165	0.0018
BDGDP(-2)	0.127005	0.103165	1.231079	0.2319
TX	-2.65E-06	1.55E-06	-1.706314	0.1027
TX(-1)	5.08E-07	1.71E-06	0.296758	0.7696
TX(-2)	-2.68E-06	1.74E-06	-1.535832	0.1395
OTR	1.11E-06	5.09E-07	2.180499	0.0407
OILR	8.56E-08	6.45E-08	1.328599	0.1982

OILR(-1)	-3.86E-08	8.59E-08	-0.449795	0.6575
OILR(-2)	-2.21E-07	7.96E-08	-2.770285	0.0115
C	-12.92372	7.583389	-1.704215	0.1031
@TREND	1.395212	0.712698		0.0637
R-squared	0.915770	Mean dependent var	-3.388438	
Adjusted R-squared	0.875661	S.D. dependent var	15.00579	
S.E. of regression	5.291312	Akaike info criterion	6.436296	
Sum squared resid	587.9575	Schwarz criterion	6.940143	
Log likelihood	-91.98073	Hannan-Quinn criter.	6.603307	
F-statistic	22.83177	Durbin-Watson stat	2.317223	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثالثاً: - العلاقة توازنه طويلة الاجل وفق انموذج (ARDL)

تشير نتائج اختبار الحدود من الجدول (22) للدالة بين مصادر تمويل الموازنة و تراكم الدين العام (نسبة الدين العام /gdp ، عجز الموازنة العامة / gdp) بالترتيب تبين وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات إذ يتضح ان قيمة (F) المحسوبة البالغة (6.874251، 5.630090) بالترتيب هي اكبر من الحد الاعلى (1) و عند مستوى معنوية (1%) و (2.5%) بالترتيب.

نجد ان الموازنة العامة في العراق تعاني من عجز في اغلب سنوات مدة البحث نظراً لظروف التي مر بها العراق دفعة الى الرجوع الى الدين العام لتمويل الموازنة العامة وأن استمرار عجز الموازنة العامة بسبب توجهها نحو الانفاق الاستهلاكي، وايضاً اعتماد العراق على مصدر واحد وهو الايرادات النفطية و نظراً لتأثرها بالظروف الخارجية وهذا جعل الايرادات تكون غير مستقرة .

الجدول (22) العلاقة التوازنية طويلة الاجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام في العراق

Test ststistic	value	Signif	I(0)	I(1)
تمويل الموازنة العامة و (نسبة الدين العام /GDP)				
F statistic K	6.874251 3	10%	2.97	3.74
		5%	3.38	4.23
		2.5%	3.8	4.68
		1%	4.3	5.23
تمويل الموازنة العامة و (عجز الموازنة العامة /GDP)				
F statistic K	5.630090 3	10%	3.47	4.45
		5%	4.01	5.07
		2.5%	4.52	5.62
		1%	5.17	6.36

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

المطلب الثاني :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL
اولاً:- اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين

يتضح من الجدول (23) أن العلاقة بين تمويل الموازنة العامة و مؤشرات تراكم الدين العام خالية من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test) لأن قيمة (Prob. F) غير معنوية عند (5%) وكذلك خلو العلاقة من مشكلة عدم ثبات التجانس حسب اختبار (Heteroskedasticity Test) لأن القيم (Prob. F) غير معنوية ايضاً عند مستوى (5%) وعليه نقبل فرضية عدم التنص بعدم وجود ارتباط ذاتي و خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التجانس و لانقبل الفرضية البديلة .

الجدول (23) اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: أثر تمويل الموازنة العامة على (الدين العام /GDP)		
1.185101	Prob. F(2,19)	0.3273
F-statistic		

Obs*R-squared	3.549170	Prob. Chi-Square(2)	0.1696
أثر تمويل الموازنة العامة على (عجز الموازنة العامة / GDP)			
F-statistic	2.123908	Prob. F(2,16)	0.1520
Obs*R-squared	6.293740	Prob. Chi-Square(2)	0.0430

Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على (الدين العام / GDP)			
F-statistic	0.008795	Prob. F(1,29)	0.9259
Obs*R-squared	0.009399	Prob. Chi-Square(1)	0.9228
أثر تمويل الموازنة العامة على (عجز الموازنة العامة / GDP)			
F-statistic	0.749054	Prob. F(1,27)	0.3944
Obs*R-squared	0.782821	Prob. Chi-Square(1)	0.3763

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانياً:- تحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل

يتضح من الجدول (24) أن هناك أثر معنوي (TX) عند مستوى معنوية (1%) وموجب أي بمعنى أن زيادة الضرائب يؤدي الى تراكم الدين العام بنسبة (0.001351) في الاجل الطويل كون الضرائب تستخدم الاغراض استهلاكية اكثر مما هي انتاجية وبالتالي الى زيادة الدين العام ، كما يتضح ان (OILR) أثر معنوي عند مستوى (5%) على تراكم الدين العام وذلك بحكم الطبيعة الريعية لاقتصاد بالاعتماد على النفط يؤدي الى تجاهل دور الإيرادات الاخرى ومن ثم تراكم الدين العام ، أما (OTR) يتضح ان لها أثر معنوي عند مستوى (1%) وموجب في تراكم الدين العام يمكن تعبير عن ذلك بأن اغلب مصادر الإيرادات الاخرى متأتية من القروض سواء كانت داخلية او خارجية وهذا يؤدي الى تراكم الدين العام في الاجل الطويل.

اما تمويل الموازنة العامة (TX) وعجز الموازنة العامة /GDP فقد حققت أثر معنوي (TX) عند مستوى معنوية (1%) وسالب أي بمعنى أن زيادة الضرائب يؤدي الى تخفيض عجز الموازنة العام / GDP بنسبة $-1.16E-05$ في الاجل الطويل وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية اذ تم توجيهها نحو الاستثمارات وليس الاستهلاك، ان للمتغير (OILR) أثر معنوي عند مستوى (5%) وسالب أي بمعنى زيادة الايرادات النفطية تؤدي الى انخفاض عجز الموازنة العامة /GDP ومن ثم انخفاض تراكم الدين العام وذلك يرجع كونه المصدر الاساسي في العراق في ردد عجز الموازنة العامة .

الجدول (24) تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في العراق

تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و (الدين العام /GDP)				
Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TX	0.001351	0.000196	6.883824	0.0000
OILR	1.38E-05	6.29E-06	2.189992	0.0419
OTR	0.000205	7.21E-05	2.842953	0.0108
EC = DPGDP - (0.0014*TX + 0.0000*OILR + 0.0002*OTR)				
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و (عجز الموازنة العامة /GDP)				
TX	-1.16E-05	3.51E-06	-3.316935	0.0033
OILR	-4.19E-07	1.71E-07	-2.457199	0.0228
OTR	2.68E-06	1.64E-06	1.636739	0.1166
@TREND	3.371475	1.047676	3.218052	0.0041
(EC = BDGDP - (-0.0000*TX -0.0000*OILR + 0.0000*OTR + 3.3715*				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

يتضح من الجدول (25) الدالة بين تمويل الموازنة العامة (TX) و الدين العام /GDP أن (TX) لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة واحدة واثنين وثلاثة ابطاء وسالبة أي لها (اثر سلبي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى تراجع الدين العام في الاجل القصير وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية بأن زيادة الضرائب تخفض الدين العام في الاجل القصير ، أما الايرادات الاخرى (otr) يتضح لها أثر معنوي عند مستوى (5%) وموجب أي بمعنى زيادة الايرادات الاخرى خاصة القروض يؤدي الى تراكم الدين العام ، إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة ومعنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكييف بطيئة من اجل تصحيح

الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج $(1/-0.649258=1.540)$ أي تقريباً سنة ونصف أي لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل .

اما تمويل الموازنة و (عجز الموازنة العامة /gdp) يتضح أن (TX) لها أثر معنوي عند مستوى (5%) وموجب لسنة واحدة ابطاء بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى تراكم الدين العام في الاجل القصير بنسبة $(2.68E-06)$ ، أما الإيرادات النفطية يتضح لها أثر معنوي عند مستوى (1%) وموجب لها لسنة واحدة ابطاء بمعنى ان زيادة الإيرادات النفطية تؤدي الى تراكم الدين العام في الاجل القصير بنسبة $(2.21E-07)$ وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وذلك كون ان اغلب التمويل يذهب الانفاق غير مدروس أي عدم ترشيد الانفاق العام، إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكييف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج $(1/-0.413828=2.416)$ أي تقريباً سنتان ونصف أي لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل .

الجدول (25) تحليل العلاقة قصيرة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في العراق

تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و (الدين العام /GDP)				
Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4150.986	869.4583	4.774221	0.0002
@TREND	-318.7256	64.13419	-4.969668	0.0001
D(TX)	0.000155	8.95E-05	1.735549	0.0997
D(TX(-1))	-0.000468	0.000126	-3.717826	0.0016
D(TX(-2))	-0.000371	0.000110	-3.369296	0.0034
D(TX(-3))	-0.000281	0.000110	-2.555344	0.0199
D(OILR)	-1.57E-07	3.86E-06	-0.040692	0.9680
D(OTR)	6.70E-05	2.65E-05	2.523233	0.0213
CointEq(-1)*	-0.649258	0.126665	-5.125793	0.0001
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و (عجز الموازنة العامة/GDP)				
C	-11.52851	2.295506	-5.022208	0.0001

D(BDGD(-1))	-0.127005	0.085569	-1.484246	0.1526
D(TX)	-2.65E-06	1.03E-06	-2.561234	0.0182
D(TX(-1))	2.68E-06	1.29E-06	2.072980	0.0507
D(OILR)	8.56E-08	4.81E-08	1.779520	0.0896
D(OILR(-1))	2.21E-07	6.11E-08	3.607358	0.0017
CointEq(-1)*	-0.413828	0.064694	-6.396730	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

التفسير الاقتصادي للعلاقة طويلة و قصيرة الاجل بين تمويل الموازنة العامة وتراكم الدين العام في العراق يدل أن هذه المتغيرات تتحرك معاً على المدى الطويل و القصير الأجل يعود ذلك إلى عدة عوامل أبرزها الاعتماد الكبير على لإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة ،والعجز المالي المزمّن نتيجة ضعف الإيرادات وارتفاع النفقات الجارية يؤدي إلى تراكم مستمر في الدين العام وأصبح تمويل الموازنة عبر الدين أداة دائمة وليس مؤقتة، مما يخلق عبئاً على الموازنة بسبب ارتفاع خدمة الدين فالعلاقة طويلة الأجل تشير إلى أن غياب الإصلاحات الضريبية والاقتصادية كما أن ضعف النظام الضريبي وتحدياته الهيكلية تحدّ من قدرته على توفير مصادر تمويلية ثابتة ومستدامة .

بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة الدين العام في العراق تفنقر إلى التوظيف الفعّال في المشاريع التنموية، حيث يُستخدم في الغالب لتمويل النفقات الاستهلاكية بدلاً من الاستثمار في قطاعات إنتاجية تعزز النمو الاقتصادي طويل الأمد و قد يكون ناتجاً عن غياب استراتيجية مالية واضحة تربط بين سياسات الإنفاق والتمويل فضلاً عن عدم الاتساق في إدارة الموارد المالية العامة وتأثير العوامل الاقتصادية والجيوسياسية الخارجية على الاقتصاد الوطني مما يستدعي تطوير نهج اقتصادي أكثر تكاملاً يعزز الاستدامة المالية ويقلل من الاعتماد على مصادر التمويل غير المستقرة.

المطلب الثالث :- أثر مصادر تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي وفق انموذج (ARDL)

أولاً:- تقدير نموذج ARDL

يتضح من الجدول (26) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي الاسعار المستهلك :-

$$cpi = \beta_0 + \beta_1 oilr + \beta_2 tx + \beta_3 otr + e_i \dots \dots (17)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (99.3%) و الباقي بنسبة (0.7%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي في حين ان Adjusted R-squared حققت (0.983103) ، وحقق

النموذج معنوية عالية اذ بلغت F (100.2508) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (3, 4, 4, 3) وفق معيار (AIC).

ويتضح من الجدول (27) لدالة بين تمويل الموازنة العامة وي معامل الاستقرار النقدي :-

$$ms = \beta_0 + \beta_1 oilr + \beta_2 tx + \beta_3 otr + e_i \dots \dots (18)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (64.5%) و الباقي بنسبة (35.5%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي وحقق AdjustedR-squared نسبة (0.173021) وبالتالي عدم معنوية النموذج اذ بلغت F (1.366137) بمستوى معنوية اكبر من (5%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (3, 4, 4, 3)

يتضح من الجدول (28) لدالة تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف :-

$$EX = \beta_0 + \beta_1 oilr + \beta_2 tx + \beta_3 otr + e_i \dots \dots (19)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (75.7%) و الباقي بنسبة (24.3%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي في حين ان AdjustedR-squared حققت (0.723226) ، وحقق النموذج معنوية عالية اذ بلغت F (21.90442) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (3, 4, 4, 3) وفق معيار (AIC)

ويتضح من الجدول (29) لدالة تمويل الموازنة العامة و سعر السياسة:-

$$IN = \beta_0 + \beta_1 oilr + \beta_2 tx + \beta_p otr + e_i \dots \dots (20)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (81.3%) و الباقي بنسبة (18.63%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي وحقق AdjustedR-squared نسبة (0.737620) وبالتالي معنوية النموذج اذ بلغت F (10.68323) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (1, 0, 2, 2) ، وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجد تأثير لتمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي.

الجدول (26) الاختبار الأولي لنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي الاسعار المستهلك

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TX OILR OTR
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CPI(-1)	0.735487	0.291275	2.525063	0.0267

CPI(-2)	0.173111	0.307689	0.562617	0.5841
CPI(-3)	0.613838	0.279726	2.194425	0.0486
TX	-1.14E-05	4.62E-06	-2.467265	0.0296
TX(-1)	-2.53E-06	3.24E-06	-0.781972	0.4494
TX(-2)	-8.86E-06	4.38E-06	-2.019660	0.0663
TX(-3)	-1.21E-06	2.89E-06	-0.417097	0.6840
TX(-4)	7.26E-06	2.91E-06	2.498414	0.0280
OILR	-6.90E-08	1.23E-07	-0.558853	0.5865
OILR(-1)	1.64E-07	1.99E-07	0.825640	0.4251
OILR(-2)	-3.49E-08	1.74E-07	-0.200562	0.8444
OILR(-3)	-5.04E-07	1.91E-07	-2.637797	0.0217
OILR(-4)	-4.71E-07	3.45E-07	-1.367246	0.1966
OTR	3.95E-06	1.67E-06	2.366110	0.0357
OTR(-1)	4.26E-06	2.45E-06	1.740446	0.1073
OTR(-2)	2.98E-06	1.76E-06	1.695199	0.1158
OTR(-3)	3.73E-06	1.62E-06	2.300885	0.0401
C	1.569542	3.464371	0.453052	0.6586
R-squared	0.993008	Mean dependent var	75.69900	
Adjusted R-squared	0.983103	S.D. dependent var	46.25221	
S.E. of regression	6.012285	Akaike info criterion	6.709196	
Sum squared resid	433.7708	Schwarz criterion	7.549914	
Log likelihood	-82.63794	Hannan-Quinn criter.	6.978149	
F-statistic	100.2508	Durbin-Watson stat	2.226463	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (27) الاختبار الأولي لنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): TX OILR OTR
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MS (-1)	-0.354475	0.246943	-1.435453	0.1767
MS (-2)	-0.494051	0.204991	-2.410112	0.0329

MS (-3)	-0.322799	0.203321	-1.587631	0.1384
MS (-4)	-0.412401	0.198009	-2.082734	0.0593
TX	1.23E-05	6.64E-06	1.858058	0.0879
TX(-1)	1.82E-05	8.16E-06	2.227081	0.0459
TX(-2)	5.48E-06	5.53E-06	0.990903	0.3413
TX(-3)	6.46E-06	4.30E-06	1.502540	0.1588
OILR	3.07E-07	1.80E-07	1.701948	0.1145
OILR(-1)	3.10E-07	1.85E-07	1.674716	0.1198
OTR	3.37E-06	1.48E-06	2.286214	0.0412
OTR(-1)	7.49E-08	1.45E-06	0.051579	0.9597
OTR(-2)	-2.67E-06	2.31E-06	-1.158381	0.2692
OTR(-3)	-5.37E-06	2.60E-06	-2.066537	0.0611
OTR(-4)	-4.68E-06	2.53E-06	-1.848307	0.0893
C	125.5075	30.29766	4.142482	0.0014
@TREND	-10.50969	2.694073	-3.901042	0.0021
R-squared	0.645581	Mean dependent var	6.282759	
Adjusted R-squared	0.173021	S.D. dependent var	16.11218	
S.E. of regression	14.65215	Akaike info criterion	8.497076	
Sum squared resid	2576.227	Schwarz criterion	9.298595	
Log likelihood	-106.2076	Hannan-Quinn criter.	8.748102	
F-statistic	1.366137	Durbin-Watson stat	1.534195	
Prob(F-statistic)	0.295912			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (28) الاختبار الأولي لنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): TX OILR OTR

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 500

Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	0.805122	0.086125	9.348348	0.0000

TX	7.66E-06	3.79E-05	0.201977	0.8414
OILR	-1.13E-06	1.55E-06	-0.725764	0.4740
OTR	-1.88E-06	1.83E-05	-0.102676	0.9190
C	324.4369	120.2984	2.696936	0.0117
R-squared	0.757822	Mean dependent var	1271.796	
Adjusted R-squared	0.723226	S.D. dependent var	504.4926	
S.E. of regression	265.4102	Akaike info criterion	14.13916	
Sum squared resid	1972393.	Schwarz criterion	14.36590	
Log likelihood	-228.2961	Hannan-Quinn criter.	14.21545	
F-statistic	21.90442	Durbin-Watson stat	2.214885	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (29) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الفائدة

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): TX OILR OTR

Fixed regressors: C @TREND

Number of models evaluated: 54

Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IN(-1)	1.131848	0.160109	7.069214	0.0000
IN(-2)	-0.644900	0.153436	-4.203045	0.0004
TX	-2.90E-07	4.54E-07	-0.637570	0.5303
TX(-1)	8.85E-09	5.34E-07	0.016590	0.9869
TX(-2)	-7.92E-07	4.78E-07	-1.658710	0.1114
OILR	1.14E-08	1.56E-08	0.730114	0.4730
OTR	4.45E-08	1.53E-07	0.290611	0.7741
OTR(-1)	-2.41E-07	1.53E-07	-1.578970	0.1286
C	2.692108	1.365941	1.970882	0.0614
@TREND	0.158812	0.133955	1.185563	0.2484
R-squared	0.813795	Mean dependent var	7.173125	
Adjusted R-squared	0.737620	S.D. dependent var	3.672536	

S.E. of regression	1.881186	Akaike info criterion	4.351988
Sum squared resid	77.85493	Schwarz criterion	4.810031
Log likelihood	-59.63181	Hannan-Quinn criter.	4.503816
F-statistic	10.68323	Durbin-Watson stat	1.662882
Prob(F-statistic)	0.000003		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانياً :- العلاقة التوازنية طويلة الاجل

تشير نتائج اختبار الحدود من الجدول (30) للدالة بين مصادر تمويل الموازنة على الاستقرار النقدي (الرقم القياسي الأسعار المستهلك ، معامل الاستقرار النقدي ، سعر الصرف ، سعر السياسة) ووجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين تمويل الموازنة العامة و المتغيرات (الرقم القياسي الأسعار المستهلك ، معامل الاستقرار النقدي و سعر الفائدة) حيث نلاحظ ان قيمة F المحتسبة كانت (4.310932 ، 6.335273 ، 4.139978) بالترتيب اكبر من الحد الاعلى (1) عند مستوى معنوية (2.5 %) و (1%) و (5%) بالترتيب ، أما سعر الصرف فقد كانت (F) المحتسبة نحو (1.505883) كانت اقل الحد الادنى (0) عند مستوى (1%) وعلية لاتوجد علاقة توازنه طويلة .

الجدول (30) العلاقة التوازنية طويلة الاجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في العراق

تمويل الموازنة العامة و لرقم القياسي الأسعار المستهلك						
Test Statistic		Value		I(0)	I(1)	
			Signif.			
F statist K	3	4.139978	10%	2.37	3.2	
			5%	2.79	3.67	
			2.5%	3.15	4.08	
			1%	3.65	4.66	
تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي						
F statist K	3	6.335273	10%	3.47	4.45	
			5%	4.01	5.07	
			2.5%	4.52	5.62	

				1%	5.17	6.36
تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف						
	F	statist	1.505883	10%	2.37	3.2
				5%	2.79	3.67
				2.5%	3.15	4.08
				1%	3.65	4.66
تمويل الموازنة العامة و سعر السياسة						
	F	statist	4.310932	10%	2.97	3.74
				5%	3.38	4.23
				2.5%	3.8	4.68
				1%	4.3	5.23

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

المطلب الرابع :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة وقصيرة الاجل لنموذج ARDL

اولاً:- اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين

نلاحظ من الجدول (31) أن العلاقة بين تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي خالية من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) لأن قيمة (Prob. F) غير معنوية عند (5%) وكذلك خلو العلاقة من مشكلة عدم ثبات التجانس حسب اختبار (Heteroskedasticity Test) لأن القيم (Prob. F) غير معنوية ايضاً عند مستوى (5%) وعليه نقبل فرضية عدم التنص بعدم وجود ارتباط ذاتي و خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التجانس و لانقبل الفرضية البديلة .

الجدول (31) اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: أثر تمويل الموازنة العامة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك		
0.888767	Prob. F(2,10)	0.4413
F-statistic		

	4.527775	Prob. Chi-Square(1)	0.1039
Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على الرقم القياسي للأسعار المستهلك			
F-statistic	0.108069	Prob. F(1,27)	0.7449
	0.115612	Prob. Chi-Square(1)	0.7338
Obs*R-squared			
:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على معامل الاستقرار النقدي			
F-statistic	0.215882	Prob. F(1,11)	0.6513
	0.558190	Prob. Chi-Square(1)	0.4550
Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على معامل الاستقرار النقدي			
F-statistic	0.046583	Prob. F(1,26)	0.8308
	0.050077	Prob. Chi-Square(1)	0.8229
Obs*R-squared			
:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر الصرف			
F-statistic	0.396862	Prob. F(2,26)	0.6764
	0.977576	Prob. Chi-Square(2)	0.6134
Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر الصرف			
F-statistic	0.961514	Prob. F(1,30)	0.3346
	0.993765	Prob. Chi-Square(1)	0.3188
Obs*R-squared			
:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر السياسة			
F-statistic	0.902503	Prob. F(1,21)	0.3529
	1.318575	Prob. Chi-Square(1)	0.2508

Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر السياسة			
	0.000386	Prob. F(1,29)	0.9845
F-statistic	0.000412	Prob. Chi-Square(1)	0.9838
Obs*R-squared			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانياً:- تحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل

يتضح من الجدول (32) أن هناك أثر معنوي (TX) عند مستوى معنوية (10%) وموجب أي بمعنى أن زيادة الضرائب يؤدي الى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة ($3.20E-05$) في الاجل الطويل ، كما يتضح ان للمتغير (OILR) أثر معنوي عند مستوى (5%) على الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة ($1.75E-06$) كون أن تمويل الموازنة العامة يوجه نحو النفقات الاستهلاكية وبالتالي الى زيادة اسعار السلع و الخدمات ومن ثم ارتفاع التضخم.

وهناك أثر معنوي (TX) و (OILR) بالترتيب عند مستوى معنوية (1%) وموجب أي بمعنى أن زيادة الضرائب يؤدي الى ارتفاع معامل الاستقرار النقدي بنسبة ($1.64E-05$ ، $2.39E-07$) بالترتيب في الاجل الطويل ، أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة حجم الأموال المتداولة في الاقتصاد إذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق عبر آليات مثل الرواتب أو العقود فإنها تضخ الأموال في الاقتصاد، مما يدعم العرض النقدي عندها يرتفع دخل الأفراد نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي و من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة الاستهلاك يمكن أن تؤثر سلباً على هذه الديناميكيات ، بالتالي فإن زيادة الضرائب والإيرادات النفطية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاستقرار النقدي في العراق من خلال تعزيز العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي ولكن يجب التعامل بحذر مع التحديات المرتبطة بذلك ، ويتضح أيضاً من تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر الصرف لاتوجد علاقة طويلة الاجل وذلك إن البنك المركزي يتدخل بشكل مباشر للحفاظ على سعر صرف ثابت مما يفصل بين السياسة المالية وسعر الصرف .

وهناك أثر معنوي (TX) عند مستوى معنوية (5%) وسالب أي بمعنى أن زيادة الضرائب يؤدي الى انخفاض سعر السياسة بنسبة ($-2.09E-06$) في الاجل الطويل وجاء هذا وفق منطق النظرية الاقتصادية التي تنص عند زيادة تمويل الموازنة العامة تنخفض سعر الفائدة لمنع مزاحمة القطاع الخاص.

الجدول (32) تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في العراق

تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي للأسعار المستهلك

Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TX	3.20E-05	1.78E-05	1.795674	0.0977
OILR	1.75E-06	8.13E-07	2.153863	0.0523
OTR	-2.85E-05	2.31E-05	-1.235087	0.2404
C	-3.004279	7.938119	-0.378462	0.7117

$$EC = CPI - (0.0000*TX + 0.0000*OILR - 0.0000*OTR - 3.0043)$$

تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة ومعامل الاستقرار النقدي

TX	1.64E-05	4.22E-06	3.889589	0.0022
OILR	2.39E-07	6.08E-08	3.925238	0.0020
OTR	-3.59E-06	2.38E-06	-1.510653	0.1568

$$(EC = MS - (0.0000*TX + 0.0000*OILR - 0.0000*OTR$$

تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر الصرف

TX	3.93E-05	0.000195	0.201204	0.8420
OILR	-5.78E-06	8.60E-06	-0.672225	0.5070
OTR	-9.64E-06	9.39E-05	-0.102608	0.9190
C	1664.823	416.2853	3.999236	0.0004

$$(EC = EX - (0.0000*TX - 0.0000*OILR - 0.0000*OTR + 1664.8230$$

تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر السياسة

TX	-2.09E-06	9.51E-07	-2.200364	0.0386
OILR	2.21E-08	3.01E-08	0.736216	0.4694
OTR	-3.84E-07	4.19E-07	-0.916338	0.3694
@TREND	0.309544	0.260549	1.188046	0.2475

$$EC = IN - (-0.0000*TX + 0.0000*OILR - 0.0000*OTR + 0.3095*@TREND)$$

يتضح من الجدول (33) أثر تمويل الموازنة العامة (الضرائب) و الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن (TX) لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لسنتين وثلاثة سنوات ابطاء لها (اثر سلبي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاجل القصير وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية بأن زيادة الضرائب تخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاجل القصير وهذا يدفع الى تخفيض الطلب على الاستهلاك ، أما (D(OILR)) يتضح لها أثر معنوي عند مستوى (1%) و موجب أي بمعنى زيادة (D(OILR)) لسنة واحدة وسنتين وثلاثة ابطاء لها (اثر ايجابي) إذ يؤدي الى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك وهذا يدل على توجهه الايرادات الى الجانب الاستهلاكي. إما (D(OTR)) لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة واحدة و سنتين ابطاء لها (اثر سلبي) بمعنى ان زيادة (D(OTR)) تؤدي الى تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاجل القصير لأن الدعم الغذائي و الوقود و المساعدات يُقلل من تكلفة هذه السلع على المواطنين مما يؤدي إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ، إما معلمة تصحيح الخطأ فهي موجبة و معنوية عند (1) بنسبة (0.002601) أي أن الاخطاء التي تحصل في الأجل القصير لا تصحح خلال سنة لبلوغ التوازن طويل الأجل.

إما أثر تمويل الموازنة العامة (الضرائب) و معامل الاستقرار النقدي أن (TX) لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة واحدة و سنتين ابطاء لها (اثر سلبي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى تراجع معامل الاستقرار النقدي في الاجل القصير وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية بأن زيادة الايرادات في الاجل القصير يؤدي الى خفض عرض النقد في الاقتصاد ومن ثم خفض الطلب ثم التضخم. أما (D(OILR)) يتضح لها أثر معنوي عند مستوى (1%) و موجب أي لها (اثر ايجابي) إذ يؤدي الى زيادة معامل الاستقرار النقدي ، إما (D(OTR)) لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة واحدة ولسنتين وثلاثة سنوات ابطاء لها (اثر ايجابي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى زيادة معامل الاستقرار النقدي في الاجل القصير وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية كون ان تمويل الموازنة العامة يذهب اقله لاجل الاستهلاكية. إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكييف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج $(1.583726 = -2.583726/1)$ أي تقريباً سنة ونصف أي لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل .

إما تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف فكان معامل التكييف سالب ومعنوي عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكييف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج $(5.131 = -0.194878/1)$ أي خمسة سنوات تقريباً أي لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل

إما تمويل الموازن العامة و سعر السياسة لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة واحدة ابطاء لها (اثر ايجابي) بمعنى ان زيادة (D(TX(-1))) تؤدي الى زيادة سعر السياسة في الاجل القصير وهذا لايتفق مع منطق

النظرية الاقتصادية كون ان ارتفاع تمويل الموازنة العامة يؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص وبالتالي تقل الاستثمارات المحلية. إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج $(1/-0.513052=1.88494)$ أي تقريباً سنة ونصف أي لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل .

الجدول (33) تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في العراق

تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي للأسعار المستهلك				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
D(CPI(-1))	-0.786949	0.245652	-3.203510	0.0076
D(CPI(-2))	-0.613838	0.230065	-2.668110	0.0205
D(TX)	-1.14E-05	3.08E-06	-3.700041	0.0030
D(TX(-1))	2.80E-06	1.94E-06	1.444204	0.1743
D(TX(-2))	-6.05E-06	1.99E-06	-3.035438	0.0104
D(TX(-3))	-7.26E-06	1.99E-06	-3.651975	0.0033
D(OILR)	-6.90E-08	8.15E-08	-0.846439	0.4139
D(OILR(-1))	1.01E-06	2.12E-07	4.760151	0.0005
D(OILR(-2))	9.75E-07	1.64E-07	5.934420	0.0001
D(OILR(-3))	4.71E-07	1.41E-07	3.332145	0.0060
D(OTR)	3.95E-06	7.73E-07	5.106163	0.0003
D(OTR(-1))	-6.71E-06	1.51E-06	-4.440728	0.0008
D(OTR(-2))	-3.73E-06	8.70E-07	-4.285737	0.0011
CointEq(-1)*	0.522435	0.099444	5.253556	0.0002
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة ومعامل الاستقرار النقدي				
C	125.5075	23.97744	5.234400	0.0002
@TREND	-10.50969	1.929352	-5.447266	0.0001
D(MS (-1))	1.229251	0.314183	3.912525	0.0021

D(MS (-2))	0.735200	0.234456	3.135764	0.0086
D(MS (-3))	0.412401	0.173463	2.377459	0.0349
D(TX)	1.23E-05	4.99E-06	2.473444	0.0293
D(TX(-1))	-1.19E-05	4.49E-06	-2.657432	0.0209
D(TX(-2))	-6.46E-06	3.35E-06	-1.931326	0.0774
D(OILR)	3.07E-07	1.46E-07	2.104526	0.0571
D(OTR)	3.37E-06	1.13E-06	2.974833	0.0116
D(OTR(-1))	1.27E-05	2.72E-06	4.687672	0.0005
D(OTR(-2))	1.01E-05	2.55E-06	3.948396	0.0019
D(OTR(-3))	4.68E-06	1.89E-06	2.484739	0.0287
CointEq(-1)*	-2.583726	0.459070	-5.628176	0.0001
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر الصرف				
CointEq(-1)*	-0.194878	0.066433	-2.933436	0.0066
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر السياسة				
C	2.850921	0.632503	4.507364	0.0002
D(IN(-1))	0.644900	0.136761	4.715518	0.0001
D(TX)	-2.90E-07	3.39E-07	-0.853737	0.4025
D(TX(-1))	7.92E-07	4.01E-07	1.976246	0.0608
D(OTR)	4.45E-08	1.01E-07	0.439602	0.6645
CointEq(-1)*	-0.513052	0.101652	-5.047147	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ان التفسير الاقتصادي لوجود علاقة توازنية طويلة الاجل والعلاقة طويلة وذلك ان الزيادة في تمويل الموازنة العامة تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي الأسعار المستهلك وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية و هذا يرجع للتغيرات للظروف السياسة و الاقتصادية في العراق وهذا يوضح ان التمويل ينفق لأغراض الاستهلاك وليس في مسار الاستثمار وتوفير الخدمات الاساسية وكذلك عدم اتباع نظام ضريبي عادل التي من شأنها تهدأ ارتفاع التضخم ، ووجد علاقة توازنية طويلة الاجل والعلاقة الطويلة و القصيرة بين تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي لوحظ في العراق يوجه اغلب تمويل الموازنة العامة نحو الانفاق الحكومي مما يزيد من عرض النقدي وهذا بسبب الظروف التي مر بها العراق والتي اتبعت سياسة توسعية انذاك يرجع إلى عملية الاصدار النقدي التي لجأ اليها العراق بسبب العقوبات الدولية .

اما تمويل الموازنة العامة مع سعر الصرف فلا يوجد تكامل ولا علاقة طويلة وذلك كون ان الموازنة العامة في العراق يتم تمويلها من إيرادات النفطية و التي تتأثر بالعوامل الخارجية وبالتالي عدم استقرار تمويل الموازنة العامة اضافة إلى ان السلطة النقدية تتحكم في أسعار الصرف للحفاظ على استقرار العملة و ايضاً ان السياسة النقدي تعتبر سعر الصرف هو المتغير الاساسي ويتم تحديده وفق الية العرض و الطلب مما يقلل من تأثير تمويل الموازنة العامة في أسعار الصرف ، اما تمويل الموازنة مع سعر السياسة وجدت العلاقة توازنية طويلة الاجل وعلاقة طويلة مع الضرائب دون غيرها من مصادر تمويل الاخرى كون ان سعر السياسة يتم التحكم وتحديده من خلال البنك المركزي العراقي مما يمنع من وجود علاقة طويلة الأجل بينهما وهذا يخالف منطق النظرية الاقتصادية وهذا يرجع إلى التحديات التي واجهها العراق .

المبحث الثاني

قياس و تحليل أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في سنغافورة

المطلب الأول : أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام وفق انموذج ARDL

اولاً:- اختبار الاستقرارية unit root test لديكي فولر الموسع

من خلال اختبار الاستقرارية يتم الكشف عن جذر الوحدة وسكون السلسلة الزمنية للمتغيرات الدراسة في سنغافورة اذا تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وتشير النتائج إلى أن المتغيرات قد استقرت عند المستوى $I(0)$ وعند الفرق الأول $I(1)$ كما هو موضح في الجدول (34).

الجدول (34) اختبار الاستقرارية ديكي فولر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF) سنغافورة								At Level	
in	ex	ms	Cpi	dpgdp	bdgdp	otr	Tx		
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)								t-Statistic Prob.	قاطع
-3.5471 0.0128 **	-1.3210 0.6075 no	-5.6747 0.0000 ***	-1.7737 0.3864 no	-0.1089 0.9399 no	-1.9850 0.2915 no	-0.8339 0.7961 n0	0.3883 0.9794 n0		
-3.5452 0.0508 *	-2.0695 0.5424 no	-5.7548 0.0002 ***	-2.4262 0.3602 n0	-4.5764 0.0048 ***	-5.5389 0.9758 no	-2.2380 0.4542 no	-2.4705 0.3395 n0	t-Statistic .Prob	قاطع واتجاه
-1.5442 0.1134 n0	0.6961 0.8608 n0	-5.7078 0.0000 ***	-1.4377 0.1378 no	1.4477 0.9602 ***	-0.9216 0.3092 no	1.35 3 0.9524 n0	0.21850 0.9917 n0	t-Statistic .Prob	بدون قاطع واتجاه
At First Difference								t-Statistic Prob.	قاطع
-6.8210 0.0000 ***	-2.6801 0.0885 *	-4.8130 0.0006 ***	-8.6549 0.0000 ***	-5.7973 0.0000 ***	-2.8131 0.0684 *	-7.4031 0.0000 ***	-7.7220 0.0000 ***		
-6.7622 0.0000 ***	-2.6741 0.2531 no	-4.7183 0.0038 ***	-8.9641 0.0000 ***	-5.8274 0.0002 ***	-5.6162 0.0004 ***	-7.3774 0.0000 ***	-8.0718 0.0000 ***	t-Statistic .Prob	قاطع و اتجاه
-6.9277 0.0000 ***	-2.5997 0.0110 **	-4.8859 0.0000 ***	-7.9549 0.0000 ***	-5.5015 0.0000 ***	-2.8721 0.0056 ***	-7.877 0.0000 ***	-6.4317 0.0000 ***	t-Statistic .Prob	بدون قاطع و اتجاه

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانياً:- التقدير نموذج ARDL

يتضح من نتائج الجدول (35) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و الدين العام /GDP :-

$$dpgdp = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 otr + e_i \dots \dots (21)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (87.8%) و الباقي (12.2%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي في حين ان Adjusted R-squared حققت (0.855923) ، وحقق النموذج معنوية عالية اذ بلغت F (39.02083) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (1, 0, 1) وفق معيار (AIC).

يتضح من الجدول (36) ن للعلاقة بين تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العام /GDP :-

$$bdgdp = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 otr + e_i \dots \dots (22)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (57.7%) و الباقي (42.3%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي ، وبلغ Adjusted R-squared (0.480441) ، وبلغت قيمة F (5.931781) بمستوى معنوية اقل من (1%) مما يعني معنوية نموذج ككل ، كما ان النموذج تم اختياره حسب نموذج ARDL بفترات ابطاء حسب معايير اختبار (AIC) بفترات ابطاء (1, 1, 1) وبالتالي تحقيق الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الاولى التي تنص بوجود دلالة احصائية أي تأثير تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام.

الجدول (35) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و الدين العام /GDP

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): TX SC OTR GN

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 162

Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DPGDP(-1)	0.573189	0.143051	4.006880	0.0004
TX	-4.51E-05	2.59E-05	-1.740993	0.0931
OTR	-2.39E-05	4.00E-05	-0.598816	0.5543
OTR(-1)	0.000108	3.74E-05	2.885625	0.0076
C	0.237496	0.105066	2.260451	0.0321

@TREND	0.012967	0.005377	2.411448	0.0230
R-squared	0.878435	Mean dependent var		0.983030
Adjusted R-squared	0.855923	S.D. dependent var		0.201734
S.E. of regression	0.076573	Akaike info criterion		-2.138174
Sum squared resid	0.158313	Schwarz criterion		-1.866082
Log likelihood	41.27987	Hannan-Quinn criter.		-2.046623
F-statistic	39.02083	Durbin-Watson stat		1.854168
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (36) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العامة /GDP

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): TX SC OTR GN

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 162

Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BDGDP(-1)	0.035754	0.178633	0.200156	0.8429
TX	0.000949	0.001221	0.777525	0.4439
TX(-1)	0.001874	0.001220	1.536595	0.1365
OTR	0.001270	0.001557	0.815234	0.4223
OTR(-1)	0.002945	0.001650	1.784210	0.0861
C	6.220278	2.068505	3.007137	0.0058
@TREND	-0.986356	0.263832	-3.738579	0.0009
R-squared	0.577858	Mean dependent var		7.725455
Adjusted R-squared	0.480441	S.D. dependent var		4.364115
S.E. of regression	3.145674	Akaike info criterion		5.315765
Sum squared resid	257.2768	Schwarz criterion		5.633206
Log likelihood	-80.71012	Hannan-Quinn criter.		5.422574
F-statistic	5.931781	Durbin-Watson stat		1.721383
Prob(F-statistic)	0.000526			

ثالثاً: تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل

تشير نتائج الجدول (37) للدالة بين مصادر تمويل الموازنة و تراكم الدين العام (نسبة الدين العام /gdp ، عجز الموازنة العامة / gdp) على التوالي وجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات حيث نلاحظ ان قيمة F المحتسبة (5.202352 ، 8.119898) بالترتيب هي اكبر من الحد الاعلى (1) ا عند مستوى معنوية (2.5%) و(1%) .

الجدول(37)العلاقة توازنية طويلة الاجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في سنغافورة

العلاقة توازنية طويلة الاجل لتمويل الموازنة العامة و (الدين العام/GDP)					
Test Statistic		Value	Signif.	I(0)	I(1)
F statistic K	5.202352 2	10%	3.38	4.02	
		5%	3.88	4.61	
		2.5%	4.37	5.16	
		1%	4.99	5.85	
العلاقة توازنية طويلة الاجل لتمويل الموازنة العامة و (عجز الموازنة العامة /GDP)					
F statistic K	8.119898 2	10%	3.38	4.02	
		5%	3.88	4.61	
		2.5%	4.37	5.16	
		1%	4.99	5.85	

المطلب الثاني :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL**اولاً:- اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس**

يتضح من الجدول (38) أن العلاقة بين تمويل الموازنة العامة مع مؤشرات تراكم الدين العام خالية من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test) لأن قيمة (Prob. F) و(Prob. Chi– Square) غير معنوية عند(5%) وكذلك خلو العلاقة من مشكلة عدم ثبات التجانس حسب اختبار (Heteroskedasticity Test) لأن القيم (Prob. F) و(Prob. Chi– Square)

غير معنوية ايضاً عند مستوى (5%) وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي و خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التجانس و نرفض الفرضية البديلة .

الجدول (38) اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في سنغافورة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
أثر تمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام (الدين العام / GDP)			
	0.133806	Prob. F(2,21)	0.8754
F-statistic			
	0.349506	Prob. Chi-Square(1)	0.8397
Obs*R-squared			
أثر تمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام (عجز الموازنة العامة / GDP)			
	0.461956	Prob. F(2,24)	0.6355
F-statistic			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام (الدين العام / GDP)			
	2.101240	Prob. F(2,28)	0.1412
F-statistic			
	4.045554	Prob. Chi-Square(2)	0.1323
Obs*R-squared			
أثر تمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام (عجز الموازنة العامة / GDP)			
F-statistic	2.476504	Prob. F(1,30)	0.1260
Obs*R-squared	2.440168	Prob. Chi-Square(1)	0.1183

ثانياً:- تحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل

يتضح من الجدول (39) اثر تمويل الموازنة العامة (otr) في الدين العام /gdp أن هناك اثر معنوي (otr) عند مستوى معنوية (10%) وموجب أي بمعنى أن زيادة (otr) يؤدي الى تراكم الدين العام بنسبة (0.000197) في الاجل الطويل كون أن سنغافورة بلد استثماري وتركز على الاستثمارات المبكرة بالاعتماد على الدين العام ، كما يتضح من تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العامة /gdp أن (tx) و (otr) أثر معنوي عند مستوى (5%) و (1%) بالترتيب على عجز الموازنة العامة /gdp وموجب بمعنى ان زيادة كلا من (tx) و (otr) تؤدي الى ارتفاع فائض الموازنة العامة /gdp وهذا ما تنص عليه منطق النظرية الاقتصادية وهذا يعكس فائض الموازنة العامة بالتالي ان ايرادات الحكومة اكثر من نفقاتها وهذا يعزز الثقة بالاقتصاد السنغافوري.

الجدول (39) تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في سنغافورة

تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام (الدين العام /GDP)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
TX	-0.000106	7.89E-05	-1.338769	0.1918
OTR	0.000197	0.000112	1.761200	0.0895
@TREND	0.030380	0.014232	2.134619	0.0420
(EC = DPGDP - (-0.0001*TX + 0.0002*OTR + 0.0304*@TREND				
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام (فائض الموازنة العامة/GDP)				
TX	0.002928	0.001256	2.331412	0.0278
OTR	0.004370	0.001548	2.822799	0.0090
@TREND	-1.022930	0.247839	-4.127389	0.0003
(EC = BDGDP - (0.0029*TX + 0.0044*OTR -1.0229*@TREND				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

استناداً إلى نتائج الجدول (40) للعلاقة قصيرة الاجل لتمويل الموازنة العامة و الدين العام /gdp يتضح ان إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج (2.342=-0.426811/1) أي سنتان تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل .

ويتضح أن العلاقة قصيرة الاجل لتمويل الموازنة العامة و فائض الموازنة العامة /gdp إن معلمة تصحيح الخطأ سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج (-)1/ 1.037=0.964246 أي تقريباً سنة لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل .

الجدول (40) تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في سنغافورة

تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام (الدين العام /GDP)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	0.250462	0.050363	4.973179	0.0000
D(OTR)	-2.39E-05	2.92E-05	-0.819430	0.4197
CointEq(-1)*	-0.426811	0.088762	-4.808489	0.0001
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام (فائض الموازنة العامة/GDP)				
C	5.233922	0.984869	5.314331	0.0000
D(TX)	0.000949	0.001035	0.916553	0.3678
D(OTR)	0.001270	0.001229	1.033150	0.3110
CointEq(-1)*	-0.964246	0.160203	-6.018907	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

التفسير الاقتصادي للنموذج ووجد هناك علاقة توازنية طويلة الاجل وعلاقة طويلة الأجل بالرغم من فائض الموازنة العامة و ارتفاع الدين العام في حين انخفاض في تراكم الدين العام قد يكون هذا جزءاً من استراتيجية اقتصادية مدروسة تهدف إلى تحقيق استدامة مالية ونمو اقتصادي مستدام لسنغافورة لا تستخدم الفائض المالي فقط لتغطية النفقات الحكومية فقط بل تستثمره في صناديق سيادية مما يعزز النمو الاقتصادي لكنه قد يتطلب اقتراضاً إضافياً لتمويل مشاريع طويلة ، وعليه لجأت الحكومة إلى الاقتراض لتمويل مشاريع ضخمة مثل تطوير والتكنولوجيا حيث يُنظر إلى الدين العام كأداة مالية فعالة لتمويل هذه المشاريع دون استنزاف الاحتياطات وايضاً سنغافورة تعتمد على استراتيجيات مالية مرنة حيث تستخدم الدين العام للحفاظ على السيولة والاستجابة للآزمات الاقتصادية مما يخلق توازناً بين الفائض الحالي والاحتياجات المستقبلية.

المطلب الثالث :- اثر مصادر تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي وفق نموذج (ARDL)

اولاً:- تقدير لنموذج ARDL

يتضح من نتائج الجدول (41) لتمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي الاسعار المستهلك :-

$$cpi = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 otr + e_i \dots \dots (23)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (97.7%) و الباقي (2.3%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي في حين ان AdjustedR-squared حققت (0.964044) ، وحقق النموذج معنوية عالية اذ بلغت F (74.12396) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (3, 3, 3) وفق معيار (AIC).

تشير نتائج الجدول (42) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي:-

$$ms = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 otr + e_i \dots \dots (24)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (71.4%) و الباقي (28.59%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي وحقق AdjustedR-squared نسبة (0.563712) وبالتالي معنوية النموذج اذ بلغت F (4.746985) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (3, 2, 3)

أما نتائج جدول (43) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف :-

$$EX = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 otr + e_i \dots \dots (25)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (92.2%) و الباقي (7.8%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي في حين ان AdjustedR-squared حققت (0.904257) ، وحقق النموذج معنوية عالية اذ بلغت F (49.79716) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (1, 0, 2) وفق معيار (AIC) .

يتضح من جدول (44) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و سعر السياسة :-

$$IN = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 otr + e_i \dots \dots (26)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (45.5%) و الباقي (54.5%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي وحقق AdjustedR-squared نسبة (0.319107) وبالتالي معنوية النموذج اذ بلغت F (3.343295) بمستوى معنوية (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (3, 0, 1) ، وهذا يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجد دلالة احصائية بين تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي.

الجدول (41) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة والرقم القياسي الاسعار المستهلك

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): TX OTR

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 100

Selected Model: ARDL(3, 3, 3)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CPI(-1)	1.452939	0.221807	6.550461	0.0000
CPI(-2)	-0.994035	0.284075	-3.499204	0.0024
CPI(-3)	0.459466	0.151846	3.025864	0.0070
TX	0.004754	0.000614	7.742690	0.0000
TX(-1)	-0.008521	0.001229	-6.931548	0.0000
TX(-2)	0.007097	0.001727	4.109004	0.0006
TX(-3)	-0.003729	0.001064	-3.505931	0.0024
OTR	2.04E-05	0.000738	0.027695	0.9782
OTR(-1)	0.003907	0.000849	4.600869	0.0002
OTR(-2)	-0.006329	0.001226	-5.160987	0.0001
OTR(-3)	0.003122	0.001150	2.714555	0.0138
C	7.208881	7.954745	0.906237	0.3762
R-squared	0.977228	Mean dependent var	107.2635	
Adjusted R-squared	0.964044	S.D. dependent var	7.297941	
S.E. of regression	1.383832	Akaike info criterion	3.772235	
Sum squared resid	36.38482	Schwarz criterion	4.327327	
Log likelihood	-46.46964	Hannan-Quinn criter.	3.953181	
F-statistic	74.12396	Durbin-Watson stat	2.151406	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (42) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): TX OTR

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 100

Selected Model: ARDL(3, 2, 3)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MS (-1)	0.094813	0.213883	0.443294	0.6626
MS (-2)	-0.207590	0.189900	-1.093155	0.2880
MS (-3)	-0.389329	0.181448	-2.145682	0.0450
TX	0.035348	0.014746	2.397102	0.0270
TX(-1)	-0.006208	0.016881	-0.367764	0.7171
TX(-2)	-0.023018	0.015812	-1.455718	0.1618
OTR	-0.030688	0.022767	-1.347917	0.1935
OTR(-1)	-0.068481	0.024483	-2.797113	0.0115
OTR(-2)	0.089978	0.031431	2.862730	0.0100
OTR(-3)	-0.064884	0.028449	-2.280678	0.0343
C	88.76655	31.67021	2.802841	0.0114
R-squared	0.714156	Mean dependent var	-5.852667	
Adjusted R-squared	0.563712	S.D. dependent var	56.07431	
S.E. of regression	37.03826	Akaike info criterion	10.33835	
Sum squared resid	26064.82	Schwarz criterion	10.85213	
Log likelihood	-144.0753	Hannan-Quinn criter.	10.50272	
F-statistic	4.746985	Durbin-Watson stat	2.205662	
Prob(F-statistic)	0.001759			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (43) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): TX OTR

Fixed regressors: C @TREND

Number of models evaluated: 18

Selected Model: ARDL(2, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
----------	-------------	------------	-------------	--------

EX(-1)	1.246327	0.143250	8.700382	0.0000
EX(-2)	-0.527696	0.143092	-3.687807	0.0011
TX	0.002827	0.000766	3.689254	0.0011
OTR	0.000173	0.001061	0.163116	0.8717
OTR(-1)	-0.001311	0.001032	-1.271057	0.2154
C	27.60115	7.370660	3.744732	0.0010
@TREND	-0.446090	0.160543	-2.778627	0.0102
R-squared	0.922788	Mean dependent var	102.4975	
Adjusted R-squared	0.904257	S.D. dependent var	6.841463	
S.E. of regression	2.116912	Akaike info criterion	4.528434	
Sum squared resid	112.0329	Schwarz criterion	4.849064	
Log likelihood	-65.45494	Hannan-Quinn criter.	4.634714	
F-statistic	49.79716	Durbin-Watson stat	2.100234	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (44) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الفائدة

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): TX OTR

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 100

Selected Model: ARDL(1, 0, 3)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IN(-1)	0.223120	0.188867	1.181358	0.2490
TX	-0.000189	0.000130	-1.454618	0.1587
OTR	0.001012	0.000422	2.399676	0.0245
OTR(-1)	-0.000458	0.000445	-1.029277	0.3136
OTR(-2)	-0.000562	0.000430	-1.307079	0.2036
OTR(-3)	0.001033	0.000401	2.576206	0.0166
C	-0.042266	0.461072	-0.091668	0.9277

R-squared	0.455285	Mean dependent var	1.327419
Adjusted R-squared	0.319107	S.D. dependent var	0.976213
S.E. of regression	0.805534	Akaike info criterion	2.601057
Sum squared resid	15.57325	Schwarz criterion	2.924861
Log likelihood	-33.31639	Hannan-Quinn criter.	2.706609
F-statistic	3.343295	Durbin-Watson stat	1.828209
Prob(F-statistic)	0.015443		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانياً :- تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل

تشير نتائج اختبار الحدود من الجدول (45) للدالة بين مصادر تمويل الموازنة مع الاستقرار النقدي (التضخم ، معامل الاستقرار النقدي، سعر الصرف ، سعر السياسة) ووجدت علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة لتمويل الموازنة العامة مع الاستقرار النقدي حيث نلاحظ ان قيمة F المحتسبة اكبر من الحد الاعلى (1) عند مستوى معنوية (2.5%) .

الجدول(45)العلاقة التوازنية طويلة الاجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في سنغافورة

العلاقة توازنه طويلة الاجل لتمويل الموازنة العامة و لرقم القياسي الأسعار المستهلك				
Test Statistic	Value	Signi .	I(0)	I(1)
F statistic	4.780159	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
العلاقة توازنه طويلة الاجل لتمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي				
F statistic	5.823592	10%	3.38	4.02
K	2	5%	3.88	4.61
		2.5%	4.37	5.16
		1%	4.99	5.85
العلاقة توازنه طويلة الاجل لتمويل الموازنة العامة و سعر الصرف				

K	F statistic	7.357672 2	10%	4.19	5.06
			5%	4.87	5.85
			2.5%	5.79	6.59
			1%	6.34	7.52
العلاقة توازنية طويلة الاجل لتمويل الموازنة العامة وسعر السياسة					
K	F statistic	4.415667 2	10%	2.63	3.35
			5%	3.1	3.87
			2.5%	3.55	4.38
			1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

المطلب الرابع:- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL اولاً:- اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس

نلاحظ من الجدول (46) أن الأثر التمويلي للموازنة العامة على الاستقرار النقدي خالية من مشكلة الارتباط الذاتي وكذلك خلو العلاقة من مشكلة عدم ثبات التجانس حسب اختبار (LM Test) و اختبار (Heteroskedasticity Test) ولأن قيمة (Prob. F) و (Prob. Chi- Square) غير معنوية عند (5%) وعليه نقبل فرضية عدم التنص بعدم وجود ارتباط ذاتي و خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التجانس و نرفض الفرضية البديلة .

الجدول (46) اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في سنغافورة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: أثر تمويل الموازنة العامة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك			
F-statistic	0.369756	Prob. F(2,17)	0.6963
	1.292307	Prob. Chi-Square(2)	0.5241
Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH أثر تمويل الموازنة العامة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك			
F-statistic	1.691542	Prob. F(1,28)	0.2040

Obs*R-squared	1.709115	Prob. Chi-Square(1)	0.1911
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على معامل الاستقرار النقدي			
F-statistic	0.858393	Prob. F(1,18)	0.3664
Obs*R-squared	1.365535	Prob. Chi-Square(1)	0.2426
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على معامل الاستقرار النقدي			
F-statistic	0.163352	Prob. F(1,27)	0.6893
Obs*R-squared	0.174397	Prob. Chi-Square(1)	0.6762
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر الصرف			
F-statistic	0.428503	Prob. F(4,23)	0.6566
Obs*R-squared	1.149523	Prob. Chi-Square(2)	0.5628
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر الصرف			
F-statistic	1.017748	Prob. F(3,25)	0.4015
Obs*R-squared	3.156286	Prob. Chi-Square(3)	0.3682
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر السياسة			
F-statistic	1.098410	Prob. F(2,22)	0.3510
Obs*R-squared	2.814478	Prob. Chi-Square(2)	0.2448
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر السياسة			
F-statistic	2.096868	Prob. F(1,30)	0.1272

Obs*R-squared	5.814902	Prob. Chi-Square(1)	0.1210
---------------	----------	---------------------	--------

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانياً:- تحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل

يتضح من جدول (47) عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين تمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنغافورة خلال مدة البحث وذلك لتمتع سنغافورة باقتصاد مفتوح مما يجعلها حساسة للتغيرات العالمية في الأسعار والتجارة ، اما تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي هناك اثر معنوي (OTR) عند مستوى معنوية (1%) وسالب أي بمعنى أن زيادة (OTR) يؤدي الى انخفاض معامل الاستقرار النقدي بنسبة (-0.049314) إن الإيرادات الأخرى تأتي من استثمارات أجنبية أو محلية و لا تنفق الحكومة السنغافورية اكثر من ايراداتها وبالتالي عدم ضخ الاموال في الاقتصاد وايضاً أن الإيرادات الأخرى تأتي من رسوم الخدمات الحكومية .

اما تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف هناك اثر معنوي (TX) عند مستوى معنوية (1%) موجب أي بمعنى أن زيادة (TX) يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف بنسبة (0.010048) أن اغلب الضرائب في سنغافورة هي ضرائب القيمة المضافة وبالتالي تؤثر على أسعار السلع والخدمات مما قد يؤدي إلى تغيرات في الطلب على العملة المحلية و ايضاً تعتمد على التجارة الخارجية يمكن أن يؤثر سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية مما قد يؤدي إلى تغيرات في الضرائب على التجارة.

اما تمويل الموازنة العامة و سعر السياسة هناك اثر معنوي (OTR) عند مستوى معنوية (5%) موجب أي بمعنى أن زيادة (OTR) يؤدي الى ارتفاع سعر السياسة بنسبة (0.001318) وهذا مخالف منطق النظرية الاقتصادية ، أن سنغافورة لا تستخدم سعر الفائدة كأداة رئيسية للسياسة النقدية بل تعتمد على إدارة سعر الصرف لكن أسعار الفائدة تتأثر بشكل غير مباشر عبر التدفقات الرأسمالية وتوقعات السوق والسياسات المالية.

الجدول (47) تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في سنغافورة

تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي للأسعار المستهلك				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
TX	-0.004883	0.003384	-1.442728	0.1654
OTR	0.008813	0.011285	0.780961	0.4444
C	88.31091	27.19058	3.247850	0.0042
EC = CPI - (-0.0049*TX + 0.0088*OTR + 88.3109)				
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة ومعامل الاستقرار النقدي				

TX	0.004076	0.004266	0.955361	0.3514
OTR	-0.049314	0.013534	-3.643834	0.0017
C	59.09473	14.92530	3.959367	0.0008
(EC = MSI - (0.0041*TX - 0.0493*OTR + 59.0947				
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر الصرف				
TX	0.010048	0.003320	3.026874	0.0057
OTR	-0.004046	0.004096	-0.987695	0.3328
@TREND	-1.585429	0.626656	-2.529983	0.0181
(EC = EX - (0.0100*TX - 0.0040*OTR - 1.5854*@TREND				
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر السياسة				
TX	-0.000244	0.000155	-1.569121	0.1297
OTR	0.001318	0.000536	2.460957	0.0214
C	-0.054404	0.594267	-0.091548	0.9278
EC = IN - (-0.0002*TX + 0.0013*OTR - 0.0544)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

وفق نتائج الجدول (48) اثر تمويل الموازنة العامة (الضرائب) و الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن (TX) لها اثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة ابطاء لها (اثر سلبي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاجل القصير وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية بأن زيادة الضرائب تخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاجل القصير ، أما (TX) لسنتين ابطاء لها (اثر موجب) يتضح لها اثر معنوي عند مستوى (1%) و موجب أي بمعنى زيادة D(TX) إذ يؤدي الى زيادة الرقم لأسعار المستهلك وذلك لزيادة الطلب العالمي القوي على صادرات سنغافورة وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالمياً اضافة الى تأثيرات سعر الصرف بسبب ارتباط السياسة النقدية بسلة عملات ، واثر (الايرادات الاخرى) و الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن (OTR) لها اثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة ابطاء لها (اثر موجب) بمعنى ان زيادة (OTR) تؤدي الى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاجل القصير وهذا لايتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، أما (OTR) لسنتين ابطاء لها (اثر سالب) يتضح لها اثر معنوي عند مستوى (1%) و سالب أي بمعنى زيادة (OTR) إذ يؤدي الى انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج (12.250/-1/ = 0.081631) أي اثني عشر سنة تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل.

اثر تمويل الموازنة العامة (TX) و معامل الاستقرار النقدي لها اثر معنوي عند مستوى (10%) لسنة ابطاء لها (اثر ايجابي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى زيادة معامل الاستقرار النقدي في الاجل القصير وذلك إن سنغافورة تعتمد على سياسة نقدية فريدة لا تعتمد على سعر الفائدة بل على إدارة سعر صرف الدولار السنغافوري مقابل سلة من العملات الأجنبية ، اثر تمويل الموازنة العامة (OTR) و معامل الاستقرار النقدي لها اثر معنوي عند مستوى (1%) لسنتين ابطاء لها (اثر ايجابي) بمعنى ان زيادة (OTR) تؤدي الى زيادة معامل الاستقرار النقدي في الاجل القصير ، إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج $(1/-1.502106=0.665)$ أي اقل من سنة تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل.

إما تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف فقد بلغت معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج $(1/-0.281368=3.554)$ أي ثلاثة ونصف سنة تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل.

اثر تمويل الموازنة العامة (OTR) و سعر السياسة لها اثر معنوي عند مستوى (1%) وسالبة لسنتين ابطاء أي لها (اثر سلبي) بمعنى ان زيادة (OTR) تؤدي الى تراجع سعر السياسة في الاجل القصير وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية بأن زيادة الايرادات الاخرى تخفض سعر السياسة وذلك ان اغلب الايرادات الاخرى من الاستثمارات التي تحتاج الى تمويل وهذا يؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص وبالتالي لجأت الحكومة الى تخفيض سعر السياسة . إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج $(1/-0.776880=1.287)$ أي تحتاج تقريباً اقل من سنة لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل

الجدول (48) تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في سنغافورة

تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي للأسعار المستهلك				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
D(CPI(-1))	0.534569	0.177029	3.019677	0.0070
D(CPI(-2))	-0.459466	0.129961	-3.535414	0.0022
D(TX)	0.004754	0.000494	9.614031	0.0000
D(TX(-1))	-0.003368	0.000934	-3.607271	0.0019

D(TX(-2))	0.003729	0.000884	4.216696	0.0005
D(OTR)	2.04E-05	0.000606	0.033729	0.9734
D(OTR(-1))	0.003208	0.000726	4.420414	0.0003
D(OTR(-2))	-0.003122	0.000944	-3.308255	0.0037
CointEq(-1)*	-0.081631	0.017349	-4.705283	0.0002
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة ومعامل الاستقرار النقدي				
D(MS (-1))	0.596919	0.277126	2.153963	0.0443
D(MS (-2))	0.389329	0.164685	2.364083	0.0289
D(TX)	0.035348	0.011580	3.052634	0.0066
D(TX(-1))	0.023018	0.011965	1.923815	0.0695
D(OTR)	-0.030688	0.019800	-1.549897	0.1377
D(OTR(-1))	-0.025094	0.026509	-0.946648	0.3557
D(OTR(-2))	0.064884	0.025383	2.556251	0.0193
CointEq(-1)*	-1.502106	0.328468	-4.573066	0.0002
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر الصرف				
C	27.15506	5.282643	5.140430	0.0000
D(EX(-1))	0.527696	0.123725	4.265072	0.0003
D(OTR)	0.000173	0.000841	0.205785	0.8386
CointEq(-1)*	-0.281368	0.055086	-5.107807	0.0000
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر السياسة				
D(OTR)	0.001012	0.000336	3.014958	0.0060
D(OTR(-1))	-0.000470	0.000355	-1.323492	0.1981
D(OTR(-2))	-0.001033	0.000345	-2.990117	0.0064
CointEq(-1)*	-0.776880	0.174281	-4.457634	0.0002

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

التفسير الاقتصادي للنموذج وجد هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين تمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي الأسعار المستهلك في سنغافورة إذ يتم توجيه الفائض نحو الاستثمارات السيادية مما يساعد في تحقيق نمو اقتصادي مستدام دون إثارة تضخم مفرط وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ولوحظ عدم وجود

علاقة طويلة الأجل فهذا يشير إلى أن التأثير بين المتغيرين قد يكون مؤقتاً والتضخم يكون متأثراً بعوامل خارجية مثل أسعار السلع العالمية و تقلبات سعر الصرف مما يجعل تأثير تمويل الموازنة العامة غير مستدام على المدى الطويل وبالتالي يوضح وجود علاقة قصيرة الأجل بين مصادر تمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي للأسعار المستهلك .

ووجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي وذلك لأن سلطة النقد في سنغافورة (MAS) خفضت أسعار الفائدة مما أدى إلى زيادة السيولة في السوق وقامت البنوك بتوسيع عمليات الإقراض فإن ذلك يزيد من كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد مما أدى إلى ارتفاع عرض النقد و سنغافورة تُعتبر مركزاً مالياً عالمياً وعندما تتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد فإن ذلك يزيد الضرائب على هذه الاستثمارات و زيادة السيولة النقدية المتاحة في السوق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي وعندها ينمو الاقتصاد يزداد الطلب على الأموال ،في حين عدم وجود العلاقة طويلة الأجل بين الضرائب و معامل الاستقرار النقدي كون أن سنغافورة تعتمد على سياسات نقدية مرنة لضبط عرض النقد حيث تتحكم سلطة النقد السنغافورية في السيولة عبر أسعار الصرف وبما ان سنغافورة دولة تعتمد على التجارة الخارجية بالتالي عدم تحقيق علاقة طويلة الأجل ، اما الإيرادات الأخرى فقد حققت علاقة طويلة الأجل مع معامل الاستقرار النقدي.

حققت تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف أي علاقة تكاملية و علاقة طويلة الأجل بين الضرائب و سعر الصرف فالسياسة النقدية التي يديرها سلطة النقد في سنغافورة (MAS) تركز بشكل أساسي على إدارة سعر الصرف نظراً لأن سنغافورة تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية فإن MAS تستخدم نظام سعر الصرف للحفاظ على استقرار النقدي وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية .

في حين وجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين تمويل الموازنة العامة و سعر السياسة بما أن سنغافورة لديها فائض في الموازنة العامة فهذا يقلل من حاجة الحكومة للاقتراض لتمويل الموازنة العامة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأموال في السوق وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة ،اما تمويل الموازنة العامة (الإيرادات الأخرى) وسعر السياسة كانت علاقة طويل الاجل و قصيرة الاجل ولا توجد في الضرائب لأن سنغافورة لديها نظام ضريبي منخفض مقارنة بالدول الأخرى حيث تعتمد على الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة السلع والخدمات (GST) بدلاً من الضرائب المباشرة المرتفعة و هذا يعني أن التغيرات في الضرائب لا تؤثر بشكل كبير على سعر الفائدة كما يحدث في الاقتصادات التي تعتمد على الضرائب المباشرة وبالتالي عدم وجود علاقة قصيرة الأجل .

المبحث الثالث

قياس و تحليل أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة

المطلب الأول : أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام وفق نموذج ARDL

اولا:- اختبار الاستقرارية unit root test لديكي فولر الموسع

من خلال اختبار الاستقرارية يتم الكشف عن جذر الوحدة وسكون السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة في الولايات المتحدة اذا تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وتشير النتائج إلى أن المتغيرات قد استقرت عند المستوى (0) وعند الفرق الاول (1) كما هو موضح في الجدول (49).

الجدول (49) اختبار الاستقرارية ديكي فولر الموسع (ADF)

At Level										
in	ex	ms	cpi	pdgdp	Dpgdp	Otr	Gn	Sc	tx	
2.3520-	0.8335-	5.6312-	1.8526	2.4152-	0.4176-	0.1542	5.7868-	2.2382	1.5466	t- قاطع
0.1627	0.7962	0.0001	0.9996	0.1457	0.8947	0.9652	0.0000	0.9999	0.9991	Statistic
n0	n0	***	n0	n0	n0	n0	***	n0	n0	Prob
3.9033-	1.0297-	5.6267-	3.7006-	3.3008-	1.6823-	2.0707-	5.8690-	0.2910-	1.9679-	t- قاطع
0.0236	0.9258	0.0003	0.0385	0.0843	0.7365	0.5424	0.0002	0.9876	0.5960	Statistic واتجاه
**	n0	***	**	*	n0	n0	***	n0	n0	Prob
2.2118-	0.7569	5.5761-	2.6642	1.4439-	1.6549	2.7465	5.6526-	6.7625	4.1207	t- بدون
0.0280	0.8727	0.0000	0.9973	0.1362	0.9737	0.9979	0.0000	1.0000	1.0000	Statistic قاطع
**	n0	***	n0	n0	n0	n0	***	n0	n0	Prob واتجاه
At First Difference										
5.1486-	4.4264-	9.3189-	3.2407-	4.2604-	4.6697-	5.7949-	9.5079-	4.1671-	4.1445-	t- قاطع
0.0002	0.0014	0.0000	0.0267	0.0021	0.0007	0.0000	0.0000	0.0027	0.0029	Statistic
***	***	***	**	***	***	***	***	***	***	Prob
5.0353-	4.4155-	9.1594-	3.5324-	4.1922-	4.6283-	5.7804-	9.3477-	4.6302-	4.3539-	t- قاطع
0.0015	0.0071	0.0000	0.0527	0.0121	0.0042	0.0002	0.0000	0.0042	0.0082	Statistic واتجاه
***	***	***	*	**	***	***	***	***	***	Prob
5.2217-	4.4046-	9.4782-	2.0234-	4.3325-	4.4265-	4.7271-	3.0725-	2.5210-	3.2537-	t- بدون
0.0000	0.0001	0.0000	0.0428	0.0001	0.0001	0.0000	0.0035	0.0134	0.0020	Statistic قاطع
***	***	***	**	***	***	***	***	**	***	Prob واتجاه

ثانياً:- التقدير نموذج ARDL

يتضح من الجدول (50) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و الدين العام /GDP :-

$$dpgdp = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 sc + \beta_3 gn + \beta_4 otr + e_i \dots \dots (27)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (98.2%) و الباقي (1.8%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي في حين ان Adjusted R-squared حققت (0.975452) ، وحقق النموذج معنوية عالية اذ بلغت F (137.8725) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (1, 1, 1) وفق معيار (AIC).

و يظهر من الجدول (51) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العام /GDP :-

$$bdgdp = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 sc + \beta_3 gn + \beta_4 otr + e_i \dots \dots (28)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (95.4%) و الباقي (4.6%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي وبلغ Adjusted R-squared (0.936135) ، وبلغت قيمة F (51.48837) بمستوى معنوية اقل من (1%) مما يعني معنوية نموذج ككل ، كما ان النموذج تم اختياره حسب نموذج ARDL بفترات ابطاء حسب معايير اختبار (AIC) بفترات ابطاء (1, 1, 1, 0, 2).

الجدول (50) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و الدين العام /GDP

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (1 lag, automatic): TX OTR

Fixed regressors: C @TREND

Number of models evaluated: 4

Selected Model: ARDL(1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DPGDP(-1)	0.983079	0.090481	10.86500	0.0000
TX	-0.029398	0.006467	-4.545814	0.0002
TX(-1)	0.011614	0.006597	1.760537	0.0922
TX(-2)	-0.016613	0.007588	-2.189438	0.0395
SC	0.038160	0.029424	1.296917	0.2081
SC(-1)	0.024047	0.033686	0.713855	0.4828
SC(-2)	0.041411	0.024156	1.714287	0.1005

OTR	0.011183	0.016276	0.687058	0.4992
GN	-0.000414	0.007515	-0.055028	0.9566
C	-5.348424	3.331174	-1.605567	0.1226
R-squared	0.982579	Mean dependent var	83.61000	
Adjusted R-squared	0.975452	S.D. dependent var	24.43289	
S.E. of regression	3.828065	Akaike info criterion	5.772903	
Sum squared resid	322.3899	Schwarz criterion	6.230945	
Log likelihood	-82.36644	Hannan-Quinn criter.	5.924731	
F-statistic	137.8725	Durbin-Watson stat	2.232161	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (51) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العامة /GDP

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): TX SC OTR GN

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 162

Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PDGDP(-1)	0.854565	0.098131	8.708371	0.0000
TX	0.010008	0.001649	6.070349	0.0000
TX(-1)	-0.003632	0.002219	-1.636784	0.1159
SC	-0.003764	0.008949	-0.420619	0.6781
SC(-1)	-0.023256	0.008516	-2.730647	0.0122
OTR	0.006931	0.004762	1.455499	0.1597
GN	0.008731	0.002813	3.103437	0.0052
GN(-1)	-0.011171	0.003651	-3.059465	0.0057
GN(-2)	-0.009960	0.002782	-3.580731	0.0017

C	1.289875	1.218478	1.058596	0.3013
R-squared	0.954676	Mean dependent var	-3.488438	
Adjusted R-squared	0.936135	S.D. dependent var	5.249165	
S.E. of regression	1.326549	Akaike info criterion	3.653345	
Sum squared resid	38.71410	Schwarz criterion	4.111387	
Log likelihood	-48.45352	Hannan-Quinn criter.	3.805173	
F-statistic	51.48837	Durbin-Watson stat	1.645171	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثالثاً: تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل

تشير نتائج الجدول (52) للدالة بين مصادر تمويل الموازنة و تراكم الدين العام (نسبة الدين العام /gdp ، عجز الموازنة العامة / gdp) على التوالي وجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات حيث نلاحظ ان قيمة F المحتسبة (8.427256 ، 7.405263) بالترتيب هي اكبر من الحد الاعلى (1) ا عند مستوى معنوية (%1) .

الجدول(52)العلاقة توازنية طويلة الاجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في الولايات المتحدة

تمويل الموازنة العامة و (الدين العام/GDP)					
Test Statistic		Value	Signif.	I(0)	I(1)
F statistic K 4		8.427256	10%	2.2	3.09
			5%	2.56	3.49
			2.5%	2.88	3.87
			1%	3.29	4.37
تمويل الموازنة العامة و (عجز الموازنة العامة/ GDP)					
F statistic K 4		7.405263	10%	2.2	3.09
			5%	2.56	3.49

	2.5%	2.88	3.87
	1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

المطلب الثاني :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL

اولاً:- اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس

نلاحظ من الجدول (53) أن العلاقة بين تمويل الموازنة العامة مع مؤشرات تراكم الدين العام خالية من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test) لأن قيمة (Prob. F) و (Prob. Chi– Square) غير معنوية عند (5%) وكذلك خلو العلاقة من مشكلة عدم ثبات التجانس حسب اختبار (Heteroskedasticity Test) لأن القيم (Prob. F) و (Prob. Chi– Square) غير معنوية ايضاً عند مستوى (5%) وعليه نقبل فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي و خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التجانس و نرفض الفرضية البديلة .

الجدول (53) اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في الولايات المتحدة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: أثر تمويل الموازنة العامة على (الدين العام / GDP)			
F-Statistic	0.371934	Prob. F(1,21)	0.5485
Obs*R-squared	0.556894	Prob. Chi-Square(1)	0.4555
Heteroskedasticity Test: ARCH GDP(أثر تمويل الموازنة العامة على (الدين العام /			
F-Statistic	0.020091	Prob. F(1,29)	0.8883
Obs*R-squared	0.021462	Prob. Chi-Square(1)	0.8835
أثر تمويل الموازنة العامة على (عجز الموازنة العامة / GDP)			
F-Statistic	0.707567	Prob. F(1,21)	0.4097

Obs*R-squared	1.043053	Prob. Chi-Square(1)	0.3071
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على (عجز الموازنة العامة / GDP)			
F-statistic	0.480202	Prob. F(1,29)	0.4938
Obs*R-squared	0.504958	Prob. Chi-Square(1)	0.4773

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانياً:- تحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل

يتضح من نتائج الجدول (54) أن تمويل الموازنة العامة (TX) و عجز الموازنة العامة / GDP أن هناك أثر معنوي عند مستوى معنوية (10%) وموجب أي بمعنى أن زيادة (TX) يؤدي الى تراكم الدين العام بنسبة (0.043835) في الاجل الطويل وذلك يرجع الى ارتفاع الانفاق العام اكثر من الايرادات نظراً لتوجه الولايات المتحدة نحو النمو الاقتصادي وبحاجة الى المزيد من الانفاق من أجل الاستثمارات وتطوير الاسواق المالية ، ولاتوجد علاقة طويلة الأجل بين مصادر تمويل الموازنة العامة و نسبة الدين العام /gdp حيث ان معلمات المتغيرات المستقلة كانت غير معنوية حسب الاحتمالية (Prob) عند مستوى (5%).

الجدول (54) تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في الولايات المتحدة

تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و (الدين العام / GDP)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
TX	-2.032762	10.76810	-0.188776	0.8520
SC	6.123467	32.46673	0.188607	0.8521
OTR	0.660868	3.025969	0.218399	0.8291
GN	-0.024438	0.434849	-0.056198	0.9557
C	-316.0739	1738.209	-0.181839	0.8574
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و (عجز الموازنة العامة / GDP)				

TX	0.043835	0.025495	1.719373	0.0996
SC	-0.185785	0.110243	-1.685220	0.1061
OTR	0.047654	0.051600	0.923526	0.3658
GN	-0.085262	0.094477	-0.902464	0.3766
C	8.869077	7.983326	1.110950	0.2786
(EC = PDGDP - (0.0438*TX - 0.1858*SC + 0.0477*OTR - 0.0853*GN + 8.8691				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

يتضح من الجدول (55) أثر تمويل الموازنة العامة (TX) ونسبة الدين العام /gdp أن (TX) لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة ابطاء لها (اثر ايجابي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى زيادة نسبة الدين العام /gdp في الاجل القصير وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، حتى لو زادت الضرائب فإن الحكومة ترفع الإنفاق العام بشكل أكبر (مثل الإنفاق على الرعاية الصحية، الدفاع، أو دعم الاقتصاد)، إضافة الى ذلك ان ارتفاع الضرائب قد يبطئ الاقتصاد هذا يُضعف النمو الاقتصادي ويقلل من الإيرادات الضريبية المستقبلية مما يدفع الحكومة للاقتراض أكثر.

أما تمويل الموازنة العامة (sc) و نسبة الدين العام /gdp لها أثر معنوي عند مستوى (5%) لسنة ابطاء واحدة لها (اثر سالب) أي بمعنى زيادة (sc) إذ يؤدي الى انخفاض نسبة الدين العام /gdp وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ،إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج (59.098=-0.016921/1) أي تسعة وخمسون سنة تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل.

أثر تمويل الموازنة العامة (TX) وعجز الموازنة العامة /gdp أن (TX) لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لها (اثر ايجابي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى زيادة نسبة الدين العام /gdp في الاجل القصير وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، بسبب زيادة النفقات العامة المستمرة طوال مدة البحث، أما تمويل الموازنة العامة (gn) وعجز الموازنة العامة /gdp لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة ابطاء لها (اثر موجب) أي بمعنى زيادة (gn) إذ يؤدي الى زيادة عجز الموازنة العامة /gdp ،إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج (-1/0.145435=6.875) أي ستة ونصف سنة تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل.

الجدول (55) تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في الولايات المتحدة

تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و (الدين العام / GDP)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
D(TX)	-0.029398	0.004555	-6.453491	0.0000
D(TX(-1))	0.016613	0.004878	3.405940	0.0025
D(SC)	0.038160	0.018947	2.013986	0.0564
D(SC(-1))	-0.041411	0.020722	-1.998362	0.0582
CointEq(-1)*	-0.016921	0.002292	-7.384421	0.0000
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و (عجز الموازنة العامة/GDP)				
D(TX)	0.010008	0.001266	7.905610	0.0000
D(SC)	-0.003764	0.005561	-0.676846	0.5056
D(GN)	0.008731	0.001878	4.650043	0.0001
D(GN(-1))	0.009960	0.001802	5.527017	0.0000
CointEq(-1)*	-0.145435	0.018462	-7.877515	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

التفسير الاقتصادي لسبب وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين تمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام إذ تعاني الولايات المتحدة من عجز لأغلب سنوات البحث مع ارتفاع الدين العام وبالتالي زيادة في تراكم حتى وصلت إلى نسبة اكبر من (100%) وهذا يرجع إلى الانفاق الهائل على البرامج الاجتماعية و الرعاية الصحية والازمات الاقتصادية و السياسية في حين لاتزال من اكبر الاقتصادات الصناعية العالمية وهذا يرجع إلى العوامل الهيكلية و الاقتصادية التي تساهم في استمرار قوتها الاقتصادية رغم الظروف المالية وايضاً ثقة العالم باقتصاد واسواق الولايات المتحدة والانتاجية و الابتكار التكنولوجي و التنوع الاقتصادي بالرغم من ارتفاع تراكم الدين العام الا انها مستمرة بسداد الدين و الفوائد المترتب عليه بعملتها الدولار وعلية لا تواجه مشكلة من ناحية فرق العملة ، بالمقابل لاتوجد علاقة طويلة الأجل كون ان الولايات المتحدة لا تعتمد على الدين العام في تمويل الموازنة العامة بشكل ثابت لكونها لديها مصادر عديدة لتمويل هذا العجز وان سبب ارتفاع الدين العام هو الظروف الاقتصادية و السياسة و أسعار النفط و العولمة جميعها تحولات دورية تؤدي إلى فترات عجز من المالي و تليها فترات من الاستقرار مما يمنع من وجود ارتباط على المدى الطويل ووجود علاقة على المدى قصير الأجل .

المطلب الثالث :- أثر مصادر تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي وفق انموذج (ARDL)

اولاً:- تقدير لنموذج ARDL

تشير نتائج دالة الموازنة العامة و الرقم القياسي الاسعار المستهلك كما في الجدول (56) ان:-

$$cpi = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 sc + \beta_3 gn + \beta_4 otr + e_i \dots \dots (29)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (99.2%) و الباقي (0.8%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي في حين ان AdjustedR-squared حققت (0.990768) ، وحقق النموذج معنوية عالية اذ بلغت F (687.8048) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (0,0, 0,0, 1) وفق معيار (AIC).

ويتضح من الجدول (57) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي :-

$$ms = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 sc + \beta_3 gn + \beta_4 otr + e_i \dots \dots (26)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (74.8%) و الباقي (25.2%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي وحقق AdjustedR-squared نسبة (0.674682) وبالتالي معنوية النموذج اذ بلغت F (10.18447) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (1, 0, 1, 1, 0).

ويتضح من الجدول (58) للدالة تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف :-

$$EX = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 sc + \beta_3 gn + \beta_4 otr + e_i \dots \dots (30)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (88.8%) و الباقي (11.2%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي في حين ان AdjustedR-squared حققت (0.850117) ، وحقق النموذج معنوية عالية اذ بلغت F (22.97856) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (0, 2, 0, 0, 1) وفق معيار (AIC) .

ويتضح من الجدول (59) لدالة تمويل الموازنة العامة و سعر الفائدة:-

$$IN = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 sc + \beta_3 gn + \beta_4 otr + e_i \dots (31)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (87.6%) و الباقي (12.4%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي وحقق AdjustedR-squared نسبة (0.825786) وبالتالي معنوية النموذج اذ بلغت F (17.32694) بمستوى معنوية (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (0, 2, 0, 0, 0) .

الجدول (56) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة والرقم القياسي الاسعار المستهلك

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (1 lag, automatic): TX SC OTR GN

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 16

Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CPI(-1)	0.916884	0.089105	10.28990	0.0000
TX	0.007951	0.002273	3.497591	0.0016
SC	-0.012321	0.007802	-1.579211	0.1259
OTR	-0.009525	0.007717	-1.234316	0.2277
GN	-0.000891	0.003890	-0.229100	0.8205
C	6.062715	3.327465	1.822022	0.0795
R-squared	0.992210	Mean dependent var	93.90659	
Adjusted R-squared	0.990768	S.D. dependent var	20.81534	
S.E. of regression	2.000059	Akaike info criterion	4.387196	
Sum squared resid	108.0063	Schwarz criterion	4.659288	
Log likelihood	-66.38873	Hannan-Quinn criter.	4.478747	
F-statistic	687.8048	Durbin-Watson stat	1.573238	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (57) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (1 lag, automatic): TX SC OTR GN

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 16

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MS (-1)	-0.066816	0.106583	-0.626892	0.5366
TX	-0.134838	0.132775	-1.015541	0.3200
SC	-1.618287	0.824114	-1.963668	0.0613
SC(-1)	2.291598	0.682293	3.358673	0.0026
OTR	3.681969	0.517147	7.119777	0.0000
OTR(-1)	-3.915516	0.493023	-7.941846	0.0000
GN	0.252507	0.233715	1.080405	0.2907
C	-148.4644	96.14374	-1.544192	0.1356
R-squared	0.748141	Mean dependent var	-33.92438	
Adjusted R-squared	0.674682	S.D. dependent var	213.1038	
S.E. of regression	121.5473	Akaike info criterion	12.65080	
Sum squared resid	354570.1	Schwarz criterion	13.01724	
Log likelihood	-194.4128	Hannan-Quinn criter.	12.77227	
F-statistic	10.18447	Durbin-Watson stat	1.769227	
Prob(F-statistic)	0.000007			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (58) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): TX SC OTR GN

Fixed regressors: C @TREND

Number of models evaluated: 162

Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 2, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	0.748464	0.115733	6.467165	0.0000

TX	0.001196	0.004483	0.266829	0.7920
SC	0.016234	0.019587	0.828777	0.4157
OTR	0.002694	0.017415	0.154681	0.8784
OTR(-1)	0.018125	0.017626	1.028318	0.3145
OTR(-2)	0.036306	0.016585	2.189142	0.0390
GN	-0.007326	0.007426	-0.986532	0.3341
C	4.224218	11.82139	0.357337	0.7241
@TREND	-1.891199	0.528342	-3.579497	0.0016
R-squared	0.888797	Mean dependent var	110.4559	
Adjusted R-squared	0.850117	S.D. dependent var	9.286249	
S.E. of regression	3.595142	Akaike info criterion	5.629302	
Sum squared resid	297.2761	Schwarz criterion	6.041541	
Log likelihood	-81.06884	Hannan-Quinn criter.	5.765948	
F-statistic	22.97856	Durbin-Watson stat	2.238341	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (59) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الفائدة

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): TX SC OTR GN

Fixed regressors: C @TREND

Number of models evaluated: 162

Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IN(-1)	0.864201	0.148821	5.806989	0.0000
IN(-2)	-0.480922	0.138039	-3.483953	0.0021
TX	-7.59E-05	0.001219	-0.062276	0.9509
SC	0.004242	0.004906	0.864596	0.3966

OTR	-0.000245	0.003924	-0.062353	0.9508
GN	0.002903	0.001882	1.542285	0.1373
GN(-1)	0.002992	0.002023	1.478814	0.1534
GN(-2)	-0.006344	0.001905	-3.329980	0.0030
C	2.301423	1.477297	1.557861	0.1335
@TREND	-0.260327	0.127301	-2.044969	0.0530
R-squared	0.876365	Mean dependent var	2.260312	
Adjusted R-squared	0.825786	S.D. dependent var	2.223152	
S.E. of regression	0.927919	Akaike info criterion	2.938562	
Sum squared resid	18.94274	Schwarz criterion	3.396605	
Log likelihood	-37.01699	Hannan-Quinn criter.	3.090390	
F-statistic	17.32694	Durbin-Watson stat	2.323711	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانياً :- تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل

تشير نتائج اختبار الحدود من الجدول (60) للدالة بين مصادر تمويل الموازنة مع الاستقرار النقدي (التضخم ، معامل الاستقرار النقدي، سعر الصرف ، سعر السياسة) ووجدت علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة لتمويل الموازنة العامة مع الاستقرار النقدي حيث نلاحظ ان قيمة F المحتسبة اكبر من الحد الاعلى (1) عند مستوى معنوية (1%) و(2.5%) و(10%) بالترتيب.

الجدول(60)علاقة التوازنية طويلة الاجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة

تمويل الموازنة العامة و لرقم القياسي الأسعار المستهلك					
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
F statistic	5.745335	10%	2.45	3.52	
K	4	5%	2.86	4.01	
		2.5%	3.25	4.49	
		1%	3.74	5.06	

تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي					
K	F statistic	19.16488 4	10%	2.2	3.09
			5%	2.56	3.49
			2.5%	2.88	3.87
			1%	3.29	4.37
تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف					
K	F statistic	4.512600 4	10%	2.68	3.53
			5%	3.05	3.97
			2.5%	3.4	4.36
			1%	3.81	4.92
تمويل الموازنة العامة و سعر السياسة					
K	F statistic	3.727675 4	10%	2.68	3.53
			5%	3.05	3.97
			2.5%	3.4	4.36
			1%	3.81	4.92

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

المطلب الرابع :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL اولاً:- اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس

أن الأثر التمويلي للموازنة العامة على الاستقرار النقدي خالية من مشكلة الارتباط الذاتي وكذلك خلو العلاقة من مشكلة عدم ثبات التجانس حسب اختبار (LM Test) و اختبار (Heteroskedasticity Test) ولأن قيمة (Prob. F) و (Prob. Chi- Square) غير معنوية عند (5%) وعليه نقبل فرضية عدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي و خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التجانس و نرفض الفرضية البديلة كما في الجدول (61).

الجدول (61) اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة والاستقرار النقدي في الولايات المتحدة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
أثر تمويل الموازنة العامة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك

	1.661299	Prob. F(2,25)	0.2102
F-statistic			
	3.871317	Prob. Chi-Square(2)	0.1443
Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك			
	0.298204	Prob. F(1,30)	0.5890
F-statistic			
	0.314954	Prob. Chi-Square(1)	0.5747
Obs*R-squared			
:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على معامل الاستقرار النقدي			
	0.052295	Prob. F(2,22)	0.6312
F-statistic			
	0.055801	Prob. Chi-Square(1)	0.5192
Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على معامل الاستقرار النقدي			
	0.469945	Prob. F(2,22)	0.8207
F-statistic			
	1.311100	Prob. Chi-Square(2)	0.8133
Obs*R-squared			
:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر الصرف			
	1.307120	Prob. F(1,22)	0.2652
F-statistic			
	1.794638	Prob. Chi-Square(1)	0.1804
Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر الصرف			
	1.088685	Prob. F(2,27)	0.3510
F-statistic			
	2.238759	Prob. Chi-Square(1)	0.3265
Obs*R-squared			
:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر السياسة			

	1.283466	Prob. F(1,21)	0.2700
F-statistic			
	1.843111	Prob. Chi-Square(1)	0.1746
Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر السياسة			
	9.00E-05	Prob. F(1,29)	0.9925
F-statistic			
	9.62E-05	Prob. Chi-Square(1)	0.9922
Obs*R-squared			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانياً:- تحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل

يتضح من نتائج الجدول (62) تمويل الموازنة العامة (otr) و سعر الصرف أن هناك أثر معنوي عند مستوى معنوية (10%) وموجب أي بمعنى أن زيادة (otr) يؤدي الى زيادة في سعر الصرف بنسبة (0.227103) في الاجل الطويل وذلك ان الإيرادات الاخرى تأتي من الاستثمارات الاجنبية وهذا يساعد على تدفق دولار ، في حين لا توجد علاقة طويلة الأجل بين مصادر تمويل الموازنة العامة (الضرائب و الإيرادات الاخرى و المساهمات الاجتماعية و المنح)على الاستقرار النقدي (الرقم القياسي الأسعار المستهلك، معامل الاستقرار النقدي ، سعر الصرف، سعر السياسة) حسب احتمالية (Prob) كانت اكبر من مستوى معنوية (5%) .

الجدول (62) تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة

تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي للأسعار المستهلك				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
TX	0.095667	0.115854	0.825751	0.4162
SC	-0.148240	0.226508	-0.654457	0.5184
OTR	-0.114597	0.194493	-0.589211	0.5606
GN	-0.010723	0.045834	-0.233954	0.8168
EC = CPI - (0.0957*TX -0.1482*SC -0.1146*OTR -0.0107*GN)				
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة ومعامل الاستقرار النقدي				
TX	-0.126393	0.125800	-1.004712	0.3251
SC	0.631140	0.396287	1.592635	0.1243

OTR	-0.218919	0.389008	-0.562763	0.5788
GN	0.236692	0.220786	1.072044	0.2944
C	-139.1659	88.16523	-1.578467	0.1275
(EC = MS - (-0.1264*TX + 0.6311*SC -0.2189*OTR + 0.2367*GN - 139.1659				
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر الصرف				
TX	0.004755	0.017820	0.266842	0.7920
SC	0.064537	0.070623	0.913827	0.3703
OTR	0.227103	0.129195	1.757832	0.0921
GN	-0.029124	0.036256	-0.803279	0.4300
@TREND	-7.518587	3.006848	-2.500488	0.0200
EC = EX - (0.0048*TX + 0.0645*SC + 0.2271*OTR -0.0291*GN -7.5186				
(TREND@*				
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر السياسة				
TX	-0.000123	0.001977	-0.062267	0.9509
SC	0.006878	0.007793	0.882600	0.3870
OTR	-0.000397	0.006359	-0.062382	0.9508
GN	-0.000728	0.006129	-0.118767	0.9065
@TREND	-0.422114	0.184285	-2.290553	0.0319
EC = IN - (-0.0001*TX + 0.0069*SC -0.0004*OTR -0.0007*GN -0.4221*@TREND)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

يتضح من نتائج الجدول (63) أن معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) إلا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من أجل تصحيح الاختلالات في الأجل القصير للوصول الى التوازن الأجل الطويل ، أي نحتاج (12.031=-0.083116/1) أي اثني عشر سنة تقريباً لتصحيح الاختلالات في الأجل القصير للوصول لأجل الطويل.

أما تمويل الموازنة العامة (SC) و معامل الاستقرار النقدي لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لها (اثر سالب) يتضح لها أي بمعنى زيادة (SC) إذ يؤدي الى انخفاض معامل الاستقرار النقدي ، أما تمويل الموازنة العامة (otr) و معامل الاستقرار النقدي لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لها (اثر موجب) يتضح لها أي بمعنى زيادة (otr) إذ يؤدي الى زيادة معامل الاستقرار النقدي وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية ،إما معلمة

تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل أي نحتاج (-1/ 1.066816=0.937) أي اقل سنة لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل.

أما تمويل الموازنة العامة (otr) و سعر الصرف لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة ابطاء واحدة ولها (اثر سالب) يتضح لها أي بمعنى زيادة (otr) إذ يؤدي الى انخفاض سعر الصرف ، وذلك لأن الإيرادات الأخرى تُستخدم لتمويل برامج إنفاق (مثل التحفيز الاقتصادي) هذا قد يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي و ارتفاع التضخم مما يضعف الدولار . إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل أي نحتاج (1/-0.251536=3.975) ثلاثة ونصف سنة تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل.

أما تمويل الموازنة العامة (gn) و سعر السياسة لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة ابطاء واحدة لها (اثر موجب) يتضح لها أي بمعنى زيادة (gn) إذ يؤدي الى زيادة سعر السياسة وذلك أن ارتفاع المنح يؤدي إلى زيادة السيولة والطلب في الاقتصاد مما يخلق ضغوطاً تضخمية في الأجل القصير، لذا يستجيب البنك المركزي برفع سعر الفائدة للسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي، إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل أي نحتاج (1/-0.616721=1.621) تقريباً سنة ونصف لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل.

الجدول (63) تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة

تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي للأسعار المستهلك				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	6.062715	0.716635	8.459976	0.0000
CointEq(-1)*	-0.083116	0.014472	-5.743037	0.0000
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة ومعامل الاستقرار النقدي				
D(SC)	-1.618287	0.416796	-3.882685	0.0007
D(OTR)	3.681969	0.413914	8.895484	0.0000
CointEq(-1)*	-1.066816	0.090504	-11.78751	0.0000
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر الصرف				
C	2.333020	0.788405	2.959164	0.0070

D(OTR)	0.002694	0.011372	0.236868	0.8149
D(OTR(-1))	-0.036306	0.014358	-2.528648	0.0188
CointEq(-1)*	-0.251536	0.043812	-5.741219	0.0000
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر السياسة				
C	2.041096	0.431142	4.734161	0.0001
D(IN(-1))	0.480922	0.116807	4.117224	0.0005
D(GN)	0.002903	0.001241	2.338952	0.0288
D(GN(-1))	0.006344	0.001231	5.152331	0.0000
CointEq(-1)*	-0.616721	0.117713	-5.239203	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ان التفسير الاقتصادي لعلاقة التوازنية طويلة الاجل و عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين تمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي الأسعار المستهلك لوحظ ارتفاع في تمويل الموازنة العامة وارتفاع الرقم القياسي الأسعار المستهلك وذلك لزيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة وعندما يرتفع الإنفاق يكون هناك تأثير مباشر على الطلب الكلي مما يزيد من التضخم فأن التحفيز المالي للأنفاق على البنية التحتية و الاقتصادية ودعم قطاعات معينة يزيد من الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، اضافه إلى أن الولايات المتحدة لديها موازنة ضخمة للإنفاق العسكري والرعاية الصحية مما يؤدي إلى ضخ كميات هائلة من الأموال في الاقتصاد مما يزيد من التضخم بسبب ارتفاع الطلب، والتفسير الاقتصادي لعلاقة التوازنية طويلة الاجل وعدم وجود علاقة طويلة الاجل بين تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي كون أن الولايات المتحدة تلجأ إلى الدين لتمويل العجز ويتم ضخ السيولة في الأسواق مما يزيد المعروض النقدي وبالتالي يرفع التضخم وخاصة ان الولايات المتحدة مرت بحروب و ازمات مالية ، وايضاً سياسة التيسير الكمي التي لجأت اليها السياسة النقدية عبر تخفيض أسعار الفائدة وشراء السندات الحكومية وضخ السيولة في الاقتصاد وهذا يفسر وجود علاقة قصيرة الاجل مع ذلك هناك نمو اقتصادي .

أما تفسير الاقتصادي بين تمويل الموازنة العامة مع سعر الصرف وجدت علاقة التوازنية طويلة الاجل وعدم وجود علاقة طويلة الاجل كون ان الدولار هو عملة عالمية و يتأثر بالظروف الخارجية وعادة ان السياسة النقدية تتحكم بسعر الصرف من خلال ادواتها مثل أسعار الفائدة أكثر من تحكم السياسة المالية بسعر الصرف سبب السياسات النقدية المستقلة والثقة الكبيرة في الاقتصاد الأمريكي و العلاقة بينهما تبقى ضعيفة ،ويمكن تفسير مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الفائدة إذ وجدت علاقة التوازنية طويلة الاجل رغم ذلك لوحظ عدم وجود علاقة طويلة الاجل بسبب استقلالية السلطة النقدية التي يتحكم بها الفيدرالي بهدف ضبط التضخم وتأثير العوامل التجارية والاستثمارية العالمية على سعر الفائدة أكثر من تأثير بسياسة المالية ففي الولايات المتحدة

لديها نظام اقتصادي يجعل سعر الفائدة يتفاعل بشكل مباشرة مع التضخم والنمو الاقتصادي وليس مع الإنفاق الحكومي بشكل مستدام وبالتالي وجود علاقة قصيرة الأجل.

ولملاحظ لا توجد علاقة طويلة الأجل بين تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي وهناك عدة أسباب تجعلها لا تمتد على المدى الطويل تعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على الدين العام لتمويل عجز الموازنة وهذا الدين المتزايد يمكن أن يؤثر على الاستقرار النقدي حيث قد يضطر البنك المركزي إلى تعديل أسعار الفائدة أو سياسات أخرى للحفاظ على الاستقرار النقدي والتضخم وتقلبات السوق عندما يتم إصدار سندات حكومية يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة عرض النقود مما قد يسبب التضخم ويؤثر سلباً على الاستقرار النقدي ويجبر البنك المركزي على التدخل عبر سياسات تقشفية أو رفع أسعار الفائدة والتأثيرات الخارجية للاقتصاد الأمريكي مرتبط بالأسواق العالمية وأي تغيرات في التجارة الدولية أو الأزمات الاقتصادية العالمية وبالتالي فإن العلاقة بين تمويل الموازنة العامة والاستقرار النقدي ليست ثابتة بل تتأثر بعوامل متعددة تتغير بمرور الوقت وهذا يثبت وجود علاقة قصيرة الأجل.

المبحث الرابع

قياس و تحليل أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام و الاستقرار النقدي في أستراليا

المطلب الأول : أثر مصادر تمويل الموازنة العامة في تراكم الدين العام وفق نموذج ARDL

اولاً:- اختبار الاستقرارية unit root test لديكي فولر الموسع

وفق اختبار الاستقرارية يتم الكشف عن جذر الوحدة وسكون السلسلة الزمنية للمتغيرات الدراسة في أستراليا إذا تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وتشير النتائج إلى سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات وقد استقرت عند المستوى $I(0)$ وعند الفرق الأول $I(1)$ كما هو موضح في الجدول ادناه.

الجدول (64) اختبار الاستقرارية ديكي فولر الموسع (ADF)

in	ex	ms	cpi	Pdgdg	dpgdp	otr	Tx	At Level	
3.5115-	1.7978-	6.8973-	1.7565	3.8448-	5.4582-	1.9352	3.5313	t-	قاطع
0.0139	0.3748	0.0000	0.9995	0.0061	0.0001	0.9997	1.0000	Statistic	
**	n0	***	n0	***	***	n0	n0	Prob	
3.6047-	2.6004-	6.8792-	1.4293-	3.8360-	5.8657-	2.5420-	0.3410-	t-	قاطع
0.0448	0.2826	0.0000	0.8325	0.0270	0.0002	0.3074	0.9855	Statistic	واتجاه
**	n0	***	n0	**	***	n0	n0	Prob	
2.5246-	0.0244-	0.8808-	3.2281	3.8819-	0.3069-	4.0808	6.1602	t-	بدون
0.0133	0.6674	0.3262	0.9994	0.0003	0.5666	0.9999	1.0000	Statistic	قاطع
**	n0	n0	n0	***	n0	n0	n0	Prob	واتجاه
At First Difference									
5.8773-	4.0965-	7.6581-	2.8773-	7.1962-	6.5233-	6.9891-	5.2484-	t-	قاطع
0.0000	0.0033	0.0000	0.0592	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	Statistic	
***	***	***	*	***	***	***	***	Prob	
5.8851-	4.0290-	5.2307-	3.5598-	7.0749-	6.3979-	5.5832-	7.3221-	t-	قاطع
0.0002	0.0177	0.0011	0.0498	0.0000	0.0001	0.0004	0.0000	Statistic	واتجاه
***	**	***	**	***	***	***	***	Prob	
4.8874-	4.1605-	7.7980-	1.1470-	7.3139-	6.6083-	1.2880-	0.3826	t-	بدون
0.0000	0.0001	0.0000	0.2236	0.0000	0.0000	0.1780	0.5378	Statistic	قاطع
***	***	***	n0	***	***	n0	n0	Prob	واتجاه

ثانياً:- التقدير نموذج ARDL

تظهر نتائج الجدول (65) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و الدين العام /GDP

$$dpgdp = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 otr + e_i \dots \dots (32)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (21.6%) و الباقي (78.4%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي في حين ان Adjusted R-squared حققت (0.135428) ، وحقق النموذج معنوية اذ بلغت F (2.670842) بمستوى معنوية اكبر من (5%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (0, 1) وفق معيار (AIC)،

و يظهر من الجدول (66) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العام /GDP :-

$$bdgdp = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 otr + e_i \dots \dots (33)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (40.0%) و الباقي (60%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي وبلغ Adjusted R-squared (0.337980) ، وبلغت قيمة F (6.445639) بمستوى معنوية اقل من (1%) مما يعني معنوية نموذج ككل ، كما ان النموذج تم اختياره حسب نموذج ARDL بفترات ابطاء حسب معايير اختبار (AIC) بفترات ابطاء (1, 0, 0).

الجدول (65) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و الدين العام /GDP

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (1 lag, automatic): TX OTR

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 4

Selected Model: ARDL(1, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DPGDP(-1)	-0.050549	0.171056	-0.295514	0.7697
TX	-0.553848	0.274773	-2.015656	0.0532
OTR	5.152229	2.230210	2.310199	0.0282
C	40.23423	15.23125	2.641557	0.0132
R-squared	0.216481	Mean dependent var		39.71545
Adjusted R-squared	0.135428	S.D. dependent var		36.22535
S.E. of regression	33.68319	Akaike info criterion		9.985087

Sum squared resid	32902.16	Schwarz criterion	10.16648
Log likelihood	-160.7539	Hannan-Quinn criter.	10.04612
F-statistic	2.670842	Durbin-Watson stat	1.847921
Prob(F-statistic)	0.066005		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (66) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العامة /GDP

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (1 lag, automatic): TX OTR

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 4

Selected Model: ARDL(1, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BDGDP(-1)	0.184132	0.151701	1.213783	0.2346
TX	0.186472	0.053449	3.488755	0.0016
OTR	-1.575576	0.437611	-3.600399	0.0012
C	-4.672882	2.803236	-1.666960	0.1063
R-squared	0.400044	Mean dependent var	-0.650606	
Adjusted R-squared	0.337980	S.D. dependent var	7.752465	
S.E. of regression	6.307762	Akaike info criterion	6.634652	
Sum squared resid	1153.848	Schwarz criterion	6.816046	
Log likelihood	-105.4718	Hannan-Quinn criter.	6.695685	
F-statistic	6.445639	Durbin-Watson stat	1.895410	
Prob(F-statistic)	0.001768			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثالثاً: تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل

تشير نتائج اختبار الحدود من الجدول (67) للدالة بين مصادر تمويل الموازنة و تراكم الدين العام (نسبة الدين العام /gdp ، عجز الموازنة العامة / gdp) على التوالي ووجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات حيث نلاحظ ان قيمة F المحتسبة (14.51518 ، 11.09876) بالترتيب هي اكبر من الحد الاعلى (1) عند مستوى (1%) .

الجدول(67)العلاقة التوازنية طويلة الاجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في أستراليا

تكامل المشترك اختبار الحدود لتمويل الموازنة العامة و (الدين العام

(GDP/

Test Statistic	V lue	Signif.	I(0)	I(1)
F statistic	14.51518	10%	3.17	4.14
K	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36
تكامل المشترك اختبار الحدود لتمويل الموازنة العامة و (عجز الموازنة العامة (GDP/				
F statistic	11.09876	10%	3.17	4.14
K	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

المطلب الثاني :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL

اولاً:- اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس

نلاحظ من الجدول (68) أن العلاقة بين تمويل الموازنة العامة (الإيرادات الاخرى و الضرائب) مع مؤشرات تراكم الدين العام خالية من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation) (LM Test) لأن قيمة (Prob. F) و (Prob. Chi- Square) غير معنوية عند (5%) وكذلك خلو العلاقة من مشكلة عدم ثبات التجانس حسب اختبار (Heteroskedasticity Test) لأن القيم (Prob. F) و (Prob. Chi- Square) غير معنوية ايضاً عند مستوى (5%) وعليه نقبل فرضية عدم التجانس و لانقبل الفرضية البديلة .

الجدول (68) اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في أستراليا

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

أثر تمويل الموازنة العامة على (الدين العام /GDP)

	1.267990	Prob. F(2,27)	0.2976
F-statistic			
	2.833403	Prob. Chi-Square(2)	0.2425
Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على (الدين العام / GDP)			
	0.115489	Prob. F(1,30)	0.7363
F-statistic			
	0.122715	Prob. Chi-Square(1)	0.7261
Obs*R-squared			
:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على (عجز الموازنة العامة / GDP)			
	0.064033	Prob. F(2,27)	0.9381
F-statistic			
	0.155786	Prob. Chi-Square(2)	0.9251
Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على (عجز الموازنة العامة / GDP)			
F-statistic	0.619384	Prob. F(1,30)	0.4374
Obs*R-squared	0.647312	Prob. Chi-Square(1)	0.4211

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانياً:- تحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل

يتضح من نتائج الجدول (69) أثر تمويل الموازنة العامة (TX) في الدين العام / gdp أن هناك أثر معنوي (TX) عند مستوى معنوية (10%) وسالب أي بمعنى أن زيادة (TX) يؤدي الى انخفاض الدين العام / gdp بنسبة (-0.527199) في الاجل الطويل وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية نظراً لتوجه استراليا ايراداتها نحو الانتاجية ورفع النمو الاقتصادي وان اغلب الدين العام يوجه للمشاريع الاستثمارية وبالتالي يسدد الدين مع الفوائد المستحقة عليه ، أما أثر تمويل الموازنة العامة (OTR) في الدين العام / gdp أن هناك أثر

معنوي (OTR) عند مستوى معنوية (5%) وموجب أي بمعنى أن زيادة (OTR) يؤدي الى زيادة الدين العام gdp/ بنسبة (4.904319) في الاجل الطويل.

أما أثر تمويل الموازنة العامة (TX) في عجز الموازنة العامة gdp/ أن هناك أثر معنوي (TX) عند مستوى معنوية (1%) وموجب أي بمعنى أن زيادة (TX) يؤدي الى ارتفاع عجز الموازنة العامة gdp/ بنسبة (0.228556) في الاجل الطويل وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وهذا يرجع لأسباب عديدة منها ارتفاع الانفاق العام و التعديلات المؤقتة في رفع الضرائب لاتكفي لتغطية عجز الموازنة العامة ، أما أثر تمويل الموازنة العامة (OTR) في عجز الموازنة العامة gdp/ أن هناك أثر معنوي (OTR) عند مستوى معنوية (1%) وسالب أي بمعنى أن زيادة (OTR) يؤدي الى انخفاض عجز الموازنة العامة gdp/ بنسبة (-1.931164) في الاجل الطويل كون الإيرادات الأخرى ليست بديلاً دائماً للضرائب لكنها قد تكون أكثر فاعلية في ظروف معينة خصوصاً إذا كانت الضرائب غير فعالة أو غير عادلة وأن التنوع في مصادر الإيرادات هو المفتاح لتحقيق موازنة مستدامة.

الجدول (69) تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في في أستراليا

تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و (الدين العام / GDP)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
TX	-0.527199	0.280298	-1.880853	0.0701
OTR	4.904319	2.280212	2.150817	0.0400
EC = DPGDP - (-0.5272*TX + 4.9043*OTR)				
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و (عجز الموازنة العامة/ GDP)				
TX	0.228556	0.067491	3.386456	0.0021
OTR	-1.931164	0.549050	-3.517285	0.0015
(EC = BDGDP - (0.2286*TX -1.9312*OTR				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

يتضح من الجدول (70) ان تمويل الموازنة العامة و الدين العام / GDP أن معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج (0.951=1-1.050549) سنة تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل

ان تمويل الموازنة العامة و عجز الموازنة العامة /GDP أن معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج $(1.225 = -0.815868/1)$ سنة تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل

الجدول (70) تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في في أستراليا

تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و (الدين العام /GDP)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	40.23423	8.054436	4.995288	0.0000
CointEq(-1)	-1.050549	0.153979	-6.822659	0.0000
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و (عجز الموازنة العامة/GDP)				
C	-4.672882	1.305623	-3.579045	0.0012
CointEq(-1)*	-0.815868	0.136754	-5.965951	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

التفسير الاقتصادي للنموذج ان وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين تمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام ، رغم زيادة تمويل الموازنة العامة فإن العجز المالي المستمر ادى إلى ارتفاع الدين العام بالمقابل انخفاض تراكم الدين العام وهذا يعني لجوء الحكومة الاسترالية إلى الدين لسد الفجوة بين الإيرادات والنفقات ومع ذلك فإن أستراليا اتبعت سياسات مالية تهدف إلى إدارة الدين بشكل فعال مع نمو اقتصادي قوي ساعد في سداد الديون وتقليل تراكمها وعلية وجدت علاقة طويلة الأجل بين تمويل الموازنة العامة (الضرائب و الإيرادات الأخرى) .

المطلب الثالث :- أثر مصادر تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي وفق نموذج (ARDL)

أولاً:- تقدير لنموذج ARDL

يتضح من نتائج الجدول (71) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي الاسعار المستهلك :-

$$cpi = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 otr + e_i \dots \dots (34)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (99.8%) و الباقي (0.2%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي في حين ان AdjustedR-squared حققت (0.998264) ، وحقق النموذج معنوية عالية اذ بلغت F (2229.836) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (2, 1, 1) وفق معيار (AIC).

تظهر نتائج الجدول (72) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي:-

$$ms = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 otr + e_i \dots \dots (35)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (35.8%) و الباقي (64.2%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي وبلغت AdjustedR-squared نسبة (0.198703) وبالتالي معنوية النموذج اذ بلغت F (2.239886) بمستوى معنوية اكبر من (5%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (2, 1, 1).

تظهر نتائج الجدول (73) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف :-

$$EX = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 otr + e_i \dots \dots (36)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (87.4%) و الباقي (12.6%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي في حين ان AdjustedR-squared حققت (0.844938) ، وحقق النموذج معنوية عالية اذ بلغت F (29.15329) بمستوى معنوية اقل من (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (2, 0, 2) وفق معيار (AIC).

تظهر نتائج الجدول (74) للدالة بين تمويل الموازنة العامة و سعر السياسة :-

$$IN = \beta_0 + \beta_1 tx + \beta_2 otr + e_i \dots \dots (37)$$

ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر بنسبة (82.9%) و الباقي (17.1%) يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج للمتغير العشوائي وحقق AdjustedR-squared نسبة (0.789097) وبالتالي معنوية النموذج اذ بلغت F (20.33121) بمستوى معنوية (1%) ووفق هذا النموذج تم اختيار فترات ابطاء (2, 0, 2) .

الجدول (71) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة والرقم القياسي الاسعار المستهلك

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): TX OTR

Fixed regressors: C @TREND

Number of models evaluated: 18

Selected Model: ARDL(2, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CPI(-1)	1.412271	0.180659	7.817344	0.0000
CPI (-2)	-0.703438	0.169737	-4.144277	0.0004
TX	0.063496	0.012918	4.915500	0.0001
TX(-1)	-0.080181	0.022264	-3.601400	0.0015
TX(-2)	0.036837	0.020896	1.762854	0.0912
OTR	0.256453	0.095304	2.690904	0.0130
OTR(-1)	-0.122359	0.099822	-1.225768	0.2327
C	14.63610	6.224997	2.351182	0.0277
@TREND	0.136472	0.197429	0.691245	0.4963
R-squared	0.998712	Mean dependent var	91.57500	
Adjusted R-squared	0.998264	S.D. dependent var	21.74095	
S.E. of regression	0.905729	Akaike info criterion	2.872105	
Sum squared resid	18.86793	Schwarz criterion	3.284343	
Log likelihood	-36.95367	Hannan-Quinn criter.	3.008750	
F-statistic	2229.836	Durbin-Watson stat	2.471530	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (72) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): TX OTR

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 18

Selected Model: ARDL(2, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MS (-1)	0.048824	0.202919	0.240607	0.8119
MS (-2)	0.437666	0.189258	2.312539	0.0296
TX	0.095568	0.034404	2.777833	0.0105
TX(-1)	-0.080029	0.039392	-2.031603	0.0534
OTR	0.103505	0.195633	0.529076	0.6016
OTR(-1)	-0.286359	0.183454	-1.560930	0.1316
C	0.836744	1.473269	0.567951	0.5753
R-squared	0.358963	Mean dependent var	2.523871	
Adjusted R-squared	0.198703	S.D. dependent var	2.319130	
S.E. of regression	2.075973	Akaike info criterion	4.494417	
Sum squared resid	103.4320	Schwarz criterion	4.818221	
Log likelihood	-62.66346	Hannan-Quinn criter.	4.599969	
F-statistic	2.239886	Durbin-Watson stat	2.237398	
Prob(F-statistic)	0.073950			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (73) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): TX OTR

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 18

Selected Model: ARDL(2, 2, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	1.274707	0.178636	7.135795	0.0000
EX(-2)	-0.563045	0.188835	-2.981669	0.0063
TX	-0.087515	0.065239	-1.341459	0.1918
TX(-1)	-0.051453	0.084062	-0.612090	0.5460

TX(-2)	0.134988	0.074323	1.816237	0.0813
OTR	0.243479	0.411640	0.591485	0.5595
C	21.85335	7.704043	2.836607	0.0089
R-squared	0.874950	Mean dependent var	85.90625	
Adjusted R-squared	0.844938	S.D. dependent var	10.87946	
S.E. of regression	4.284108	Akaike info criterion	5.938342	
Sum squared resid	458.8396	Schwarz criterion	6.258972	
Log likelihood	-88.01347	Hannan-Quinn criter.	6.044622	
F-statistic	29.15329	Durbin-Watson stat	2.183874	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

الجدول (74) الاختبار الأولي للنموذج مصادر تمويل الموازنة العامة و سعر الفائدة

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): TX OTR

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 18

Selected Model: ARDL(2, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IN(-1)	0.729964	0.196378	3.717146	0.0010
IN(-2)	-0.371342	0.155672	-2.385405	0.0250
TX	0.010786	0.009198	1.172683	0.2520
OTR	0.114628	0.093660	1.223875	0.2324
OTR(-1)	-0.101489	0.100420	-1.010642	0.3219
OTR(-2)	-0.180983	0.091134	-1.985897	0.0581
C	3.930333	1.400343	2.806693	0.0096
R-squared	0.829917	Mean dependent var	4.075000	
Adjusted R-squared	0.789097	S.D. dependent var	2.040794	

S.E. of regression	0.937217	Akaike info criterion	2.898836
Sum squared resid	21.95938	Schwarz criterion	3.219465
Log likelihood	-39.38137	Hannan-Quinn criter.	3.005115
F-statistic	20.33121	Durbin-Watson stat	1.594209
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانياً :- تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل

تشير نتائج اختبار الحدود من الجدول (75) للدالة بين مصادر تمويل الموازنة مع الاستقرار النقدي (الرقم القياسي الأسعار المستهلك ، معامل الاستقرار النقدي، سعر الصرف ، سعر السياسة) ووجدت علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة لتمويل الموازنة العامة مع الاستقرار النقدي (معامل الاستقرار النقدي ، سعر السياسة) حيث نلاحظ ان قيمة F المحتسبة البالغة (4.101174, 5.232498) بالترتيب هي اكبر من الحد الاعلى (1)I عند مستوى معنوية (5%، 1%) بالترتيب وعلية نقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة توازنه طويلة الاجل ، اما تمويل الموازنة العامة و (سعر الصرف) ان قيمة F المحتسبة كانت (3.159641) وقعت بين الحد الاعلى و الحد الادنى عند مستوى (5%) و بالتالي لا يمكن حسن القرار، اما تمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي الاسعار المستهلك فلاتوجد علاقة توازنه كون ان F المحتسبة (2.446834) كانت اصغر من الحد الادنى (0)I .

الجدول (75) العلاقة توازنه طويلة الاجل (Bound Test) لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في أستراليا

تكامل المشترك اختبار الحدود لتمويل الموازنة العامة و لرقم القياسي الأسعار المستهلك					
Test Statistic		Value	Signif.	I(0)	I(1)
F statistic K 2	2.446834	10%	3.38	4.02	
		5%	3.88	4.61	
		2.5%	4.37	5.16	
		1%	4.99	5.85	
تكامل المشترك اختبار الحدود لتمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي					
F statistic K 2	4.101174	10%	2.63	3.35	
		5%	3.1	3.87	

			2.5%	3.55	4.38
			1%	4.13	5
تكامل المشترك اختبار الحدود لتمويل الموازنة العامة و سعر الصرف					
K	F statistic	3.159641 2	10%	2.63	3.35
			5%	3.1	3.87
			2.5%	3.55	4.38
			1%	4.13	5
تكامل المشترك اختبار الحدود لتمويل الموازنة العامة و سعر السياسة					
K	F statistic	5.232498 2	10%	2.63	3.35
			5%	3.1	3.87
			2.5%	3.55	4.38
			1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

المطلب الرابع :- الاختبارات التشخيصية وتحليل العلاقة طويلة و قصيرة الاجل لنموذج ARDL

اولاً:- اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس

نلاحظ من الجدول (76) أن الأثر التمويلي للموازنة العامة على الاستقرار النقدي خالية من مشكلة الارتباط الذاتي وكذلك خلو العلاقة من مشكلة عدم ثبات التجانس حسب اختبار (LM Test) و اختبار (Heteroskedasticity Test) ولأن قيمة (Prob. F) و (Prob. Chi-Square) غير معنوية عند (5%) وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي و خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التجانس و نرفض الفرضية البديلة .

الجدول (76) اختبار الارتباط وعدم ثبات التجانس لتمويل الموازنة العامة على تراكم الدين العام في أستراليا

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: أثر تمويل الموازنة العامة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك			
F-Statistic	1.554984	Prob. F(3,20)	0.2314
	6.052249	Prob. Chi-Square(3)	0.1091
Obs*R-squared	Heteroskedasticity Test: ARCH		

أثر تمويل الموازنة العامة على الرقم القياسي لأسعار المستهلك			
F-statistic	1.711377	Prob. F(1,29)	0.2011
	1.727460	Prob. Chi-Square(1)	0.1887
Obs*R-squared			
:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على معامل الاستقرار النقدي			
F-statistic	1.666055	Prob. F(2,22)	0.2120
	4.077648	Prob. Chi-Square(2)	0.1302
Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على معامل الاستقرار النقدي			
F-statistic	2.741237	Prob. F(12,6)	0.1125
	16.06902	Prob. Chi-Square(12)	0.1881
Obs*R-squared			
:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر الصرف			
F-statistic	0.968591	Prob. F(2,23)	0.3946
	2.485839	Prob. Chi-Square(2)	0.2885
Obs*R-squared			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر الصرف			
F-statistic	1.258850	Prob. F(1,27)	0.3001
	2.558838	Prob. Chi-Square(1)	0.2782
Obs*R-squared			
:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
أثر تمويل الموازنة العامة على سعر السياسة			
F-statistic	1.073567	Prob. F(2,23)	0.3583
	2.732252	Prob. Chi-Square(2)	0.2551
Obs*R-squared			

Heteroskedasticity Test: ARCH

أثر تمويل الموازنة العامة على سعر السياسة

	0.532420	Prob. F(1,30)	0.4714
F-statistic	0.558878	Prob. Chi-Square(1)	0.4547
Obs*R-squared			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ثانياً:- تحليل العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل

يتضح من نتائج الجدول (77) أثر تمويل الموازنة العامة (OTR) في سعر السياسة أن هناك أثر معنوي (OTR) عند مستوى معنوية (10%) وسالب أي بمعنى أن زيادة (OTR) يؤدي الى انخفاض سعر السياسة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية بنسبة (-0.261693) في الأجل الطويل وذلك ان الايرات الاخرى تأتي من الاستثمارات المحلية و هذا يزاحم القطاع الخاص وبالتالي ترجع استراليا الى تخفيض سعر السياسة ،لا توجد علاقة طويلة الأجل بين مصادر تمويل الموازنة العامة على مؤشرات الاستقرار النقدي حيث كانت الاحتمالية (Prob) غير معنوية اكبر من (5%) كون أن البنك الاحتياطي الأسترالي يتمتع باستقلالية عالية في إدارة السياسة النقدية مثل التحكم في أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، بغض النظر عن السياسة المالية للحكومة هذا الفصل يقلل من الترابط طويل الأجل بين الموازنة العامة والاستقرار النقدي.

الجدول (77)تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في أستراليا

تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي للأسعار المستهلك				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
TX	0.069212	0.051681	1.339210	0.1936
OTR	0.460540	0.355795	1.294398	0.2084
@TREND	0.468706	0.533234	0.878986	0.3885
EC = CPII - (0.0692*TX + 0.4605*OTR + 0.4687*@TREND)				
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة ومعامل الاستقرار النقدي				
TX	0.030261	0.044356	0.682219	0.5016
OTR	-0.356088	0.385599	-0.923469	0.3650
C	1.629460	2.275072	0.716224	0.4808
(EC = MSI - (0.0303*TX -0.3561*OTR + 1.6295				
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر الصرف				

TX	-0.013807	0.189104	-0.073014	0.9424
OTR	0.844422	1.401502	0.602512	0.5523
C	75.79078	7.941815	9.543256	0.0000
(EC = EX - (-0.0138*TX + 0.8444*OTR + 75.7908				
تحليل العلاقة طويلة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر السياسة				
TX	0.016817	0.014383	1.169276	0.2533
OTR	-0.261693	0.120589	-2.170114	0.0397
C	6.127957	0.887994	6.900898	0.0000
(EC = IN - (0.0168*TX -0.2617*OTR + 6.1280				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

وفق نتائج الجدول (78) اثر تمويل الموازنة العامة (الضرائب) و الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن (TX) لها اثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة ابطاء لها (اثر سلبي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاجل القصير وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية بأن زيادة الايرادات في الاجل القصير تخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، اثر (الايرادات الاخرى) و الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن (OTR) لها اثر معنوي عند مستوى (1%) ولها (اثر موجب) بمعنى ان زيادة (OTR) تؤدي الى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاجل القصير ، إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج (3.434=-0.291167/1) ثلاثة سنوات ونصف تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل.

أما تمويل الموازنة العامة (الضرائب) و معامل الاستقرار النقدي أن (TX) لها اثر معنوي عند مستوى (1%)، لها (اثر ايجابي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى زيادة معامل الاستقرار النقدي في الاجل القصير وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل أي نحتاج (1.947=-0.513510/1) سنة ونصف تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل.

أما تمويل الموازنة العامة (الضرائب) و سعر الصرف أن (TX) لها اثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة ابطاء لها (اثر سلبي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى تراجع سعر الصرف في الاجل القصير ، إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكيف بطيئة من

اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج (-)1/ 3.468=0.288338 ثلاثة ونصف سنة تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل.

أما تمويل الموازنة العامة (otr) و سعر السياسة أن (otr) لها اثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة ابطاء لها (اثر موجب) بمعنى ان زيادة (otr) تؤدي الى زيادة سعر السياسة في الاجل القصير ، إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) الا أنها اصغر من (1) المطلق وهذا يعني أن سرعة التكييف بطيئة من اجل تصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول الى التوازن الاجل الطويل ، أي نحتاج (-)1/ 1.559=0.641377 سنة ونصف تقريباً لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل.

الجدول (78) تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة على الاستقرار النقدي في أستراليا

تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي الاسعار المستهلك				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	14.77257	4.452720	3.317652	0.0030
D(CPI(-1))	0.703438	0.148239	4.745297	0.0001
D(TX)	0.063496	0.010201	6.224453	0.0000
D(TX(-1))	-0.036837	0.015833	-2.326645	0.0292
D(OTR)	0.256453	0.071430	3.590266	0.0015
CointEq(-1)*	-0.291167	0.087536	-3.326251	0.0029
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة ومعامل الاستقرار النقدي				
D(MS (-1))	-0.437666	0.111645	-3.920146	0.0006
D(TX)	0.095568	0.020594	4.640512	0.0001
D(OTR)	0.103505	0.141456	0.731706	0.4714
CointEq(-1)*	-0.513510	0.119533	-4.295961	0.0002
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر الصرف				
D(EX(-1))	0.563045	0.174642	3.223992	0.0035
D(TX)	-0.087515	0.053958	-1.621917	0.1174
D(TX(-1))	-0.134988	0.047121	-2.864721	0.0083
CointEq(-1)*	-0.288338	0.076638	-3.762338	0.0009
تحليل العلاقة قصيرة الأجل لتمويل الموازنة العامة و سعر السياسة				

D(IN(-1))	0.371342	0.125822	2.951314	0.0068
D(OTR)	0.114628	0.060018	1.909880	0.0677
D(OTR(-1))	0.180983	0.069508	2.603751	0.0153
CointEq(-1)*	-0.641377	0.132471	-4.841652	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

ان التفسير الاقتصادي لعدم وجود العلاقة توازنية طويلة الاجل بين تمويل الموازنة العامة و الرقم القياسي الاسعار المستهلك هو ان زيادة التمويل الموازنة العامة يقابلها زيادة في الانفاق وبالتالي عجز في الموازنة العامة وهذا يزيد من الطلب الكلي بهدف رفع النمو الاقتصادي لكن ضمن مستويات محددة وعلية لجأت السياسة النقدية إلى استهداف التضخم ضمن مستويات (2-3%) مع أسعار الفائدة منخفضة وعلية لاتوجد علاقة طويلة وتوجد قصيرة الأجل .

اما التفسير الاقتصادي بوجود العلاقة توازنية طويلة الاجل بين تمويل الموازنة العامة و معامل الاستقرار النقدي ، ان الحكومة الاسترالية تتفق بشكل كبير وهذا يوضح عجز الموازنة العامة وخاصة انها تلجأ إلى تمويل عن طريق طرح السندات وهذا دفع أستراليا إلى تخفيض سعر الفائدة وبالتالي ارتفاع عرض النقد ونظراً لطبيعة العمل المصرفي مع تحقيق ارتفاع في نمو ناتج المحلي الاجمالي ، وأن الضرائب في أستراليا تفرض ضرائب عالية وبالتالي هذا يحد من الانفاق و النمو الاقتصادي ومن ثم لجأت أستراليا إلى تخفيض سعر الفائدة و بالتالي زيادة عرض النقد لأجل تحفيز الاستثمار الخاص وبالتالي عدم وجود علاقة طويلة الأجل بسبب التغيرات الاقتصادية ووجود علاقة قصيرة الأجل .

لوحظ عدم حسم قرار للعلاقة توازنية طويلة الاجل بين تمويل الموازنة العامة و سعر الصرف وذلك كون بنك الاحتياطي الأسترالي يتم تحديد سعر الصرف وفقاً لقوى السوق وليس بناءً على الإنفاق الحكومي أو الإيرادات العامة هذا يعني أن التغيرات في تمويل الموازنة العامة لا تؤثر بشكل مباشر على سعر الصرف لأن البنك المركزي يركز على استهداف التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي حيث يتم تحديد قيمة الدولار الأسترالي بناءً على العرض والطلب في الأسواق المالية العالمية وبالتالي وجود علاقة قصيرة الأجل وعدم وجود علاقة طويلة الأجل .

اما وجود العلاقة توازنية طويلة الاجل بين تمويل الموازنة العامة و سعر السياسة على الرغم من ارتفاع تمويل الموازنة العامة الا أن البنك الاحتياطي الأسترالي يستخدم أسعار الفائدة كأداة رئيسية لضبط التضخم إذ يتم رفع او خفض أسعار الفائدة لجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع قيمة الدولار الأسترالي وبالتالي وجود علاقة طويلة و قصيرة الاجل .

الاستنتاجات و التوصيات

أولاً:- الاستنتاجات

1-استنتاجات الجانب النظري

- 1- عندما تعتمد الحكومة على الاقتراض لتمويل العجز في الموازنة فإن الدين العام يتزايد تدريجياً خاصة إذا لم يُستخدم التمويل في مشاريع إنتاجية تعزز النمو الاقتصادي.
- 2- الاعتماد على الدين الداخلي مقابل الدين الخارجي لأن الدين الداخلي قد يكون أقل تكلفة من حيث سعر الصرف لكنه يزاحم القطاع الخاص على الموارد المالية بينما الدين الخارجي يعرض الاقتصاد لمخاطر تقلبات العملة وأسعار الفائدة العالمية.
- 3- أن استمر تمويل العجز بالدين دون إصلاحات هيكلية فقد تدخل الدولة في حلقة مفرغة من الاقتراض لسداد الديون السابقة مما يضعف قدرتها على الإنفاق التنموي.
- 4- التمويل بالدين الخارجي أو طباعة النقود قد يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مما يرفع كلفة الواردات ويزيد من التضخم.
- 5- الدين العام يكون مستداماً إذا كان معدل نمو الناتج المحلي أكبر من معدل الفائدة على الدين والعكس يؤدي إلى أزمة ديون.
- 6- التمويل التضخمي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية دون زيادة مقابلة في الإنتاج مما يرفع معدلات التضخم ويضعف القوة الشرائية للعملة المحلية.
- 7- التمويل عبر الاقتراض من البنوك قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يحد من الاستثمار الخاص ويؤثر على النمو الاقتصادي.
- 8- الضغط على الاحتياطات النقدية في حال تمويل الموازنة بالدين الخارجي فإن خدمة الدين تستنزف الاحتياطات الأجنبية مما يهدد استقرار سعر الصرف ويزيد من مخاطر أزمة نقدية.
- 9- عدم الاستقرار النقدي وتراكم الدين يثني المستثمرين عن الدخول إلى السوق المحلي مما يحد من فرص النمو والتوظيف.
- 10- إذا كانت الحكومة تتهج سياسة توسعية بينما يحاول البنك المركزي ضبط التضخم فإن ذلك يؤدي إلى عدم تناسل السياسات مما يضعف فعالية الاستقرار النقدي.

2-استنتاجات الجانب العملي

- 1- تشير نتائج اختبار الحدود (Bound Test) توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين تمويل الموازنة العامة و مؤشر تراكم الدين العام (الدين العام /gdp ، عجز الموازنة العامة /gdp) في العراق و سنغافورة و الولايات المتحدة و أستراليا
- 2- تشير نتائج اختبار الحدود (Bound Test)توجد علاقة توازنيه بين تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي (معامل الاستقرار النقدي و سعر السياسة) في العراق و سنغافورة و أستراليا و الولايات المتحدة ، ووجدت بين تمويل الموازنة العامة و(الرقم القياسي الأسعار المستهلك) في الولايات المتحدة و سنغافورة و العراق ، أما (سعر الصرف) لاتوجد علاقة توازنية طويلة الاجل في العراق وعدم حسم القرار في استراليا .
- 3- هناك أثر معنوي (TX) عند مستوى معنوية (1%) وموجب أي بمعنى أن زيادة الضرائب يؤدي الى تراكم الدين العام (الدين العام /GDP) بنسبة (0.001351) في الاجل الطويل كون الضرائب تستخدم الاغراض استهلاكية اكثر مما هي انتاجية وبالتالي الى زيادة الدين العام و (OILR) لها أثر معنوي عند مستوى (5%) على تراكم الدين العام وذلك بحكم الطبيعة الريعية لاقتصاد بالاعتماد على النفط يؤدي الى تجاهل دور الإيرادات الاخرى في العراق .
- 4- أن (TX) لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة واحدة واثنين وثلاثة ابطاء وسالبة أي لها (اثر سلبي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى تراجع الدين العام في الاجل القصير وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية بأن زيادة الإيرادات في الاجل القصير تخفض الدين العام في العراق.
- 5- تمويل الموازنة العامة (otr) في الدين العام /gdp هناك اثر معنوي (otr) عند مستوى معنوية (10%) وموجب أي بمعنى أن زيادة (otr) يؤدي الى تراكم الدين العام بنسبة (0.000197) في الاجل الطويل كون أن سنغافورة بلد استثماري وتركز على الاستثمارات المبكرة بالاعتماد على الدين العام ولا توجد علاقة قصيرة الاجل .
- 6- أن تمويل الموازنة العامة (TX) و عجز الموازنة العامة /GDP أن هناك أثر معنوي عند مستوى معنوية (10%) وموجب أي بمعنى أن زيادة (TX) يؤدي الى تراكم الدين العام بنسبة (0.043835) في الاجل الطويل وذلك يرجع الى ارتفاع الإنفاق العام اكثر من الإيرادات نظراً لتوجه الولايات المتحدة نحو النمو الاقتصادي .
- 7- أثر تمويل الموازنة العامة (TX) ونسبة الدين العام /gdp أن (TX) لها أثر معنوي عند مستوى (1%) لسنة ابطاء لها (اثر ايجابي) بمعنى ان زيادة الضرائب تؤدي الى زيادة نسبة الدين العام /gdp في الاجل القصير وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية بأن زيادة الضرائب في الاجل القصير ترفع نسبة الدين العام /gdp ويرجع ذلك حتى لو زادت الضرائب فإن الحكومة ترفع الإنفاق العام بشكل أكبر في الولايات المتحدة.
- 8- أثر تمويل الموازنة العامة (TX) في الدين العام /gdp أن هناك أثر معنوي (TX) عند مستوى معنوية (10%) وسالب أي بمعنى أن زيادة (TX) يؤدي الى انخفاض الدين العام /gdp بنسبة (-0.527199) في الاجل الطويل وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية نظراً لتوجه استراليا إيراداتها نحو الانتاجية ورفع النمو الاقتصادي ولا توجد علاقة قصيرة الاجل.
- 9- هناك أثر معنوي بين (TX) (OILR) و الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاجل الطويل في العراق دون غيره من بلدان عينة البحث .

- 10- أثر معنوي بين (TX)(OILR)(OTR) في العراق و اثر معنوي بين (TX)(OTR) و الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاجل القصير في سنغافورة وأستراليا.
- 11- وهناك أثر معنوي (TX) و (OILR) في العراق و يوجد اثر معنوي (OTR) في سنغافورة مع معامل الاستقرار النقدي في الاجل الطويل .
- 12- هناك أثر معنوي (TX) و (OILR) في العراق و يوجد اثر معنوي (OTR) في سنغافورة و ايضاً اثر معنوي بين (SC) و(OTR) في الولايات المتحدة و اثر معنوي (TX) في استراليا مع معامل الاستقرار النقدي في الاجل القصير .
- 13- هناك أثر معنوي (TX) في سنغافورة و يوجد اثر معنوي (OTR) في الولايات المتحدة و استراليا مع سعر الصرف في الاجل الطويل.
- 14- هناك أثر معنوي (OTR) في الولايات المتحدة و يوجد اثر معنوي (TX) في استراليا مع سعر الصرف في الاجل القصير.
- 15- هناك أثر معنوي (TX) في العراق و يوجد اثر معنوي (OTR) في سنغافورة و اثر معنوي بين (GN) في الولايات المتحدة و (OTR) في استراليا مع سعر السياسة في الاجل القصير.
- 16- إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) أي لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل بين تمويل الموازنة العامة و تراكم الدين العام في جميع دول العينة.
- 17- إما معلمة تصحيح الخطأ فهي سالبة و معنوية عند (1%) أي لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير للوصول لأجل الطويل بين تمويل الموازنة العامة و الاستقرار النقدي في جميع دول العينة عدا الرقم القياسي الاسعار المستهلك في العراق فقد كان موجب ومعنوي.

التوصيات

- 1- يجب اتخاذ إجراءات حازمة لخفض عجز الموازنة أي الضبط المالي من شأنه أن يمنح عامة الناس ثقةً بأن الحكومة تُعيد ترتيب أمورها ، وستقترض أقل في المستقبل مما يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة في جميع أنحاء الاقتصاد، من شأنه أن يحفز رجال الأعمال والمستثمرين على النشاط الاقتصادي ليس فقط على المدى الطويل بل أيضاً خلال الفترة المباشرة لضبط الأوضاع المالية.
- 2- التركيز على الدور التنموي للموازنة العامة وزيادة التركيز على دور المؤسسات الخاصة في التنمية الاقتصادية و إعادة هيكلة مستويات الإنفاق من خلال الإدارة السليمة للنفقات من خلال تقنيات أفضل لوضع الموازنة والحفاظ عليها مع احتواء العجز المالي بوضع استراتيجية لخفضه .
- 3- إن الإصلاح الضريبي يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لطبيعة النظام الضريبي الأولي والقيود الإدارية والأولويات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة إلا أنه يجب القيام بإصلاحات و تقييم أنظمتها الضريبية ، الهدف العام للإصلاح

الضريبي هو ضمان نظام ضريبي فعال قائم على ضرائب مجدية سياسياً وإدارياً وتُنتج إيرادات كافية مع الحد الأدنى من التشوهات الاقتصادية.

4- تنويع مصادر الإيرادات التي ينبغي للحكومات استغلالها بشكل كافٍ منها تحسين فرض الضرائب على أنشطة التعدين زيادة ضرائب الإنتاج على التبغ والكحول وتقليل الضرائب للمستثمرين ، و فرض ضرائب أكثر فعالية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة و على دخل المواطنين الأثرياء و فرض ضرائب أكبر على ملكية العقارات الحضرية و هناك إمكانات كبيرة لا سيما في استخدام مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية أكبر لإدارة العمليات التجارية الأساسية بما في ذلك محاسبة إيرادات الضرائب بطرق أكثر تكاملاً ومركزية وشفافية.

5- يجب خفض الإنفاق الحكومي غير استثماري إذ تواجه جميع هذه الدول تقريباً تحدياً يتمثل في إعادتها إلى وضعها الطبيعي، إذ نشأت مشكلة عجز الموازنة والدين العام بشكل رئيسي لأن نمو الإنفاق الحكومي تجاوز نمو السلع والخدمات مما ترك نمو الإيرادات متأخراً كثيراً .

6- لتوفير بيئة مستقرة وداعمة للاستثمار لا بد من البحث عن أساليب تؤدي إلى تحفيز عمليات الاستثمار وتوفير التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي وسيوفر فائض الموازنة الأعلى للحكومة موارد مالية أكبر لتمويل الاستثمارات العامة ومشاريع التنمية إن تحقيق البيئة المناسبة يُسرّع النمو الاقتصادي ويدفع المستثمرين إلى تفعيل أنشطتهم مما يوسع من عائداتهم لتكوين أفق ومساحة تنمية تُهيئ بيئة استثمارية تنموية واسعة لعرض فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين

7- يجب أن يكون هناك تعاون مع خبراء إدارة الديون لوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن إدارة الدين العام لمساعدة الدول في جهودها للحد من الضعف المالي من شأنها مساعدة الحكومات على تحسين جودة أطر سياساتها لإدارة آثار التقلبات في النظام النقدي والمالي الدولي من خلال إشراك هيئات إدارة الدين في إعداد المبادئ التوجيهية.

8- تُنفذ التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لأن هذه السياسات تعتمد على بعضها لأنها تشترك في أهداف عامة ومشتركة تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي على سبيل المثال إذا قررت الحكومة تطبيق سياسة مالية توسعية لتنمية الاقتصاد فيجب أن تكون السياسة النقدية تيسيرية لضمان انخفاض أسعار الفائدة بما يتيح سهولة الحصول على التمويل لأغراض الاستهلاك والاستثمار أما إذا ظلت السياسة النقدية متشددة أي أن أسعار الفائدة مرتفعة فإن تأثير النمو المنشود على الاقتصاد من جانب السياسة المالية سيُقيّد بارتفاع تكلفة الاقتراض أو أسعار الفائدة ومع ذلك ستُصمّم السياسة النقدية عمداً لدعم السياسة المالية طالما لم تكن هناك تهديدات لهدفها الأساسي المتمثل في ضمان انخفاض التضخم هذا المثال البسيط عن أهمية تنسيق السياسات النقدية والمالية لتحقيق أهدافهما المشتركة في دعم وحماية التنمية المستدامة من خلال الترتيبات المؤسسية لكل من السلطات المالية والنقدية في البلاد ، وبعبارة أخرى أن التواصل بشكل منتظم وتبادل المعلومات حول تحليل الأحداث الجارية وصياغة ومراقبة تنفيذ السياسات.

المصادر

أولاً :- المصادر العربية

أ-القران الكريم

ب-الكتب العربية:-

1. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقوديين) ترجمة د. عبد الله منصور ود. عبد الفتاح عبد الرحمن، جامعة الملك سعود، الرياض، 1987.
2. الدعيمي ، جاسم كاظم، السعدي ، زهراء يوسف عباس ، مسارات السياسة النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق .

ت-المجلات و البحوث العربية

1. الجبوري ، ختام حاتم ، الجبوري ، عبد الخالق دبي ، اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراق للمدة (1990-2015) ، مجلة كلية الادارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية و المالية ، مجلد 9، العدد 4، 2017
2. الجبوري ، سوسن كريم هودان ، صكبان ، قاسم سعد، العلاقة بين سعر الصرف و المتغيرات الحقيقة في العراق للمدة (1990-2016) مجلة اهل البيت ، مجلد 23 ، العدد 96، 2018
3. بخيت ، حيدر نعمة ، مطر ، فريق جيا ، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009، العدد 25 ، 2012
4. جيا ، سري محمد ، حسين ، عبد الرزاق حمد ، دور بعض متغيرات السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق للمدة (2021-2004)،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 64، 2023
5. حسين ،ابتسام علي ،حمدان ، بدر شحدة ،تأثير عجز الموازنة على معدلات النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة اقتصاديات الاعمال ، العدد خاص ج 2 ، 2021
6. حسين ،بيداء رزاق حسين ، اثر تغيرات اسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-20216) ، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة البصرة
7. حمادي ، عمار عبد ، جمعه ، عبد الرحمن عبيد ، الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة وأثرها في عجز الموازنة العامة في العراق 2004-2019، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 15 العدد 1، 2023
8. حمود ، أسيل فريد ، برزان، صبيحة ، أثر ضريبة الدخل التصاعدية على التضخم في العراق للمدة من 1995-). 2020 (مجلة الدراسات المحاسبية و المالية ، المجلد 18، العدد 63 ، العام 2023
9. داغر، محمود محمد ، احسان جبر عاشور، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة 1990 – 2011، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 78، 2014، 2016.10
11. صباح،نزار كاظم ، محمد ، حسن عبد الحمزه ، تحليل تطور العلاقة بين الدين العام الداخلي و عجز الموازنة في العراق للمدة (2004-2019) ، كلية الادارة و الاقتصاد ،جامعه القادسية ،2020
12. عباس ، نبراس محمد ،أثر الدين العام على تطور النشاط الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية خلال الفترة (2012-2018)، الجامعة التقنية الوسطى ، معهد الادارة الرصافة ، 2021
13. علوش ، جعفر باقر محمود ، كاظم، مروة واسط ، بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011) باستخدام تحليل السببية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (17)، 2015
14. فيصل غازي فيصل، عبد الرزاق ابراهيم شبيب، احمد حسين بتال، تحليل مؤشرات الانضباط المالي وأثرها في الاستقرار النقدي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020، مجلة الريادة للمال والأعمال - المجلد 4، العدد 1 ، 2023
15. كاظم، كامل علاوي إصلاح الموازنة العامة للدولة العراقية: جدل السياسة والاقتصاد، مجلة كلية الكوت الجامعة ، عدد خاص، المؤتمر العلمي السادس لكلية الكوت الجامعة.2023

16. محمد ، اسيل فريد ، برزان ، صابرين، ثر ضريبة الدخل التصاعدية في التضخم في العراق للمدة من 1995 إلى 2020 / بحث تطبيقي، المجلد (18) العدد (63) سنة 2023
17. محمد ، شيماء فاضل ، فرحان ، اسراء عبد ، مصعب ، فاطمة ، عجز الموازنة الاتحادية : الاسباب و المعالجات للمدة (2004-2019) مجلة كلية الكوت الجامعه للعلوم الانسانية، المجلد - 2 العدد - 1 - 2021
18. مرزوك، عاطف لافي ، سعيد، بان محمد ، تحليل الموازنة العراقية واثار العجز المتوقع في النمو الاقتصادي، مجلة الغري كلية الإدارة والاقتصاد المجلد. 18 ، 2022
19. والي ، صابرين عدنان ، كاظم ، ايمان علاء، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (2004-2018) جامعة القاسم الخضراء، مجلة حمورابي، العدد 35 ، 2020
20. هواش ، محمد عطية محمد عطية ، فكرة الدومين العام في التشريع الداخلي والدولي وبعض اثارها على الحماية القانونية للمقتنيات الثقافية المصرية ، مجلة حولية الاتحاد العام للثانيين العرب، جامعة القاهرة ، كلية الآثار ، العدد 24 ، 2021

ث-النشرات و التقارير

- 1- البنك المركزي ، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، نشرات احصائية سنوية للمدة (2003-2023) التقرير الاقتصادي السنوي ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث (2009-2013-2014-2015-2016-2020-2021-2022-2023)
- 2- وزارة المالية ، دائرة الدين العام للمدة (1990-2023)
- 3- تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي 2019-2022-2017

second : Foreign sources

A- Abook

- 1- Commonwealth of Australia ,Budget Overview,2011 Communications Unit, Ministerial and Communications Division ,Treasury ,Printed by CanPrint Communications Pty Ltd
- 2- cox,w. michael ,macroeconomic policy demystifying monetary and fiscal polic,third edition,springer,2016
- 3- donnelly, clare and foley,bob ,budgeting for better performance, printed and bound in great britain by mpg books, bodmin,fourth edition, institute of leadership & management superseries,2003
- 4- n. gregory mankiw and mark p. taylor, economics, fifth edition, united kingdom, 2020
- 5- premchand,public expenditure management, washington, d.c. 19th street, 2000

B-Journals and research

1. abubakar, a. b., and mamman, s. o,effect of public debt on private investment in nigeria: evidence from an asymmetric dynamic model,central bank of nigeria economic and financial review volume 59/3 september 2021
2. Abd,Tabarak Yahya ,Almohana,Firas A. Mohammed ,Building A hybrid Time Series Model Using ARDL With LSTM and GRU Models,Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS), 30(144),2024
3. actionaid international briefing,personal income tax (pit),july 2019
4. actionaid international briefing,wealth taxes,october 2018
5. adegbite, t.a. an evolution of the effect of taxation policy on inflation in nigeria. copernican journal of finance & accounting, 8(2), 2019

6. aggarwal,priti ,demand for money, assistant professor, college of vocational studies, university of delhi
7. ahmed,medani m.m ,internal public debt in the sudan,1980-2005,university of khartoum , july 2022
8. ahn,changmo ,the monetary policy rule in australia: does the rba target inflation only?,journal of international and area studies volume 11, number 1, 2004
9. aimola, akingbade u., odhiambo,prof. nicholas m. ,public debt and inflation: a review of international literature,folia oeconomica stetinensia volume 20 , issue 1,2020
10. aimola,akingbade u. , odhiambo,nicholas m. ,is the effect of public debt on inflation symmetric or asymmetric? evidence from the gambia,croatian review of economic, business and social statistics (crebss),vol. 8, no. 1, 2022
11. akhanolu,isibor areghan , babajide,a.a. , victoria, akinjare ,the effect of public debt on economic growth innigeria: an empirical investigation,international business management 12 (6), 2018
12. akhanolu,isibor areghan , babajide,a.a. , victoria, akinjare ,the effect of public debt on economic growth innigeria: an empirical investigation,international business management 12 (6), 2018
13. al jarjary, ahmed k. i. ,al jwejatee, aws f. a. ,the role of taxes in the effectiveness of monetary policy in iraq for the period 1990-2020,journal of tanmiyat alrafidain (tanra) a scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal vol. 42, no. 138 june 2023
14. alejandro d. jacobó, ileana r. jalile'public debt and economic growth nexus in latin america: a retrospective appraisal'paradigma económico año 15 núm. 27. julio - diciembre 2023
15. al-khaykanee, nazar kadhim sabah , jabbar, yusra rasem ,(analyzing the relationship between domestic public debt and broad money supply in iraq for the period (2004-2020).,al-qadisiyah journal for administrative and economic sciences qjae, volume x, issue x,2022
16. al-subaihi,ali nabaa sayel , al-muhaimid, nazim abed al-ani, ahmed hussein batal , measuring the sources of inflation in the iraqi economy using the autoregressive distributed lag (ardl) model for the period (1970-2018), journal of the college of knowledge university, volume 32 - issue 2 ,2021
17. Al-Hakeem,Mustafa Hamad , Abdal, Kahi Ilham ,The Basic Stages of Preparing a Public Budget,International Journal of Scientific Research and Management (IJSRM) ||Volume||07||Issue||06,2019
18. amadeo, kimberly ,supply-side economics with examplesm,updated on january 20, 2022
19. amadi, nnaemeka ,umenweke & amadi: personal and partners income tax in nigeria: a legal appraisal 173 personal and partners income tax in nigeria: a legal appraisal,godfrey okoye university, august 2023.
20. anichebe, alphonsus sunday,implications of tax policy on inflation in nigeria (1981 - 2012) ,lecturer anambra state, university uli, nigeria,developing country studies , vol.5, no.21, 2015

21. arjomanda,mansoor ,emamib , karim ,salimi farshid ,growth and productivity; the role of budget deficit in the mena selected countries,procedia economics and finance 36 , 2016
22. Asher ,Mukul G,and Rajan, Revathi , Social Protection in Singapore
23. balan,assoc. prof. phd aliona , asem,budget deficit: causes and consequences,revista / journal „economica” nr.2 (112) 2020
24. barik, kaustuva ,phillips curve ,indira gandhi national open university, new delhi.2020
25. benjamin,dr. adegbola mufutau ,monetary theory and policy,national open university of nigeria faculty social sciences
26. benjamin,dr. adegbola mufutau ,monetary theory and policy,national open university of nigeria faculty social sciences
27. bensaad ,abderrahmane ,azzazi,samia ,the impact of monetary policy tools in achieving monetary stability in algeria: approach by the ardl model,financial markets, institutions and risks, volume 7, issue 2, 2023
28. berlian, ahmad , liliana ,djambak , syaipan ,andaiyani , sri , ishak , zulkarnain ,saleh ,m. syrod , rostartina , eka ,adnan ,nazeli ,fachrizal , bahrim ,pattern of demand for money,sijdeb, 1(3), 2017
29. berman,noah ,what happens when the u.s. hits its debt ceiling? ,2023
30. bidabad, bijan , interest-free treasury bonds (iftb),international journal of shari'ah and corporate governance research; vol. 2, no. 2; 2019 :
31. bitrus,yamden pandok ,the demand for money in nigeria ,european journal of business and management ,vol 3, no.6, 2011
32. blöndal,jón r. ,budgeting in singapore , oecd journal on budgeting volume 6 , no. 1 , 2006
33. boariu,angela ,bilan, irina ,inflationary effects of budget deficit financing in contemporary economies,analele științifice ale universității „alexandru ioan cuza” din iași tomul liv științe economice 2007
34. bochum, dirk kaiser, the equation of exchange revisited,kredit und kapital, ,2011
35. bunte,jonas &kinne, brandon ,the politics of government-to-government loans: competition and power in bilateral lending networks,december 13, 2021
36. busato, francesco , varlese, monica and ulloa severino, claudia,public debt heterogeneity at country level: an empirical analysis,università degli studi di napoli "parthenope" 16 july 2022
37. Cahya ,Intan, Prasetyo,Tri Joko , Evana,Einde , Amelia,Yunia ,The Effect of Singapore Interest Rates on the Joint Stock Price Index (JCI) in the Banking Sector, Devotion Journal of Community Service 3(7),2022
38. caldentey, esteban pérez ,chicago, keynes and fiscal policy,investigación económica, vol. lxii, 246, octubre-diciembre, 2003
39. carlson, john b. ,the monetary base, the economy, and monetary policy, federal reserve bank of cleveland economic review,spring 1981
40. chen, james,supply-side theory: definition and comparison to demand-side,june 27, 2023

41. chow-tan, hwee kwan. Domestic liquidity conditions and monetary policy in Singapore, Cash in East Asia,2017
42. çinar ,mehmet , eroğlu ,ilhan ,& demirel baki ,examining the role of budget deficit policies in economic growth from a keynesian perspective,international journal of economics and finance; vol. 6, no. 10; 2014
43. claud,kanyabwira jean , contribution of electronic tax system in tax collection efficiency, gsj: volume 12, issue 3, march 2024
44. clements,benedict ,gupta, sanjeev, pivovarsky, alexander and tiongson ,erwin r. , foreign aid: grants versus loans f,finance & development september 2004
45. commonwealth of australia ,productivity insights ‘ no. 3 / 2020
46. congressional research service,multilateral development banks: overview and issues for congress,updated september 13, 2023
47. dangal,dil nath ,indirect tax: trend and structure in nepal,humanities and social sciences journal, volume 13, number 1, 2021
48. debt policy coordination office, medium term debt management strategy 2022
49. demir,murat , geyik, osman , historical development of budget right concept and effective use of budget right, volume 27,2018
50. devas ,nick ,financing local government,2013
51. dimand, robert w. (2014) : james tobin and modern monetary theory, chope working paper, no. 2014-05, duke university, center for the history of political economy (chope), durham, nc
52. doe,hilary , kolodin,zachary , neader,reese , bosserman,brad , brown,nick , budget for a millennial america a federal budget plan that reflects the millennial generation’s priorities a think 2040 initiative,2023
53. dray,sacha , landais ,camille ,stantcheva,stefanie ,wealth and property taxation in the united states,march 22, 2023
54. durani,farah ,qureshi, ishtiaq , a historical analysis of the theories of money,international journal of business and economic development vol. 4 number 1 march 2016
55. džakula,miro , karalić,amir ,the fiscal policy and the public debt - cause of the budget balance,international journal of finance and accounting, 2(2),2013
56. dawood, zainab raad , abduhad,alaa fareed ,monitoring and evaluating of the performance of government health units by adopting the programs and performance budgeting: a case study,russian law journal Volume XI , Issue 8,2023
57. ebi,bassey okon , imoke,imoke douglas ,public debt carrying capacity and debt transmission channels: the nigerian experience,international journal of economics and financial issues | vol 7 ‘ issue 5 ‘ 2017
58. ebiwei,ambaiwei tari & umobong, asian asian ,tax structure implications on exchange rate and infrastructural development in nigeria,journal of accounting and taxation volume 3 no 2 july 2023
59. edmond,chris , holden,richard , preston,bruce ,ptshould we worry about government debt? thoughts on australia’s covid-19 response,november 2020
60. elwell ,craig k. ,the depreciating dollar: economic effects and policy response ,congressional research service,february 23, 2012

61. eslake,saul ,the worst australian public policy decision of the 21st century thus far – the changes to the arrangements for determining the distribution of revenue from the gst among the states and territories , february 2024
62. ettlinger, michael and linden ,michael,the failure of supply-side economics three decades of empirical economic data shows that supply-side economics doesn't work,aug 1, 2012
63. flesher, dale l. and flesher, tonya k. "short history of budgeting," woman c.p.a.: vol. 41 : iss. 1 ,1979
64. friedman ,milton ,profiles of world economists, faculty of national economy, university of economics in bratislava,biatec, volume x, 3/2002
65. friedman, milton ,“quantity theory of money”,peter newman, new york: stockton press; and london: macmillan,vol. 4, 1987
66. fukui,masao ,nakamura,emi ,steinsson ,jon ,the macroeconomic consequences of exchange rate depreciations,march 18, 2024
67. gaber,stevan, gruevski ,ilija ,public debt management, perspectives of innovations, economics & business, volume 13, issue 2, 2013
68. gan,barnabas ,singapore fy2022 budget preview: building the foundation for sustainable finances,global economics & markets researc, wednesday, 26 january 2022
69. globerman, steven ,a primer on modern monetary theory,fraserinstitute,2021
70. gobna, o. w., usman, g., and mohammed, s. s.,public debt sustainability measures and its growth implications for the nigerian economy,central bank of nigeria economic and financial review volume 60/2 june 2022
71. gonda,vladimír , profiles of world economists, faculty of national economy, university of economics in bratislava,biatec, volume x, 3/2002
72. goudswaard ,kees ,caminada, koen , (2015/2016), social security contributions: economic and public finance considerations, international social security review, 68(4), 2015
73. groves,harold m. ,taxation and inflation,university of Wisconsin.
74. grudnoff,matt ,income tax in australia's tax system busting the myth that australia collects too much income tax,the australia institute research that matters,april 2024
75. guo,hongbo, zhang,zewei ,an empirical study of factors influencing australia's gdp, 2023
76. hakim,taufik abdul, and bujang,imbarine ,the impact and consequences of tax revenues' components on economic indicators: evidence from panel groups data, international research journal of finance and economics 63,august 2012
77. hall,stephen g. ,swamy, p.a.v.b. , and tavla,george s. ,milton friedman, the demand for money, and the ecb's monetary policy strategy,federal reserve bank of st. louis review may/june 2012
78. hamad,khalaf mohamed ,zaidan,khalaf al-majma'i hassan ,abdullah,mohammed kamil ,the impact of public spending (expenditures) on economic growth in iraq for the period (2004-2019),journal of business and management studiesjbms 4(2),2022

79. hamed,osama , government borrowing and liquidity and the stability of the palestinian banking system ,palestine economic policy research institute,november 2017
80. hameed ,muhammad reehan ,sarwar , ghulam , mushtaq ,shahzad , ali,majid ,an empirical investigation of public debt and capital accumulation nexus in south asian countries,journal of critical reviews vol 7, issue 18, 2020
81. hamilton, adam ,understanding exchange rates and why they are important,reserve bank of australia bulle tin – december 2018
82. hayes,adam ,laffer curve: history a nd critique,2023
83. hilton,sam kris ,public debt and economic growth: contemporary evidence from a developing economy,asian journal of economics and banking vol. 5 no. 2, 2021
84. hoe ee ,khor ,robinson ,edward ,lee, jason ,managed floating and intermediate exchange rate systems: the singapore experience, economic policy department monetary authority of singapore, december 2004
85. höflmayr, martin ,inflation explained: what lies behind and what is ahead?,european parliament,eprs | european parliamentary research service , august 2022
86. hok, leanghak ,keynesian vs neo-classical theory: government expenditure,university of miskolc—institute of economic theory and methodology,submitted to doctoral forum 14 november 2019
87. holland, steven ,rational expectations and the effects of monetary policy: a guide for the uninitiated,university of washington bothell,february 1985
88. hongyang, wang ,the impact of government budget deficits on national income and employment,department of economics, university of essex ,2023
89. hu,wenjian , shen ,yujun , and song,zhengzheng ,the impact of tax cuts on exchange rate changes in the context of high inflation and high debt: evidence from the uk "mini-budget",proceedings of the 2nd international conference on financial technology and business analysis, 2023
90. humphrey ,thomas m. ,the quantity theory of money: its historical evolution and role in policy debates,economic review, may/june1974
91. humphrey,thomas m. ,nonneutrality of money in classical monetary thought,economic review,federal reserve bank of richmond, march/april 1991
92. ibady,batool matar , hammadi,ibrahim baraka ,the role of oil revenues to enhance international reserves in iraq for the period (2004-2021),department of banking and financial sciences / college of administration and economics/ university of alqadisiyah /iraq,russian law journal volume xi , issue 10s,2023
93. ifeyinwa,asomba u, chukwuma, madunezim u ,maureen azubuike k ,e-tax compliance in nigeria: implications for company income tax and petroleum profit tax,vol. 12. issue 1 (2023)
94. ipek,elif ayse sahin ipek,new approaches in public budgetingsciences izmir katip çelevi university, izmir,, department of public finance, faculty of economics and administrative, turkey,2018
95. jahan, sarwat ,mahmud,ahmed saber , and papageorgiou ,chris ,what is keynesian economics?,international monetary fund, | finance & development, 2014

96. jędruchiewicz, ph.d, andrzej ,money supply as the target of the central bank,warsaw university of life sciences-sggw department of economics and economic policy nowoursynowska 166, 02-787 warsaw, poland,2014
97. jericho,greg ,inflation: a primer the centre for future work october 2022
98. kaka,emmanuel john,an empirical evidence of the impact of government tax revenue on nigerian public debt,research, organization and economics vol. 4 (3), 2021
99. Kapur,Basant K. ,Capital Flows and Exchange Rate Volatility, University of Chicago Press, Singapore's Experience, May 2007
100. kent,christopher ,money – born of credit?, reserve bank of australia,2018
101. khan, mohd saeed and aziz, ghazala,neoclassical versus keynesian approach to public policy – the need for synthesis,aligarh muslim university, india, aligarh muslim university, india 2011
102. koçak,sinem,is there a relationship between direct and indirect tax revenues with exchange rate volatility: evidence from turkey,bingöl üniversitesi sosyal bilimler enstitüsü dergisi, /issue: 22 güz/autumn 2021
103. kpmg, macroeconomic policies for inflation: lessons learned from covid-19 ,april 2024
104. kumar ,anuj ,unit – 6 money in a modern economy quantity theory of money,university of delhi,hansraj college centre, for 28th march 2020
105. kundu, nobinkhor and khandaker, m.a. munim,long-run effects of government debt on interest rate: evidence for bangladesh,the jahangirnagar economic review , vol. 27, june 2016
106. lafta, hasan hazim ,jawad ,saja fadhil ,internal debt options during the two double shocks and its impact on foreign reserve in iraq,journal of economics and administrative sciences vol.28 (no. 131) 2022
107. li ,zhou , alharthi , sager ,oil revenue and production cost disconnect and its impact on the environment: economic globalization in asia-pacific economic cooperation countries,geoscience frontiers 15, 2024
108. lioudis,nick ,keynesian economics vs. monetarism: what's the difference?,april 12, 2022
109. liu,pengfei , and lee,han-sol ,foreign direct investment (fdi) and economic growth in china: vector autoregressive (var) analysis,shs web of conferences xvii international conference of students and young scientists "prospects of fundamental sciences development,2020
110. machagua,josphat , andnaikum, martha ,effect of external public debt on private investments in kenya,kippra discussion paper no. 286 ,2022
111. mcbride, william ,york, erica ,durante, alex ,watson,garrett ,the unsustainable us debt course and impacts of potential tax changes,2025
112. mcdonald ,john f. ,keynesian theory and policy,university of illinois at chicago april 2008
113. monamodi ne, choga an estimation of the effect of tax revenue collection on the public debt in south africa. review pub administration manag, vol. 9 iss. 7 no: 292,2021

114. moudud ,jamee k. ,government spending in a growing economy, the jerome levy economics institute is publishing ,no. 52a, july 1999
115. mucuk ,prof. dr. mehmet ,özcan, assoc. dr. ceyhun can , and özmen, dr. ibrahim, asymmetric causality test for budget deficit and economic growth: the case of turkey,munich, germany 6-8 december, international conference on advanced research in business, management & economics,2019
116. nguyen,van bon ,the crowding-out effect of public debt on private investment in developing economies and the role of institutional quality,[seoul journal of economics, vol. 35, no. 4,2022
117. nicita , alessandro ,exchange rates, international trade and trade policies,united nations new york and geneva, 2013
118. nikoloski ,krume , paceskoski, vlatko ,arthur laffer and theory of supplyside economy: a review,2012
119. obiero, w. l., & topuz, s. g. , the threshold effect of public and internal debt on economic growth: the case of kenya. curr res soc sci, 9(1), 2023
120. oliver,robin ,insurance companies,international monetary fund.
121. oner,ceyda ,inflation: prices on the rise,economics concepts explained | finance & development
122. öner,engin ,comparative interpretation of classical and keynesian fiscal policies (assumptions, principles and primary opinions), international journal of finance & banking studies vol 4, no 2, 2015
123. otieno, bunde aggrey ,external public debt and economic growth relationship: evidence from developing sub-saharan african countries, 1980–2018,regional statistics, vol. 13. no. 5. 2023
124. oyewobi, ifeoluwapo phd & falolu, kolawole michael,tax revenue consumption expenditure and public debt in nigeria,accounting & taxation review, vol. 7, no. 1, march 2023
125. ozigbo a. sylvester , ighoroje ese jame,the relationship between taxes and private investment: evidence from nigeria,journal of xidian university ,volume 17, issue 1, 2023.
126. Ordu ,Promise Akor ,Thomas, Dr. Imaowaji Ejitogute ,Public Sector Budgets: Types, Processes, Implementation and Controls; Issues and Prospects,Global Journal of Research in Business Management ISSN: 2583-6218 (Online) Volume 03 | Issue 06 | Nov.- Dec. | 2023.
127. pearse,william ,what is supply-side economics?,10 february 2022
128. peltier,heidi ,the cost of debt-financed war: public debt and rising interest for post-9/11 war spending,watson institute international & public affairs brown university bostonhe frederick s. pardee center for the study of the longer-range future,january 2020
129. peter,enueshike ,olaolu , dele , nneka , nwala maurie , effect of tax revenue on unemployment rate in nigeria ,european journal of business and management vol.13, no.12, 2021
130. pettinger ,tejvan ,money supply, m0, m3, m4 and inflation ,9 october 2017
131. petty,steve , understanding the national debt: are we at a crossroads?,july 2010

132. phelps,edmund ,public debt: my dissent from “keynesian” theories,journal of government and economics, 5, 2022
133. president ,norman b. ture, and ture, norman b ,lnc,r'5upply-5ide" economics and public policl,institute for research on the economics oj taxation may 21, 1980
134. protopapadakis, aris ,supply-side economics: what chance for success? the university of chicago may/june 1981.
135. quality and macroeconomic performance,volume 12 , number 2,2019
136. reinhardt,sam , steel, lee ,a brief history of australia’s tax system ,2006
137. rituparna das,definitions and measures of money supply in india,munich personal repec archive,10 march 2010
138. rogers,colin ,keynes, keynes, keynesians and contemporary monetary theory and policy: an assessment,school of economics university of adelaide,2015
139. rosenberg, michael r. ,the dollar's equilibrium exchange rate: a market view,institute for international economics, 2003
140. rosenblum,harvey ,the 1990s inflation puzzle,southwest economy , 2000
141. ross ,stanford g. ,theme: efficient collection of social security contributions collection of social contributions: current practice and critical issues ,international social security association international conference on changes in the structure and organization of social security administration , june 2004
142. rutto,reuben ,effects of exchange rates on tax revenue performance in kenya,international journal of economics, business and management research vol. 4, no. 12; 2020
143. saksen,jan ,the budget process and corruption , anti corruption resource centre u4 issue 3:2005
144. sams uddin ahmed,budget deficit in bangladesh: causes and remedies,the cost and management, volume-47, number-03 2019
145. sani,sri rosmiati ,syahnur, sofyan , masbar,raja , m. majid,shabri abd. dynamic causal relationship between government expenditures and revenues in indonesia,advances in social science, education and humanities research, volume 292,1st aceh global conference (agc 2018)
146. sargent,thomas j. ,rational expectations,government policy, stanford’s hoover institution and an economics professor at new york university
147. schroeder,larry ,intergovernmental grants in developing countries,office of the vice president development economics the world bank september , wps 38,1988
148. scott,mackenzie ,components of public finance and public debt management,international journal of tax economics and management,2019
149. scottsdale private lending llc real estate investment funding,hard money loans pros and cons for real estate investment.
150. seade,jesus ,tax revenue implications of exchange rate adjustment ,international monetary fund,1990
151. senadza, bernardin; fiagbe, agbemavor korsii; quartey, peter: the effect of external debt on economic growth in sub-saharan africa, international journal of business and economic sciences applied research (ijbesar), eastern macedonia and thrace institute of technology, kavala, vol. 11, iss. 1,2018

152. sheikh, m., faridi, m., & malik, s. internal debt and private investment: evidence from pakistan. *business review*, 6(1), 2011
153. sinclair,peter j. n. ,central banks and financial stability,august 2005
154. singh,atharva ,the role of central banks in managing monetary policy and its effects on the economy: an empirical analysis of policy tools, economic indicators, and implications,journal of student research volume 12 issue 4 ,2023
155. sobti, riddhima ,the macroeconomic impact of fiscal policy shocks: what do the indian data say?,margin—the journal of applied economic research 16 : 1 ,2022
156. Stone,Mark , Roger, Scott ,Shimizu,Seiichi , Nordstrom,Anna , Kisinbay, Turgut ,and Restrepo,Jorge ,The Role of the Exchange Rate in Inflation-Targeting Emerging Economies, International Monetary Fund,2009
157. tardi,carla ,rational expectations theory definition and how it works,september 19, 2023
158. tarditi,alison ,australian exchange rates, long bond yields and inflationary expectations
159. taylor, john b. , a historical analysis of monetary policy rules,1999
160. tešić ,aleksandra ,ilić , dragan ,đelić, anastazija tanja ,consequences of fiscal deficit and public debt in financing the public sector,economics of agriculture (61) 1 ,2014
161. the australian ceos group,assessing local government revenue raising capacity: looking to the future,productivity commission inquiry into assessing local government revenue raising capacity july 2007
162. theocarakis, nicholas j. ,the history of the political economy of public debt,university of athens dept. of economics faculty of economics & politics, 4 th eshet latin america conference, brazil, november 2014
163. tran,thi phuong , the impact of external and domestic public debt on economic growth in asean: a panel-data analysis of per capita income growth for different groups of countries,economia vol.70 no.1 -2 ,march 2020
164. tsoulfidis,lefteris , economic theory in historical perspective, university of macedonia, 2009
165. tsoulfidis,lefteris ,classical economists and public debt ,risec, volume 54, no. 1, 2007
166. twinoburyo, enock nyorekwa; odhiambo, nicholas m .: monetary policy and economic growth: a review of international literature, *journal of central banking theory and practice*, degruyter open, warsaw, vol. 7, iss. 2,2018
167. tymoigne,eric ,seven replies to the critiques of modern money theory,levy institute and lewis & clark college,working paper no. 996 ,december 2021
168. united states agency for international development (usaid),public debt : aprimer for development practitioners ,june 2022
169. velloso ,helvia ,social security in the united states: overview and outlook.,united nations, july 2005
170. vodă ,alina daniela , dobrotă , gabriela , cristea,loredana andreea ,the implications of economic theories in fiscal policy in terms of government expenditures,revista economica 73:2 ,2021

171. walton,john pension funds and life insurance companies ,consultant to eurostat, units b1 and d2,2003
172. wildauer, rafael , kohler, karsten , aboobaker, adam , alexander guschanski,how to reduce inflation without increasing unemployment and income inequality,november 29th, 2023
173. wilde,oscar ,fiscal policy and exchange rate regimes,peterson institute for international economics
174. xueping,liang ,analysis of money demand theory
175. Yaici Nnkaya, omer,celik,ali Kemal,emsen,hatira sadeghzadeh,the relationship between price and financial stability in new monetary policy designs :the case of the us using the tvp-svar model ,estudiosde economia mvol. 48, n. 2, 2021
176. yoldas,emre ,monetary policy and exchange rates during the global tightening, 2024

C-Work papers

1. agénor ,pierre-richard ,silva, luiz a. pereira da silva,macroeconomic stability, financial stability, and monetary policy rules, workingpaper • development policies october 2011
2. arestis, philip; caner, asena : financial liberalization and poverty: channels of influence, working paper, no. 411, levy economics institute of bard college, annandale-on-hudson, ny,2004
3. arteta,carlos , kamin,steven , ruch ,franz ulrich,how do rising u.s. interest rates affect emerging and developing economies? it depends,policy research working paper,december 2022
- 4.atif,syed muhammad,sauytbekova,moldir ,macdonald,james ,the determinants of australian exchange rate,this paper has been prepared and presented as a part of the assessment of course for econometric application
5. barrios, s., figari, f., gandullia, l. and riscado, s. (2016), the fiscal and equity impact of tax expenditures in the eu; jrc working papers on taxation and structural reforms no, european commission, joint research centre, seville,2016
6. beer, sebastian,griffiths,mark , and klemm, alexander ,tax distortions from inflation: what are they? how to deal with them?,imf working paper,2023
7. benes, jaromir and kumhof, michael ,the chicago plan revisited,imf working paper, 2012
8. buiter,willem h. ,james tobin: an appreciation of his contribution to economics,working paper 9753,national bureau of economic research 1050 massachusetts avenue cambridge, ma 02138 june 2003
9. chiang, alpha c.; fei, john ching-han: growth epochs and compensatory fiscal policy, center discussion paper, no. 449, yale university, economic growth center, new haven, ct,1983
- 10.chohan,dr. usman w. ,modern monetary theory (mmt): a general introduction,centre for aerospace & security studies (cass),working paper id: ec017uc april 6th, 2020
- 11.chow, hwee kwan, managing capital flows: the case of singapore.development bank institute, adbi discussion paper 86. tokyo: asian ,2008

- 12.cline,william r. ,sustainability of public debt in the united states and japan,working paper, october 2014
- 13.cukrowski, jacek ,financing budget deficit by central bank seigniorage in selected transitional economies: a comparative study,case-ceu working papers series , 2001
- 14.fozzard,adrian ,the basic budgeting problem approaches to resource allocation in the public sector and their implications for pro-poor budgeting,working paper 147, overseas development institute westminster bridge road london uk,july 2001
- 15.gamber, edward and seliski,john ,the effect of government debt on interest rates,working paper series congressional budget office washington, d.c.,working paper 2019
- 16.grudnoff ,matt ,richardson,david , littleton,eliza ,raising revenue in australia,revenue summit , this paper summarises australia's tax system, its international context, and principles to guide its reform,2022
- 17.gruen, david , and sayegh, amanda ,the evolution of fiscal policy in australia,treasury working paper november 2005
- 18.gul, ejaz and chaudhry, imran sharif and faridi, muhammad zahir,the classical-keynesian paradigm: policy debate in contemporary era,bahauddin zakariya university, multan, pakistan,mpira paper no. 53920, posted 26 feb 2014
- 19.heise, arne (2022) : fiscal policy after the crisis: what role for fiscal policy in times of crisis, low interest rates and high public debts?, zöss discussion paper, no. 92, universität hamburg, zentrum für ökonomische und soziologische studien (zöss), hamburg
- 20.holtfrerich,carl-ludwig ,government debt in economic thought of the long 19th century,school of business & economics discussion paper economics ,carl-institute for north american studies, free university of berlin,2013
- 21.jácome,luis i. , indorf, marcela matamoros-,mrinalini sharma, and townsend,simon ,central bank credit to the government: what can we learn from international practices? ,imf working paper ,2012
- 22.jenkins,glenn , and khadka, rup ,tax reform in singapore, development discussion paper no. 644,harvard institute for international development harvard university, july 1998
- 23.kose,m. ayhan , lakatos,csilla , ohnsorge franziska ,and stocker,marc ,the global role of the u.s. economy: linkages, policies and spillovers,policy research working paper 7962,development economics development prospects group february 2017
- 24.kwon, goohoon ,mcfarlane, lavern ,and robinson, wayne ,public debt, money supply, and inflation: a cross-country study and its application to jamaica, international monetary fund imf working pape,2006
- 25.laurens ,bernard , de la piedra,,enrique g. , coordination of monetary and fiscal policies, international monetary fund monetary and exchange affairs department, imf working paper , international monetary fund,1998
- 26.laurens, bernard and piedra, enrique g. de la, monetary and exchange affairs department coordination of monetary and fiscal policies, imf working paper,1998
- 27.lefteris,tsoulfidis, public debt and j.s. mill's conjecture: a note ,university of macedonia ,mpira paper no. 44777, posted 06 mar 2013

- 28.leibfritz,willi , thornton,john ,bibbee, alexandra ,taxation and economic performance,oecd economics department working papers no. 176,1997
- 29.mankiw, n. gregory ,a skeptic's guide to modern monetary theory,national bureau of economic research cambridge, working paper, january 2020
- 30.mckibbin,warwick j. , panton,augustus j.,twenty-five years of inflation targeting in australia: are there better alternatives for the next 25 years?,hutchins center working paper 41,j u l y 2 0 1 8
- 31.menon,sudha ,singapore economy:an overview,paper no. 4667, posted 07. november 2007
- 32.patterson , ben and lygnerud , kristina,the determination of interest rates,directorate-general for research working paper,manuscript completed in december 1999
- 33.saraceno,francesco ,rethinking fiscal policy: lessons from the european monetary union (emu),employment working paper no. 219,international labour organization 2017
- 34.sardoni , claudio ,the functions of money and the demand for liquidity, working papers , università di roma ,dipartimento di scienze socia u bd economiche sapienza ,2015
- 35.snooks,graeme donald ,australia's longrun economic strategy, performance, and policy: a dynamic perspective,paper presented at the growth & governance workshop, in the "governing by looking back" conference, research school of social sciences, australian national university, december 2007
- 36.sriram, subramanian s. , survey of literature on demand for money: theoretical and empirical work with special reference to error-correction models'imf working paper, 1999
- 37.wood, danielle ,chan,iris , and coates,brendan ,inflation and inequality: how high inflation is affecting different australian households,working paper prepared for the rba annual conference, sydney, 25–26 september 2023

D-Reports

1. a guide for investors,mutual funds a guide for investors, u.s. securities and exchange commission office of investor education and advocacy
2. accountant-general's department,understanding singapore government's borrowing and its purposes an overview, 2019
3. advisory commission on intergovernmental relations,the role of equalization . in federal grants january 1964
4. australian government department of finance,australian government grants news - june 2021 edition
5. bis papers , monetary stability, financial stability and the business cycle: five , no 18september 2003
6. building blocks teacher guide,differentiating between secured and unsecured loans,summer 2022
7. central banking staff , central bank of the year: monetary authority of singapore, 06 feb 2019

8. congressional research service,overview of the federal tax system in 2022,updated june 8, 2022
9. hernandez,roy r. ,public debt and fiscal consolidation ,the bsp economic newsletter, no. 11-04 , 2011
10. hong kong monetary authority,definition of money supply,quarterly bulletin ,2002
11. institute on taxation and economic policy, how sales and excise taxes work, august ,2011
12. ipsas ,revenue from non-exchange transactions (taxes and transfers) ,december 2006
13. leamer ,edward ,gross domestic product, leamer, macroeconomic patterns and stories: a guide for mbas,on 15 january 2018
14. macroeconomic research office annual consultation report,singapore ,november 2021
15. mnb bulletin , andrás komáromi: the effect of the monetary base on money supply – does the quantity of central bank money carry any information?, 2007
16. oecd, papers on budgeting,budgeting in singapore ,2025
17. oecd, 2009 ,gross domestic product (gdp)
18. parliamentary budget office,structural trends in gst, commonwealth of australia ,2020
19. review of the reserve bank of australia,an rba fit for the future,,australian government, march 2023
20. sobeck, k., breunig, r., and evans, a. , corporate income taxation in australia: theory, current practice and future policy directions,canberra, australia, tax and transfer policy institute (tppi) policy report no. 01,2022
21. the bank for a changing world, etudes economiques – bnp , singapore, 2024
22. treasury for the prime minister's ,taskforce on manufacturing, the australian dollar and the manufacturing sector

E-Articles

1. dvouletý,ondřej ,effects of soft loans and credit guarantees on performance of supported firms: evidence from the czech public programme start,this article belongs to the section economic and business aspects of sustainability), 10 december 2017

F-theses

- 1- abdullah,yousef ,the impact of monetary policy on the economic growth in turkey,master's thesis near east university graduate school of social sciences economics program,nicosia 2020
- 2- brian, hager sandy , (2013) : public debt, ownership and power: the political economy of distribution and redistribution,a dissertation submitted to the faculty of graduate studies in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy graduate program in political science york university toronto, ontario
- 3- njoroge ,liston ,impact of kenya's public debt on economic stability, the doctoral dissertation walden university, walden university college of social and behavioral sciences , 2020
- 4- nodari, michela ,modern monetary theory: a critical assessment,engineering master of science in management engineering, school of industrial and information ,,2019
- 5- nyambu,james kitogho ,interest rate and performance of value-added tax in kenya ,a research project submitted to the department of economic theory in the school of business, economics and tourism in partial fulfillment of the requirements for the

award of the degree of master of economics (policy and management) of kenyatta university,november, 2023

G-Websites

- 1- imf.org/en/Data
- 2- <https://public.knoema.com/rwidmdc/imf-world-economic-outlook-weo-database-october>
- 3- <https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/USA/united-states/inflation-rate-cpi>
- 4- <https://www.rateinflation.com/consumer-price-index/singapore-historical-cpi>
- 5- <https://data.worldbank.org/>
- 6- <https://eservices.mas.gov.sg/statistics/msbxml/Report.aspx?tableSetID=I&tableID=I>
- 7- <https://www.ceicdata.com/en/indicator/singapore/policy-rate>
- 8- <https://www.statista.com/statistics/187867/public-debt-of-the-united-states-since>
- 9- <https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/USA/united-states/inflation-rate-cpi>
- 10-<https://www.ato.gov.au/tax-rates-and-codes/consumer-price-index>
- 11-<https://www.macrotrends.net/globalmetrics/countries/USA/united-states/inflation-rate-cpi>
- 12-[https://data.imf.org/en/DataExplorer?datasetUrn=IMF.STA:CPI\(3.0.1](https://data.imf.org/en/DataExplorer?datasetUrn=IMF.STA:CPI(3.0.1)

Abstract:

The general budget is a pivotal tool in formulating countries' economic policies, as its funding sources directly impact the size of public debt and monetary stability. With increasing financial pressures and recurring budget deficits, it has become necessary to study the impact of these sources (such as taxes, oil revenues, other revenues, social contributions, and grants) on the accumulation of public debt and monetary stability.

This research aims to analyze the financial situation of the countries included in the study sample during the period (1990–2023) by examining the reality of general budget financing, methods of public debt management, and indicators of its accumulation, such as the debt-to-GDP ratio and the budget deficit-to-GDP ratio. The research also analyzes monetary stability indicators, including the consumer price index, exchange rate, interest rate, and monetary stability coefficient, while testing the existence of long-term equilibrium relationships between budget financing and public debt accumulation, as well as between budget financing and monetary stability. The research question includes the extent to which public budget financing sources affect public debt accumulation and monetary stability, and whether the degree of this effect varies between countries. Two main hypotheses are considered: the first assumes an effect of public budget financing on public debt accumulation, and the second assumes an effect on monetary stability, with the degree of effect varying between countries. The hypotheses were tested by formulating null and alternative hypotheses for each relationship using appropriate standard tools. The research relied on the standard analytical deductive approach. The autoregressive distributed lag (ARDL) model was applied, due to its ability to analyze dynamic relationships between economic variables in the short and long term. Tests for the existence of long-term equilibrium relationships were also used, which enhances the accuracy of the results and provides a scientific basis for interpreting the effect of financing sources on public debt and monetary stability.

The findings reveal that excessive reliance on borrowing to finance the deficit, without directing it toward productive projects, exacerbates public debt and weakens economic growth. Financing with external debt or printing money exposes the economy to the risks of inflation and exchange rate deterioration, threatening monetary stability. Continuing this approach without structural reforms locks the country into a vicious cycle of debt and undermines investor confidence. Debt sustainability becomes dependent on the economy's ability to achieve growth that exceeds the cost of debt servicing.

Keywords: Taxes, oil revenues, social contributions, grants, other revenues, public debt accumulation, monetary stability

Republic of Iraq

**Ministry of Higher Education and
Scientific Research**

University of Karbala

Administration and Economics College

**Financial and Banking Sciences
Department**



**The impact of public budget financing sources
on public debt accumulation and monetary
stability in selected countries**

A thesis submitted to

**the Council of the College of Administration and Economics at the
University of Karbala as part of the requirements for the degree of
Doctor of Philosophy in Finance and Banking Sciences**

by the student

Safa Rabilh Abdul Hassan Al-Khafaji

Supervised by

Professor Dr

Abbas Kazim Jassim Al-Dami

Assistant Professor Dr

Hashem Jabbar Hussein Al- Hussaini

2025A.D

1447A.H